شرح خلاصه مصباح العلوم یا [illegible]
الحی

شرح خلاصه مصباح المعرم في ذکر ... الحي

فالمقدم مسلم واما الذي ذكره الامام عبد القاهر فلانه يجب ان لا يكون قولنا ما
لا نعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا اذ المفهوم من كلامه ان الخبر هو
الذي يكون فيه نسبة معلوم الى معلوم آخر وظاهر ان المحكوم عليه في هذا التركيب
ليس بمعلوم اذ يمتنع ان يقال ما لا نعلم بوجه من الوجوه معلوم واذا لم يكن معلوما
لم يكن التركيب مشتملا على نسبة معلوم الى معلوم فلا يكون خبرا مع انه خبر اتفاقا
ولقائل ان يقول المحكوم عليه في هذه القضية معلوم بوجه لكن من حيث
اتصافه بانه لا نعلم بوجه من الوجوه وهذا القدر من المعلومية كاف في صحة
الحكم عليه فلا ينتقض التعريف لا غير ه واعلم ان المصنف لما ذكر ان الخبر ضروري
التصور مع ان العقلاء ذكروا له تعريفات استشعر سوال سائل يقول
لو كان الامر كما زعمتم لما اشتغل العقلاء بتعريفه اذ العاقل لا يحصل الحاصل
فاشار الى الجواب بقوله وتعريفاته تنبيهات فان التعريف قد يراد به
لافادة تصور لم يحصل بماهية الشيء وايقاع صورته في النفوس كتعريف الانسان
مثلا بانه حيوان ناطق وقد لا يراد به ذلك بل يكون المراد به الالتفات الى ما في العقل
من التصورات الحاصلة المتميزة المعروفة بتلك المعرف الذي هو بالحقيقة متميز
من بين سائر التصورات واذ قد عرفت ما في الخبر من الخلاف فاعلم ان
في تصور ماهيته ايضا اختلافا فذهب المحققون الى ان ماهيته بديهية
التصور وذهب آخرون الى خلاف ذلك واختار المصنف بداهته والتنبيه

قوله فان كلا منهما الضمير في منهما للخبر والطلب ... واقسامه اي الخبر والطلب واقسامه تصور كل منها بديهي فان كل واحد
من الناس حتى الصبيان ومن لا يتاتى منه النظر كالمعاتيه والمجانين يميز كل واحد منها عن اخواته بوصف جامع لجزئياته مانع لاغياره اذ
لا تشتبه شيء منها ولا جزئياته باخواته وايضا كل واحد من الناس يورد كل واحد من الخبر والطلب واقسامه في موضعه اي في موضع يليق
ويستدعيه اذ يورد الجملة الخبرية اذا اراد الاخبار والطلبية اذا اراد طلبه ويكلم الامر والاستفهام والتمني والنداء وايضا
يجيب عن كل واحد منها بجواب مناسب ويطابقه فيقول في جواب من قال زيد قائم صدقت او كذبت وفي جواب من قال ... اولا
الى غير ذلك وكل واحد من التمييز والايراد والجواب يستدعي تصور انواع التراكيب التي يصدق عليها الخبر والطلب واقسامه
بوجه كلي جامع مانع وهذا التصور حاصل بالضرورة والا لم يحصل لمن لا يقدر على الاكتساب واذا كان تصورها ضروريا
كانت هذه الامور غنية عن التعريف اذ التصور النظري لا يمكن تحصيله ... لم يحصل مادة المعرف
والثانية لتحصيل صورته فلا يمكن تعريفها لتحصيل الاصل اذ لا نعني بالتعريف الا تصور الشي بوجه كلي جامع مانع وهو حاصل ...

على بداهة الخبر والطلب كليهما بان كل واحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود
والرسوم بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا يتاتى منهم النظر يميزون بينهما
ولا يرى افراد كل منهما بدليل انهم يستعملون ابدا في مقام التصديق ويكذبون ابدا
في مقام التكذيب اعني يصدقون ويكذبون فيما لا يخطئون فيه لغة مثلا
المتكلم او يكذبونه في مثل قوله زيد عالم دون قوله اعلم ونحوه وذلك موقوف على
معرفة الصادق والكاذب لان التصديق كما مر هو الاخبار عن كون المتكلم صادقا
او نسبته الى الصدق والتكذيب هو الاخبار عن كون المتكلم كاذبا او نسبته الى
الكذب والعلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم بالصدق والكذب الموقوف
تصورهما على تصور الخبر لان الصدق موافقة الخبر للواقع والكذب لا موافقته
له وكذا يميز كل واحد منهم كلا منها ومن اقسامها في مقامه فانه يورد الخبر
الصادق حيث اراد ان يصدق ويورد الخبر الكاذب حيث اراد ان يكذب
واذا كان كذلك فكمل ماهية الخبر ضرورية التصور وهو المطلوب وكذا
يورد كلا من اقسام الطلب في موضعه فانه يتمنى ويستفهم ويامر وينهى وينادي
ويميز كلا منها في موضعه عن غيره فكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم
بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب فيكون تصور مطلق الطلب ضروريا
لاستحالة ضرورية الكل مع عدم ضرورية جزئه ولا يخفى عليك ان هذا الدليل
لا يدل الا على وجدان النفس ضرورية بين الخبر والطلب واقسام كل منها

ولا

والمناسب من ذلك ان يكون تصور حقيقتهما ضروريا **قال** الثاني
لا اول الى معلوم قبل **اقول** مرجع الخبرية ومنشاؤها الى الحكم
يوقع نسبي السبب في كون الكلام خبرا اشتماله على حكم يوقعه المخبر في حكمه
لذات محكوم كقولنا زيد قائم لا غير كما انه على ثبوت الحكم في الواقع اولا
دلالة الخبر على اعيان المحكوم فان قولك زيد قائم لو دل على قيام زيد
في الواقع لما تحقق الكذب اصلا ولزم اجتماع النقيضين فيما عند الاخبار
بالامرين المتناقضين مثل زيد قائم وزيد ليس بقائم والتالي بقسميه باطل فكذا
المقدم قوله لا الى الحكم المشار اليه يعني ليس مرجع الخبرية الى الحكم الثابت
للاخبار دون المخبر كالحكم المشار اليه بقوله الذي هو قائم او انه قائم فيفهم
ان قولك الذي هو قائم تصور مفرد يحتمل محكوما عليه او به وكذا قوله
انه قائم مفهوما تصور مفرد نقله المخبر عن الحكم بثبوت القائمية للضمير في
قوله انه قائم بكسر ان الى جملة يصير مفردا الحكم به ثانيا كما في قولنا الذي
تدعيه انه قائم ويحكم عليه لغيره كما في قولك صح انه قائم ومن جهته
حق الحكم المشار اليه بقوله الذي هو قائم ونحو قولنا انه قائم ان يكون معلوما
للمخاطب قبل الحكم لانا قد بينا ان كل واحد من الحكمين المذكورين امر مفرد
يصلح محكوما عليه تارة ومحكوما به اخرى وما يصلح محكوما عليه او به يجب ان
يكون معلوما للمخاطب والا لم يفد الحكم **قال** ومرجع احتماله للصدق

قوله ومرجع احتمال الصدق والكذب الى الحكم اي مرجع احتمال الخبر للصدق والكذب الى تحقق الحكم الذي يوقع مع الصدق والكذب بطريق البدل بان يقع تارة مع الصدق وتارة مع الكذب فاذا حصل زيد قائم وكان القيام ثابتا له في الواقع كان الحكم مجتمعا مع الصدق وان لم يكن ثابتا كان الحكم مجتمعا مع الكذب واشترط في تحقق الحكم مع الصدق والكذب امور احدها ان يكون ذلك على سبيل البدل اذ لو تحقق معهما في زمان واحد لزم اجتماع النقيضين وثانيها قطع النظر عن خصوصية الحمل اي المحكوم عليه وبه والنظر لمحل اثبته الحكم الذي يوقع من حيث هو هو او بالنظر الى المحل فلا يتحقق مع الكذب نحو الواحد نصف الاثنين وعدم لا يجتمع مع الصدق نحو الواحد ضعف الاثنين وثالثها قطع النظر عن خصوصية القائل ليدخل فيه اخبار الله تعالى فانها وان لم يكن يجتمع الا مع الصدق من حيث صدوره عنه تعالى لامتناع عنه الكذب لكن يجتمع مع الكذب في امكان تحققه بعد قطع النظر عن كونه صادرا عنه تعالى الى الاعتقاد

اقول كون الخبر محتملا للصدق والكذب راجع الى

الحكم من حيث انه حكم ما من الاحكام صادر من حاكم ما من الحكام معها بدلا

لرجع الصدق والكذب على سبيل البدل ضرورة ان يتحقق الخبر مع الصدق

والكذب كليهما على سبيل الاجتماع لعدم اجتماع النقيضين وهو محال لا من حيث حكم

مثل قولنا الواحد نصف الاثنين وقولنا الاثنان ضعف الواحد فان خصوصية المثال يابى

في الاول الا الصدق وفي الثاني الا الكذب ولا من حيث انه حكم لحاكم خاص

كالاحكام الصادرة عن الله تعالى فانها لا تكون الا صادقة والصادر عن المتنبي

في باب نبوة نفسه فانها لا تكون الا كاذبة ولما كان عدم احتمال الامرين في

مثال هذه الاحكام لا يرجع الى نفس الحكم من حيث انه حكم حاكم مطلقا بل

اما راجع الى خصوصية المثال واما الى خصوصية الحاكم فلا يقدح في كون

الخبر من حيث هو خبر محتملا لهما فان مفهوم الخبر من حيث هو لا يقتضي الصدق

والا لم يتحقق مع الكذب وكذا لا يقتضي الكذب والا لم يتحقق مع الصدق

قال ومرجع الصدق الى عين صميم القلب اقول

لعلك قد عرفت ان مرجع كون الخبر صدقا او كذبا الى مطابقة حكم الخبر للواقع او الى

لا مطابقته له يعني الخبر الصادق هو المطابق للواقع والخبر الكاذب هو اللا مطابق

له وهذا المذهب هو الذي اختاره المصنف وعليه التعويل اذ لا واسطة بين النفي

والاثبات لعدم تحقق الواسطة بين المطابقة للواقع واللامطابقة له وذهب الجاحظ الى ان

مرجع كون الخبر صدقا او كذبا الى مطابقته للواقع او الى لا مطابقته له مع القصد

او مع اعتقاد الخبر المطابقة واللامطابقة وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة و

هو الخبر الصادر عن لا قصد او لا اعتقاد مطابقة ولا لا مطابقة فانه على هذا

المذهب لا يوصف بالصدق ولا بالكذب سواء كان مطابقا للواقع او غير مطابق

ويستدل على هذا بقوله تعالى حكاية عن الكفار المنكرين صدق محمد صلى الله

عليه وسلم فيما اتى به من الاحكام افترى على الله كذبا ام به جنة ووجه الاستدلال

به انهم مع كونهم بلغاء عارفين بخواص التراكيب وعلماء لارباب البلاغة افترى على الله

كذبا ام به جنة جعلوا الكلام من يدعوا جنونه قسيم الافتراء على الله وذلك لانه يقع

ان الخبر الصادر لا عن قصد لا يوصف بالصدق ولا بالكذب فلولا ذلك لما صح جعلهم

كلام من به جنة بزعمهم قسيما للكذب فلما جعلوه قسيمه علم انهم فرقوا بين الكذب

وبين كلامه فتبين الواسطة بين الصدق والكذب لا يقال لانهم من جملة كلام من يدعو

جنونه قسيم الافتراء ان كلامه لا يوصف بالكذب ولا بالصدق اذ من الجائز ان يكون

صادقا فلذلك صح جعله قسيما للكذب لانا نقول هذه الآية حكاية عن قول

الكفار المعاندين الذين اعتقدوا ان ما اتى به محمد عليه الصلوة والسلام من الاحكام

ليس بصدق واذا لم يعتقدوا صدقه مع ترديدهم كلامه بين الكذب وكلام

من به جنة علم انهم اعتقدوا ان كلام المجنون لا يوصف بهما وليس

ذلك الا لعدم صدوره عن القصد فكذلك يدل على ان القصد مع المطابقة واللا

دعم

ساله

مطابقة

قوله والجواب ان الافتراء اخص اي الجواب عما استدل به الجاحظ ان الافتراء هو مصدر بمعنى المفعول واللام فيه للعهد اي الكذب المفترى اخص من الكذب المطلق وح يكون ورد على مدعى كون كلام المجنون لا مطلقا الكذب عليه ممنوعا لانهم جعلوه قسيما فلما لم يجعلوه قسيما الكذب المطلق بل لما هو اخص منه وهو الكذب المفترى والعام يطلق على قسيمه كالكلمة على الاسم والفعل بل كل منقسم الى حرمات يطلق عليها مح

المذكور ثم معنى في كون الخبر صدقا او كذبا والجواب عنه ان الافتراء اخص
من مطلق الكذب لانه الكذب الذي صدر عن تعمد يعني لا يلزم من جعل الافتراء قسيما
كلام من ادعوا جنونه اعتقادهم بان كلام المجنون ليس بكذب لان الافتراء
اخص من مطلق الكذب ويجوز ان يكون كلام المجنون ايضا كذلك بان يكون كذبا محضا
فيكون بالتفسير تحت غير فلا يكون بين الصدق والكذب واسطة وقال الفاضل
المحقق قطب الملة والدين الشيرازي رحمه الله في تحصيل هذا المذهب بحيث العبارة حقيق
ذلك على رايه ان يقال الخبر اما مطابق او لا فان كان مطابقا فاما ان يكون معه اعتقاد
انه مطابق او لا يكون معه هذا الاعتقاد لا لطرف الثبوت ولا لطرف الانتفاء فالمطابق
مع اعتقاد انه مطابق صدق ومع اعتقاد انه غير مطابق كقول القائل زيد في الدار
على اعتقاد انه ليس فيها وكان فيها لا يكون صدقا ولهذا لا يسمى قائله المخبر
ولا كاذبا لمطابقة خبره للواقع وان كان غير مطابق فان كان مع اعتقاد انه
غير مطابق كان كذبا وان لم يكن معه هذا الاعتقاد فهو الصنف لا كذب سواء
كان معه اعتقاد المطابقة كمن اخبر عن كون زيد في الدار على اعتقاد انه فيها
ولم يكن فيها ولهذا لا يوصف المخبر بكونه كاذبا فلا يسمى اثما ولا يكون صادقا
لعدم مطابقة خبره للواقع او لم يكن معه اعتقاد اصلا لا لطرف الثبوت ولا
لطرف الانتفاء فاخص الصدق عنده بحسب هذا المذهب
هو المطابق مع اعتقاد انه مطابق والكذب هو غير المطابق مع اعتقاد انه
غير مطابق وما لم يكن كذلك سواء اربعة اقسام ليس بصدق ولا كذب وهو بعض

الى

الى ان مرجع كون الخبر صدقا او كذبا الى مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر او ظنه
او الى لا مطابقته له سواء كان خطاء او صوابا يعني الخبر الصادق
هو المطابق لاعتقاد المخبر او ظنه مطابقا للواقع او لا والخبر الكاذب
هو اللامطابق لهما كذلك واذ قد عرفت تقرير هذا المذهب فاعلم
ان صاحبه يستدل عليه بوجهين لصحة دعوى تبرأ المخبر عن الكذب
متى ظهر خبره بخلاف الواقع بان لم يكن بخلاف الاعتقاد او الظن يعني
ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعي براءة عن الكذب ويدفع
العار عن نفسه بان يقول انما قلت كذا بناء على اعتقادي او ظني
فلو لم يكن الصدق عبارة عن مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر او ظنه والكذب
عن لا مطابقته لهما لما صح منه دعوى التبري عن الكذب والى هذا
اشار المصنف بقوله ولذلك يبرئ عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن
وثانيهما قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ووجه
الاستدلال بهذه الاية ان الله تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله
مع انه خبر مطابق للواقع وذلك لعدم اعتقادهم بذلك فعلم ان الخبر
الصادق هو المطابق لاعتقاد المخبر او ظنه والكاذب هو اللامطابق
لهما وفي هذا الجواب اما اولا فان نقول لو صح ما ذكرتم من اعتبار

ف

فان قيل هذا الدليل اخص من المدعى لانه انما يلزم منه ان مرجع الكذب الى عدم مطابقة الاعتقاد وهو احد شقي المدعى
قلنا اذا ثبت ان مرجع الكذب الى عدم مطابقة الاعتقاد ثبت ان مرجع الصدق الى مطابقة الاعتقاد لعدم القائل بالفصل

المطابقة واللامطابقة لاعتقاد المخبر او ظنه لصح تكذيبنا اليهودي
اذا قال الاسلام حق لانه تكلم بالحق مطابقا لاعتقاده او ظنه وان
كان مطابقا للواقع ويصح تصديقنا له اذا قال الاسلام باطل لانه تكلم
بما يطابق اعتقاده او ظنه وان لم يكن مطابقا للواقع واللازم باطل
فالملزوم مثله والى جواب المناقضة اشار بقوله والجواب انه
يستلزم تكذيب اليهودي الى قوله ولا اجماع بخلافه واما ثانيا فبان نقول
لا نسلم ان المخبر اذا اظهر خبرا بخلاف الواقع نعتبره عن بل يسر ابر
التعهد بالكذب في المعجم للتعبير والتوسع واما ثالثا فبان نقول لا نسلم
ان الله تعالى انما سماهم كاذبين لعدم اعتقادهم حقية الرسالة
بل لانهم ادعوا ان هذا القول عنهم انما صدر عن صميم القلب بدليل
انهم اتوا بالجملة الاسمية مصدرة بان مع اللام فلما كان هذا الدعوى
منهم ليست مطابقة للواقع نسبهم الى الكذب والى هذا الجواب اشار بقوله
لكاذبون الى آخره ويمكن ان يجاب عن الاستدلال بالآية بوجهين آخرين
احدهما انه انما سماهم كاذبين لانهم ادعوا انهم مستمرون على هذه الشهادة
خلاء وملاء فهم في هذه الدعوى كاذبون لانهم لا يعتقدون رسالته
وثانيهما ان المراد من قوله ان المنافقين لكاذبون ان شأنهم الكذب
وان صدقوا في هذا الخبر مغلطة واتفاقا لا انهم كاذبون فيما اخبروا به

الكذب ٣

يعلم

لعدم اعتقادهم ذلك ❀ واعلم ان ههنا مذهبا آخر وهو ان الحكم ان طابق
الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فصادق والا فكاذب يعني
ان لم يكن مطابقا ولم يكن المخبر معتقدا او اعتقد عدم المطابقة
او كان مطابقا ولم يكن المخبر معتقدا او اعتقد عدم المطابقة
يكون الخبر كاذبا فصاحب هذا المذهب يعتبر في جانب الصدق مطابقة
الحكم للواقع واعتقاد المخبر مطابقته له ولم يعتبر في جانب الكذب
فلا واسطة عنده بينهما ايضا **قال** ثم الخبر ينقسم
الى اربعة فنون **اول** اعلم ان فنون الاعتبارات الراجعة
الى الخبر بحسب اربعة لان الجملة اما ان يكون واحدة او متعددة فان
كانت متعددة فلكل من الجمل عند صاحبتها وضع من الفصل والوصل
والايجاز والاطناب وان كانت واحدة فالبحث فيها اما ان يكون عن
نفس الاسناد اعني الحكم من حيث انه مجرد عن المؤكدات ومقرون بشيء
منها لا من حيث انه حكم لغوي نحو انبت الله البقل او عقلي نحو انبت
الربيع البقل فان البحث عن الحكم من حيث انه لغوي او عقلي بيان البحث عن
طرفي ادبية المعنى وقد عرف ان البحث من الحيثية المذكورة من
وظائف علم البيان او عن طرفه اعني المسند اليه من حيث انه محذوف
او ثابت مذكور او معرف منكر او مقيد بشيء من التوابع او مجرد عنها

ولسا تم البحث في الخبر قانون الخبر منحصر في اربعة فنون لانه يبحث عن الاحوال العارضة للخبر من حيث افادته للمعنى وهو مركب من مسند اليه ومسند ونسبة توقع بينهما والهيئة الخبرية فعروض تلك الاحوال له اما ان يمكن حال الاتحاد فهو على ثلثة اقسام لان عروضها اما للاسناد الذي هو الجزء الاخير ونزل منزلة الجزء الصوري فالباحث عنه هو الفن الاول واما للطرفين اللذين هما منزلة الجزء المادي وهو على قسمين لانها اما ان يمكن عروضها لكل من الطرفين مطلقا من غير اعتبار اضافة احد هما الى الاخر لكونه مثبتا ومحذوفا فالباحث عنهما هو الفن الثاني اولا يمكن عروضها لهما الا باعتبار نسبة احدهما الى الاخر لكونه احدهما مسندا على الاخر ومتاخرا عنه فالباحث عنه هو الفن الثالث واما ان لا يمكن عروضها له الا حال التعدد كالفصل والوصل بين الجملتين فالباحث عنه هو الفن الرابع فصار اربعة فنون

والمسند من حيث كونه متروكا او غير متروك جملة او مفردا فعلا او اسما منكرا او معرفا الى غير ذلك مما سيتلى عليك في موضعه او على وضع كل منهما عند صاحبه من التقديم والتاخير وغيرهما فافرد المصنف لكل من هذه الاعتبارات فنا الفن الاول في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الثاني في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الطرفيه الثالث في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى وضع كل من المسند اليه والمسند عند صاحبه الرابع في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى وضع كل من الجملتين عند صاحبتها **قال** الفن الاول الى انه فائدة الخبر **اقول** اذا تحققت ان مرجع الخبر الى الحكم لوقعه المتكلم في حكمه بمفهوم لذاته وهو المسمى بالاسناد الخبري فاعلم ان المتكلم قد يريد بخبره ان يعلم المخاطب الحكم نفسه كما اذا قال زيد قائم لمن لا يعلم قيامه ويسمى هذا الحكم المخاطب ذلك الحكم فائدة الخبر وقد يريد به ان يعلم المخاطب ان المتكلم عالم بالحكم الذي اخبر به كما اذا قال لمن حفظ التورية حفظت التورية فانه لا يريد به ان يعلم المخاطب انه حافظ فان كل امرئ اعرف بنفسه بل يريد به اعلام المخاطب بانه عالم بحفظه التورية ويسمى هذا الحكم المخاطب بان المتكلم يعلم ذلك الحكم لازم فائدة الخبر والفائدة الاولى تسمى فائدة الخبر بعلل الثانية

اعنى

اعنى انه فائدة الخبر ممتنع حصول لاستحالة ان يستفيد المخاطب من كلام المتكلم الحكم ولا يعلم ان المتكلم يعلمه دون العكس لجواز امتناع الفائدة الثانية بدون الاولى لجواز ان يعلم المخاطب من كلام المتكلم انه عالم بالحكم مع انه لا يستفيد الحكم من كلامه بل يكون عالما به قبل الاخبار كما في المثال المذكور وكما في كل لازم اعم او لازم مساو مجهول المساواة فان الملزوم المعين لا ينفك عنهما بحال وهما قد ينفكان عنه اما اللازم الاعم فظاهر لجواز تحققه من ملزوم اخر واما المجهول مساواته فلجهل مساواته له عند السامع واعلم ان مراد المتكلم من الكلام ليس منحصرا في القسمين المذكورين بل قد يراد بالخبر غيرهما كما في قوله انا محكاية الحكم او اعلامه علمها بالحكم لانه يعلم الترو ولعنى بل اراد في هذا الكلام اظهار التحسر على ظهور ما لا يكون صلحا لما تقدمت فعلى هذا يكون مراد المصنف من قوله قد يريد الى اخره حصر مراد المتكلم في القسمين بحسب الاغلب **قال** ومن حق الكلام عقلا الى اما الكلام لم سلو **اقول** الحصر اذا شرع في الكلام ينبغي ان ياتي الكلام على قدر الحاجة مقرعا له في قالب الى اذ يستوي الاعتد هذا واول القصد الاعتد عاجز افا الكلام الخبري اما ان يكون مع خالي الذهن عن الحكم وطرفيه لحضر طرفاه عنده وتنقش في ذهنه استنا فاحدهما الى الاخر او مع طالب الحكم عالم بطرفيه

في الحكم فهو بين بين لا اثبات ولا نفي يعني لا يعلم ان الحكم بطرفي الاثبات او النفي او مع حاكم بخلاف حكم المتكلم فان كان الاول فينبغي ان ياتي المخبر بالكلام مجردا عن المؤكدات نحو زيد قايم لعدم الاحتياج اليها فان الذهن الخالي يتمكن فيه كل نقش يرد عليه ويدل عليه قول الشاعر شعر

اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى ... فصادف قلبا خاليا فتمكنا

ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لان متكلمه في الاغلب يقع ابتداء لرفع سوال او انكار وان كان الثاني وهو ان يكون الكلام مع الطالب العالم بطرفي الحكم المتحير في الحكم نفسه فينبغي ان يوكد الكلام بنوع من المؤكدات من اللام الابتدائية نحو لزيد قايم او ان التحقيقية نحو ان زيدا قايم لينتفي عنه ورطة التحير وان كان الثالث وهو ان يكون الكلام مع من يحكم بخلاف المتكلم فينبغي ان يزيد في المؤكدات بحسب قوة الانكار وضعفه فيقول ان زيدا قايم لمن ينكر قيامه وان زيدا لقايم لمن يبالغ في انكار قيامه ووالله ان زيدا لقايم لمن يبالغ فيه اشد مبالغة ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا لانه يصاغ لرد الانكار وبعضهم يسمي ما لا مبالغة فيه انكاريا وما فيه مبالغة اصراريا ويشهد لما قلنا من ان الزيادة في التاكيد انما تكون بحسب قوة الانكار كلام رب العزة حيث قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا

ان ما انتم مرسلين لاعتقاد ان الرسول لا يكون الا ملكا

لما كانت الاية مشتملة على تكذيب الرسل بثلثة اوجه اكد اثبات رسالتهم اللفظ بثلثة اوجه اللام وان وما في قوة القسم اعني قوله ربنا

وما انزل

فان قيل ليست زيادة التاكيد ههنا بقدر قوة الانكار بل بقوة الانكار ازيد لانهم وان اتوا بثلاث مؤكدات لرد الانكار الذي يدل عليه ثلث الادلة في قول المنكرين ما يدل على ان الرسل مقصورون على الكذب ولكن في كلامهم ما يدل على كونهم مقصورين على الصدق قلنا [illegible] وبان لان ضم التاكيد الى التاكيد قيل [illegible] القصر [illegible]

وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون تحقيق القصة ووجه شهادة الاية لما مر من ان الكلام اذا كان مع المنكر ينبغي ان يزاد في التاكيد بحسب قوة الانكار ان عيسى على نبينا وعليه السلام لما ارسل رسولين من الحواريين الى اهل انطاكية ليدعوهم الى الدين القويم والصراط المستقيم فكذبوهما وانكروا رسالتهما فعززنا اي قوينا بثالث هو يونس بالباء المنقوطة من تحت وقيل يونس بالنون وقيل فرنس بالفاء وقيل هو حبيب النجار فقالوا بعدما شاهدوا من الانكار انا اليكم مرسلون بان التحقيقية فلما اشتد انكارهم بقولهم ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون بناء على عقيدتهم الباطلة ان الرسول لا يكون من نوع البشر قالوا اي الرسل ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون بان واللام مع ما في قوة القسم وهو قوله تعالى ربنا يعلم فان الاتيان بان بعد الانكار وبان واللام مع ما في قوة القسم بعد الانكار انما يدل على ان التاكيد ينبغي ان يكون بعد الانكار ليكون مطابقا للكلام على مقتضى المقام لا ابتداء ولا ثانيا فقد ثبت من هذا التحقيق ان قول القائل زيد قايم للخالي عن قيامه فقط سواء كان معه لا يكون الا ابتداء ولذلك يسمى ابتدائيا وقوله ان زيدا قايم جواب عن سائل اما تحقيقا او تقديرا ولذلك يسمى طلبيا وقوله ان زيدا لقا

قد علم مما مر ان المخاطب له اربعة احوال اما عالم بالفائدة ولازمها وحقه ان لا يخاطب لعدم الفائدة او خالي الذهن
ويلقى الخبر اليه مجردا عن التاكيد او شاك ويلقى الخبر اليه مؤكدا او منكر ويؤكد الكلام الملقى اليه بحسب الانكار فاجراء الكلام
على هذه الوجوه يسمى بهذا العلم باخراج مقتضى الظاهر اي اخراج الكلام على ما يقتضيه ظاهر الحال

ثم الانكار رعاية ولذلك يسمى انكاريا قال هذا كله اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر اقول هذا كله اي جعل الكلام في
الاحوال التي هي الانكار والطلب والخلو عنهما على الوجوه المذكورة
اعني تجريده عن المؤكد في الابتدائي وتاكيده في الطلبي وزيادة تاكيده
في الانكاري يسمى في علم المعاني اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وفي علم البيان
بالتصريح وهو اخص من اخراج الكلام على مقتضى الحال لان مقتضى الحال يعم
اخراج الكلام على مقتضى الظاهر كما عرفت في قوله تعالى انا اليكم مرسلون
وربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وقد يكون اخراجه لا على مقتضى الظاهر
كما سيجيء قال وقد يجعل عنه الى الايمان لهم اقول
وقد يجعل الخبر عن مقتضى الظاهر فيقام العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته
مقام الجاهل اعني خالي الذهن عنهما وذلك لاعتبارات خطابية لو افاد عقيدة
لا برهانية يرجع تلك الاعتبارات الى تجهيل العالم بالفائدة على الوجه
مخلفه كما اذا شكك العالم في معرفة نوع شك لتصيير العالم عند المشكك
كمن هو عنده على طرف الجهل دون الاستناد بناء على تشكيكه اياه وجوابه
انه صار شاكا طالبا وان لم يكن كذلك فيصدق الجملة في بالكلام اولا
فان نسج الكلام على هذا المنوال في نحو هذه الحالة لا على مقتضى الظاهر
اذ لا شك ولا طلب عند السامع في نفس الامر لكنه يكون على مقتضى الحال

على

عطف على ...

على اعتقاد المتكلم وذلك لاعتبارات خطابية وكذا اذا لم يعمل العالم
بمقتضى علمه فيقام مقام الجاهل بهذا الاعتبار فانه ايضا اعتبار
خطابي كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق اي نصيب
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون لبره والله لقد علم اليهود لمن اشترى
كتاب السحر ما له في الآخرة اي في الجنة من نصيب وبالله لبئس ما باعوا
به وهو كتاب السحر انفسهم لانه يوجب لهم النار لو كانوا يعلمون لامتنعوا
وجه التمثيل بالآية ان الغرض لا ينفي العلم على اصل الكتاب عن اصحاب
وهو قوله ولقد علموا بصيغتهم به على سبيل التوكيد القسمي وذلك لانهم
لما لم يعملوا بعلمهم فكانه لا علم لهم بالعلم فنفيه وذلك ايضا من الاعتبارات
الخطابية وانما لم يحمل قوله لو كانوا يعلمون على ظاهره اذ لو حمل عليه لزم
التناقض للحكم بالنفي والاثبات وانما قرنا بالخطابة في قوله لاعتبارات
خطابية لا اقناعية لان الخطابة كما تقرر في علم الاستدلال صناعة
يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به قدر الامكان اه اعلم انه
لما الجمع في الآية المذكورة نفي واثبات وهما متناقضان ظاهرا
مع انهما غير متناقضين حقيقة لان احدهما وهو الاثبات جار على
الاصل وهو النفي غير جار عليه وكان ظاهر تناقض لاصطلاح الاصول الكلية
ثانيا المتكلم قال ونظيره ونظر الى المذكور لا في اقامة العالم

لم يغفر ولا اثبات ولو نفيها متناقضين ... حقيقة

منزلة الجاهل بل في لجهاء كالامور الكلية المذكورة وفي تنزيل المتصف
بالشيء منزلة الخالي عنه قوله تعالى وما رميت اذ رميت فانه لجمع فيه
النفي المستفاد من قوله وما رميت والاثبات المستفاد من قوله اذ رميت
وهما متناقضان ظاهرا غير متناقضين حقيقة لكون النفي غير محمول على
ظاهره روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما طلعت قريش قال هذه
قريش قد جاءت بخيلائها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اني اسالك ما
وعدتني فاتاه جبرئيل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما التقى الجمعان لعلي عليه السلام اعطني
قبضة من حصى الوادي فاعطاه فرمى بها في وجوههم فقال شاهت الوجوه
فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانهزموا واذ قد عرف القصة فنحقق
معنى الآية وكيفية تطبيقها على مقتضى الحال فنقول معناها وما رميت
انت يا محمد اذ رميت يعني ان الرمية التي صدرت منك ظاهرا لم تصدر
منك حقيقة اذ لو كانت صادرة منك لما بلغ اثرها الا مبلغ رمي
البشر لكنها كانت رمية الله حيث اثرت ذلك الاثر العظيم واليه اشار
بقوله ولكن الله رمى فاثبت الرمية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لان صورتها وجدت منه ونفاها عنه لان الاثر العظيم الذي لا يطيقه
البشر فعل الله تعالى فكان الله فاعل الرمية على الحقيقة وكانها لم توجد

من

من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بل هو السبب والتقدير الفعال هكذا افاده الفاضل
في شرحه لمفتاح العلوم ومن نظاير الآية المذكورة ايضا لا في اقامة العالم
مقام الجاهل بل في لجهاء كالامور الكلية المذكورة قوله تعالى وان نكثوا
ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا
ايمان لهم فانه تعالى اثبت لهم الايمان اولا حيث قال وان نكثوا ايمانهم
لاستحالة النكث بدونها ونفاها آخرا بقوله انهم لا ايمان لهم حيث
لا كاسر والا نافى آخر الكلام اوله بل من حيث الحقيقة يعني لا ايمان
حقيقية معتبرة لهم من حيث انهم لا يوفون بها فكانه لا ايمان لهم
اصلا فاجتمع فيها ايضا اثبات الايمان ونفيها وهما متناقضان ظاهرا
غير متناقضين حقيقة لان قوله لا ايمان لهم غير محمول على ظاهره كما عرفت
والله اعلم **قال** وقد يلقى الخبر الى الآخر فيه **اقول**
قد يلقى الخبر الى المنكر مجردا عن المؤكدات لتنزيل المنكر منزلة من لا ينكر
وذلك لكونه متصفا بل اذا كان معهم مع المنكر ما ان تأمله ارتدع لما استمر على
على انكاره فيقال للمنكر الاسلام الاسلام حق بدون شيء من المؤكدات
لان معه ما لو استعمله او تفقه بهوله على دلائل تمنع عن انكاره وحججا
ومثل له ومثل المثال المذكور في تنزيل المنكر منزلة من لا ينكر للوجه المذكور
قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه فانه نفي الريب عنه مجردا عن التاكيد مع كثرة

تنبيهاً على أن نعمهم لو استمعوا لارتدعوا عن الإنكار مع العقل
قال والى غير السائل هو كذا الا انهم ... اقول
وقد يلقى الخبر إلى غير السائل هو كذا تنزيلاً له منزلة السائل ولا تمييز بينهما
في صناعة الكلام لم تفرغ الكلام لهما في قالب واحد وليس كذلك على الإطلاق
بل إذا قدم إليه من الكلام ما يلوح له بشيء للخبر لأن تقديم الملوح للخبر
اللفظي مظنة التردد يعني التقدم المخصوص يحصل النفس التطلع متردداً
بل إعلم على الحكم للملوح به هو على ما لوح به الملوح ويتحام على الكون
الحكم على ما لوح به لعيهم النزيح فلذلك تخرج إلى غير السائل مصحوباً بأن
أو باللام وإنك ترى لم إيجاب للبلاغة وفرسان الطراد سالكين هذا المسلك
زاعمين أن ذلك من كمال البلاغة مثاله قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين
ظلموا إنهم مغرقون لم لا تراجعني يا نوح في إهلاك الذين ظلموا يعني ابنه
كنعان وغيره من الكفار إنهم محكوم عليهم بالغرق فهم وجه التعليل بالآية أنه
تعالى لما فهم النهي عن المراجعة أو وقع لك تحيّر وجعل اللام في سبب
المراجعة وإنها هل تفيد عدم إغراقهم أو لا فأزال التحير بأن قال إنهم
مغرقون ويظهر لأن المذكور في إقامة غير السائل مقام السائل كقوله
تعالى وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي وما أزكي
نفسي عن السوء إنها في جميع الأشخاص لأمارة بالسوء لم النهوة والزهد له الأمر

عصمه الله

قوله وكذا إلى غير المنكر أي قد ينزل خالي الذهن مقام المنكر ويلقى الخبر إليه مؤكداً بالتأكيد الإنكاري وذلك إذا ظهر
عليه شيء من مظان الإنكار وعلاماته والمخايل جمع مخيلة أي محل الظن تعالى خلت الشيء خيلاً أي ظننته وشقيق اسم رجل ١٨
وعرض رمحه على فخذه إذا وضعه على عرض الفخذ وموضع الاستشهاد قوله إن بني عمك فيهم رماح مؤكداً بأن فقوله منكر
إن بني عمه رماحاً لكن مجيئه واضعاً الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة إنكاره واعتقاده أن بني عمه كلهم
عزل ليس مع أحد منهم رمح فنزله منزلة المنكر ٢٣

عصمه الله تعالى وقيل هاهم فإنه لما قال وما أبرئ نفسي أورث ذلك المخاطب
حيرة في أنه كيف لا يبرئ نفسه عن السوء مع كونها مطمئنة طاهرة زلته
٥ أزال الحيرة عنه بقوله إن النفس لأمارة بالسوء وقول بشار شعر بكرا صاحبي
قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير فإنه لما قال بكرا صاحبي قبل
ح الهجير أوهم أن صاحبه صار متحيرين جاهلين حول فضل التبكير ثم النجاح
فأزال حيرتهما بقوله إن ذاك النجاح في التبكير قال وكذا
إلى غير المنكر أي فهم رماح أقول وقد يلقى الخبر إلى غير المنكر
هو كذا تنزيلاً له منزلة المنكر غير هو كذا لا متعلقا به إذا كان عنده شيء من مخايل
الإنكار لم مظانه وأماراته كما يلقى إلى غير المنكر غير هو كذا تنزيلاً له منزلة غير
المنكر وكما يلقى إلى غير السائل هو كذا تنزيلاً له منزلة السائل فهاك خبر الكلام لها
لم ينكر وغيره على سؤال واحد كقوله عنه شعر
جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عمك فيهم رماح قوله عارضاً
لم مرعياً أو لعله بالعرض وشقيق اسم رجل تعقوا أن مقا ومنه مع بني عمه
تيان بسهوله وإنه لا احتياج منها إلى عدة وعدد ولذلك قال إن بني عمك
فيهم رماح تخفيفه أنه لما جاء مر عارضاً محه أو لعله بالعرض غير جاعل
طرفه إلى قرنه كمن لا يلتفت إلى مكافحه مغروراً شجاعته نزله السائل
منزله من ينكر وجود السلاح من الرماح وتعتمد عليها في بني عمه فقال إن بني عمك

ومن هنا اي مما علمته ههنا من كيفية اخراج الجمل الخبرية على مقتضى الحال وانواع تركيباتها الاول اي تركيبها
بحسب عقد الجملة ونسبة بعضها الى بعض مع ما سيأتيك في الفن الرابع من تركيبها الثواني اي تركيبها
مع الجمل بعضها الى بعض فصلا ووصلا ح

واذ قد تحققت هذا فاعلم ان لتطبيق الكلام لا على مقتضى الظاهر تسمى في علم البيان
بالكناية وله انواع نقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل ان شاء الله تعالى
قال ومن هنا الى المناهج اقول فعلم ما مهدنا لك
من كيفية صوغ الجمل الخبرية اعني الابتدائية والطلبية والانكارية ووقوع
كل منها على مقتضى الظاهر او لا على مقتضاه بحسب المقامات مع ما سيأتي
في الفن الرابع من بيان احكام الفصل والوصل نوع التفاوت بين هذه الجمل
الكل على قول القايل اعبد ربك ان العبادة حق له وقوله اعبد ربك العبادة حق له
وقوله اعبد ربك فالعبادة حق له بحسب المقام فانه يؤتى بالجملة الاولى حيث
يكون المراد التصادق في الجملة عند المخاطب وانتفاء الاستناد في ذهنه لا لا كيد
والتعليل او يكون المراد التعليل ويكون فهم السامع بحيث يحوز ان يحتج بغير
التعليل اليه لكمال حذاقته او وفور بلاغته وعلى هذا فقول القائل نعم بلا على
شهادة العقل اولى من اثباتها نعم بلا على شهادة اللفظ لان شهادة العقل اقوى
من شهادة اللفظ وبالثانية حيث يكون المراد التعليل لا غير ولا يكون فهم السامع
بحيث يغوص الشبهة فهمه من غير ان يأتي بالفاء لانحطاط بلاغته وارتفاع
بلادته ونقف بعد ومن هنا نقف ايضا على اعتبارات النفي فان من اتقن
الكلام في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي وانما قال ذلك
لعدم تعرضه لاعتبارات النفي لان الامثلة المذكورة كلها ايجابية ونقف ايضا

التعليل والتاكيد لا التعليل وبالثاني حيث يكون المراد

على

علي سبب نعلل الفن الآن على هذه المناهج التي تعرف المذكورة من اعتبارات د
الخبري اما على وفق الظاهر او لا على وفقه كالكلام في الست التي تعدى
على كل واحد منها انه لتطبيق الكلام لا على مقتضى الظاهر كاقامة العالم مقام
الجاهل بالجملة الخبرية ولا لازم فايدتها مقام الجاهل وبالعكس وكجعل غير السائل سائلا
وعكسه وكتنزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه قال الفن الثاني
في الابتدا بذكر المسند اليه اقول لما فرغ من تفصيل الاعتبارات الراجعة
الى الاسناد شرع في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند والمسند اليه والكلام
الراجع الى اعتباراتهما انما يكون في حذف كل واحد منهما وفي اثباتهما وفي التعريف
بانواعه المختصة من الاضمار والابهام والعلمية والتعريف باللام والاضافة الى
احدها اضافة معنوية وفي التنكير وفي التوابع المختصة من الصفة والبدل والعطف
بحرفه وعطف البيان اذا عرفت هذا فاعلم ان هذا الفن مشتمل على
٢٥ انواع احدها في الحذف والاثبات والثاني في التعريف باقسامه والتنكير والثالث
٢٧ في التوابع النوع الاول في الحذف والاثبات اعلم ان الحذف مطلقا سواء
كان المسند اليه او المسند انما يجوز اذا دل على المحذوف قرينة حالية كقول المستهل
عند تراءي الهلال الهلال والله وكقول من شم طيب المسك او مقالية
كقوله تعالى فصبر جميل وكقوله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال والحذف
على اربعة اقسام لانه اما ان يكون المسند اليه فقط او المسند فقط او كليهما

د الفن الثاني بجلد ٥
١٣

او سائر المتعلقات اي متعلقات الفعل من المفعول ونحوها فانه والمصنف
لم يتعرض لحذفها جميعاً وجعل حذف الفعل وهو قسم من اقسام حذف
المسند قسيماً لحذف المسند وهو قسم من اقسام حذف المسند وكانه اراد
بالمسند في قوله ويجي في المسند ما يقع في الجملة الاسمية فلذلك جعل حذف الفعل قسيمه
لانه وان كان مسنداً لكنه ليس بمسند في الجملة الاسمية واما الفاعل فلا يجوز
حذفه لان الفعل وضع للاسناد المحصل اي لان يسند الى شيء محصل اي معين
لا الى موضوع ما غير معين كما زعم بعض المحصلين ولا يجوز حذف كل من المعاني
اعني الفاعل لا لما قيل من ان الاسناد المذكور نسبة بين المسند والمسند اليه والنسبة
لا تتحقق بدون المنتسبين لان هذا الدليل يقتضي عدم جواز حذف المسند
من الجملة الاسمية ومن الفعلية لكونه احد المنتسبين كالمسند اليه وجواز حذفه
ظاهر بل لان الشيء لا يصير محصلاً الا بالذكر فلو حذف لم يكن الفعل مسنداً الى شيء
محصل وقد تقرر اسناده اليه هذا خلف ولقائل ان يقول ان اريد بتعين
الفاعل امراً محصلاً انه لا بد ان يكون محصلاً عند المتكلم فذلك مسلم لكن
لا نسلم انه لو كان محذوفاً لم يكن محصلاً عنده مع ان لا حذف ان يرد النقض
بالمبني للمفعول فانه فعل مع انه لم يوضع للاسناد الى امر محصل اللهم الا
ان يخص الفعل في قوله اذ الفعل وضع للاسناد المحصل بالمبني للفاعل فانه
لا يرد النقض به وبالمبتدأ ايضاً فانا اذا قلنا الفعل وضع للاسناد

المحصل

المحصل وهو كذلك يقتضي عدم جواز حذف الفاعل فلنا ان نقول الخبر ايضاً
وضع للاسناد المحصل لعدم الفرق بين المسند الى الفاعل والمسند الى المبتدأ
في الاسناد الى ما قام به الحدث وهو كذلك يقتضي عدم جواز حذف المبتدأ
مع ان حذفه جائز اتفاقاً والله اعلم **قال** ثم انه يترجح لوجوه
اي الحذف على الذكر وما قال **اقول** الحذف قد يترجح على الذكر
لعدة وجوه ذكر المصنف منها اثني عشر الاول ضيق المقام كقول
المريض الممتحن بالاوجاع في جواب من قال كيف انت فان المريض المضجر
المضجر عن كثرة الكلام حمله على حذف المسند اليه حيث لم يقل انا ممتحن
بالاوجاع وكقول المحب عليل في جواب المحبوب اذا قال كيف انت
والحال ان السؤال انما اتفق حيث التقيا في مضيق خائفين عن تنبه
الرقباء فان خوف تنبه الرقيب اقتضى اختصار الكلام على حذف
المسند اليه فلم يقل انا عليل وعليه قول الشاعر قال لي كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل حيث لم يقل انا عليل وكذا لم يقل بي سهر دائم
فحذف المسند من هذا الكلام لعلة التي حذف بها المسند اليه من الكلام
الاول وقوله قال لي فيما انا صغر اني من به وشهدت فاجبتها
هذا البيت يصلح مثالاً للحذف المسند اليه على تقدير هو المنتهى وللحذف
المسند على تقدير المنتهى هو المطالب به قوله من به اي من المطالب به

او من فضلة وشهدت اي شفت الصدور الثاني الاحتراز
عن العبث نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن
قرأ يسبح على بناء الفعل للمفعول فانه لو ذكر الفعل المسند الى رجال
لكان عبثا لدلالة الاول عليه تعالى عنه علوا كبيرا او في حذف هذا
المثال ونظايره مثل كتب القرآن الي بيد بناء الفعل للمفعول
مع فايدة الاحتراز عن العبث فوايد اخر منها ان الكلام متى
على هذا المنوال ناب مناب جمل الثلث لصيغها يسبح له الثانية الجملة
المقول عليها برجال وهي من يسبحه لان قوله تعالى رجال جواب عن
سوال مقدر فكون دالا على السوال الثالثة رجال مع الرافع المقدر وهو
يسبح بكسر البار واما فيجري على منوال الغرض وهو بناء للفاعل فلا يكون كذلك
لانه لا يعرف الاجمال والتفصيل فلو كان اقبل للجمع للفوايد ومعلوم ان الكلام
متى كان اجمع للفوايد كان ابلغ ولعل الي ذلك اشار بقوله وفيه مع ذلك
تكثير الفايدة بيانه عن تلك جمل ومنها ان الكلام متى سيق هذا
المساق كان كل واحد من لفظه له ورجال مقصودا في الذكر غير
مستغنى عنه لان لفظة له على هذا المساق تقوم مقام الفاعل مع كونه
مقصودا وكون رجال مقصودا ظاهر لانه فاعل فعل محذوف بخلاف
ما اذا سيق الكلام على سياق الغرض وهو بناء يسبح للفاعل فان لفظة له

تكون

من الفايدة ص

تكون فضلة ولا شك ان سوق الكلام على وجه لا فضلة فيه اولى
من سوقه على وجه تكون فيه فضلة والى هذه الفايدة اشار بقوله
ويكون يسبح له ورجال مقصودين ولا يخفى عليك ان في هذه الفايدة
تسامحا لان لفظ الفعل يسبح مقصود على كل حال بني للمفعول او للفاعل
ومنها ان الكلام متى سلك هذا المسلك يتضمن ذكر الشي اولا اجمالا
وثانيا مفصلا وهو اوقع في النفس من ذكره اولا مفصلا وذلك لان
الكلام حينئذ يفيد اسناد التسبيح الى الفاعل مرتين مرة على الوجه الاجمالي
واخرى على الوجه التفصيلي بخلاف ما اذا بني الفعل للفاعل فانه يفيد على ما
اسناد التسبيح الى الفاعل من وجه واحد وهو التفصيلي فحسب فيكون
التركيب على الوجه الاول ابلغ لكون الاسناد فيه اوفى ولكون التفصيلي فيه
اعز ما في آخر لان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
الثالث تخييل ان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ
فان المستدل اذا قال الهلال والله هذا الهلال والله فانما يترك لفظه
هذا اعتمادا على شهادة عقل السامع واذا ذكره فهو انما عول على
شهادة اللفظ وكم بين الشاهدين من التفاوت في القوة والضعف
لان شهادة العقل اقوى من شهادة اللفظ واذا كانت شهادة العقل اقوى
كان الحذف المعول عليها ابلغ الرابع تطهير اللسان عنه ان ذكر ذلك

الاجمال ذكر الشي على وجه محتمل والتفصيل التبيين بعد الاجمال
الحساب واجمل الكلام ثم فصله

فلان المذكور مستحقر في غاية الخسة والدناءة فيستنكف المتكلم
عن التلفظ به كقولك عند قيام القرينة نجس تعظيم ... اللسان
... وتفرق منه لئن من تطهير اللسان عنه لخسته ودناءته ليحارس
بذكر ومثل ذلك اذا كان المذكور مما يكون التلفظ به مستهجنا كقول عائشة رضي الله عنها
ما رأى مني وما رأيت منه فانها انما استحيت عن التلفظ بلفظ العورة
ثم ذكرتها فلم تقل ما رأى العورة مني وما رأيت العورة منه الخامس
تعظيم المذكور عن ذلك عن اللسان ومثل ذلك اذا كان عظيم الشأن رفيع المكان
لا يجد المتكلم لسانه اهلية ان يجري عليه كقولك امر ونهي اي السلطان
يأمر وينهى السادس امكان الانكار ان مست اليه الحاجة كقولك فاسق
ويتحرج من تعرضه انه يعني مراد كل القيام القرائن لكن المتكلم متقصد في
انه ان ينكر عليك ما يقول او لا فاذا تحققت انكار انكرت نسبة الفسق
والفجور اليه فقلت ان مرادي ما كان الذي ينبغ اليه فهمك ويذهب هذا
ما قيل في اصول الفقه ان من فوايد الاشتراك ان المتكلم لا يكذب ولا
فانه اذا اطلق اللفظ المشترك في معنى نعم فله ان يقول ذا مرادي وكلا
فله ان يقول ما ليس مرادي ... فعل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي الصديق رضي الله عنه حين قال انه رجل يهديني السبيل في جواب كافر سأله
عن النبي صلى الله عليه وسلم عند ذهابهما الى الغار فانه لو قال في جوابه انه

بكر م

محمد

محمد لكان ذلك القول متضمنا للضرر عن الكفار ولو قال قول الاخر الاصدق
علي النبي صلى الله عليه وسلم لكان من الكاذبين بخلاف الوجه الذي تكلم
به فانه مع كونه صادقا في ذلك المقام امن غايلة شرورهم لعدم التصريح
السابع تعين المذكور لان يخبر عنه بهذا الخبر اما حقيقة بان لا يصلح
ذلك الخبر حقيقة الا لذلك المسند اليه كقولك خالق الاشيا فاعل
لما يريد مريدا به الله تعالى خالق الاشيا فان هذا الخبر لا يصلح حقيقة الا لله
تعالى فيمتنع سبق الذهن الى غيره واما ادعاء بان يتعين المذكور
لان يخبر عنه بهذا الخبر لا حقيقة وفي نفس الامر لكن بحسب دعوى المتكلم
لقولك وهاب الالوف ... مريدا به الملك ... اذا كان في زعمك انه
لا يصلح للاخبار عنه بهذا الخبر الا هو الثامن اتباع الاستعمال
بان يكون الاستعمال واردا على حذف ذلك الشيء فيحذفه المتكلم اتباعا
على فهم ... ان يكون حذفه سماعيا لا قياس عليه كحذف نظاير لقولك
رمية من غير رام اي هذه رمية من غير رام ولا يقول قتله من غير قاتل
قياسا عليه لان هذا الحذف سماعي ولقولك سقيا ورعيا والثاني
يكون حذفه قياسيا قياس عليه حذف نظاير كقولك نعم الرجل زيد على
قول من يقول ان الاصل في نعم الرجل زيد على قول من يقول ان الاصل
نعم الرجل زيد نعم الرجل هو زيد بحذف المبتدا وجعل الكلام جملتين اي

الغايلة بدي كرداي العراع الشر

قول من يقول انه لا اصل فيه زيد نعم الرجل فانه على هذا التقدير لا حذف
فيه شيء من المسند والمسند اليه بل فيه تقديم وتأخير وكقولهم ضربي زيدا
قائما فان تقدير الكلام على الاتم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل اتساعا في الاستعمال وانما قلنا على الاتم لان فيه ثلثة مذاهب ذهب الاكثرون
من اهل البصرة الى ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما حذف متعلقات الظروف العامة كالموجود والكائن والحاصل ثم حذف
الظرف وهو اذا كان لدلالة الحال عليه من حيث ان لفظه في متعلقه فيهما
فبقي ضربي زيدا قائما فحذف الخبر ههنا ملتزم لوجود ما يدل عليه وسد مسده
وهو الحال لدلالته على الظرف الدال على الحصول ولوجود لفظ التمم وضعه
موضع الخبر وهو الحال ايضا وذهب الكوفيون الى ان تقديره ضربي زيدا
قائما حاصل وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه محل موضع التمم
حذف الخبر فلا بد فيه من واقع موقعه واذا جعل الحال من تتمة المبتدا
فلم يقع موقع الخبر لفظ يقوم مقامه فلا يكون حذفه ملتزما واما معنى فلان المفهوم
من ضربي زيدا قائما هو الحكم على كل ضرب مني واقع على زيد بانه في حال القيام ٢
حتى لو وقع عليه منه ضرب في غير حال القيام لم يستقم هذا الكلام وهذا لا يتم
على تاويل الكوفيين لانه يكون معناه كل ضرب واقع مني على زيد في حال القيام حاصل
فلو قدر ضربا في غير حال القيام لم يكن شيئا مناقضا اذ لم يخبر الا عن ضرب في حال

القيام

القيام بالحصول ولا اخبار فيه عن شيء عام او خاص بالحصول الا يمنع من الاخبار
عن غيره بالحصول او نفيه وايضا فانه يخرج عن هذا الباب لانه لا يكون
على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدا لا يمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف
في جواز قولهم ضربي زيدا قائما خير من ضربي قاعدا ونحو ذلك فلا يكون
مما التزم فيه حذف الخبر وهو منه هذا خلف وذهب بعض المتاخرين
منهم الاعلم الى ان التقدير ضربت زيدا قائما وضع ههنا وان كان مصدرا
لكنه قائم مقام الفعل عندهم وهو ايضا فاسد لفظا ومعنى اما
لفظا ومعنى اما لفظا فلان المبتدا لو كان قائما مقام الفعل لاستعمل
بفاعله كما استعمل اسم الفاعل بفاعله في قولك اقائم الزيدان لكنه
لا يستعمل بفاعل لو قلت ضربي او ضربك زيدا لم يكن كلاما واما معنى
فلما ذكرنا في ابطال مذهب الكوفيين من ان ضربي زيدا قائما لو كان في
تقدير ضربت زيدا قائما لكان المعنى الاخبار عن الضرب الواقع على زيد
في حال القيام بالحصول ولا يمنع هذا من ان يكون ثمه ضرب في غير حال القيام ٢
فان اما اذا قلت ضربت زيدا قائما لم يمتنع من ان يكون ضرب قاعدا ونحو الا
حظية فلا الية حظية من فعيلة بمعنى فاعلة من حظيت المراة عند
زوجها حظوة وحِظوة بالكسر والضم والية ايضا فعيلة بمعنى فاعلة
من الالاء اي الوافي قصر يرويان حظية والية منصوبتين ومرفوعتين

حَظِي بكذا حظوة وحُظوة
بهره مند شد فلان چيز
بهره مند سشدن [illegible]

الرابع ان يحذف المسند وهو سماعي نحو الا حظية فلا الية الحظية ذات الحظوة من النساء عند زوجها
والالية من الالاء اذا قصر يرويان بالرفع على تقدير ان لا يكن لك حظية فانا الية فالحظية اسم كان المحذوفة
والالية خبر المبتدا المحذوف ولا بمعنى غير وبالنصب على تقدير ان لا اكن حظية فانا لا اكون مقصرة
فيكونان خبرين لكان المحذوف واصل المثل انه كان رجل لا يحظى عنده امراة فتزوج امراة
فلم تال جهدا في ان تحظى عنده وطلقها ولم تحظ فقالت ذلك فجرى مثلا يضرب في كل قضية [illegible]
لا ادراك الغرض منها فانقد[illegible]

وناصب حظية هو كان الناقصة لا غير والتقدير ان لم اكن حظية
ورافعها يجوز ان يكون تامة والتقدير ان لم تكن لي اي ان لم يثبت
في الوقت حظية اي قصد الحظوة وان يكون ناقصة والتقدير ان لم
يكن حظية اي ذات حظ منك لان طبعك لا يلائم طبعي فاني غير
ووجه نصب الية كنصب حظية بتقدير كان الناقصة وعلى تقدير الرفع يجوز
ان يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره فانا غير الية بوضع لا موضع غير وذلك
قليل وانما ساغ ذلك لكونه مثلا ويجوز في الامثال ما لم يجز في غيرها لكثرة
دورانها ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا الية حاصلة
وهو ايضا قليل واصل هذا المثال ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة
فما تزوج منهن لم تأل جهدا في ان تحظى عنده ولم تحظ مع ذلك بل طلقها
فقالت الاخيرة الا حظية فلا الية ثم جرى مثلا في ذلك وما قاربه فيقال في كل
كان لا انسان اهلا لها مجتهدا فيها ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض
من غير جهته التاسع لعبارة السامع له امتحانه هل يتنبه عند
حضور القرائن المقترنة بالمذكور التي يعرف منها المحذوف كان يكون المقصود
التعلي او لا يتنبه عندها كالبليد والجحود وامتحان قدر تنبهه عند
فان قدر التنبه مما يختلف بالقلة والكثرة بحسب تفاوت افراد الانسان في
الذكاء والبلادة العاشر تمكن القائل على تقدير الحذف باحتمال الكلام

للامرين

للامرين او لان يقيد المحذوف مسندا ثانيا ومسندا اليه لغويا كما في
قوله تعالى فصبر جميل فانه يجوز ان يقيد المحذوف خبرا او يكون تقدير
الكلام فصبر جميل لي احسن من الجزع فهو اجمل لي او فعلي ويجوز ان
يقيد المحذوف مبتدأ ويكون التقدير فامري صبر جميل وقوله تعالى
طاعة معروفة فان هذه الآية ايضا تحتمل الامرين لصحة حذف
الخبر لكون التقدير طاعة معروفة لكم بنية صادقة خالصة امثل
لكم افضل واولى من ايمانكم الكاذبة او من طاعتكم المدخولة
والثاني حذف المبتدأ لكون التقدير طاعتكم طاعة معروفة لكم
بالقول دون الفعل الحادي عشر ان يقصد بحذف المفعول
عموما اما تعميم الفعل كقولهم في باب المبالغة فلان يعطي ويمنع
فانه اعم شأنا وامن قولهم يعطي الدرهم ويمنعه وذلك لان الفعل
كالاعطاء او المنع في الاول غير مقصور على مفعول العيهم ذكره وفي
الثاني مقصور عليه لا يتساهل عنه وانه لعد انواع سحر الكلام من حيث
تقليل اللفظ وهو الحذف الى تكثير المعنى وهو التعميم وعليه قوله تعالى
والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان
الدعوة من الله تعالى الى دار السلام لما كانت عامة في حق جميع الناس
حذف مفعول يدعو ليكون ذلك دليلا على التعميم والهداية لما كانت

ذكر مفعول لهدي وهو من قبيل البدل على ان الهداية غير عامة بل هي
مقصورة على من قبيل هدايته لا تعدد اسم وهذا القسم اعني جعل الفعل
حذف المفعول نوع غالب في الكلام المنفي نحو قوله تعالى وتركهم في ظلمات
لا يبصرون واما اطلاقه لبرا اطلاق الفعل والقصد الى نفس الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم نحو قولهم فلان يعطي فانهم قد يعتبر
انه يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة وتنزيلا
لفعله الذي هو غير الاعطاء بالنسبة الى الاعطاء منزلة العدم وتنزيلا
الاعطاء غير بالنسبة الى عطايه لذلك فمعنى هذا الكلام انه لا يعتبر
لوجد هذه الحقيقة لا غيرها وهذا القسم نوع غالب في الكلام المثبت
كقوله تعالى ان في ذلك لايات لقوم يعقلون اي التالي جعل رعاية فواصل
الاي لبرا اولغرضها بان يكون متشاكلة واقعة على نهج واحد كقوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك وقطع صوع
وما قلاك لبرا لانفصل كما قال المذكور من ان محمدا قد ودعه ربه وقلاه
وذلك حيث انقطع عنه الوحي مدة بسبب انه سئل عن اصحاب الكهف والروح
فقال ساخبركم غدا ولم يستثن اعني لم يقل ان شاء الله وما قلاك اذ لو قال
هكذا لما كان متشاكلا لقوله اذا سجى قال ولاثبات يجب
الى المعاودة السامع اول اثبات كل واحد من جزئي الكلام

ان شاء الله او بسبب انه كان في
بيته جرو كلب وعبه
لا استشهار بها انه حذف
مفعول قلى ملم القلم

عند

عند عدم القرينة ولعدم اخفاء حذفه جزمه مع علم القرينة الدالة
عليه لم يكن الكلام مستانفا واما عند وجود القرينة فلكل واحد من الحذف
والاثبات جائز وقد يترجح احد الطرفين لكن لا لذاته بل لمرجح وقد
مر بيان الوجوه المرجحة للحذف واما الوجوه المرجحة للاثبات فهي
حسبما ذكر المصنف اثنا عشر وجها الاول كونه الاثبات هو
الاصل فاذا ثبت كل واحد من اجزاء الكلام يكون ذلك اتباعا للاصل
لما ذكرنا من ان الاصل في كل كلام ان يكون اركانه مذكورة اعلم
ان اتباع الاصل انما يكون مرجحا للاثبات اذا لم يوجد صارف عن
الاصل اما اذا وجد صارف كوجود احد من الوجوه المرجحة للحذف فلا يسمع
الاصل مانع والى هذا القيد اشار بقوله مع عدم الصارف الثاني
زيادة التقرير والايضاح وذلك اذا كانت المثبت بحيث لو لم
لكان معلوما لقوة القرائن فاثبت لزيادة التقرير والايضاح
الثالث الاحتياط في احضار المثبت في ذهن السامع لقلة الاعتماد
بالقرائن وذلك اذا كانت مما لا ينتفع بها الا لمنطق دقيق الرابع
ان لا يمكن السامع من ادعاء عدم التنبيه له لولا ان المثبت فانه لما
اعتمادا على فهم السامع فلعله عند المواخذة يدعي عدم فهمه مراد
المتكلم فاذا ذكره انقطع عذر السامع واضمحل مادة ادعايه لكلامه

لا استلذاذ بذكر المثبت كاثبات العاشق اسم المعشوق فانه انما يذكر
انه يستلذ به وقد كشف المتنبي عن هذا المعنى حيث قال شعر

ابا شجاع بفارس عضد الدولة فناخسروا شهنشاها
اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها

الثامن التبرك بذكر المثبت كذكر الله تعالى والانبياء والاولياء عليهم السلام
فان ذلك لا سيما قد تجري على اللسان تيمنا وتبركا كما يقول الموحد الله خالق كل
شيء وانه في كل حي السابع التعجب لان التعجب من المسند اليه بذكر المسند
والمسند اليه كليهما كقولك زيد يقاوم الاسد فانك لو قلت زيد ولم تذكر معه
يقاوم الاسد او قلت يقاوم الاسد ولم تذكر زيدا لم يحصل التعجب التاسع
التعظيم اذا كان المقام مقامه كقولك ملك خلد الله ملكه فعل كذا وكقولك
عند المخالف الخلفاء الراشدون ائمتنا التاسع الاهانة اذا كان المقام مقامها
كقولك اللص هو هذا الفاعل الصانع وقولك زيد ابن الزانية ه واعلم
ان قول المصنف الثامن التعظيم مبهم لا يفيد تخصيص التعظيم بالمسند فقط او بالمسند اليه
كما لا يفيد عمومه بان يكون للمسند اليه تارة وللمسند اخرى وكذا قوله التاسع الاهانة
لا يفيد تخصيص الاهانة ولا تعميمها ايضا وكلام صاحب المفتاح صريح بان كل واحد
من الحالتين يقتضي اثبات المسند اليه والحالة التي تقتضي اثبات المسند شيء ثان
لا اثبات لغرض التعظيم انما هو تعظيم المسند اليه مطلقا وان الاهانة في صورة

للاهانة

للاهانة ايضا مختصة بالمسند اليه وعكسه انهما ايضا تخصيص به فان المقام
قد يقتضي تعظيم المسند بذكره او بذكر المسند اليه كما اذا قلت تعظيما لشأن
المتكلم الملك مع علو شأنه متعلم فان هذا الكلام يفيد تعظيم شأن
المسند وكذا المقام قد يقتضي اهانة المسند بذكره او بذكر المسند اليه
فانك اذا قلت تحقيرا لشأن الشعر الكل عامي يقول كلاما موزونا مقفى
فهو شاعر فان الاهانة انما هو للمسند العاشر بسط الكلام افترا
لمراعاة ما الاصغاء السامع نحو قوله حكاية عن موسى هي عصاي فانه
تم الجواب عن قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى تحقيقا بقول عصا
لكنه على نبينا وعليه السلام لما كان مشتاقا الى الكلام مع الله تعالى واحب
فرصة الاصغاء باطالة الكلام من طرفه ما اكتفى بمجرد الجواب المطابق بل
زاد عليه كما هو شأن المحب اذا ادرك من محبوبه اثار العناية فاضاف
العصا الى نفسه وذكر المسند اليه ايضا وهو هي وذكر بعض منافعه
مفصلا بقوله اتوكأ عليها واهش بها على غنمي وبعضا آخر مجملا خوفا من
المفضي الى ترك الادب في حضرة جلال رب العالمين بقوله ولي فيها مآرب
اخرى قيل من مآربه التي حصلت من عصاه انها كانت تتكلم اذا سئم من تفرده
وانها كانت تحمل وتصير شعبتاه دلوا حين يستقي بها الماء لذا
وصل الحبل ولم يكن معه حبل ودلو وان شعبتيها تشتعلان بالليل

واذا اشتهى ثمرة ركزها فاورقت واثمرت وانه يحمل عليها زاده ونحوه
معه واذا ضرب بها على الارض نبع منها الماء واذا نام كانت تحرسه عن
الهوام بامر الله تعالى فثبت ان موسى عليه السلام انما اتبع قوله هي عصاي قوله
اتوكأ عليها الاية لاجل البسط افتراضا للاصغاء هكذا قيل والمصنف لما
لم يرتض هذا الوجه فقال فضل ولذلك اتبع ما اتبع وسالته بهو هذا المقام
فافاد ان السؤال اذا كان واردا على شيء ظاهر فذلك انما يتوجه الى امر
يتعلق به بحسب مقتضى الحال والا كان عبثا لظهوره كما اذا سالت شخصا عن لبس
ثياب السفر بقولك ما هذا الثوب فانك لا تسال عن جنس الثوب وماهيته
بل انما تسال عن سبب لبسه فكانك قلت ما عزيمتك فجوابه اللائق
ان تقول اريد سفر كذا ولو اجاب بانه كتان مثلا لعد لاغيا فكذلك
هاهنا لما كان السؤال عن امر ظاهر وكان متوجها الى ما يتعلق بالعصا من منافعها
فكانه قال ما تفعل بما في يمينك يا موسى فلذلك قال هي عصاي اتوكأ عليها
الاية فان قلت لو كان قوله تعالى وما تلك بيمينك سؤالا عما يتعلق بالعصا
لكان حق الجواب ان يقول اريد ان اتوكأ عليها واهش بها على غنمي
ولكان قوله هي عصاي ضائعا غير مطابق للسؤال كما في السؤال عن لبس
ثياب السفر قلت هذا السؤال وان كان عما يتعلق بالعصا
لكنه تعالى لما علم انه سيرد عليه الصنع العجائبية عند سحر السحرة وكان له

مقام

مقام التخاف موسى لمشاهدة الصنع المذكور التي ليس بعهدها فاراد تثبيت
ماهيتها وعوارضها في نفسه لئلا يدهش عند وجودها عليه ولذلك
قال ما تلك ليجيب عن ماهيتها ايضا كما يجيب عن منافعها تحصيلا
لزيادة التثبيت فحاصل معنى الجواب هي عصاي اعرفها بالذاتي والعوارض
وان صيرورتها مقرونة في نفسي لا تنفع الا منافع اشباهها فانا قد عالجنا اتوكأ
عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى يعني الكمال تمييز من الوجه
المرجح للاثبات وهو تخصيص باثبات المسند ان يتعين بسبب الاثبات كونه
اسما نحو زيد قائم فيستفاد منه الثبوت صريحا الا ان الاصل في الاسم ضعيف كان
او غيرها الدال على الثبوت وتنغيره كونه فعلا فيستفاد منه مع افادة
الاختصار التجدد وتعيين احد الازمنة الثلاثة فان قولنا زيد قام مع انه
اختصر من قولنا زيد قائم في الزمان الماضي يفيد تجدد القيام لزيد في
الزمان الماضي او تنغيره كونه ظرفا نحو زيد في الدار فيورث احتمال
التجدد على تقدير ان يقدر المتعلق فعلا وهو الاصح والثبوت على تقدير
ان يقدر اسما الذي هو اشتر النوعين لغا والتامل هو الاشارة الى انه
في البلاغة الى حد لا يستغنى بالقرائن بل لا يفيد الا الاقتراح قال
النوع الثاني في التعريف باقسامه الى وطيت عليه اولا النوع
الثاني من الفن الثاني في التعريف باقسامه والنكرة اعلم ان كلا واحد

انما يعرف او يقيد بما يفيد التخصيص اذا كان المقصود من الكلام افادة
السامع فائدة يعتد بها لمر فائدة معتبرة يكون لها اثر في السمع والقلب
والسبب في احتياج الفائدة المعتبرة الى التعريف ان الحكم سواء كان
بالخبر او الانشاء كلما كان اخص كان احتمال وقوعه اقل فالفائدة في بيانه
اقوى وكلما كان اعم كان احتمال وقوعه اكثر فالفائدة في بيانه اضعف
وذلك لان الحكم اذا كان ابعد وقوعا كان تعجب السامع منه اكثر وكان
تاثيره في النفس اقوى وعكسه كان اقرب وقوعا كان التعجب منه اقل
وكان تاثيره في النفس اقل وبعد تحقق الحكم بحسب تخصص المسند اليه
والمسند كليهما اشتخصص لعدمها فانك لو قلت بين زيد وعمرو وجد
هذا الحكم بعيد التحقق وكذا اذا قلت شخص ما كاتب ما امرا اما اذا قلت
زيد بن عمرو كاتب امير فذلك حكم يعتد به لكونه بعيد التحقق واذا عرفت
ان بعد تحقق الحكم وعدمه انما يكون بسبب التخصيص وعدمه فكلما ازداد الطرفان
تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا فلا
كلما كانا اشد تخصصا كان الحكم اكثر استبعادا وكلما كانا انقص
تخصصا كان اقل استبعادا فالحاصل ان قوة فائدة الحكم انما يكون
بتخصص الطرفين وتخصصهما انما يكون بالتعريف وبانيا كلما فاذا قصد
المتكلم افادة فائدة قوية يعتد بها فلا بد له من تعريف طرفي الحكم او

بتقييد

بتقييد بحسب التخصيص كما سيجيء وان كنت في ريب مما ذكرنا فاغتنم قول الشيخ
ما وجدوه هذا الذي وجدنا في موضوع تتضح لك كيفية الفرق بين
فائدة الحكم قوة وضعفا وما توهم من ان قوة الفائدة وعدمها في المثالين
اللذين اوردهما المصنف انما هي حاصلة من جوهر اللفظ لا من التعريف
والتنكير لان لفظ مثال التعريف خاص ولفظ مثال التنكير اعم العام
فليس بشيء لان قوة الفائدة في قوله زيد بن عمرو طبيب ماهر انما يكون
لتخصص المسند اليه لكونه علما موصوفا بابن مضاف الى علم وتخصيص
المسند لكونه موصوفا اذ لو قيل رجل ما طبيب لم يكن بهذه المثابة
في القوة وعدم قوة الفائدة في قولنا شيء ما موجود انما يكون لكون
طرفي الحكم عامين وعمومهما انما يكون لاجل التنكير لا لجوهر اللفظ اذ لو كانا
معرفين مع بقاء الجوهر بحاله لما كانا اعم الاشياء نحو قولنا في الهيولى الشيء
الموجود في موضوع قال تنبيه التعريف بتقييد ما يعتبر
الى صفة الحال اقول هذا التنبيه يتضمن فوائد جليلة لا بد
من كشفها فنقول التعريف يقصد به ما هو معين عند السامع من حيث
معين لو يكون القصد به على الوجه الذي هو به كذلك الوجه يعتبر عنده
فكان ذلك التعريف اشارة الى ذلك المعين بذلك الاعتبار على الوجه
المعين وتفسيره ان يقال ان الشيء اذا كان معينا عند السامع بكونه مشارا اليه

مثلا فتعريفه هو القصد اليه بالاشارة نحو هذا واذا كان معناه
عنده بانه متشخص مخصوص لا يتناول غيره الا بالاشتراك كان علما
فتعريفه هو القصد اليه بالجهة من العلم نحو زيد وان كان لم يتعين
عنده بكونه معهودا بينه وبين غيره فاذا اراد المتكلم المخاطب مع
ذلك المعهود فطريق تعريفه ان يقول الرجل او المعهود
واذا كان مضافا من حيث انه متعلق بمعين فتعريفه ان يقصد
اليه مضافا الى ذلك المعين نحو غلام زيد وداره وثوبه الى غير ذلك
فانك اذا قلت غلام زيد مثلا فكانك بهذه الاضافة اشرت
الى الوجه الذي به علمه السامع واما النكرة فيقصد بها التفات
الى معين من حيث هو معين اذ التفات النفس الى الشيء من حيث
غير معين غير متصور فذلك الشيء المعبر عنه بلفظ منكر متعين ايضا الا ان
لم توجد في اللفظ ما يشعر بتعيينه كما في المعارف المذكورة اذ لو لم يكن
متعينا لامتنع فهمه من اللفظ لان الفهم منه موقوف على العلم بالوضع
لان العلم بالوضع موقوف على تصور الموضوع له وتميزه عند السامع
عليه واذا كان متصورا متميزا عنده عما عداه يكون معينا له
تلخيصه ان ما حكم عليه لا بد وان يكون معلوما اما بكنه حقيقته
او بوجه ما اذ الحكم على المجهول مطلقا محال وكذا الشيء الذي حكم به

يجب

يجب ان يكون معلوما كذلك لكن طبقات المعلومية متفاوتة
فاذا علم من جهة كونه مشارا اليه او من جهة انتساب جملة اليه
او بكونه موضوعا للمتكلم او مخاطب او غائب او بالشخص او النوع او
بالمعهودية او بالاضافة الى معين بما معنى فيقصد اليه على الوجه المعلوم
٢ وذلك معرفة واذا علم من جهة معنى حاصل في ضمن افراد مثل كونه
ذكرا من ذكور بني آدم او فردا من افراد الموجودات وما اشبههما
فعبر عنه بشيء يدل عليه بهذا الوجه فذلك نكرة وما قيل من ان
الفرق بين المعرفة والنكرة ليس الا في اللفظ فذلك لان في لفظ المعرفة
اشارة الى ان السامع يعرفه وفي النكرة لا يوجد هذه الاشارة فباطل
لانه يشعر بعدم الفرق عند السامع بين قولنا ضرب الرجل وضرب رجل
الا في اللفظ وبطلانه اظهر من ان يخفى فان المتكلم اذا علم ان الضارب
هو المعهود بينه وبين مخاطبه يقول ضرب الرجل واذا لم يعرف الا انه
ذكر من ذكور بني آدم يقول ضرب رجل واذا كان بين الكلامين فرق
عند القائل في المعنى فالظن تحقق الفرق بينهما عند السامع هنا
اذا لم يقصد بالتعريف تعريف الحقيقة اما اذا قصد به ذلك التعريف
فذلك لا يكون الا في التعريف باللام فلا فرق بين النكرة والمعرف
٤٥ و ٤٣ بذلك التعريف كثيرا سيما اذا اريد به الحقيقة لا العهد او الاستغراق

وانما قال امر بصيغة المضارع مع ان الموافق بقوله فضيلت صيغة الماضي دلالة على ... كان قال امر
وقتا بعد وقت على اللئيم اللئام موصوف بسبب ... فلا ... بل لا التفت اليه ومن ههنا لعلم ان حمل
يسبني على الحال وتقييد المرور ... مخصوص ليس بجيد   حاشية مطول للسيد

فان هو قد اسما الى مفهوم الكلي والمعرف كذلك التعريف الحقيقة
والعهد وهو الحيوان المفترس وكاختلاف بينها الا بالكلي الا بالاعتبار
وهو انكر في المعرفة اشرف الى تعينه عند السامع وفي الكلي
كذلك والاجل اتحاد مفهوميها حكم النحاة بتغايرهما
وجوزوا التعريف المعرف كالتعريف لتعريف الحقيقة بالكلي
ونقول في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت
لا يعنيني ان قوله يسبني صفة اللئيم لا حال عنه ولولا ان كذلك المعرف
لمعرف اللئيم في حكم المنكر لما جاز وصفه يسبني لانه نكرة والى هذا المعنى
اشار بقوله وبه يعرف الفرق بين اسم واسامه واعلم ان في تمثيله
وصف المعرف بتعريف الحقيقة بالكلي بقوله تعالى غير المغضوب
عليهم تسامحا لان التعريف الذين في قوله صراط الذين انعمت عليهم ليس من
باب تعريف الحقيقة بل هو من باب تعريف العهد لانه من الموصولات
سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان غير في قوله غير المغضوب عليهم نكرة وانما
يلزم ذلك ان لو لم يكن بالتعدد وهو المغضوب عليهم مشتهرا بالمغايرين
لما قبله وهو المنعم عليهم واشتهارها بالمغايرة ظاهر واذا اشتهر
بالمغاير فلا يكون غير نكرة لان النحويين ذكروا ان غير اذا اضيف
الى ما هو مشتهر بالمغايرة لما قبله يكتسب من المضاف اليه التعريف وقد عرضت

هذه الشبهة

هذه الشبهة على المصنف فاجاب عنها بان المراد ان المعرف باللام
بتعريف الحقيقة لا توقيت فيه كما ان الذين لا توقيت فيه ايضا ولذلك يجوز
وصفه بالكلي كما في قوله تعالى الذين انعمت عليهم الآية واقول هذا الكلام
حسن لكن عبارة الكتاب لا تفي به قال فان قلت فما الفرق
بين اسم ... من اللام اقول هذا سوال عن الكشف عن معنى
اسم الجنس وعلمه وطلب الفرق بينهما في مادة مخصوصة مع الجواب عنه
تقرير السوال ان يقال اسم الجنس كالاسد معرفا باللام التي هي للتعريف الحقيقة
وعلمه كاسامة مثلا متحدان في المفهوم لان كل واحد منهما يدل على الحقيقة
المعينة المخصوصة واذا كان كذلك فما الفرق بينهما والتي ... يقال لاحدهما
اسم الجنس وللاخر علم الجنس تقرير الجواب ان نقول الفرق بينهما
ان علم الجنس وهو اسامة مثلا يدل على الماهية المخصوصة بجوهر اللفظ
لا بامر خارج عن اللفظ عارض له ولذلك لا تناول غيرها واما الاسد
انه يدل على الماهية المعينة لا بجوهر اللفظ اذ لو حمل بجوهره لدل عليها محوطا
عن اللام ايضا والتالي باطل فالمقدم مثله بل انما يدل على الماهية المعينة
بامر خارج من جوهر اللفظ وهو اللام وما ذكرنا علم الفرق بين اسد محوطا
عن اللام وبينه معرفا هو بين اسامة فان اسد يدل على واحد مما يطلق
عليه هذا الاسم من غير تعيين وكل واحد منه لا غير يدل على الماهية المعينة

والاسد ... اسامة

ما ذكرنا
الا ان العصمة تدل عليها بحجة والاخر لا يحتج بل بخارج ويؤيد جمع
من الفرق بين اسد واسامة واسد ما ذكر ان المالكي في بعض تصانيفه وهو
ان علم الجنس كاسامة وضع للمعين بحجة واسد للمعنى اسم الجنس وضع للمعين
ثم جاز التعبير عن الكلام **ماكـ** م تقول التعبير اما ان يفيد بجوهر اللفظ
اي ال العقل بحجة **اول** فهو بعد هذا الكلام اقامة الدليل على
الحاد في السنة المذكورة بحيث يعلم منه حقيقة كل واحد منها فنقول
قد علم من قوله المعرف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه
اشارة اليه ان المعرف لفظ فيه قصد واشارة الى معين ما هو متعين عند
السامع فذلك اللفظ اما ان يفيد التعيين بجوهره اولا والاول هو العلم نحو
زيد وعمرو واشباههما فان كلا منها يدل بجوهره على معين ومشخص والثاني
اما ان يفيده بحرف او بقرينة لفظية والاول اما ان يفيده مطلقا الى
بعض ضميمة القصد فهو المعرف باللام نحو الرجل او بالميم الى
من يمني اللام نحو قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
ولتعدد هذا القسم لم يتعرض له المصنف او بضميمة القصد فهو المعرف
بحرف الندا نحو يا رجل والثاني وهو المفيد للتعيين بقرينة لفظية غير الحرف
اما ان يكون تلك القرينة في الكلام لتعين المتكلم اولا والاول هو المضمر نحو
انا وانت وهو والثاني وهو المفيد للتعيين بقرينة غير الحرف وغير المضمر في الكلام

فلابد

فلابد فيه من نحو اشارة الى التعين بكون قرينة له وذلك اما بنا من
ان المعرف فيه قصد واشارة الى معين ما هو معين عند السامع وذلك الاشارة ع
اما اليه او الى المعين نفسه وهو اسم الاشارة نحو هذا فان فيه اشارة
الى المشار اليه المعين او الى نسبة لذلك المعين معلومة للسامع وذلك النسبة
اما خبرية وهو الموصول فانه لا يتعين الا بانضمام صلة معلومة الانتساب
اليه مشتملة على نسبة خبرية او اضافية وهو المضاف نحو غلام زيد
فان غلاما في المثال يدل على التعيين بالاشارة الى النسبة من اضافة وبين
زيد المضاف اليه لكن الاضافة الى غير معين لا يفيد تعيينا وذلك ظاهر
فالمضاف الذي هو احد اقسام المعارف يكون مضافا الى احدها ض
معرفة فان قلت ما المراد بكون قرينة الضمير في الكلام ان اريد به ان لفظه
انا وانت وهو كل منها بعينه يدل على التعين فذلك هو القسم الاول
بعينه وهو ما يفيد التعين بجوهر اللفظ فيلزم ان يكون الضماير اعلاما
وان اريد به امر اخر فلابد من تصويره اولا وافادة كونه قرينة التعيين
ليتوجه عليه الكلام نفيا او اثباتا قلت ضمير المتكلم كانا مثلا على
المتكلم وضع لكل متكلم وضعا يصدق على كل متكلم كذلك فاذا تلفظ
واحد بلفظ انا تشخص ذلك المتكلم بحيث لا يشاركه غيره وكذا الامر في
المخاطب والغائب يتعينان بقرينة الخطاب وتقدم الذكر لفظا او معنى

او حكما فالتشخص فيها لم يستفد من جوهر اللفظ بل من التكلم الذي هو
خارج عن الكلمة ومن قرينة الخطاب وتقدم الذكر بخلاف العلم فان
التشخص فيه انما يستفاد من جوهر اللفظ فافترقا **قال**
فضار العلم لوجوه الى آه النبكل **اول** لما فرغ عن بيان احضار
المعارف اراد ان يبين ان كل واحد منها في اي مقام يذكر واي حالة
يقتضي الاتيان به فابتدأ بالعلم اما لكونه اعرف المعارف عند كونه
دالا على شيء بعينه بجوهر اللفظ او لانه وقع في القسمة اولا اقول قد يختار
العلم لان يعبر به عن الشيء لوجوه الاول احضاره بعينه بطريق يخصه
يعني ايثار العلم على غيره من الاسماء انما يكون اذا كان المقصود احضار الشيء
في ذهن السامع بعينه او بشخصه بطريق يختص بذلك الشيء ويميزه
عن غيره وهو لفظ العلم لانه طريق لتعيين الشيء خاص به فالقيد الاول
وهو بعينه احترز به عن احضاره لا بعينه كذلك كقولك رجل طريف
فانه يفيد احضار الشيء في ذهن السامع لكن لا بشخصه لكونه كليا لان
الكلي بالكلي لا يفيد الجزئي وبالثاني وهو قوله بطريق يخصه عن احضاره
بساير المعارف فان غير العلم من المعارف وان كان ايضا طريقا الى تعيين
الشيء لكنه ليس طريقا خاصا به فان انا مثلا ليس طريقا خاصا الى زيد بل كل
متكلم يعبر به لوصفه لكل متكلم وكذا الكلام في انت وهو وساير المعارف وقد يذكر

المصنف

المصنف قيد الطريق ذكر صاحب المفتاح فانه قال واما الحالة التي تقتضي
كونه علما فهي اذا كان المقام مقام احضاره بعينه في ذهن السامع
ابتداء بطريق يخصه فاعتبر لايثار العلم القصد الى احضار الشيء
ابتداء ولعله عبر بهذا القيد اذا كان المقام مقام احضار الشيء
لكن لا اول مرة بل مرة ثانية فانه لا يلزم ح احضاره بعلمه بل يكفي
احضاره بضميره كقولك زيد جاءني وهو راكب فانك لما اردت بيان
ان مجيء زيد في حال ركوبه احضرته لذكر زيد ثانيا لكن لما كان
مذكورا اولا اكتفي لذكره ثانيا بذكر ضميره وانما تركه لان قوله بطريق يخصه
يغني عنه يعرف بالتامل **الثاني** التعظيم يعني ايثار العلم قد يكون
للتعظيم اذا كان العلم صالحا له كما في الكنى والالقاب المحمودة مثل ابي المعالي
وصدر الافاضل **الثالث** الاهانة وهكذا انما يكون اذا كان العلم
صالحا لها كما في الكنى والالقاب المذمومة نحو ابو لهب كلب وقفه وبطه
وحنظلة واعلم ان العلم اما ان يكون اوله اب او ام او لا فان كان
فهو كنية كابي عمرو وام كلثوم وان لم يكن فاما ان يدل على مدح او ذم
وهو اللقب او لا يدل على شيء منهما وهو الاسم **الرابع** الاستلذاذ بذكره
كقول المتنبي ابا شجاع بفارس لمحاسن التبرك به كقولك الله اهدنا
ومحمد نبينا **قال** والمضمر لوجوه الاول من شأنه الرؤية

قوله اولى وقد يختار المضمر لان يعدم عن الشي الوجه الاول
لاشارة الى ما كه يعني انما يؤتى بالمضمر الغايب اذا كان الشي الذي هو
عند ذكره كقول الشاعر اي الصبر محمودًا وعنه مذاهب فكيف اذا ما لم يكن
عنه مذهب هو المهرب المنجي لمن يصيبه مكان ذكر ليس غيره اي
او لم يكن مذكورًا لكنه في حكم المذكور لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي يلفظ هو عايدًا الى العدل لان قوله تعالى اعدلوا لما دل على العدل
صار كانه متقدم من حيث المعنى فيكون في حكم المذكور الثاني يكون حال
المتكلم اعني وقد يختار المضمر المتكلم لان يجعل العدم حتى في حكمه اذا اراد المتكلم
بيان حاله مفردًا كان او جمعًا غير مثال المفرد قول الشاعر شعر
انا الذي تجدوني في صدورهم لا ارتقي صدرًا منها ولا ارد
كان القياس تجدونه لكون الصلة ضمير يعود الى الموصول لكن لما كان الذي
خبرًا لانا وهو والمبتدا شي واحد رد الضمير الذي يجب ان يعود على الثاني
الى الاول كقول علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة حيث لم يقل سمته
قوله لا ارتقي اي لا اصعد الصدر بالحركتين هو اسم من صدرت
عن الماء وعن البلد وبالسكون المصدر وهو الرجوع من صدر يصدر صدرًا
منها اي من صدورهم المعنى لا اخرج من صدورهم ولا ادخل فيه رغبة
في صدورهم لانه لا يسوغ ولا توجد مثال الجمع قوله نحن نوع على قال
بينا

زرابي

زرابي فيها بغضة وشافين على كل لبرمع ذاك الزرابي النمارق
النمرق وهو وسادة صغيرة فيها بغضة اي شدة البغض وقيل
لم يحاسنا المعنى نحن ابناء عم وعلى ما بيننا من القرابة فرشت بيننا
بسط شر تشتمل على بغض وتحاسد الثالث من الوجوه التي
يختار لها المضمر تخصيص المخاطب بالحكم اعني اذا اراد المتكلم ان يخص الحكم
بالمخاطب مفردًا او مثنى او مجموعًا فالحال يقتضي ان يؤتى بضميره كقول
الشاعر انا لا كايم من عدنان قد علموا وثالث الجد بين التيم والحال
انت الذي تنزل الايام منزلها وتمسك الارض من خسف وزلزال
قوله قد علموا جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والال من
الال هو القديم الاصلي نقيض الاقطار وقع اعلم ان المصنف لما من
الوجوه التي تقتضيه لاختيار الضماير اراد ان يبين فائدة متعلقة
بضمير المخاطب فقال واصل الخطاب الخ يعني ان حق الخطاب ان يكون
مع واحد معين اذ لا يقصد بالخطاب الا المعين فان المكالمة والمخاطبة
مع غير المعين يكون سفهًا او عبثًا وقد يعدل عنه اي عن الحق الذي هو
كون المخاطب معينًا الى غير معين تعميمًا لان يفيد تعميم الخطاب مع كل
من يصلح له كما تقول فلان كريم ان اسات اليه اكرمك وان احسنت اليه
جاز اليك الفعل المجازاة فانك لا تريد بقولك انت مخاطبًا ولعنت

معنيا بل التعميم كما تقول فلان اسيء اليه ان اكرمته وان تحسن اليه جانبي
لقصد ايجاز قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص بواحد دون واحد
بل ذلك منه بالنسبة الى كل واحد وهو في القرآن كثير منها قوله تعالى
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا
نعمل صالحا انا موقنون فان هذا الخطاب وان كان صورة مع النبي صلى الله
عليه وسلم لكن حمل على العموم حتى لا يختص بالنبي قصدا الى تفظيع حال المجرمين
وان حالهم قد بلغت من الفظاعة حيث لا تخفى على احد فلا يختص بها راء
دون رائي بل لو خصوص حتى ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية

قال والموصول لوجوه الى نوعه الرحمه في حق اول
وقد يختار الموصول لان يعبر به عن شيء متى وقع لعضاده كمال الشيء في
ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب اليه ومع ذلك ترجح لعضادة
بهذا الوجه لواحد من الوجوه التي نذكرها الاول ان لا يعلم المتكلم او المخاطب
او هما منها من الشيء المعبر عنه بالموصول غير ذلك لم غير انتساب معنى الجملة
اليه فحينئذ يتعين الاتيان بالموصول نحو الذين في بيتنا لا اعرفهم او الذي لم نعرف ارحل
عالم الثاني استهجان التصريح بالاسم وذلك اذا كان الاسم المراد نسبة الشيء اليه
من الاسماء المذمومة مثل خنفظ او نحوه وكلب فلا يقال مرة فعل كذا للاستهجان
بل يقال الذي كان يفعل كذا فعل كذا الثالث لا اختيار لمراد لا اختيار اسم المعبر عنه

بالموصول

قوله الرابع زيادة التقرير اي يختار الموصول لكون المقام مقتضيا لزيادة تقرير حكم سبق الكلام لبيانه
نحو وراودته التي هو في بيتها المراودة من الرود وهو الطلب والمراد بها طلب المواقعة مخادعة المبالغة
اي طلب الوقاع من يوسف امرأة هو في بيتها وهي امرأة العزيز واسمها زليخا فقيل سوق الآية لتحقيق عصمة يوسف عليه السلام
والسؤال صاحب الكشاف والموصول ادل عليه لان القوة الشهوية المركوزة في طبيعة الرجال داعية
الى مواقعة النساء سيما اذا كانت المتطالبة لقضاء شهوته مطلع بلغ وجه وهي صاحبة البيت
واجتمعت مع الرجل في بيت مغلق ابوابه دونه واذا لم يخالف الشرع في هذه الحالة متابعة الهوى فعدم المخالفة
في غيرها بالطريق الاولى وقيل سوقها لتمييز مراودة زليخا والموصول ادل عليه لان طبيعة النساء
داعية الى مراودة الرجال سيما اذا اجتمعن بهم في بيت

بالموصول عن غير المخاطب مثلا اذا اردت بان يخفى الحبيب وكان امس
مصاحبا لك وللمخاطب في البستان وتخاف من التصريح باسمه اطلاع
الرقيب فتقول الذي كان يصاحبنا امس في البستان جاء الرابع زيادة
تقرير الخبر نحو قوله تعالى وراودته التي هو في بيتها عن نفسه لم اراد في
زليخا يوسف لفعل راودته على كل المراودة وزادها اخا اردتم
فاقام مقام لفظ زليخا قوله التي هو في بيتها لان في كونه في بيتها
زيادة تقرير للمراودة لزيادة الرؤية المستلزمة لزيادة الاطلاع
على حقائق حسنه او زيادة تقرير لتنزيه يوسف عن المراودة فان كونه
في بيتها يقتضي زيادة رعاية حقوقها في المراودة هذا الحقوق وقيل
هذا الوجه لعل لان الآية في معرض تنزيه يوسف عن الفحشاء
الخامس نصه ذهن السامع الى ما يسرده عليه من الخبر عن الموصول
فانه اذا اشتبه ما يتعجب ذهنه الى الخبر يصير منتظرا لوروده
فاذا ورد تلقاه تمكنه وتمكن في ذهنه زيادة تمكن لما قيل من ان الحصول
بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كقوله والتي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد لا الذي حير الناس فيه ولم يهتدوا طبعهم لم
لوجه امر الحيوان المخلوق من الجماد يريد به آدم عليه السلام او ناقة صالح
عليه السلام فان كلا منهما يصدق عليه انه حيوان مستحدث من جماد السادس

بناء الخبر عليه اراد به بناء الخبر على الموصول تعظيما لشان الخبر كقوله
ان الذي سمك السماء بنى لنا ، بيتا دعائمه اعز واطول ، سمك اي رفع
يقال سمك السماء سمكا اي رفعها او سمك الشي سموكا ارتفع واراد بالبيت
الكعبة حرسها الله تعالى والدعائم جمع دعامة وهي عماد البيت فبناء على قوله
ان الذي بنى الى قوله ان الذي سمك السماء لان ولا له صنع العباد على تعظيم
شان الخبر اظهر واقوى من ولا له قولنا ان الله بنى لاشعاره بان باني
البيت هو سامك السماء والتفاوت بينهما واضح او تحقيقا لغير الخبر
الموصول لبناء الخبر عليه اما ان يكون تعظيما لشان الخبر كما ذكرنا واما تحقيقا
له نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة ، بكوفة الجند غالت ودها غول ،
ضربت اي بنت كوفة الجند بين البلدان المشهورة بكوفة وانما سميت
الجند لمقام الجند فيها غالت اي ودها غول اي رفع ودها مهلكة
غالته غول اذا وقع في مهلكة والغول بالضم من السعال والجمع اغوال
وغيلان وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول عطف على قوله
ان فلانة غالت ودها غول الى قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة يحقق
الخبر وهو قوله غالت ودها غول فانه لما قال انها ضربت بكوفة الجند
بيتا مهاجرة تحقق انها قطعت حبال وصالها وغالت ودها غول ومن
الفرق بين التقرير والتحقيق ان الاول راجع الى التصور والثاني الى التصديق

قوله

قوله او تحقيقا عطف على تعظيما اي بناء الخبر على الموصول لاجل تحقيق الخبر وذكره اذا كان الصلة علة للخبر وملزوم مع تحققها تحقيقه كما في البيت صح

قوله او يجعل الا عطف على قوله تحقيقا لغير الخبر الموصول لبناء الخبر
عليه فقد يكون للايماء الى علة الخبر كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات كانت لهم جنات الفردوس فان بناء قوله كانت لهم جنات
الفردوس على قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات يومي الى ان علة
استحقاق جنات الفردوس انما هو الايمان والعمل الصالح وهذا النوع بناء
الخبر على الموصول للتعليل قد يتبعه تعظيم اما المتكلم نحو قولك الذي يرافقني
يستحق الاجلال فان بناء قولك يستحق الاجلال على قولك الذي يرافقني مع انه
يشعر بعلة المرافقة المذكورة لاستحقاق الاجلال يدل على تعظيم
شان المتكلم ايضا واما السامع كقولنا الذي يرافقك يستحق الاكرام واما المذكور
وهو المعبر عنه بالموصول نحو الذي يكرمه السلطان يستحق التبجيل واما
لغيرها اي لغير المتكلم والسامع والمذكور كقوله تعالى الذين كذبوا
شعيبا كانوا هم الخاسرين فان بناء الخبر وهو قوله كانوا هم الخاسرين
على قوله الذين كذبوا شعيبا مع انه يدل على علية تكذيبهم شعيبا
لخسرانهم يدل على تعظيم المصدق له وترتبهم على الخسران وفيه
ان المصدق الذي يدل الكلام على نزاهته عن الخسران الذين يكلم لهذا
الكلام والسامع والمذكور قوله او اهانته اي وقد يتبع بناء
الخبر على الموصول اهانته اما المتكلم او السامع او المذكور او لغيرها

هو الذي يرامعي سخي اذلال والذي برافضل سخي الاعم والذي عند الاتوني
سخي الصبع والذين امنوا بمحمد كانوا اسم الفائزين فانه يدل
على اهانة المكذبين له وتبعيدهم عن درجة الفائزين وقوله او تنبيها
عطف على قوله تعظيما اي الاتيان بالخبر على الموصول اما تعظيما
او تحقيرا او تعليلا او تنبيها للمخاطب على خطاء نحو ان الذين ترونهم
اخوانكم * يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا * ترونهم اي تظنونهم
واراد بغليل الصدور حقدها وعداوتها وان تصرعوا على البناء
صرعكم ووجه دلالة هذا الكلام اعني قوله ان الذين ترونهم اخوا
على خطاء المخاطبين من حيث انهم يواخونهم وهم اعداء اسم او غير لبنا
الموصول لبناء الخبر اما ان يكون تعظيما او تحقيرا او تعليلا او تنبيها للمخاطب
على خطاء او غير ذلك وللصد من المذكورات نحو تطييب قلوب الفقراء كقول
الشاعر ان الذي الوحشة في داره * تؤنسه الرحمة في لحده *
لم ان الذي توحشت داره بسبب فقره تونسه الرحمة في لحده وقبره
على ابقه وظاهر ان بناء الخبر وهو قوله تونسه الى اخره على قوله ان الذي
الوحشة في داره يقتضي تطييب قلوب الفقراء قال وبالاشارة
لوجه ال او خلافه نحو ذلك التعبير اعول قد يجعل العد طرفا
الجلة اسم الاشارة وذلك اذا كان الشيء بحيث يصح احضاره في ذهن السامع

بواسطة

قوله الاول تعينه الاسم اذا تعين اسم الاشارة طريقا الى احضار شيء بعينه في ذهن السامع بان يكون الشيء مبصرا او في حكمه وكان اسم الاشارة اخصر عبارة في احضاره كما اذا احضر شيء عندك لا تعرفه انت او مخاطبك باسمه العلم واردت الاشارة اليه على اخصر وجه لينتجه الى طلب الالتفات اليه فتقول هذا شيء

لا العقلية كما في الموصول

بواسطة الاشارة الحسية وانما قيدنا الاشارة بالحسية لعدم ارا
عن صحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة الذهنية كالاشارة
بذكر جملة معلومة الانتساب اليه كما مر في الموصول هذا هو الوجه المجوز
للاتيان باسم الاشارة وقد يوثر على غيره لاحد الوجوه المذكورة كالاول
تعينه لم يعين اسم الاشارة طريقا الى احضاره وكذا الشيء وهو كان ام لم
تمكن الى احضاره في ذهن السامع طريق سوى الاشارة الحسية مثلا
اذا رأيت انسانا يفعل العجائب ولم تعرفه باسمه ونسبه وبلاده وعرفته
بوجه منها لكن علمت ان السامع لا يعرف بغير هذا الوجه واردت الاخبار
عنه فقلت هذا او ذاك او ذلك بحسب مقتضى المقام يفعل العجا
ئب ويمشي الغرائب الثاني الغاية قال لتمييزه اكمل تمييز ان عبر عنه باسم الاشارة فان
الاشارة الحسية دخلا في التمييز والتعبير عن غيرها كقول ابن الرومي
هذا ابو الصقر فردا في محاسنه * من نسل شيبان بين الضال والسلم
كانه الشمس في البرج المنيف به * على البرية لا نار ولا علم *
الضال السدر البري الواحدة ضالة والسلم هو شجر من العضاة الواحدة
سلمة والعضاة كل شجر عظيم له شوك الواحد عضاهة وعضهة وعضة
والمنيف المشرف المرتفع والاستشهاد في لفظة هذا فان الشاعر لما اراد
ان يميز الممدوح وهو ابو الصقر وتعينه بحيث يتميز عما عداه اكمل تمييز

[illegible]

والثم تعيين اشاره اليه بلفظه هذا او قال هذا ابو الصقر الثالث التنبيه على
غباوة السامع يعني اختيار اسم الاشارة قد يكون للتنبيه على ان السامع فهمٌ
لا يستفيد بما فاد ادنى دقة وادعاء انه في الغباوة بلغ حد الايفهم
الشئ غير المحسوس كقول الفرزدق خطابا لجرير اولئك اٰبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع واعلم ان صاحب المفتاح جعل كمال
التمييز والتعريض بالوجه المرجحة لاختيار اسم الاشارة بالاضافة ومثل له
بقول ابن الرومي هذا ابو الصقر البيت وجعل ذلك لاصل هذين التعريضين
اعني العناية بكمال التمييز ومثل له بقوله تعالى اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون والتنبيه على غباوة السامع ومثل له بقول الفرزدق
اولئك اٰبائي البيت وفرق الفاضل المحقق افضل المتأخرين
الشريف في شرحه سر الكلمة اعني الاصل وفرعه في المثال وقال والفرق
بين قوله هذا ابو الصقر وبين هذين المثالين ان قوله هذا ابو الصقر اعم
من كل منهما لاحتمال ان يكون المقصود منه كمال العناية بتمييزه او التنبيه
على غباوة السامع بخلاف المثالين الاخيرين فان كل واحد منهما نص في مدلوله
فظهر من كلامهما ان القصد الى كمال التمييز قد يشترك بين التعريضين الآخرين
ويتميز الاول من التعبير عن قسيمه بالعناية بكمال التمييز والثاني عن الاول بقصد
التنبيه على غباوة السامع وهذا الفرق يدعي كون كل واحد من المثالين

نفساني يدلو له فيه ما فيه الرابع التهكم بالمسند اليه كما تقول للاعمى
هذا هذا وتقول مثل ذلك للبصير وليس ثمة مشار اليه الخامس
بيان حال المعبر عنه باسم الاشارة في القرب والبعد والتوسط فانك اذا
اردت بيان حاله في القرب استعملت لفظ هذا لانه للاشارة الى القريب
واذا اردت بيان حاله في التوسط ذكرت ذاك لانه للتوسط واذا
حاولت بيان حاله في البعد تعرضت لفظ ذلك لانه للبعيد والضابط
فيه ان اسم الاشارة مجردا عن حرف الخطاب للقريب ومعه فحسب للتوسط
ومعه مع حرف آخر من لام وغيره للبعيد فاذا ارادوا كمال تمييز الشئ
جاءوا بعبارة عنه تدل على حاله بحسب المقام لانه يدل على بيان حاله في القرب
او البعد او التوسط وبهذا البيان يحصل كمال تمييزه عن غيره والى ما ذكرنا
من التعليل اشار المصنف بقوله اذ به كمال التمييز وقوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون مثال للاشارة من تأويل ونحوها
قوله وقد يعتبر القرب الرتبة اشارة الى ان القرب والبعد والتوسط
كما يعتبر بحسب المسافة فقد يعتبر بحسب الرتبة اما اعتبار القرب بحسب
الرتبة فلتحقير المشار اليه واشار اليه بنحو قوله تعالى حكاية عن الكفار
اهذا الذي بعث الله رسولا وكقوله اهذا الذي يدل الظلم ارهاطه
المسترذل ويعنون به ابرهيم عليه السلام وقوله تعالى وما هذه الحيوة الدنيا

الا لعبد ع لهو واما اعتبار البعد فهو للتعظيم نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب
اي بلفظ ذلك مشيرا به الى الكتاب وهو القرآن مع انه قريب بيانا لعلو درجته
وارتفاع رتبته عند الله ولقوله تعالى حكاية عن زليخا فذلكن الذي
لمتنني فيه انت بما تقيد الاشارة الى البعيد مشيرة الى يوسف وهو
كان حاضرا عندها تعظيما لارتفاع منزلته في الحسن وبيانا لانه
ان يحب ويفتتن به او حاضرا لهو وقد يعتبر البعد في الرتبة لا
للتعظيم وهو التحقير كما تقول ذلك اللعين مشيرا به الى من هو حاضر تحقيرا
لكونه بمعنى بعد البعد عن ساحة الاعتبار وينبغي التنبيه على مقام
الانقلاب يجوز حملها على التعظيم ايضا على او بل ذلك التعبير العظيم الم
في النص **قال** والتعريف باللام للاشارة الى واطيعوا الرسول
اقول ويختار المعرف ان يعبر به عن الشيء للاشارة في
الى الحقيقة لهو اذا كان المراد الاشارة الى نفس الحقيقة يعني الماهية
التي يعبرون عنها بالجنس فيكون ما سمها محلى باللام وقد يقال تلك الماهية
انها التعيين الماهية نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فلا بد
لهو وجعلنا مبدا كل شيء حي من هذا الجنس الذي هو الماء فان قلت كيف
يوجه هذا الكلام وقد ثبت ان آدم من تراب والجن من نار وقلت اي
في الروايات انه جل وعلا خلق الملائكة من ريح خلقها من النار والجن

من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه اي من الماء ومن هذا
القبيل الرجل خير من المرأة لهو هذا الجنس خير من ذاك والدينار خير من الدرهم
ونعم الرجل زيد وهو اقرب المسافة من هذا المعرف والمنكر ادلة لا اكل منهما على
واحد وهو الماهية تعاما صدقها المعرف مقابله المنكر بان يوقع كل منهما
موقع الآخر ويحمل الكل صفة له كما تقدم او الاستغراق لهو وقد يختار
المعرف باللام للاشارة الى الاستغراق لهو لافادة عموم افراد الحقيقة
لا مطلقا الى جميع الافراد وهكذا فاتى المعرف سلك الكلام على الحقيقة
اللغوية ولم يعدل الى العرفية نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان الا
للتنبيه على الحقيقة اللغوية لاجل الشمول لجميع افراد الانسان ولذلك صح عنه
الاستثناء بقوله الا الذين آمنوا والمعنى ان افراد الانسان في خسر
الا الاشخاص الموصوفين بالايمان والعمل الصالح لان جنس الانسان في خسر
اذ لو كان المراد هذا الماهية استثناء لان الجنس ليس بمتعدد حتى يصح منه
استثناء بعض افراده. واما مفيد لاجل افادة اللام عموم افراد الحقيقة
اما حقيقيا كما ذكر واما عرفيا بان يفيد عموم بعض الافراد كقولك جمع الامير
الصاغة فان اللام في الصاغة وان كانت للاستغراق لكنها لم يفد
الشمول لجميع افراده حتى يتناول افراد صاغة الدنيا بل يفيد عرفا الشمول
لجميع افراد صاغة بلده او اطراف مملكته لتعذر جمع افراد صاغة الدنيا

عادة وعرفا او للعهد لم وقد يختار المعرف باللام للاشارة الى العهد لفظا
لم للاشارة الى المعهود الخارجي معناه انه اذا تقدم ذكر الشيء بلفظ منكر ثم اعيد
ذلك اللفظ معرفا باللام كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او لم يتقدم ذكره بلفظ بل دل عليه لكن يوجد في الخارج قرينة
تدل عليه كقولك لمن سدد سهما القرطاس او للاشارة الى المعهود ههنا
معناه انه اذا كان الشيء معهودا في الذهن لا في الخارج فيفسر باسم محلى باللام لدلت
فهي على ان ذلك الامر الثابت في الذهن من اي جنس هو ويقال له اللام العهد على
تعينه لقولك ادخل السوق لمن لم يكن بينك وبينه سوق معهود كقوله
تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان ذكر الرسول وان لم يتقدم
منكرا لكن لما كان عظيم الشان رفيع المكان معهودا به اليهم ارتنا
مصالح الدين والدنيا بطاعته فهو لذلك كانه حاضر في الاذهان بل
معهود خارجي واذا كان كالمعهود الخارجي اتي به معرفا على طريق
المعهود الخارجي حاصله ان مدلول الاسم المعرف باللام التي هي للعهد
قسمان معهود خارجي ومعهود ذهني وانما انحصر فيهما لان المعرف باللام
هذه فيه اشارة الى ما هو معين ومعهود قبل وذلك المعهود اما ان يدل
قبل ذلك المعرف بلفظ او قرينة خارجية او لا يدل عليه شيء منهما
فالاول هو المعهود الخارجي والثاني هو المعهود الذهني قال

تنبيه

تنبيه اللام للتعريف اصل فيه اول لما كان الاسم المعرف
باللام التعريف وصار اللام انسبا لصحتها العهد الذهني والباقي التعريف واللام
العموم والخصوص اراد المصنف ان ينبه على ان كل واحد من هذه
المعاني انما يثبت او يستفاد ان اللام يفيد التعريف وان العهد من حيث
هي هي مع قطع النظر عن ملاحظة العموم او الخصوص انما يفيدها بحسب المواد
فان جيء لفظ الانسان بلا قرينة اللام دل على الماهية لا افراد منه من حيث
وان العموم والخصوص عارضان لماهيته من قرينة لما افرد في صحته
من ان الماهية من حيث هي الا قرينة تقتضي العام او غيره فاقلت
اللام كما يفيد التعريف يفيد العموم اما مطلقا او مقيدا كما صرح به وايضا
اللام العهد لفظا او ذهنا فيفيد الخصوص على التفسيرين على انا نقول
لا معنى لقولهم ان اللام للتعريف الاستغراق الا انه افادها العموم ولا معنى
لقولهم انها للتعريف العهدي الا افادتها الخصوص ولذا نقول لا نم ان المعرف
باللام كالانسان مثل على شيء يقال له التعميم وشيء آخر يقال له التعريف بل
التعريف هو عين التعميم وكذا في قوله تعالى واطيعوا الرسول التعريف
المستفاد من الرسول هو عين التخصيص لا غير والدليل عليه ان اللام في الجنس
لما لم تفد شيئا من التعميم والتخصيص لم يعتبر اي التعريف وحصل المحلى
في حكم النكرة كما سيأتي الاشارة اليه قلت اللام في جميع مواضعها

لتعريف الحقيقة ونحوها مما عرفه لكن الحقيقة من حيث هي مالم يكن متحققة
تحققها مع الوحدة ولا الاستغراق لتحققها مع الكثرة وان لم يتصل فيه
عن الحديث والاضرب لتعريف الحكم باستغراقها او عدم استغراقها العهدي فيه
المقام لا الى اللام لما يتبين ان لا تفيد الا تعيين الماهية وعبر عنها
وان الماهية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وهذا لانه ينافي تقسيم
اللام الى التي لتعريف الحقيقة والتي لاستغراق والتعريف العهدي

قال والمضاف لامور الى اخره اقول

ويختار المضاف الى احد المعارف لان يعبر عن شيء بوجه يرجح لفظا
لاقل ان لا يكون للمتكلم الى احضاره في ذهن السامع طريق سواه اي سوى ذكره
النبي مضافا وذلك بان لا يعرف المتكلم او السامع او كلاهما منه شيئا غير
لقولك غلام زيد جاء الان بعد تعذر التعدد او امتناع تعداده لاستغناء
لامكان تعداده كل جمع هو جمع في الجامع بل حالة لقول الشاعر
بنو مطر يوم اللقاء كانهم … اسود لها في غيل خفان اشبل
الغيل بالكسر الاجمة وماوى الاسد ايضا وخفان موضع وهو ماسدة
واشبل جمع شبل وهو ولد الاسد فانه لما علم ان وصف الممدوحين ولعلها
ولعله لا ينبغي او يجعل جميعهم بالاضافة ثم وصفهم بالشجاعة بقوله يقول
اولاد جفنة حول قبر ابيهم … قبر ابن مارية الكريم المفضل جفنة

الشام

الشام قبر ابن مارية بدل من قبر ابيهم ولا سبيل الى قوله اولاد جفنة
فذلك ظاهر او لتعسر ان يعسر التعداد يعني لتعسر المضاف واما التعذر
التعداد لكثرة او لتعسر مع ذلك اي تكلف التعداد لكن يشغل عما له
الى المضاف نحو الاضافة لتعسر عليه الاسد
قومي هم قتلوا اميم اخي
فاذا رميت يصيبني سهمي فقوله قومي بالاسمية هم الذين قتلوا اخي
فاذا رميت الانتصار منهم عاد ذلك النكاية في نفسي لان عز الرجل
بعشيرته فاذا اهلكهم ذل ولا يخفى عليك ان فهم الشاعر الموضوع
نقل لعله الى التعداد ليس بمقصود لكونهم مجهولين بالذهول لكن لما تعسر
التعداد لكثرتهم مع انه لو فصل فاتت لطيفة الحذف والاشارة الى التفصيل
تصريح بانهم قوم وعداهم اجملهم وعمهم بالاضافة فقال قومي
فهذه المسافة او املاله الى املال التعداد يعني ويختار المضاف اما
لتعذر التعداد او لتعسره كما ذكر او لاملاله كقول الشاعر
قبائلنا سبع وانتم ثلاثة … وللسبع خير من ثلاث واكثر
لطيف ان الكل من الوجوه المرجحة للمضاف ان يتضمن الاضافة اعتبارا
لطيفا مجازيا كقول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة … سهيل اذاعت غزلها في القرائب
فان اضافة الكوكب الى الخرقاء لما تضمن مجازا لطيفا وهو الاضافة لادنى ملابسة
وهو ظهوره حين جدها في الغزل عند طلوعه اختار الاضافة فقال اذا كوكب الخرقاء

سهيل التي في عفها ضعيف واوادبها امراة كانت عاجزة لان لا تعمل الصيف لاجل
الشتاء واذا اطلع السهيل في بلادها وظهر امارات البرد اشتغلت بتهيئة اسباب
الشتاء بان وقف عن طالع معزوطها وهو القطن في فرانها الغزل
فما كان لشتعالها تهيئة اسباب الشتاء عند طلوع ذلك الكوكب اليها
لان الاضافة يلزم الاختصاص فهذه اضافة مجازية لاختصاص مجاني
النجم النجم الاتي واذا عن لها فشى اظهرت فرقت من ذاع
الخبر يذيع ذيعا وذيوعا وذيوعة اذا انتشر الرابع من الوجوه
المرجحة لاختيار المضاف نوع تعظيم اما للمضاف او للمضاف اليه او الغيرهما
اما تعظيم المضاف فكقولك عبد الخليفة امر فهذه الاضافة تعظيم شان
العبد واما تعظيم المضاف اليه فكقولك حضر عبدي فتعظيم شان
بان لك عبدا واما تعظيم غير المضاف والمضاف اليه فكقولك عبد الخليفة
عند زيد فتعظيم شان زيد بحضور عبد الخليفة عنده قوله او اهانة
عطف على قوله تعظيم اي ويختار المضاف لانه نوع تعظيم للمضاف او للمضاف
اليه او لغيرهما واما لنوع اهانة وتحقير اما للمضاف او للمضاف اليه او
لغيرهما كما تقول ولد الحجام جاء فتحقير شان المضاف او تقول غلام العاشق
فتحقير شان القاضي لان شرفه غلامه يدل على سوء سياسته او تقول ولد
الحجام يصاحب زيدا فتحقير شان زيد بمصاحبة ولد الحجام قال

اضاف الكوكب

١٩٣ د ٣

البيت الذي هو موجود في شواهد الجمع قاله لبيد بن ربيعة العامري

وقد يشار

قوله وبهذا يعلم اي بما ذكرنا ان الخبر اذا كان طرفاه معرفتين قد يقصد به فايدة الخبر اذا علم
السامع ذاتين بصفتين وعرف احدهما بعينها وشك في انها هي الاخرى في الخارج ام لا فيورد الخبر
ليرفع شكه ويعلم ان زيدا اخوك انما يورد اذا عرف المخاطب زيدا بعينه وشك في انه اخوه ام لا واخوك زيد
انما يورد اذا عرف اخاه بعينه وشك في انه زيد ام لا لكونه مناسبا لان يطلبه ولا تقدم من المعرفتين
ما تقدم لا بسبب بل ما يكون اظهر عند المخاطب يجعل مسندا اليه وما يكون مجهولا عنده يجعل مسندا حق

قد يقع المعرفة مسندا الى اول العصر في المبتداء اول لما وقع
عن الباحث المتعلقة باختيار المعرف مسندا اي سواء كان مسندا اليه
او مسندا قد ثبت عنه المباحث حيث تحقق معنى المسند فقوله المعرفة
قد تقع مسندا معرفة كشي كان عند السامع متعينا احد طرفي التعريف
معلوم له نحو زيد اخوك او القول زيد واعلم ان المصنف لما بين ان المسند
قد يقع معرفة استشعر سوال سائل يقول اذا كان المسند متعينا عند السامع
معلوما له عند اسنانه كذلك الحالة كون المسند اليه معلوما ايضا لما ثبت من
اتفاق الجمهور على ان الخبر اذا كان لا بد غيره يمنع ان يكون المبتدا نكرة واذا
كان امعرفة فاي شي يستفيد السامع من الكلام فقال بقرينة الجواب وكونه معلوما
الى آخره وحاصله ان كون المسند معلوما عند السامع لا ينافي كون الخبر مفيدا
اذ قد يقصد المتكلم بمثل ذلك الخبر لازم فائدة الخبر وهو ان يعلم السامع
ان المتكلم علم ذلك الحكم كما في قولك لمن اثنى عليك بالغيب انت الذي اثنيت علي
بالغيب فانك لا تفيد بهذا الخبر علم السامع بانك عالم بثنائه او تقصد به
فايدة الخبر وذلك بان يكون السامع علم ذاتين بصفتين لكن يشك في ان احدهما
هي الاخرى ام لا فهو بذلك الخبر المعرف الطرفين يدفع عن السامع ذلك الشك
ويزيح عنه الاشتباه مثلا اذا علم السامع ان له اخا وكذا علم ان انسانا
يسمى زيدا من غير ان يعرف انه مسمى به لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه اولا
المسمى زيد

الذي حفظ التورية انت عالم
انك عالم
تين

وعدم حفظ التورية ليستفيد من حرك
سق

مع

فهو في هذا المقام يعلم الذاتين بصفتين لانه يعلم احد الذاتين بوصف الاخوة
ويعلم الاخر بوصف التسمية بزيد لكن يشك في ان الذات الموصوفة بالاخوة
هي الذات المسماة بزيد ام لا فاذا قال المتكلم زيد اخوك او اخوك زيد
ازال عنه الشك وخلصه من ورطة الحيرة الى فضاء اليقين واعلم
ان تقديم احد المعرفين بان هو وتاخير الاخر لغرض في قولنا زيد المنطلق ليس جزافا
وعلى سبيل الاتفاق بل لا يقدم كل واحد من الجزئين على صاحبه الا في
بحسب ما يقتضيه المقام فان السامع اذا علم كلا منهما بجهة لكن لا يعلم ان احدهما
هو الاخر فايهما كان بحيث يعد السامع كالطالب لان يحكم عليه
بالاخر وجب تقديمه مثلا اذا قلت القائم زيد قلته لمن يعرف ان قائما
لكن لا يعرفه على التعيين فتصورته طالبا منك الحكم على القائم بالتعيين واذا قلت زيد
القائم قلته لمن يعلم زيدا وهو كالطالب ان تعرف حاله والحال انه يعرف
ان له قياما لكن لا يعلمه على التعيين هذا اذا كان مفيدا فائدة الخبر اما
اذا كان مفيدا لازم فائدته فيجب تقديم ما تصور ان السامع كالطالب
لان يعلم علمك بالحكم عليه بالاخر مثلا اذا اتى عليك بالغيبة انسان وعلم ان
الناس نقل اليك وانت تتصور كالمتحير عن حالك هل تعلم ان ذلك المغتاب
عليك هو هو هل تحكم على ذلك المغتاب بانه هو فتقول الذي اتى علي بالغيبة انت
فاني احكم على الوجه المتصور واذا اتى عليك الغيبة انسان ونقل اليك الناس

بعضهم

بعضهم وهو غير متصور بعد كالطالب لان يتبين له كيف حكمك عليه بالحكمة
عليه بانه مغتاب عليك ام لا فقلت انت الذي اتى علي بالغيبة فانت تحكم
على الوجه المطلوب وبما ذكرنا من التحقيقات نعلم الفرق بين زيد القول
ولقول زيد ونعرف ايضا معنى قول النحاة المقدم من المعرفين هو المبتدأ
وذلك لانا قد بينا ان ما يقدم من المعرفين لا يقدم جزافا من غير فائدة
بل انما يقدم ما يتصور ان السامع طالب الحكم عليه فاذا لم يقدم الا
ما هو محكوم عليه فلا يكون المقدم الا مبتدأ وقد مع انه اذا اريد به
الحقيقة افاد حصرا في المبتدأ اشار الى فائدة قد يتضمنها تعريف
المسند وهو ظاهر به ان نقول تعريف المسند مع انه لا يمنع كون الخبر مفيدا
قد يفيد فائدة لغوية وهي حصر الخبر في المبتدأ وذلك اذا كان معرفا باللام
التي هي لتعريف الحقيقة فانه حينئذ يفيد انحصار الحقيقة في المبتدأ لانك اذا
قلت زيد المنطلق في ان زيدا هو حقيقة من ثبت له الانطلاق ولذلك
يصح ان يقال زيد المنطلق لا عمرو ولا يصح ان يقال زيد المنطلق وعمرو
لاستلزام التناقض ولقائل ان يقول المفهوم من كلام صاحب المفتاح
حيث قال متى قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد في المقام الخطابي
لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا بعد قوله ان المقام اذا كان خطابيا
حمل المعرف باللام على الاستغراق ان الخبر المعرف باللام الاستغراقي

لا الاستدلالي والتحقيقي بل الادعائي

قوله الخبر المعرف باللام ... المفهوم من كلام صاحب المفتاح ... الاستغراقي ... للحصر

٢٩ و ٤٠

يفيد الحصر ايضا واذا كان كذلك ظهر وجه تخصيص المصنف افادة الحصر بكون
اللام لتعريف الحقيقة ويمكن ان يقال وجهه ان اللام التي يقال لها
للاستغراق هي التي تفيد تعريف الحقيقة لما بينا من ان اللام
لا تفيد الا تعريف الحقيقة وغيرها عارضا لها ولكن الحقيقة قد تكون
ماخوذة مع الاستغراق وقد تكون ماخوذة لا معه بحسب المقام فلذلك قال
لكن اللام انها للاستغراق لا انها في نفسها تفيد الاستغراق واذا كان
لاستغراق هي التي لتعريف الحقيقة فلا منافاة بين الكلامين ٥

قال والتنكير للامور الاتي من الرحمن اقول

ويختار المنكر لان يعبر به عن الشيء للوحدة اي الافراد شخصا لم كانا
به اما فردا من افراد نوع اي مع وحدة شخصية نحو جاءني رجل اي فرد من
الرجال او نوعا من انواع جنس اي مع الوحدة النوعية والمثال الذي ذكره
المصنف قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء يصلح مثالا للامرين
اما اذا اريد بكل واحد من المنكرين وهما دابة وماء الوحدة الشخصية فيكون
المعنى والله خلق كل فرد من افراد الدابة اي كل شخص من اشخاصها
من فرد من افراد الماء وهي النطفة المخصوصة التي خلق الشخص المخصوص
منها واذا اريد بكل منهما الوحدة النوعية فيكون المعنى والله خلق كل
نوع من انواع هذا الجنس وهو الدابة من نوع من انواع الماء وهو نطفة

ذلك

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المشركين اشهر من الشمس لكنهم انكروه ادعاء منهم انهم لا يعرفون منه
الا جنسه ونحو رجل ... وعدم اعتدادهم به لان ما يعتد به من الاعيان يعرف باسم العلم ويشتهر به
وان كان من غير نوع الانسان كالكعبة والقصوى اسم ناقة وما لا يعتد به لا يعرف بعلمه بل قد لا يوضع له علم
كما في افراد الحيوانات التي لا تولف
وانما يعبر عنه باسم جنسه حق

ذلك النوع الثاني من الوجوه المرجحة للتنكير ان لا يعرف المتكلم منه الا ما
عبر عنه بالمنكر الا ذلك القدر يعني لا يعرف منه نوعا من التعيين الذي يتحقق
به عند رجحان التعريف وهذا اعني عدم المعرفة اما حقيقة كما
في المنكر لعدم افادته على التعريف نحو جاءني رجل واما ان يكون ذلك ادعاء
لا حقيقة مثل قوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد ارادوا به محمدا صلى الله
عليه وسلم وهو عندهم اشهر من الشمس والشمس لا يخفى بكل مكان
لكنهم لفرط عتوهم ووفور عنادهم تجاهلوا وادعوا انهم لا يعرفون
منه الا انه رجل ما من افراد الرجال ويجوز ان يحمل التنكير في هذه
الاية على التعجب والاستبعاد يعني ان الكفار لما اعتقدوا خلاف
ما اتى به محمد صلى الله عليه وسلم فاستبعدوا ان يكون شخص يقول مثل
ما قاله ويدعي مثل ما ادعى فلما سمعوا عنه ذلك الامر المستبعد عندهم
قالوا هل ندلكم على رجل التنكير تعجبا للناس من امره واستبعادا لقوله
يعني هل ندلكم على رجل عجيب يقول كلاما عجيبا ويدعي امرا مستبعدا
ما سمعنا مثله قط وانما قالوا ذلك استهزاء به وسخرية ولاحتمال التنكير
في الاية هذا الوجه ايضا قال وعليه حمل ولم نقل وقد ذا الثالث من الوجوه
المرجحة للتنكير انه لا يمكن تعريفه لا مع ذلك بان لا يعرف السامع

الا قصدا اليه الا بنفي به عن درجة النكرات ولا يمكن للمتكلم اذا اراد
ان يفرغ كلامه الى القصد المعلوم للسامع ان يعبر عنه باحد المعارف فياتي
بالنكرة لعدم امكان التعريف الرابع منها ان يمنع عن التعريف مانع
وهو كما اذا كان التعبير عنه باحد المعارف مضرا اما بالمتكلم او بالمخاطب او
بالمنكر كما تقرر من قول الصديق رضي الله عنه انه رجل يهديني السبيل
لغيرهما او يكون مانع كفقد بعض علم التعيين وهكذا كثير من الاوجه
الخامس ايهام المتكلم ان المعبر عنه بالمنكر بلغ مبلغا لا يمكنه
لم لا يندرج تحت التعيين وبلوغه ذلك المبلغ اما للنقصان او العظمة
وكلاهما يحتمل قوله تعالى حكاية عن ابرهيم يا ابت اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن فتكون للشيطان وليا فان تنكير عذاب يحتمل ان يكون
لايهام حقارته فيكون معنى الاية اني اخاف ان يمسك شيء قليل من عذاب
الرحمن ويؤيد هذا الاحتمال قوله ان يمسك فان المس يشعر بالقلة
ويحتمل ان يكون لايهام عظمته ويكون المعنى اني اخاف ان يمسك عذاب عظيم من الرحمن
ويؤيده قوله من الرحمن فان العذاب الذي يتوقع ان ينال انه من عند الرحمن
يكون عظيما وذلك لان الموصوف بالرحمة والعظمة والغنى المطلق
لا يرسل العذاب الا على استحقاق للعذاب فاذا ارسل دل ذلك على انه
للاستحقاق الشديد وعند الاستحقاق الشديد يكون العذاب شديدا

مع

مع ان ظلام العذاب لغة استعمال الكلمة فيها ويكون عظيما نعوذ بالله
من مسيس عذابه وقول الشاعر له حاجب في كل امر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب من هذا القبيل فانه نكر حاجبا
في المصراع الاول اشارة الى ان له حاجبا عظيما عما يشينه ونكره
في الثاني تنبيها على انه ليس له عن طالب العرف حاجب ما من الحجاب والحاكم
بما ذكرنا من التعظيم في الاول والتحقير في الثاني هو العقل السليم
قال النوع الثالث في التوابع الزيادة تقييد
بعد ٥٦ اقول تقييد احد طرفي الجملة او كليهما بشيء من التوابع الخمس انما يكون اذا
اريد تربية الفائدة لان تكثيرها وبذلك التربية وقد يحصل تخصيص الحكم
كما في التقييد بالصفة وعطف البيان وبعض التأكيد وقد يكون تعميم الحكم
كما في العطف بحرف وبعض التأكيد وقد يكون بتوطية ما ليس بمقصود
ليتحقق المقصود كما في البدل وسيطلعك على جميع ما ذكرنا تفصيل
الكلام في التوابع وتعريف الاحوال المقتضية لها قال او
٤٠٧ لوجوه الى المدح او الذم اقول تقييد الشيء بالوصف يكون لوجوه
لاوّل التبيين وهكذا اذا كان الوصف كاشفا عن حقيقة ذلك الشيء
مبينا له بان يكون وصفا لازما مختصا لا مفارقا او عاما كما اذا قلت
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى حيز يشغله وكلما سران الوصف

في هذا المثال هو فهلك الطويل العريض العميق كاشف عن حقيقته
الجسم ومبيّن له والثاني التميز لو تميّز الموصوف عن غيره نحو قوله
النبي ليتميّز بذلك لو وصف ... عداه نحو قولك زيد التاجر عندنا فان زيدا
وان كان علما عن مشاركة غيره لكنه قد يقع الاشتراك فيه فلا علم بان يجعل
زيدا اسما لمسميات متعددة فليس في بعض المسميات بعض واذا
وصفته بالتاجر او بغيره مما يختص به امتاز عن غيره والصفة في قوله تعالى
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون
يحتمل الوجهين المذكورين اعني الكشف والتميز اما الثاني فهو واضح اذا
المراد بالمتقي هو الذي يفعل الواجبات بأسرها ويجتنب الفواحش
والمنكرات برمّتها اذ على هذا التقدير يكون وصف المتقين بقوله
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون وصفا
ما هو كاشف عن حقيقة المتقين ومعرّف لهم وكذلك انه ذكر في وصفهم
الايمان الذي هو اساس الحسنات وأردفه بالصلوة التي هي امّ العبادات
البدنية وناهية عن الفحشاء كقوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء
والمنكر وبالزكوة التي هي امّ العبادات المالية فعلم وصفه [illegible] المتقين
لماهية المتقين ومعرّف لهم واما التميز فهو اذا كان المراد بالمتقي
هو المجتنب عن الفواحش وكذلك لان الايمان والصلوة والانفاق في لا يعلم

ولعله

ولعله في مفهوم المتقين ولم يوصفهم بها التميز لا الكشف الحقيقة فكذلك
ما هو واخفقه كيف هذا فاعلم ان القسم الاول اعني الوصف بما
يصح ان يكون كاشفا عن ماهية الموصوف يسميه اصحاب المعاني الصفة
الكاشفة والتمييز بالصفة اللازمة ايضا ويسمى القسم الثاني وهو الوصف
بما لا يصح ان يكون كاشفا عن حقيقة الموصوف التميز بالصفة المفارقة
فثبت بهذا انهما مشتركان في افادة التميز الا ان الكاشفة تفيد
التميز بين الماهيات المختلفة بالحقيقة ولا تفيد التميز بين
الافراد المتفقة بالحقيقة ولما كان التميز للفرع اتم خصّها المصنف
باسم المميز حيث جعل الاول الكاشف والثاني المميز والثالث من
النوع المقتضية للتنصيص الصفة انا لا يعرفه [illegible] لم يرد الصفة
الاخير انما استفيد من الموصوف يعني الصفة فيه لتاكيد المجموع الحاصل من
التثنية والتميز وغيرهما من فوائد الصفة نحو قوله تعالى تلك عشرة كاملة
فان قوله كاملة لا تفيد الا ما استفيد من عشرة ولقولهم امس الدابر لا يعود
فان الدابر لا تفيد الا المعنى وهو مستفاد من امس ايضا الرابع المدح
او الذم مثال المدح قوله تعالى هو الله الخالق البارئ المصور فان هذه
الصفة هو الخالق البارئ المصور لمجرد المدح لامتناع ان يكون هو او غيره
مما يحمل على الله تعالى كاشفا لما عند المعتزلة فلذلك لفظ الله اخص الاسماء

قوله وهو فرع ثبوتها في نفسها هو راجع الى المذكور وهو كون الصفة معلومة الثبوت للموصوف والمراد بالثبوت
في قوله فرع ثبوتها في نفسها الثبوت الذهني او يقدر فيه مضاف اي فرع علم ثبوتها وانما كان فرعا له لان تصور النسبة
تحققه الا بعد تصور المنتسبين وتحققها عند العالم بالنسبة وليس المراد بثبوتها في نفسها ان يكون للصفة ثبوت على المحل
منفردة عن الموصوف اذ الصفة قد تكون امرا وجوديا والوجودي ما يكون وجوده هو اتصاف المحل به على ما ذكره
فان وجود الاعراض انما يكون عند اتصاف محالها المقومة لها بل المراد به ان يكون لها ثبوت عند المخاطب من غير ايراد لفظ
دال عليها واذا ثبت ان العلم بثبوت الصفة للموصوف فرع العلم بثبوتها من غير ان يورد لفظ دال عليها والعلم بثبوتها للموصوف
حاصل للمخاطب قبل ان يورد المتكلم لفظا دالا على كونها صفة يلزم ان يكون العلم بثبوت الصفة ... حاصلا له قبل
ان يورد المتكلم لفظا دالا على كونها صفة وانما قلنا ان المراد ثبوتها الثبوت الذهني لان
لان الوصف قد لا يكون مطابقا للواقع س

الدالة على ذاته تعالى فلا لفظ او على ذاته صفة بل دالة سواء على الذات
دون دالا الصفة اما عند غيرهم فلانه تعالى اوضح من ان يوضح او يميز
له عن غيره لانه تعالى ممتاز بذاته عن غيره فلا يكون ... الا ثم كاشفا
لا احتياج او تاكيدا لان التاكيد هو الذي لا يفيد الا ما افاده الاول
ان هذا الوصف ليس كذلك واذا انتفت هذه الاقسام تعين ان يكون
للمدح وفيه نظر ومثال الذم قولك ابليس اللعين الفاجر الفاسق ضال

قال واعلم ان الصفة معلوم ... الى المخاطب عنده

اقول لما بين الامور التي تقتضي تقييد الشيء بالصفة اراد ان يبين ان اي شيء
يقع الوصف واي شيء لا يقع ان يوصف به الاشياء بل يقول
ان الصفة من حقها ان تكون معلومة الثبوت للموصوف اذ الاصل فيها التمييز وتمييز
الشيء عن الشيء بما لا يعرف ثبوته له غير متصور وكذا ان ثبوت الشيء لغيره
فرع على ثبوت ذلك الشيء اعني الوصف في نفسه فما لا يكون ثابتا في نفسه لا يكون
وصفا ومن هذا التحقيق علم ان الوصف لا يكون طلبا لان وصفيته تستدعي
ان يكون المطلوب به ثابتا للموصوف والمطلوب به غير حاصل حال الطلب
لان الطالب يسعى في تحصيله فلو كان حاصلا لكان السعي في تحصيله تحصيلا للحاصل
وهو محال وان وصف الشيء حال الطلب ليس حالا للموصوف بل هو صفة
نفسانية للمتكلم فلا يقع الوصف واذا ثبت ان من حق الطلب ان لا يقع

فنو

قوله فلا يكون طلبا اي اذا ثبت ان الصفة معلومة الثبوت في نفسها للمخاطب لزم ان لا تكون الصفة جملة طلبية
لان الصفة يجب ان تكون معلومة الثبوت في نفسها للمخاطب وان لم يورد المتكلم عبارة دالة عليها والطلب ٤٧
ليس معلوم الثبوت للمخاطب ما لم يورد المتكلم عبارة دالة عليه لانه انشاء والانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود
ويعلم مما ذكرنا ان الجملة الانشائية مطلقا لا تقع صفة وان لم تكن طلبية كصيغ العقود اذ لا يمكن العلم بمضمونها قبل
التلفظ بها قوله فان وقع اول اي اذا ثبت ان الصفة لا تكون طلبا فان وقع الطلب صفة ظاهرا اول والتاويل صرف
اللفظ عن ظاهره قوله ... قوله تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام
اي المقول عنده اي اذا ثبت ان الطلب اذا وقع صفة اول فالتاويل في قوله تعالى ولقد نجينا الاية على قراءة من يقرا
من الاستفهامية لا من الجارة وقد وقعت الجملة الاستفهامية صفة للعذاب هو المقول عنده فالمقول صفة العذاب
والجملة الاستفهامية واقعة موقع فاعل لا صفة وضمير عنده للعذاب س

فلو وصف به وجب تاويله كما في قولنا جاءني رجل اضربه فانه مؤول
بقولنا مقول عنده اضربه لكون الوصف بمعنى الصفة ... قوله تعالى
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون على قراءة ابن عباس رضي الله عنهما
اعني بفتح ميم من لكون الاستفهام مرفوع المحل على الابتداء وفرعون
خبره والجملة صفة للعذاب مأول بمقول عنده هذا القول يعني
من العذاب المهين المقول عنده من فرعون ... ان الله تعالى لما وصف
العذاب بكونه مهينا بان الشيء ... وفظاعة شانه قال من فرعون بلفظ
الاستفهام يعني هل تعرفون من هو في غاية العتو والتمرد ونهاية الطغيان
والتكبر ومن هو في فرط عتوه وشدة تفرعنه لم تعلموا حاله كم تعالى
يكون من عنده ويكون المعذب به مثله يعني مثل ذلك العذاب شديدا
ثم بين الله تعالى ... بقوله انه كان عاليا من المسرفين

قال والا فلمجرد التقرير او دفع توهم التجوز او السهو او عدم الشمول

اقول التقييد بالتاكيد قد يقصد به مجرد التقرير كقولك
عرفت انا او عرفت انت او عرف زيد زيد او نفسه او عينه
يقصد به التقرير مع دفع توهم السامع ان في حكمك تجوزا او سهوا او
فانك اذا قلت قطع الملك نحو ان يظن السامع انك تجوزت في هذا
الحكم بان يكون القاطع بعض غلمان الملك ... سنقف الفعل اليه

عنها
٤٨
تا
تا

مجازا فاذا اكدته بقولك نفسه ارتفع هذا الوهم وكذا اذا قلت قطع
زيد من السفر يحتمل ان يتخيل السامع اي يتوهم ان في الاسناد القطع الى
زيد بان لا يكون قطع زيد ولا غيره او تسبب بان يكون الخادم عنده فاذا
اكدته بعينه منع قطع التاكيد دفع هذا الوهم وقد يقصد به التوهم مع
دفع توهم خلاف الشمول والاحاطة كقولك جاء الرجلان فانه يجوز
ان يظن السامع ان المجي اسند اليهما لحصته بل انما اسند في المجي الى احدهما الا
لعدهما جاء ولا آخر دال على فاذا اكدته بقولك كلاهما زال ذلك الوهم
فائدة التاكيد الضمير اعلم ان المقصود اذا كان معنى نائبا في التقول
كالعلم تعذر اشتعال ضلالا فالمقصود بين ان توكده وان لا توكد فان اتى
بالتاكيد فذلك لفصل البيان لقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام اي انت علام
الغيوب وان لم يات به فذلك لان المعنى لا يتنفر لو حصل ولا
نوتر لقوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وان المقصود عند علم من حكوه
فالاولى التاكيد سواء كان تاكيد المتصل بالمنفصل كقوله خطابا لموسى عليه السلام
لا تخف اي انت الاعلى فان موسى عليه السلام لم يكن على يقين بغلبته على
السحرة الا ضميره لكن ذلك انما نفى الخوف من قلبه او تاكيد المتصل
بالمتصل لقوله تعالى الم اقل لك انك لن تستطيع معي صبرا هلا اذا قال
الفاضل المحقق شرحه للمفتاح قال والبيان للايضاح الا انه وقد
قوله ولو لمعنى ضمني اي عطف البيان قد يكون لايضاح معنى مطابقي وهو ما اذا كان المتبوع لفظا
مشتركا بين معنيين فصاعدا وقد يكون لايضاح معنى تضمني وهو ما اذا كان المتبوع حاملا لمعنيين
والذي سيق له الحديث احدهما فيتبع بما يبينه ويوضحه منه
اول

اول بعيد البيتي عطف البيان انما يكون اذا كان المقصود
زيادة تفسير وايضاحه بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد الذي
فان تمكن المانة كرلزيادة ايضاح ما تقدم ره واعلم ان الايضاح
قد يكون لما هو مصرح به كما مر وقد يكون لمعنى ضمني اي مفهوم على الوجه المتقدم
ضمنا كما في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فان اسمي
بيان لما يفهم من الهين ضمنا وهو الاثنينية في الاول والوحدة في الثاني
مفهومان ضمنا لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية
وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة ولما كان الكلام في الاول مسوقا
لنفي الاثنينية وفي الثاني لاثبات الوحدة لا لنفي الجنسية في الاول
واثباتها في الثاني وان كان لها انضمام اذ ليس النهي عن اتخاذ
اسمين مطلقا بل عن اتخاذ اسمين من هذا الجنس وكذا المراد في الثاني
ليس اثبات واحد مطلقا بل واحد هو من هذا الجنس شفع الهين
باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض وهو ان النهي في الاول
ولاثبات في الثاني ورد على التثنية والوحدة لا على الجنس فيهما واخ
فاذا تحققت هذا فاعلم ان في اثنين وواحد خلافا فذهب صاحب الكشاف
الى ان اثنين تاكيد الهين وواحد اله وذهب ابن الحاجب الى انهما
صفتان لهما وقال ان تعرف التاكيد لا ينطبق عليهما لان التاكيد تابع

وكذا ما لعدد يا او وصف وامثاله
ضمنا وهو الوصف
اي الاثنينية

قوله قال تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد هذا مثال لكون البيان لمعنى ضمني وذلك لان الهين حامل لمعنيين
الجنسية والعدد المخصوص والذي ساق له الحديث هو العدد اذ النهي انما ورد عن اتخاذ الشريك له لا عن اتخاذ الاله
فشفع بما يبين ان القصد اليه والعناية به وهو اثنين وكذا اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة المستفادة من التنوين
والذي ساق له الحديث هو الوحدة اذ الغرض منه اثبات التوحيد لا اثبات الالهية فشفع بما يبين ما قصد به وهو واحد
منه

بفرض اثر المتبوع في التثنية او الجمع وكذلك التعريف يتوقف على دلالة التابع على
المتبوع بل على اتحاد مفهوميهما والشيء الواحد اثنين دلالة على الدوام
فضلا عن اتحاد مفهوميهما وهو حد الصفة وهو تابع يدل على معنى في متبوعه
ينطبق عليهما فلكونهما صفتين لا باكلمتين وذهب صاحب المفتاح والى انه
عطف بيان وتبعه المصنف وقال الفاضل المحقق في شرحه ان نظر صاحب
المفتاح ادق حيث جعله من قبيل التابع التفسيري من الصفة التاكيد
ثم قال وبيانه يتوقف على مقدمة ذكرها ابن الحاجب وهي ان الحد هو القول
الذي ذكر ما في الكافية فقد حذف عنها الا تخصيص اللفظة وهي ذكر تلك
فعلى هذا يكون حد الصفة عنده تابع يدل على معنى في متبوعه وافادة
لكن ما يدل على معنى في متبوعه ههنا كلفظ لا اثنين الدال على التثنية
في الهين والوحدة ولفظ الدال على الوحدة في اله لم يذكر ليدل
على ان في المتبوع معنى التثنية او الوحدة بل يذكر ليدل على ان المراد
من المتبوع بل ما توجه اليه النهي ولا ان ما هو التثنية او الوحدة
لا غير وهو الجنسية فلا يكون صفة بل ما يكون تابعا غير صفة يوضح
متبوعه وذكر صاحب الايضاح انهما وصفان للبيان وافراد الاحدية والاحد
الله هو الا ان الفاضل نظر اما في كلام صاحب الكشاف فلان التاكيد اما لفظي
واما معنوي واللفظي هو تكرار اللفظ الاول والمعنوي هو ما يكون بالالفاظ

المحفوظة

المحفوظة المخصوصة في كتب النحو وظاهر انه اثنين وواحدا ليسا كذلك
والمعنى الثاني لا ما ذكر ابن الحاجب من ان تقرير التابع امر المتبوع في
على دلالة التابع على المتبوع بل على اتحاد مفهوميهما وهما ليسا كذلك
لانا نمنع عدم ولا الاثنين وواحد على الجنس والواحد بكونه نمنع وجوب
اتحاد المؤكد والمؤكد معنى في كل تاكيد فعلم ما ذكرنا انه لا يتجه كلام صاحب
الكشاف الا اذا حمل التاكيد في قوله على التاكيد بحسب المعنى لا المصطلح
واما في كلام ابن الحاجب فلما قررنا شارح المفتاح واما في كلام صاحب المفتاح
فلانه اعترف بان عطف البيان للشيء يجب ان يكون بما يخصه من الاسم
وظاهر ان اثنين وواحدا بالنسبة الى الجنس والكل ليسا كذلك واما في كلام
صاحب الايضاح فلان الصفة وعطف البيان نوعان مختلفان ومن كلام
ان يكون احد النوعين المختلفين عين النوع الاخر اللهم الا باعتبارين مختلفين
فالاصوب ان يقال انه من قبيل البيان معنى لا انه عطف بيان صناعي
ويمكن حمل كلام المصنف حيث قال ولو لمعنى ضمني على ما حققناه قائل
ويمكن ان يقال من قبل صاحب المفتاح انه لما كان وصفا معنى البيان الصاحب
عن منه اقول ومنه وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم امثالكم اقول الضمير في منه يجوز ان يعود الى البيان ويجوز
ان يعود الى الفعل المستفاد من قوله قال لا تتخذوا الهين اثنين لا ول وكلم فعله

ومن البيان قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم
امثالكم وذلك لانه لما كان لفظ دابة يحتمل معنى الجنسية والوحدة المستفادة
من التنوين وكذا لفظ طائر يحتمل معنى الجنسية والوحدة المستفادة من التنوين
ايضا واراد تعالى في كل منهما الجنس ذكر مع دابة قوله في الارض ومع طائر
قوله يطير بجناحيه لبيان ان القصد من لفظي دابة وطائر ليس الى فرد
او فردين منهما ولا لبيانهما بخواص الصنف او الشخص بل القصد
الى الجنسين والى تقريرهما على عمومهما وظنا منهما بخواص الجنس فقوله
في الارض ويطير بجناحيه لو لم يقيد بهما لفظا
المذكورين لاوهم التنكير المستفاد من التنوين فيهما ان المراد منهما اما
فرد او فردان منهما او لاوهم ايضا ان المراد منهما غير الجنس المتعارف لقوله
بعد الا امم امثالكم فلما قيدهما بالقيدين المذكورين اندفع ذلك
ولما كان بيان دابة وطائر في الآية ليس مما يخصهما من الاسم قال ومنه
بيان صناعي واما على التقدير الثاني وهو ان يعود الضمير الى الفعل المستفاد
فيكون للتعيين ومن قبيل قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين قوله وما من دابة
في الارض الخ فيصح لتاكيد تبيينها ان كل واحد منهما يحمل على ما هو المقصود
مما يخصه الا ببيان المقصود في الآية الاول لما كان نوع اشتباه منه بالعدد
الثانية لما كان المقصود يحتمل منه بخواصه ولما كان نوع اشتباه وفي من جهة
ذلك

حولسه والبدل لذكر المقصود بعد التوطية اي البدل يكون لتعليق الحكم بالمقصود بعد التوطية
اي بعد تعليقه بما هو ممهد لذكر المقصود من اوله يعلق بالمقصود فيفيد تكرار الحكم وتقريرا هو المقصود بالنسبة والفائدة
حولسه لا في الغلط اي ما قلنا من ان البدل لذكر المقصود بعد التوطية هو في الابدال الثلثة لا في بدل الغلط فان ذكر
المبدل فيه ليس للتوطية لكونه اجنبيا عنه

٤٥

في الآية الاولى العدد لا الجنسية وفي الثانية الجنسية لا الوحدة ومن بعكس الاولى
افرد بالذكر وقال رضا الكف ماتب والبدل اي فصح الكلام
٤٣ اول يقصد الشيء بالبدل لذكر المقصود بعد توطية ما يكون
ما يكون البدل عبارة عنه كما في بدل الكل من الكل او توطية ما هو بعض منه كما في بدل
البعض من الكل او توطية ما يكون بينهما علاقة وملابسة غير الجزئية والكلية
كما في بدل الاشتمال لزيادة التقرير والايضاح نحو في بدل الكل من الكل
حتى علمك الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم وفي بدل البعض
من الكل بعثا القوم اكثرهم وفي بدل الاشتمال سلب زيد ثوبه فان توطية المبدل
منه والجرا البدل عليه في العامل الملك يفيد زيادة تقرير للبدل وذلك
ع وما قدرنا من قصد ذكر الشيء بعد التوطية انما يكون في الابدال الثلثة المذكورة
لا في بدل الغلط نحو ان رجلا حمارا فانه لم يقصد فيه التوطية اذ
قصد التوطية انما يتصور اذا لم يكن اللفظ بالشيء على سبيل الغلط والمبدل
منه في بدل الغلط انما هو صادر على سبيل الغلط فلا يتصور قصد التوطية
فيه وهو انما يكون في ذم الكلام فانك اذا رايت رجلا حمارا فكان مرادك
ان تقول رجلا لكن سبقك لسانك اليه ثم تداركته فقلت حمارا واما اذا
كان كذلك فلا يكون هناك توطية لذكر المقصود ولا ذكر البدل لزيادة
التقرير فلا يقع في فصيح الكلام لانه لا بد ان يكون صادرا عن قصد وهو
فصيح الكلام.

قوله العطف لما كان الخواص التي تعرض الكلام الذي فيه العطف عروضها بواسطة حرف العطف [illegible] باختلافها اذ لم بواسطة كل حرف من العاطفة خاصية لا تتجاوزه الى ما فيه حرف آخر منها فصل ما يفيده الكلام [illegible]
قوله فلما دخل عليه الواو اي الواو لتفصيل ما دخلت هي عليه مع الاختصار فالواو مبتدأ او [illegible] خبره مقدم عليه واللام في لما متعلقة بتفصيل والضمير في دخل للواو ولم يؤنث لان اسماء الحروف تذكر وتؤنث
قوله ولصاحبه مع التعقيب الفاء عطف على لما دخل عليه الواو وتقدير الكلام الفاء لتفصيل مع الاختصار لصاحب ما دخل عليه مع التعقيب بان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة وهذا الحكم مخصوص بالمسند اليه نحو جاء زيد فعمرو فانه بعد تفصيل المسند وهو المجيء الى مجيئين احدهما هو الواقع عن عمرو وهو الواقع عن زيد مع الاختصار والتعقيب واما اذا دخل على المسند نحو زيد جاء فذهب فانما يفيد تفصيل ما دخل عليه كما في الواو [illegible]

اعلم انه ذكر ابن مالك في بعض تصانيفه ان بل الغلط تقع في فصيح الكلام كما تقول اعطني ثوبا فرسا لجلالتهم قال ومن حكم بانه لا تقع هو الكلام بكلك لانه توهم ان بدل الغلط يجب ان يكون بدلا عن الغلط وليس كذلك لان ما يقال له بدل الغلط قد لا يكون بدلا عن الغلط كما في المثال المعرب لكن لما كان صورته صورة بدل الغلط سمي باسمه واذا لم يجب كونه بدلا عن الغلط فقد تقع في فصيح الكلام والمصنف حيث حكم بان هذا البدل لا يقع في فصيح الكلام اراد به البدل الذي هو بدل عن الغلط وهو المشهور لا القسم الآخر الذي اورده ابن الحاجب ابن مالك
ال وستشير عندي **قوله** والعطف بحرف اما للتفصيل مع الاختصار او للاضراب ولقد السامع الى الصواب او للتشكيك او والعطف للتفصيل مع الاختصار اما لتفصيل ما دخل عليه حرف العطف او لتفصيل صاحب ما دخل عليه حرف العطف فلتفصيل ما دخل حرف العطف الواو والفاء لكن ذلك المدخول نحو جاءني زيد وعمرو او معمولا نحو رايت زيدا وعمرا او مبتدأ نحو زيد وعمرو قائمان او خبرا نحو زيد عالم وكريم او غيرها من متعلقات الفعل فان في كل منها تفصيلا مع الاختصار لتعدد الفعل وحذفه من المعطوف ودل على تفصيل الفعل لجواز ان يكون صدوره عن المعطوف عليه والمعطوف
او

اولوقوعه عليهما معا في زمان ولعيده وكذا الكلام في البواقي ولتفصيل صاحب المدخول عليه اعني الفعل مع افادة التعقيب الفاء نحو جاءني زيد فعمرو فان فيه مع الاختصار وافادة التعقيب تفصيل الفعل لان التعقيب تقتضي تغاير زمن المجيء فان المجيء في قولك جاءني زيد فعمرو مجيئان وكذا المورود في قولك مررت بزيد فعمرو فان قلت ان المجيء في قولك جاءني زيد وعمرو ايضا مجيئان لصدوره من شخصين ومحال ان يكون الصادر من احد الشخصين عين الصادر من الآخر واذا كان كذلك فيكون الواو ايضا لتفصيل الفعل فلا وجه لتخصيص تفصيل المدخول عليه قلت المراد بتفصيل الفعل تغايرهما بحسب الزمان وقولنا جاءني زيد وعمرو لم يدل على تغاير زمان مجيء زيد وعمرو وليس فيه تفصيل الفعل بخلاف جاءني زيد فعمرو فانه دال على تغاير المجيئين ظاهر ولتفصيل صاحب المدخول عليه مع افادة التراخي ثم نحو جاءني زيد ثم عمرو والتراخي قد يكون بحسب الزمان كما في المثال المذكور وقد يكون بحسب الرتبة كما في قوله تعالى فخلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم انشاناه خلقا آخر ولتفصيل صاحب المدخول عليه مع الاختصار مع افادة التدريج حتى نحو مات الناس حتى الملوك والانبياء اعلم انه يجب ان يكون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه اما جزءا اقوى او جزءا اضعف

قوله وبتراخ ثم الباء فيه بمعنى مع وهو عطف على قوله مع التعقيب الفاء اي ثم لتفصيل مع الاختصار لصاحب ما دخل عليه مع التراخي وهو المهلة والتاخير قوله وبتدريج حتى اي حتى لتفصيل مع الاختصار لصاحب ما دخل عليه مع التدريج وهو ان يكون فعلها ما يتقضى شيئا فشيئا ويقع درجة فدرجة الى ان يستغرق جميع اجزاء ما تعلق به قوله وللاضراب بل هذا عطف على قوله لتفصيل اي بل لصرف الحكم عن شيء ولا يعني كان الحكم عنه بل الاعراض عنه والتوجه الى آخر

او ضعفا وذلك ليتحقق الغاية التي هي مدلول حتى مثال ما يكون المعطوف
جزءا اقوى ما تقدم ومثال ما يكون جزءا اضعف علمنا قدم الحاج حتى المشاة
ولو قلت العكس في المثالين لم يجز لعدم تحقق الغاية وذكر صاحب المفتاح
مثالا للحقير قول الشاعر وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار
ابليس من جندي وهذا ليس بسديد لان لقائل ان يقول ان الترقي في
الاستعمال من جهة وصف المادة لا من لفظة حتى واما العطف بل للاضراب
وهو صرف الحكم من محكوم له الى آخر فلفظة بل نحو جاءني زيد بل عمرو فان
لفظة بل ههنا صرف المجيء المثبت لزيد عنه واثبته لعمرو واذا قلت ما جاءني
زيد بل عمرو فههنا يحتمل امرين احدهما اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن
زيد والثاني ان يكون اثباتا لمن نسب اليه المجيء المنفي اولا هكذا ذكر
واما العطف لرد السامع الى الصواب فلفظة لا ولكن وهو على اقسام
لان السامع اما ان يكون قالبا الحكم بان يعتقد نفي ما اثبته المتكلم و
اثبات ما ينفيه او يكون شاكا بان يعتقد ثبوت الحكم لاحد الشيئين بلا تعيين
او معتقدا بان يعتقد ثبوت الحكم لاحد الشيئين ظاهرا فاذا قلت لمن يعتقد
ثبوت المجيء لعمرو لا لزيد جاءني زيد لا عمرو او قلت ما جاءني عمرو لكن
زيد فقد رددته عن الخطا الى الصواب وكذا اذا قلته مع من يعتقد
ثبوت المجيء لاحدهما ولكن لا يعلمه على التعيين فانك رددته من شك الى

٤٢

على الفعل ما يكون فاعلا له معنى وانما قيد الفاعل المقدم بكونه فاعلا معنى
لان تقدم ما هو فاعل لفظا على الفعل غير جائز وقد يتقدم ما يكون
مفعولا بلا واسطة وقد يتقدم ما يكون مفعولا بواسطة وقد يتقدم
غيرهما من غير الفاعل معنى وغير المفعول مثل الحال والتمييز كل ذلك لافادة
التخصيص اما تقدم ما هو فاعل معنى فكقولك انا ضربت لمن يعتقد نفي
الضرب عنك ويثبته لغيرك او لمن يجعلك شريكا في الضرب بالعقد
ان الضرب صدر منك ومن غيرك بالمشاركة فقوله مفعول فيه تاكيد لاو
للغرض وفي الثاني فحسبي تفريع على ما قبله يعني لما ثبت ان مثل هذا الكلام
انما يؤتى به اما لقاعدة المخاطب في نفي الفاعل او لقاعدة اعتقاد
من اثبت للفاعل شريكا فاذا اردف ردا لاعتقاد المخاطب في الفاعل
يقول انا ضربت لا غيري لان مثل هذا الكلام انما ساغ لدفع الخطا
ولما كان الخطا في ان الفاعل غيرك فيجب رده الى الصواب بان
انا ضربت لا غيري لا ان يقول انا ضربت وحدي لدلالة الاول على
المطابقة ودلالة الثاني عليه بالالتزام واذا اردف ردا لاعتقاد
من اثبت لك شريكا في الضرب يقول انا ضربت وحدي لان الخطا انما
وقع في الاشتراك لا في نفس الفاعل ولا يقول انا ضربت لا غيري لان
الاول على المراد بالمطابقة ودلالة الثاني عليه بالالتزام واما تقديم

قوله فلا تقل في ما زيدا ضربت لفظ ولا غيره فمقول القول هو ولا غيره والفاء هي الفصيحة جزاء الشرط المحذوف
أي إذا ثبت أنه تقديم متعلق للتخصيص نهوا عن أشياء ليست منهيا عنها بدون التقدم أحدها أن يعطف لا غيره
ونحوه على المفعول المتقدم في قولك ما زيدا ضربت ويقال ما زيدا ضربت ولا غيره أو ولا أحدا من الناس لأن قولك
ما زيدا ضربت قائم مقام جملتين أحدهما ما ضربت زيدا ويدل على هذه منطوقه والثانية ضربت غيره ويدل على هذه
بسبب التقديم فإذا قلت ولا غيره والمعنى ما ضربت غيره لزم التناقض بينه وبين الثانية منه

بغير الواسطة فكقولك زيدا ضربت وأما تقديم المفعول بالواسطة
فكقولك بزيد مررت وأما تقديم الحال فكقولك راكبا جئت وأما تقديم التمييز
فكقولك نفسا طبت قال فلا تقل في ما زيدا ضربت إلى آخره

اقول يريد أن يبين بعض أحكام تقديم المفعول وما هو فاعل
في المعنى بذكر عدة أمثلة من القسمين فنقول إذا اعتقد شخص أنك
ضربت إنسانا وأصاب لكن أخطأ بأن اعتقد ذلك الإنسان غير زيد وأنت
تريد رده إلى الصواب فتقدم المفعول وتقول زيدا ضربت وإذا قصدت
التأكيد قلت زيدا ضربت لا غيره وإذا اعتقد شخص أن إنسانا ضرب زيدا
وأصاب في ذلك الاعتقاد لكن أخطأ فاعتقد أن ذلك الإنسان غيرك وأنت تقصد
رده إلى الصواب فتقدم ما هو فاعل في المعنى وتقول أنا ضربت زيدا وإذا
أردت التأكيد قلت أنا ضربت زيدا لا غيري ولا يجوز أن تقول
ما زيدا ضربت ولا غيره لاقتضاء تقديم المفعول أن يكون هناك من اعتقد
أنك ضربت إنسانا وأصاب لكنه أخطأ فاعتقده زيدا وإذا
كان مصيبا في ضرب إنسان فلا يصح ولا غيره لاستلزامه التناقض
وكذا لا يجوز أن تقول ما أنا ضربت زيدا ولا غيري لأن تقديم ما هو
فاعل في المعنى يقتضي أن يكون هناك من اعتقد أن إنسانا ضرب زيدا
وأصاب لكنه أخطأ فاعتقد أنه أنا وإذا كان مصيبا في ضرب غير أنا

قوله إلا لمن يراك تظنه ضرب عمرا فقال ضربت زيدا استثناء مفرغ تقديره لا تقل ما زيدا ضربت
ولا غيره لأحد من المخاطبين إلا لمن كان كذلك يريد أن النهي عن القول المذكور إذا كان المخاطب معتقدا اعتقادا
صوابا مشوبا بالخطأ وأنت تريد تسليم صوابه ورد خطائه كما مر لا إذا كان المخاطب اعتقد اعتقادا خطأ محضا
وأنت تريد رد خطائه كما إذا اعتقد فيك أنك تظنه ضرب عمرا لا زيدا أو ضربهما فقال زيدا ضربت مدعيا قصر الفعل
بناء على اعتقاده أنك تظن أنه ضارب عمرا فقال ... بالخطأ ... الصواب ... والحال أنك لا تظنه ضاربا أصلا فمعنى
... الاعتقاد فيك اعتقادا فاسدا ما زيدا ضربت ولا غيره ولا لزوم التناقض إذ ليس بعد ... التخصيص
بل لنفي التخصيص الذي بناه المخاطب على اعتقاده الفاسد فيك أنك تظنه ضاربا عمرا لا زيدا أو ضاربا لكليهما

فلا يصح ولا غيري لاستلزامه التناقض أيضا وأما إذا ظن شخص أنك
تعتقد أنه ضرب عمرا وأراد ردك إلى الصواب فيقول زيدا ضربت
فتقول في جوابه مبينا أنك ما تعتقد في حقه شيئا ما زيدا ضربت
ولا غيره فذلك صحيح لعدم استلزامه التناقض وإذا عرفت ما ذكرنا
فلنرجع إلى حل المتن وتتبعه فقوله لا تقل ما زيدا ضربت
ولا غيره إلا لشخص يراك ذلك الشخص أنك تظن في عقله أنه
ضرب عمرا فقال ذلك الشخص زيدا ضربت واتفاقا لا اعتقادا لك فتقول
في جوابه ما زيدا ضربت ولا غيره وأنت لا تريد بقولك ما زيدا
ضربت نقض إثباته زيدا بل إنما تريد به بيان أنك لا تعتقد
للمخاطب ضربا على زيد وتريد بقولك لا غيره ظنه في عقل
أنك ظن أنه ضارب عمرا فثبت أنك لا تريد بهذا التقديم الإيجاب
للجواب وإذا كان كذلك فالتقديم لا يفيد اعتقادك أصل الفعل
فلا يلزم منع قولك ولا غيره تناقض فيصح واعلم أن قوله لو
مفعول الفعل يعني لا تتلفظ بلفظة ولا غيره فما زيدا ضربت ليصير
مجموع كلامك ما زيدا ضربت ولا غيره إلا في الصورة المذكورة وكذا
لا تعقل في ما زيدا ضربت ولكن أكرمته يعني لا تعقب في الكلام ما زيدا ضربت
بقولك ولكن أكرمته لأنك ما تحتاج فيه في نفس الفعل الذي هو الضرب

بقيه

قوله ولا تقل فيه أي ما زيدا ضربت لفظ ولكن أكرمته هذا هو الثاني مما نهي عنه في التقديم أي إذا ثبت أنه تقديم المفعول
للتخصيص لا يجوز أن يقال ما زيدا ضربت ولكن أكرمته لأن تقديم المفعول يفيد أن الخطأ ليس في الفعل بل في المفعول
والتعقيب بفعل آخر مضاد يفيد أن الخطأ في الفعل لأنها إنما تورد لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب
فيكون آخر الكلام مناقضا لأوله ولو قلت ما ضربت زيدا ولكن أكرمته بدون تقديم المفعول جاز من غير لزوم تناقض منه

ونحو ... ولا تقل ما انا قلت هذا الثالث مما نهي عنه في التقديم اي نهي ان يقال ما انا قلت شعرا ونحوه مما قدم
الفاعل المعنوي على الفعل المتعدي المنفي ومفعوله نكرة واقعة في سياق النفي كما انا اكلت اليوم شيئا وما انا ضربت احدا
لان مثل هذا التركيب انما يخاطب به بليغ اعتقد وقوع الفعل المتعلق بما بعده وهو مصيب فيه لكنه مخطئ
في تعيين فاعله فيلزم ان يكون فيما اعتقد فيك مخاطب بليغ انك قلت كل شعر واكلت كل شيء في الدنيا وضربت كل
من الناس لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وانت مصوبته في اعتقاده وقوع ذلك الفعل المتعلق بالمفعول
ونفيت كونك فاعلا بتقديم ضميرك عليه واللازم باطل لان مثل هذا الاعتقاد لا يعتقده من له ادنى تمييز فضلا
عن بليغ او طبع سليم وفهم مستقيم وان اعتقده لا تصوبه انت ولو قلت ما قلت انا شعرا من غير الضرب
بعدم الفاعل لم تنته عنه لان
المخاطب يجوز ان يكون خالي الذهن ... الى الصواب بذكر الاكرام بل انما تخطئه في المفعول النفي وقع عليه
غير معتقد لوقوع الفعل المتعلق ... الى الصواب ان يقول ... وكذا لا تقل ما انا قلت
بالمفعول العام ... ذلك ... لان مثل هذا الكلام يوهم اي يقتضي ان ولهذا اعتقد اي قلت كل
وقوع ذلك لا تصوبه ...
وينساق الى الصواب فقول ما انا قلت شعرا فكذلك على الاعتقاد
واذا كان كذلك على الاعتقاد على ما قال هذا الكلام لا بد من ذلك
الذي يذهب اليه المذاهب لتزده بيانا فقول اذا قلت ما قلت
شعرا فقد نفيت عنك قول الشعر ولم يجب ان تقول لغيرك بل يكون ان
قيل لغيرك وان لا تقوله لاحد واذا قلت ما انا قلت شعرا فقد اثبت
ان شعرا قيل وقصدت ان تنفي ان تكون ذلك القائل وطابق ان مثل
هذا الكلام انما يقوله اذا كان هناك انسان يعتقد انك قلت كل
وذلك لا يعقل مما لا ينصب اليه احد يؤيد ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر
اذا قلت ما ضربت زيدا كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب ان يكون قد ضرب
بل يجوز ان يكون قد ضربه غيرك وان لا يكون قد ضرب اصلا واذا قلت
ما انا ضربت زيدا لم تقله الا وزيد مضروب وكان القصد ان تنفي ان تكون
انت الضارب ولذلك صح ان يكون المنفي عاما اي لا تقل كقولك ما قلت
شعرا قط وما اكلت اليوم شيئا وما رايت احدا من الناس ولم تقل
في الثاني لانه يقتضي المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل شعر في الدنيا

واكل

والكل كل شيء نحو كل واي كل احد من الناس فينبغي ان تكون نفيه وكذا
لا تقل ما انا ضربت الا زيدا يعني في ما انا ضربت لا تتلفظ بلفظ
الا زيدا لان ذلك التركيب يفيد اني ضربت زيدا او لم تضربه اما افادة
ضربت زيدا فلانتقاض النفي بالا وذلك يوجب اثبات الضرب واما
١٦ع افادته عدم الضرب فلتقديم ضميرك وايلائه كما ايا حرف النفي
هكذا قال صاحب المفتاح وتبعه المصنف واعترض عليه صاحب الايضاح
ح وقال لا نسلم ان تقديم ضمير الفاعل مع ايلاء حرف النفي يوجب ذلك
اي عدم الفعل بل امتناع هذا التركيب لافادته انتفاء الضرب عن غير
المتكلم فيصدق عليه انه ضرب ما عدا زيدا من افراد الناس
واما افادته ذلك لان المنفي هو الضرب الواقع على كل احد سوى
زيد والتقديم مع النفي يفيد لغير المذكور ثبوت ما نفي عن المذكور
وقد يقدم الفاعل يعني الفاعل وهو غيره ... لما بين ان الفاعل
يعني وساير متعلقات الفعل قد يقدم على الفعل لافادة التخصيص اراد
ان يبين ان تقديم الفاعل يعني خاصة حكما لا يكون لتقديم ساير متعلقات
الفعل وهو افادة التقوية فقول قد يقدم على الفعل ما هو فاعل معنى
لتقوية الحكم وكذلك اعني التقديم لافادة التقوية مخصوص بما هو فاعل معنى
لان ساير متعلقات الفعل لا يقدم عليه للتقوية بل للتخصيص كما سبق واما

115

المسند اليه

ايضا تقديم الفاعل معنى بتقوية الحكم لان الفاعل معنى اذا قدم يصير مسندا و
لا يسند اليه الحكم على شيء يصرف ما يصلح للحكم الى نفسه وان لم يوجد فيه
ضمير نحو زيد عالم فاذا وجد فيه الضمير كرجع الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيتقوى الحكم لتكرر الاسناد واما اذا قلت عرفت انا فانا تاكيد
للفاعل لا للحكم وهو غير مؤثر وتاكيد الفاعل غير تاكيد الحكم وتحقيقه على
ما قال صاحب المفتاح رحمه الله انك اذا قلت انا عرفت وسلكت بحمل العبارة

2115

مختلفين احدهما ان تجري الكلام على الظاهر وهو ان يقال ان انا مبتدأ
وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف ولا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما
ع
وثانيهما ان تقلب اصل الكلام عرفت انا وعرفت انت وعرف هو
فقدم انا وانت وهو ونظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا التقوي الحكم
وسبب تقويته هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه
وان لم يشتمل على ضمير فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فاذا قلت هو يعطي الجزيل
كان المراد تحقيق اعطائه الجزيل دون تخصيص اعطاء الجزيل به وعليه قوله تعالى
واتخذوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فان المراد تحقيق
انهم مخلوقون لا تخصيص المخلوقية بهم ونظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص

وعليه

وعلى قوله تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم
المراد لا يعلمهم الا الله ولا يطلع على اسرارهم غيره لابطانهم الكفر في سويداء
قلوبهم قوله مردوا اي عتوا واستمروا عليه معنى الآية ومن اهل
المدينة جماعة قد استحكم نفاقهم لا تعلمهم نحن نعلمهم فعلم من هذا التحقيق
ان المراد من قوله وقد يقدم الفاعل معنى انه قد يوجد متقدما في
اللفظ على انه الاصل لا على انه كان في الاصل مؤخرا ثم قدم اذ لو
من هذه الحيثية لافاد التخصيص كما مر فعلى هذا لو قال وقد يحكم
بالابتداء على ما يصلح ان يكون فاعلا في المعنى فيفيد التقوي
لكان اصوب قال تنبيهات الفكاه لا صحية او
لما بين ان تقديم الفاعل معنى ذكر له تنبيهات ارتقاء الاول ان قولنا
انا عارف دون قولنا انا عرفت في افادة التقوي يعني اذا كان
المبتدأ ضمير المتكلم او المخاطب او الغائب وكان الخبر اسم فاعل نحو انا عارف
او انت عارف او هو عارف فذلك ادنى في افادة تقوية الحكم مما
اذا كان المبتدأ احد هذه الضمائر والخبر فعلا نحو انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف وذلك لان اسم الفاعل وان كان مشتملا على ضمير لكن لما
لم يتغير ضميره باعتبار المتكلم والمخاطب والغائب كان يشبه الخالي عن
ضمير فلم يتكرر الاسناد صريحا ولذلك لم يحكموا على عارف بانه جملة و

نحو ما قال انا عارف دون
انا عرفت في التقوية لعدم تغير
الضمير في التكلم والخطاب والغيبة
وكأنه الجزء منه

الضمير نسخه

في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه وان فاعل مظهر اطرادًا للباب بخلاف
ما اذا كان الخبر فعلا فان الضمير فيه يتغير فكذا الاسناد صريحًا والتثنية
عدم تغير اسم الفاعل وتغير في الفعل استناد الضمير المرفوع في اسم
الفاعل مطلقا وعدم استتاره في الفعل لذلك فان قلت فعلى هذا
يجب المساواة بين قولنا انا عارف وانا اعرف وكذا انت عارف
وانت تعرف وبين قولنا هو عارف وهو يعرف لعدم تفاوت الضمير
في هذه الافعال ايضا لاستتاره فيها قلت الضمائر في هذه الافعال وان
مستترة لا تحس بتغايرها ظاهرًا لكن فيها ما يدل على تغاير الضمائر
في المعنى في اضرب انا وفي نضرب الياء في يضرب يدل على الغائب
الضمائر بخلاف عارف فانه لا يوجد فيه شيء يدل على احوال الضمائر فتنبه
الفرق وقد [illegible] ان التزم في عدم تفاوت الضمير ان معنى عارف
ذات ثبت له المعرفة وكان ضميره للعيال الى الذات والذات
لا يختلف باختلاف الاعتبارات ليس بشيء لانه ان اراد به ان عارفا
عند الافراد يدل على ذات ثبت لها المعرفة فمعرف عند الافراد ايضا
وان اراد ان عارفا عند التركيب يدل على ذات ثبت لها المعرفة
غير مختلف فذلك باطل لان عارفا في قولنا انا عارف يدل على متكلم
ثبت له المعرفة وفي انت عارف على مخاطب كذلك وهو عارف على غائب

كذلك

٦٥

كذلك فلا فرق بينه وبين الفعل في الدلالة على الذات قوله
الثاني نحو انا زيد عرف اي لا رجلان او قوله الذي بين الثاني
قال صاحب المفتاح زيد عرف للتوكيد لا للتخصيص وذلك لان زيدًا لو
لم يقدر لكان فاعلا الا نادرًا واذا كان فاعلا لم يجز تقديمه لما تقرر
في النحو من ان الفاعل يجب تاخره عما اسند اليه واذا لم يقدر فيه تقديم
وتاخير فلا يفيد التخصيص بل يكون من قبيل انا عرفت لا الاعتبار لا فاعل فلا
الا للتاكيد المفهوم وانما قال الا نادرًا لان ما يصلح للفاعلية على تقدير
التاخير فيجعل فاعلا على مذهب الكوفيين بل يحمل بدلا منه كما في قوله
واسروا النجوى الذين ظلموا عند البصريين بدل من الفاعل وهو الضمير في
اسروا لا بنفس الفاعل كما ذهب اليه الكوفيون فيجوز ان يحمل زيد في المثال
المذكور على تقدير التاخير بدلا من فاعل عرف اعني ضميره قوله وان تقدم
يعني وان تقدم على الفعل ما يصلح للفاعلية على تقدير التاخير فلا يجوز ان يحمل
على غير النادر وهو كونه فاعلا لكن يحمل على النادر وهو كونه بدلا منه فقط
عند عدم جواز المبتدائية يعني الحكم بان المقدم هو بدل الفاعل لا المبتدأ
انما يكون عند عدم جواز كونه مبتدا وذلك اذا كان المقدم نكرة غير مخصصة
نحو رجل جاءني فاما اذا جاز جعله مبتدا نحو زيد جاء فلا يحكم بانه بدل
من الفاعل مقدم على الفعل بل يحكم بانه مبتدا وما بعده خبر واذا تقدم عند

نعت حمله على الندور فيفيد اما تخصيص الجنس نحو رجل جاءني لا امرأة
واما تخصيص الافراد نحو رجل جاءني لا رجلان او رجال ولما اوجب المصنف
هذا القول اليه لانه عدم رضى عنه لاعتباره ما ذهب اليه السكاكي
من ان مثل زيد عرف ليس بمفيد لافادة التوكيد بل قد يفيد التقوي و
التخصيص بحسب مقتضى المقام **قال** وقولهم شر اهر ذا ناب
الى التعظيم **اقول** قولهم شر اهر ذا ناب اي تخصيص الجنس
وتخصيص الافراد موضع استعماله يعني ان هذا التركيب وان جاز ان
يقصد به الاعتباران اللذان ذكرناهما في انا عرفت لتفيد
التخصيص اما في الجنس او في الافراد لكن لم يستعملوه في موضع يكون المراد
شر اهر لا خير ولا في موضع يكون المراد شر لا شران فلا يكون مفيدا لا [illegible]
التخصيص [illegible] اعلم ان المصنف يعني افادة هذا التركيب التخصيص
ايد الغرض [illegible] مع انهم صرحوا بافادته التخصيص حيث قالوا بما اهر ذا ناب
الا شر ونصرحهم هذا ينافي ما ذكر اذ الحصر هذه المنافاة بقوله
تعقبوا ابان معناه ما اهر ذا ناب الا شر لوجه ان السكاكي للتعظيم يعني
انهم لم يستعملوا هذا التركيب في موضع يكون المراد شر اهر لا خير ولا في
موضع يكون المراد شر اهر لا شران مع انهم صرحوا بتخصيصه فاوجه
فوجهه بهم قولنا وقال لا بد ان يقال السكاكي هنا للتعظيم فرجع التخصيص

الى التخصيص

٦٥

الى التخصيص في النوع حتى يكون معناه شر فظيع اهر ذا ناب لا غير فظيع
او الى الجنس حتى يكون معناه شر اهر لا خير والى الافراد حتى يكون معناه شر
اهر لا شران **قال** الثالث وكذا زيد عرفت الى وانا
فهذا بيانهم **اقول** زيد عرفت بعد حذف المفعول او زيد عرفته
مع الضمير يفيد التأكيد ايضا لان زيدا في المثال المذكور لا يحتمل الا الابتداء
فيكون مثل انا عرفت ما نحوه باعتبار الاول مفيد التقوية وانما قلنا
انه لا يحتمل الا الابتداء لانه لا يمكن ان يقال كان الاصل عرفت زيدا و
عرفته زيد ثم قدم زيد لعلم صحة مثل هذا التركيب واذا لم يجز حمله على التقديم
والتأخير فلا يفيد التخصيص وربما عرفت للتخصيص لانه لا يحتمل الا التقديم
لان زيدا المفعول التأخير وانا عرفت يحتمل التأكيد والتخصيص لاحتماله الاعتبارين
وقد سبق الكلام فيه فلا نعيده وكذا زيدا عرفته يحتمل التأكيد والتخصيص
لان كل تحته [illegible] ان شيئا [illegible] للفرق [illegible] المنصوب [illegible] نحو عرفت زيدا
عرفته فيفيد التوكيد [illegible] فان شئت [illegible] المنصوب
على كون زيدا عرفت فرع عرفته حتى يكون فيه تقديم وتأخير فيفيد التخصيص تقدير كلام
وكذا زيدا عرفته يحتمل التوكيد بتقدير ان الاصل عرفت زيدا عرفته ويحتمل
التخصيص بتقدير ان الاصل زيدا عرفت عرفته وله الا في نحو [illegible] ما تقدم
فهذا ما [illegible] يعني نحن نقول لما زيدا عرفته وامثاله ان يقدر الفعل المقدر قبل

٤٤
يم
عبارتين

قوله الا في نحو واما ثمود فهديناهم استثناء من قوله زيدا عرفته لان المراد به ما كان مجا صفته مما اضمر عامله على شريطة
التفسير على حذف المضاف اي نحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص والتقوية الا اذا كان بعدما كما في نحو قوله ما ثمود فهديناهم
حيث قرا بالنصب فانه لا يحتمل التقوية بتقدير الاصل واما فهديناهم ثمود فهديناهم لامتناع وقوع الفعل بعد اما
الا ان يقع بعدها اسم يراد بيان حكمه ويجب حمله على التخصيص بتقدير الاصل واما ثمود فهديناهم فهديناهم وثمود منصوب
قدم عليه لكونه كالعوض عن الشرط المحذوف ومشعرا بان المنصوب بيان حكمه وانما جوز تقدمه مع امتناع
ما في حيز الفاء المراد عليها لما قاله سيبويه من ان لها خاصية في تصحيح تقدم ما تمتنع تقدمه

المنصوب لمجرد التاكيد ويجوز ان يقدر بعد المنصوب ليفيد التخصيص الا
في نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم على تقدير نصب ثمود فانه لا يقع
ان يقدر المفسر قبل المنصوب لكون تقدير الكلام حكما واما فهديناهم
ثمود فهديناهم فلا يفيد التقوية بل يتعين فيه تقدير المفسر بعد المنصوب
فيفيد التخصيص لا غير واما قلنا انه لا يقع فيه تقدير المفسر قبل المنصوب
لانه لو قدر قبله كان تقدير الكلام حكما واما فهدينا ثمود فهديناهم
فذلك غير جائز لان اما لا تدخل الافعال لانها في حكم كلمة الشرط وفعله
نص عليه سيبويه حيث قال اما في تقدير مهما يكن من شيء وحينئذ لانه
من الفاء لما فيها من معنى الشرط ولا يدخل فعل على فعل هكذا قيل
لانه يجب جواز اما وفي معناها لانها لم تدخل على الفعل حتى يلزم
دخول فعل على فعل مع انه لا يجوز بالاتفاق وعكس دفع الفعل بانه
لا يلزم من امتناع دخول فعل على فعل في مثل اما وقد منطوق جواز
لعدم جوازه من وجه آخر هو لصاع ادات الشرط والجزاء
في تعليل امتناع اما فهدينا ثمود ان يقال انهم لما التزموا حذف الفعل
تنبيها على ان المقصود بها هو حكم الاسم الواقع بعدها او جعلوا
شيئا مما في حيز جوابها بعدها عوضا عن الفعل واذا كان وقوع الاسم
الذي هو في الحقيقة جزء مما في جوابها بعدها لما قلنا على تقدير نصب ثمود

لان ثمود

اما يليها ما لا يكون ما انفرد بها ثمود
لامتناع الفعل بعدها
ادات الشرط والجزاء

لان ثمود وغيره مرفوعا على الابتداء وهو المشهور والمختار لان اما من حروف
الابتداء تقطع ما بعدها عما قبلها واذا كان مبتدا بما بعده جملة هو
فيه قوله لا زيد عرفته فيفيد التقوية وفي قول المصنف اذ لا يقع واما
فهديناهم تسامح لو قدر المفسر قبل المنصوب لم يلزم واما فهديناهم لان
منقولا عن نحو ثمود كعمرو والاولى ما ذكره صاحب المفتاح حيث قال
لامتناع واما فهدينا ثمود قال الرابع مثلك لا يبخل الا يبين
اقول الرابع من الذي سبق ان قولهم مثلك لا يبخل
وغيرك لا يبخل التزم فيها تقديم لفظ المثل والغير للتقوية فمثلك اي الم
مراد بالمثل او الغير انسانا غير المخاطب تخصيصه ان يقال انهم اذا استعملوا
لفظ المثل او الغير على طريق الكناية نحو مثلك لا يبخل وغيرك يبخل من غير
ان يريدوا بلفظي المثل والغير الى انسان غير من اضيفا اليه قد
التزم التاكيد والتقوية لما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدا الذي حكمه
يحكى عنه جزء المبتدا اقوى الحكم لانه يفيد تقوي الحكم بواسطة تكرر
الاسناد مع ان المقام مقام مدح والكناية ابلغ في ادراك المعنى المراد
من التصريح والمعنى المراد من قولهم مثلك لا يبخل عند عدم ارادة الغير
ان من كان مثلك على الحال والصفة لا يحصل عنه البخل بمعنى انت لا تبخل
لان ههنا شخصا آخر موصوفا بانه مثلك هو لا يبخل وقد كشف المتنبي

هو سمه وسفيدان ما دخل عليه خبر لا نعت بعده الجملة حال من الفصل بتقدير المبتدا وهو ضمير الفصل
اى وهو سفيدان ما دخل عليه كالقائم فى قولنا زيد هو القائم خبر لما قبله لا نعت له والخبر منتظر على ما هو المذكور فى
ومحرم كونه مفيدا لتأكيد الحمل لان المبتدا كما عرفت لا استدعاء حكى نصرف الى نفسه ما يصلح للخبر
ما هو قابل لما يحصل منهما ربط بمعنى ان ما بعده خبر لوجود المقتضى وقابلية المحل فاذا توسط بينهما الفصل
ان ما بعد خبر له ربط بما قبله بالجزئية تأكد ذلك الربط

النوع الاول فى معطوء

عن هذا المعنى حيث قال مخاطبا لعضد الدولة شكك يثنى الخرا عن
صوبه ويستر الدمع عن غربه ولم اقل شكك غنى به سوالك ياقوا

النوع الثانى فى الربط الى المحصر فى المبتدا

النوع الثانى من هذا الفن فى الربط وهو على ثلثه اقسام لانه اما ان يكون
بين مفرد او مفرد وجملة فقد يكون بالحمل وحده كقولنا زيد عالم وزيد
ابوه عالم وقد يكون بالحمل مع الفصل بصيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب
والتكلم والغيبة ليربط بين المبتدا والخبر وهو كذا اذا كان الخبر نعوء
نحو زيد هو العالم او اسم التفضيل مستعملا بمن نحو زيد هو افضل من عمرو
وزيد هو خير من بكر او فعلا ماضيا نحو زيد هو قام او مضارعا نحو
زيد هو يقوم وانما تجاء بهذا الصيغة اذا كان الخبر احد هذه لا مور
اما اذا كان معرفة فلتفصل بين كونه نعتا او خبرا يعنى ليعلم ان ما دخل
خبر لا نعت اذ لا يجوز الفصل بين المنعوت ونعته فما وقع الفصل
ان خبر لا نعت واما فيما الخبر بكونه معرفة اذ لا يلتبس النعت اذا
كان نكرة واما اذا كان اسم التفضيل مستعملا بمن فلانه يشبه المعرفة
شبها قويا من حيث المعنى حيث ان معنى افضل من كذا الافضل
باعتبار افضلية معهودة واما اذا كان فعلا فلانه ايضا يشبه المعرفة

في حجة

من جهة امتناع دخول اللام عليه فان قيل هذا التعليل يوجب جواز
زيد هو غلام الرجل لامتناع دخول اللام على هذا الخبر ايضا لما تقرر
فى النحو من ان شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف
لكنه ليس بجائز اتفاقا فالجواب بان امتناع دخول اللام على الفعل
ذاتى وامتناعه على مثل هذا الخبر عرضى كما عرفت فيكون المشابهة
بين المعرفة والفعلية امتناع دخول اللام اقوى من المشابهة بين المعرفة
وهذا المضاف فلا يلزم من جواز الفصل بين المبتدا والخبر اذا كان فعلا
جوازه اذا كان مضافا لاختلافهما بقوة المشابهة وضعفها والمراد
بالمعرفة هنا ما يصح ان يقع نعتا للمبتدا لا كل معرفة لان الفصل انما جى
ليفصل بين كون الخبر خبرا او نعتا صح فولك زيد هو غلام الرجل
فان هذا الخبر وان كان معرفة لكنه لا يصح نعتا للمبتدا لاختلاف حال الشى
نفسك من كونه نعتا او خبرا وهذا اقتضى ان لا يفصل بين المبتدا ومن افعل
مراد لا يصح ايضا نعتا للمبتدا ولكن الحق ان المعرفة لا بد فى الجملة ما يقعب
ما لا يقع اصلا نحو غلام الرجل والحق ان الفعل المضارع ايضا بالمعرفة
لانه وان لم يقع المبتدا لكنه مما يقع فى الجملة قوله وقد يقصد
بان ضمير الفصل الحصر فى المبتدا وتخصيص الحكم به حاصله ان هذا الضمير
قد يقصد به التاكيد والتعريف المذكور وقد يقصد به حصر الخبر فى المبتدا

لانه جامد وشرط النعت ان يكون مشتقا

لانه جامد ايضا ... المعرفة

وح يفيد العرف ايضا اوله او داخلا عليه ال كلا الجنسية
اوله وقد يكون الربط بين المفردين او بين المفرد وجملة بالجمل
لامولها لكن داخلا على الكلام فعل يفيد ذلك الفعل حالا للحكم من دوام
نحو لازال زيد اميرا فان الفعل الداخل على الكلام وهو لازال يفيد هذا الدال
يدل على دوام الامارة لزيد مدة عمرها او حدوث لها حدوث الحكم
زيد فقيرا فان كان فيه يدل على حدوث الفقر لزيد او انتقال اليه
لم انتقال المحكوم عليه الى المحكوم به الا باعتبار العوارض نحو صار زيد
غنيا او باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء او نفي المحكوم عن المحكوم
عليه نحو ليس زيد كريما او قرب له او قرب الخبر للمخبر عنه اما على سبيل الرجاء
نحو عسى زيد ان يخرج او على سبيل الحصول نحو كاد زيد يخرج او على سبيل
الاخذ والشروع نحو طفق زيد يفعل كذا او يفيد ذلك الفعل حالا لا عملا
للحكم من وقوع نحو علمت زيدا فاضلا او ضعف نحو ظننت زيدا جاهلا
وقد يكون الربط بها بالجمل داخلا على الكلام حرف يفيد ذلك الحرف حالا
للحكم من كون ذلك الحكم محققا او مشارا اليه او مشبها او مرجوا او متمنيا
او منفيا لا مع عموم او منفيا مع عمومه والحرف الدال على تحقيق الحكم
كان المثقلة المكسورة نحو ان زيدا منطلق فانها تدل على تحقق الحكم
لانطلاق لزيد والدال على كون الحكم مشارا اليه لا لرام اصفرا يسمى الحكم

اوبه

او مع عموم كلا الجنسية ههنا قوله الاولى انما سميت لا الجنسية لانها وضعت لنفي المسند عن الجنس لا لانها
لنفي الجنس لان النفي لا يتوجه الى الذوات بل انما يتوجه الى النسب الثانية انما قال ههنا او مع عموم ولم يقل ان المفتوحة
او مع كونه مشارا اليه لكنه ان التحقيق مشترك هناك بين ان المكسورة وان المفتوحة تنبيها على ان لا التي لنفي الجنس انما تفيد
بالوضع نفي الحكم عن الجنس والعموم يحصل بتبعيته ويلزم من وقوع الجنس في سياق النفي بخلاف ان المفتوحة فانها تفيد

او بكان المثقلة المفتوحة نحو عندي انك فاضل وحسبت انك عاقل
والدال على التشبيه كان نحو كان زيدا الاسد فانها تدل على ان زيدا
مشبه بالاسد والدال على كون الحكم مرجوا كلعل نحو لعل زيدا يجي
فانه يفيد ان مجي زيد مرجو والدال على كون الحكم متمنيا كليت نحو ليت زيدا
يطير والدال على كون الحكم منفيا لا مع العموم كما ولا المشبهتين بليس نحو ما
زيد منطلقا ولا رجل افضل منك والمفيد للنفي مع العموم كلا الجنسية
نحو لا رجل افضل منكم فان معنى لا رجل لا يوجد من هو افضل منكم
او لا واحد ولا اثنان ولا اكثر بخلاف لا المشبهة بليس فانها في المذكور
المفيد نفي الافضلية عن جنس الرجال بل عن واحد وواحد فقط او
هنا فرجع الى تتبع المتروك بقوله فعلا او داخلا عليه
عطف على قوله لكلا ومن يفيد قوله من ثابت لحال الحكم وقوله او حدوث
وما يتبعه من المعطوفات الى قوله او قرب عطف على قوله من دوام
او حرف عطف على قوله او حرف يفيد حالا في الحكم عطف على قوله فعل وقوله
من كونه محققا بيان لحال الحكم اوله واما بين غير الجملتين
ايضا اوله واما الربط في غير القسمين المذكورين كالربط
بين جملتين سواء كانتا حمليتين او شرطيتين لعدم جمعها حرف الشرط او حرف التردد
فغني اداة الاتصال عن الجملة بالجيم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
باداة التردد

فان قولنا الشمس طالعة وكذا قولنا النهار موجود جملتان يحتملان الصدق
والكذب قبل اقتران ان والفاء بهما وبعد الاقتران لم يبقيا محتملين وكذا
الكلام في قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان كلا من ٨٩
والثاني قبل اقتران اداة الانفصال به جملة وبعد الاقتران خرج عن الجملية
ولم يخبر بها لا عن الحكاية كما قال المهملة كما توهمه بعض فان عرف ان الشرطي
اداة الانفصال في المتصلة المركبة من متصلتين او منفصلتين لا يخرج اداة الاتصال
طرفي الجملة عن الجملية بالحكاية اذ هما ليسا بجملتين واذا لم يكونا جملتين
فكيف يخرجان عن الجملية وكذا حرف التقييد او اداة الانفصال في المنفصلة
المركبة من متصلتين او منفصلتين لا يخرجهما عن الجملية لما ذكرنا من انهما
ليسا بجملتين بل هما شرطيان اذا عرفت هذا فاعلم ان ادوات الشرط
حسب ما ذكر المصنف ان واذا واذا ما ومتى ما وحيثما وانما ومن
وما ومهما واين واي ولو فان للاستقبال مع عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه كقولك ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده وانت لا تعلم انه
لم لا اضل ما هو لا اصل في استعمالها فاذا استعملت في مقام الجزم لم يخل عن
وجه اما جهل المخاطب كما تقول لمن يكذبك ما انت تخبر ان صدقت ٨٠
فماذا تفعل فان المخاطب لما كان جاهلا لا يصدق المتكلم نزل المتكلم
منزلته ما لم يجزم بوقوعه وادخل عليه ان فقال ان صدقت الخ

ان تحقق

٧٩

ان تحقق صدق مقدمها فماذا تفعل واما تجهيله لتنزيل المخاطب العالم منزلة
الجاهل فكقولك لمن يعلم علي صعب العلم كما يفعل كالاب لا ان لا يراعي حقه
افعل ما شئت ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي فان الابوة واكن
محققة مجزوم بها عنده لكن لان لما لم يعمل على مقتضى العلم جعله
جاهلا بتحقق الابوة وبني الكلام على الشك واما التجاهل لغرض يحصل
لا لسوء المقام اياه كقول الخادم في جواب من يسال عن سيده
في الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك بانك على الباب فانه لما كان
عن وقوع الشرط لمصلحة دعته اليه حصل وقوع الشرط امرا غير مجزوم به المستقبل لفظا
وادخل عليه ان تنبيها على انه ليس بجازم في وقوعه قوله فيغلب يعني
لاجل ما ذكرنا من ان ان للاستقبال مع عدم الجزم بوقوع الشرط والوقوع عد
والامتناع الجزم بمعنى الجزاء المعلق على الشرط الذي في حقيقته شبهه
فيما يترك المضارع بعدها الى الماضي للوقت في التحقيق بل الاغلب جعل في التحقيق
ان في الفعل المستقبل واذا وقع بعدها الماضي فذلك لنكتة الا لنكتة نحو
قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء وودوا لو تكفرون فانه استعمل ودوا في الجزاء مع ان القياس
استعمال يودوا النكتة اني ان تحقق ودادتهم لكفر المؤمنين لا يتوقف على
تحقق الشرط بل هو امر محقق سابق عليه تحقق الشرط ام لا فان قلت في جعل

قوله الا لنكتة كقوله وان كنتم في ريب هذا الاستثناء منقطع عن الحال ... اي لا يكون مع عدم الجزم ... الجزم او مع المستقبل لفظا وهذا المثال للاستثناء عن عدم الجزم ... في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث ... في القرآن وفي البعث والنكتة فيه انما الاشارة الى ان الشرط وان تحقق كان من حقه ان لا يتحقق ... وذلك لان من تامل في القرآن وبلاغته عرف كونه معجزا ولم يرتب في كونه كلام خالق القوى والقدر ... في آثار قدرة الله تعالى والدلائل الظاهرة على تحقق البعث ... امر ممتنع بل فرض تحققه لغرض ... فرض المحالات لاثبات المطالب والزام المخالف

الودادة معلقا على الشرط المذكور نظرا الى ان ودادتهم ان يرتدوا كفارا
حاصلة وان لم يظفروا بهم فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة قلت يحتمل
الكلام انهم ان يظفروا بكم يظهروا شيئا تحقق لكم ودادتهم للكفر
ولا يخفى عليك ان اظهارهم للمؤمنين تحقق ودادتهم معلق على الظفر
فلا يخلو التعليق من الفائدة والاتيان بلفظ الماضي لما ذكر من الثاني

قال واذا مع الجزم الى ... اما

اذا للاستقبال مع الجزم بوقوع الشرط يعني لا يستعمل اذا الا في موضع
المطلق عليه لفرض الجزم بوقوعه اما كما في قولك اذا طلعت الشمس فاني افعل
كذا فان طلوع الشمس مما يجزم بوقوعه او ادعاء كما اذا قلت اذا جاء
محبي فاني لقيني اليك نبار على ادعاء ان زيارة المحب حبيبه كالواجب
التي يجب ان يجزم به قوله فغلب لفظ الماضي لفظا يعني لما ان اذا
انما تستعمل في موضع تكون المعلق عليه امرا مجزوما به تغلب بعدها لفظ الماضي
على المستقبل في الاستعمال لكون الماضي اقرب الى القطع لا نظرا الى معناه فانه
يفيد الاستقبال اذا وقع في سياق اذا الشرطية بل نظرا الى لفظه لان
لفظ الماضي انسب الى التحقق من لفظ المستقبل قوله ونحو وان كنتم
في ريب مما نزلنا الى قوله اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره ان تعالى
اثم قلتم ان ان للاستقبال مع عدم الجزم واذا مع الجزم فان كان الامر

في البقرة

كقولنا لعبدة الاصنام حتى اصنامهم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ولو فهنا بحد الملازمة والالزام على تقدير انتفاء السماع وجود الاستجابة وهو محال وما يحقق تحقق الممتنعات كان من حقه ان لا يجزم به ويشك فيه

٧٥ واذا مع الجزم ولو ادعاء ويغلب الماضي ونحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ... الى انه ليس من شانه ان يتحقق

قوله فيغلب المستقبل لفظا هذا سبب عن قوله مع عدم الجزم اي لاجل ان الاصل في ان استعماله في المعاني المشكوك فيها غلب لفظ المضارع على الماضي والاسم فيما يقع بعدها شرطا وجزاء لان الشرط لما كان مشكوكا فيه لزم ان يكون الجزاء ايضا كذلك

كما زعمتم فالاولى في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان يعبر
اذا كنتم بدل ان كنتم لان ريب المخاطبين امر محقق ونوع الجواب
ان يقال ان الاتيان بلفظة ان ههنا وان كان الريب محقق الوجود المحقق
للاتيان الى ان الريب في هذا الموضع ليس من شانه ان يتحقق لاشتمال
المقام على ما يقلع الريب عن اصله وهو قدرة الله تعالى والدلائل
الدالة على البعث والتنزيل ولتضمن بيان المقام لا يعطي الا التجويز والفرض
كالاتيان بكلمة فيفرض المحالات فقد تعلق بفرضها اغراض كتبكيت
الخصم ونحو مثل قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم قوله او للتغليب
عطف على قوله اشارة من حيث المعنى اي الاتيان بلفظة ان في قوله تعالى
وان كنتم للاشارة الى ما مر ذكره او لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا اي
مرتابهم لكون الكلام كانه خال عن الجزم وباب التغليب باب واسع
يجري في كل فن قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب
والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب في
لتعودن في ملتنا بحكم التغليب والا فما كان شعيب في ملتهم حتى يتعقب
العود اليها قوله كالا ابليس لم يكن التغليب الذي مع في قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس فان ابليس لم يكن من الملائكة
لقوله تعالى كان من الجن لكن غلب الملائكة وعده منها وانما قلنا انه

عنت من الملائكة لان حمل الاستثناء منه تعالى على المتصل اولى لانه الاصل
وحمل كلامه تعالى على ما هو اولى احرى ولا يكون متصلا الا اذا كان ابليس
من الملائكة فهو كذلك ظاهر والذكور لهم وتغليب المذكور على الاناث في قوله
لا بوان للانثى وكان للام وهي قوله تعالى وكانت من القانتين حيث لم يقل من القانتات
وتغليب العقلاء على غير العقلاء نحو قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا يذرؤكم فيه حيث قال يذرؤكم خطابا شاملا للعقلاء
والانعام وان لم يكن الانعام ممن يخاطب يعني لانه جعل لكم من انفسكم ازواجا
ليحصل وجعل من الانعام ازواجا ذكرا وانثى الرائكم يذرؤكم
يخلقكم او يكثركم من الذر وهو البث فيه في هذا الجعل وهو جعل
الناس والانعام ازواجا وانما قال يذرؤكم فيه لان الجعل المذكور منشاء
لخلق الاولاد وسبب لتكثير كل نوع من انواع الانعام وتغليب الاعم
على الاخر اذا اشتركا في صفة كقولهم قمرين للشمس والقمر وعمرين لأبي بكر
وعمر رضي الله عنهما — واذا ما للتعميم الى ومعنى اول
اعلم ان اذا للظرف المبين للاستقبال واذا ما للزمان ما بعد معنى من
الازمنة الاستقبالية وهو المعنى من قوله واذا ما للتعميم واما انما
في باب الشرط فيان من حيث المعنى يطلب كل منهما شيئين اي الشرط
والجزاء اولا ما ذكر من افتراقهما في التعميم وعدمه واشتراكهما من حيث المعنى ٧١

في باب

٧١

ما في باب الشرط اشار صاحب المفتاح حيث قال ولا فرق بين اذا واذا ما
ما في باب الشرط من حيث المعنى الا في الابهام في الاستقبال يعني ان في اذا ما
ابهاما ليس في اذا الا انه اكد لانه يفهم من قول القائل آتيك اذا طلعت
الشمس الاتيان وقت طلوع الشمس غداة غد حتى لو خالف
الوعد استحق العتاب بخلاف ما اذا قال آتيك اذا ما طلعت الشمس
فانه لا يستحق العتاب ان تخلف الاتيان عن الطلوع الاول لانه لا يدل
ما على اول طلوع وانما يدل على طلوع ما اول كان او ثانيا او ثالثا او
٣٧١ ومتى للتعميم في الاوقات الاستقبالية على سبيل البدل يعني انها تدل على
وقت ما من الاوقات المبهمة وهو معنى العموم ومهما للتعميم فيها
على سبيل الاستغراق يعني انها تدل على كل وقت والاصل ما ذكرنا لا تكرار
المعلق على صفة بلفظ متى بتكرار الصفة ويتكرر المعلق على الصفة بلفظ
مهما بتكررها فاذا قال لعبده متى طلعت الشمس فعبد من عبيدي حر
عتق عبد بطلوع الشمس غدا ولا يتكرر بطلوعها بعد غد بخلاف ما اذا
قال مهما طلعت الشمس فعبد من عبيدي حر فانه يحصل الاعتاق
بكل طلوع لكنه ما حكيه الامام الرافعي رحمة الله عليه في العزيز عن
الحناطي ان مهما تقتضي التكرار مثل كلما دون متى وما نقله ابو
عن ابن جني انك لو قلت لخاطبك متى سالتني اجبتك وسالك مرات

٧٣

كان لك شان لا تجيبه في الثانية ونقول اردت به وقتا من الاوقات لا كلي
وقت لو قلت متى ما تاتني اجلس لم يكن في كل وقت ومعنى الا
في شيء من الملازمة ان كان الفاعل كما ذكرنا من ان اذا ما التعميم على
في الازمنة الاستقبالية علم ان قولنا في الاستقبال بعد قوله ومتى ما التعميم
الاوقات تتعلق باذا ما ايضا وحيثما وانى التعميم في الامكنة
واعلم ان انى للتعميم في الامكنة يعني انها تدل على مكان من الامكنة
اي مكان كان غير مختص بمكان دون آخر وانى اعم منه فان قولك انى
تجلس اجلس يقبل التخصيص بمكان دون آخر بخلاف حيثما تجلس اجلس
لا يقبل معنى التخصيص بوقت دون آخر بخلاف متى ما وحيثما نظير
انما في الفعل والمعنى ومن للتعميم في اولي العلم نحو قوله تعالى ومن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وما اعم منه يعني هو للتعميم في اولي العلم
وغيرهم نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير ونحو قوله والسماء وما بناها
ومهما اعم من ما قال الله تعالى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك
بمؤمنين فاذا قلنا ان اصله ماما قلبت الف ما الاولى هاء كراهة
لتتابع المثلين كما هو مذهب الخليل فكونه اعم من ما ظاهر لان ما الاولى للشرط
والثانية زائدة لتاكيد معنى الشرط فيفيد تاكيد العموم وفيه خلاف
وكذا اذا قلنا انه مركب من مه بمعنى الكف مع ما الشرطية في قولهم

افعل

افعل فان دلالته على هذا الوجه على العموم ايضا ظاهرة لان معناه الكف
عن كل شيء وكل من له حظ من الذوق يعلم ان هذا التركيب معناه الا
من الاشياء تفعله اولا وانا افعله بخلاف ما لو كان التركيب خاليا عن الكف
عن كل شيء فانه بخلاف ذلك واذا قلنا انه اسم مفرد موضوع للتعميم
مثل ما فكونه اعم من ما اوضح لما ثبت في لغتهم من ان الزيادة في الالفاظ
للزيادة في المعنى فانهم قالوا الغضبان هو الممتلئ غضبا بخلاف الغاضب
هو وقال جار الله العلامة وعاملني على اخذ من فلج العرب انهم يسمون
مركبا من مراكبهم الشقدف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل
العراق فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل اردت
المحمل العراقي فقال اليس ذاك اسمه الشقدف قلت بلى فقال هذا
اسمه الشنقداف فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى واي للتعميم ما يضاف
اليه وهو من اولي العلم نحو اي رجل او من غيرهم نحو اي فرس او اي
شيء وانى للتعميم للاحوال الراجعة الى الشرط كما تقول انى تقرا اقرا
يعني على اي حال اوجد القراءة من جهرها وهمسها او وحدتها انا وكل
من الاحوال المتضمنة للتعميم انما يتعلق بمعنى تفصيل منقول لكونه
عن نوازل يحصر الا كونها افراد غير متناهية او متناهية الا انه لا يحصل
افعل على انه يدعى عدم الحصر فان كل اذا قلت متى تقم

قوله ثم الظرفان لا ثبوت اما عطف على قوله فالشرط ادواته ان للاستقبال اي الشرط والجزاء في الشرطية اداة
احدى المذكورات لا ثبوت لشيء منهما عند التعليق لانها للتعليق امر ما يقدر حصوله في الاستقبال فالاصل فيهما ان يكونا
مضارعين دالين على الاستقبال ولا يكون شيء منهما جملة اسمية لدلالتها على الثبوت فيتناول باطلاقه الثبوت عند التعليق
ولا ماضيا لدلالته على الحصول في الزمان الماضي ولا مصدرا ... لدلالته على الحصول عند التعليق ...

اكرمه يستغني بلفظه من عن التفصيل والتطويل في قولك ان يأتي زيد
اكرمه وان يأتي عمرو اكرمه وان يأتي خالد اكرمه وغيره قال الله تعالى
ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون
قال ثم الظرفان الى الجملة أقول والظرفان
في الجملة الشرطية اعني الشرط والجزاء لا ثبوت لهما لان الجملة الشرطية تفيد تعليق
حصول الجزاء على حصول الشرط في المستقبل واذا كان مضمون الجملة
الشرطية ما ذكرنا فلا يتغير طرفاها الثابتين فلا يكونان جملتين اسميتين
لدلالتهما على الثبوت ولا يكون احدهما اسمية ولا ماضي فعلية ولا ان يكونا
ماضيين اذ التعليق انما يتحقق بالنسبة الى الاستقبال والماضي يدل على
المضي والانقراض وبينهما تناف فان وقع لو كان وقع في الكلام البليغ
الظرفان او احدهما اسما او ماضيا فذلك انما يكون لنكتة كادعاء
الشيء اما لان اخذ الاسباب المقتضية لثبوته لتظاهرها ... [احتياج الامور المقتضية]
ولقد بعضها ببعض نحو ان اكرمتني فذلك سيد ابائك ... الاسمية
لاسمية ههنا الادعاء ان الاكرام ثابت محقق فيه وورثه عن
آبائه كابرا عن كابر وكقول المتنبي ... عند ناظر الاسباب
المتضمنة لتعليقه ان غلبنا على الاعداء فعلنا بهم كذا ...
لاسباب المحصلة للشيء اذا اثرنا وسالكا ...

قوله او للتعريض اي للنكتة في اداء الشرط والجزاء ماضيا او جملة اسمية اما التعريض
بان الفعل الذي نسب الى المذكور في الشرط تحقق انتسابه الى غيره وكان استحقاقه للجزاء متحققا
... لئن اشركت ليحبطن عملك ... والشرك من الرسول ممتنع تعريضا بان الشرك متحقق
... والتعريض هو ايراد الكلام
... الذي صدر منه ...

موقع حاصل منزلة الحاصل لتظاهر الاسباب المحصلة له واما الجعل المتوقع
بمنزلة الواقع ... كان انت ... فعل غير مخل في
[illegible] منزلة الثابت المتحقق
ولقوله تعالى [illegible] واتمنية الا ان [illegible]
في تحقيقه منزلة الواقع المحقق ومثل الاخير وقوع الشرط والجزاء ماضيين في موقع
الماضي موضع المضارع لجعل المتوقع كالواقع وقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة
اصحاب النار وان لم يقع بعد لكن لما كان بصدد الوقوع لانه لخبر
من لا كذب مكانه قد وقع وتحقق قال والتعريض لتقاعد الى
كلام المصنف أقول او للتعريض عطف على قوله للادعاء يعني
قد يصار في بلوغ الكلام الى الماضي في الجملة الشرطية اما للادعاء كما ذكرنا واما
للتعريض وهو ان يكون الكلام مع احد والمراد به غيره نحو قوله تعالى ولن ترضى
عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدى ولئن
اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فقال
اتبعت بلفظ الماضي وان كان القياس المضارع واسند الاتباع الى الرسول
صلى الله عليه وسلم وان لم يتبع اهواء اليهود والنصارى فقط تنزيلا
لغير الحاصل منزلة الحاصل ارادة للتعريض بان قومه اتبعوا اهواء اليهود
والنصارى فيما مضى من الزمان ولو اتى بالمضارع لكان تعريضا ايضا لكن لا بحسن.

قوله وعليه ورد لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون اي نظير التعريض لعدم الاصرار بالغير
وليهم لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون كان حق نسق الكلام بحسب الظاهر لا تسألون عما نعمل
ولا نسأل عما تجرمون فعدل عنه الى ما ورد عليه القرآن بلفظ الماضي واسناده الى ضمير المؤمنين وايراد تعملون
بلفظ المضارع واسناده الى ضمير الكفار المخاطبين ليسمعهم الحق على وجه لا يزيد غضبهم وبعثهم على التنكير
النفسيهم وما هم عليه من الفساد وعبادة الاصنام وفي حال الرسول عليه السلام والمؤمنين وما هم عليه من الصلاح
والتوحيد فيعلموا ان ما نسب الى المؤمنين هو العمل الصالح وما نسب اليهم هو الاجرام اي الذنب المتيقن
صدوره منهم فينتهوا عنه ولا يصروا عليه ولو قيل عما اجرمتم ونسب الذنب اليهم صريحا لغضبوا او لكرهوا
انهم مجرمون ولكان سببا لاصرارهم ح

الى الماضي والتعريض يكون لدواع منها ان لا يتصرح والى لا يثير المخاطب بالكلام على
يشم عليه من الضلال ولا يزيد غضبه [illegible] الاسلوب وارد قوله
تعالى قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون وان لم يكن من قبيل التعريض والخطاب
اذ لو لم يكن المراد ما ذكرنا لكان حق الكلام في هذا المقام ان يقال لا تسألون عما
نعمل ولا نسأل عما تجرمون وما قبله لبر وكما قد على التعريض للداعية المذكورة
ما قبل هذا الكلام وهو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين يعني ٨٥
ان احد الفريقين من الموحدين المعتقدين لتقدس ذاته تعالى عن شائبة الشرك
ومن الكافرين الذين اشركوا به الجماد الذي في ادنى مراتب الامكانية لعلى احد الامرين
من الهدى والضلالة فانه لما نفى الهدى والضلالة منهم وعن نفسه خاص الكلام
عن التعريض بنسبة اصرارهم على ما هم عليه واشتداد غضبهم بخلاف ما لو قال
وانا لعلى هدى وانتم في ضلال فان اجراء الكلام على هذا النسق ربما اوقعهم في تيه
الضلال وهيج ثائرة غضبهم ه واعلم ان في ادخال على على هدى ولفظ
في على ضلال لطيفة وهي ان فيه تنبيها على ان صاحب الحق كأنه علا فرسا
جوادا يركضه حيث اراد ويصرف عنانه الى اي جهة شاء وان صاحب الباطل
كأنه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه ومتحير في بيداء لا يعلم طريق الخلاص
منها وسمي مثل هذا الكلام لاسماع الحق على الوجه المذكور الكلام المنصف لان
كل من سمع مثل هذا الكلام مواليا او معاديا يقول لمن خوطب به قد انصفك

صاحب الكلام

مأزم

صاحب الكلام او لانصاف المسمع من نفسه حيث حط درجته عن رتبة
المخاطب باسناد الاجرام الى نفسه والعمل الى المخاطب وعلماء المعاني يسمون هذا
النوع بالاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم ويقولون ان مخادعات
الاقوال قد تقوم مقام مخادعات الافعال وعليه مدار البلاغة اذ الالفاظ
المليحة الرائقة والمعاني اللطيفة الفائقة اذا لم تكن مستجلبة للمقصود
لا انتفاع بها ويشبه هو المندرج بالجدل لانه يتصرف في المغالطات الخطابية
كما يتصرف الجدل في المغالطات البرهانية ولهذا في التنزيل نظائر منها قوله
تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله
وقد جاءكم بالبينات من ربكم فان يك كاذبا فعليه كذبه وان يك صادقا يصبكم بعض كذبه م
الذي يعدكم ان الله لا يهدي من هو مسرف كذاب فان حكم المؤمن لما اراد انذار ج
قومه الى الاذعان وانقيادهم لما اتى به موسى عليه السلام لحضهم اولا بالاحتجاج
على طريق التقسيم بان هذا الرجل اما كاذب واما صادق فان كان كاذبا
فعائد كذبه عليه وان كان صادقا فيصل اليكم بعض ما يعدكم ان تعرضتم له
وثانيا قدم الكاذب على الصادق لئلا ينفروا او انه من معتقديه وانصاره
فينفروا منه وثالثا التأ بعض حقه بان قال يصبكم بعض الذي يعدكم مع علمه بانه
نبي وان كل ما يعدهم به لا بد وان يصيبهم ليريهم انه ليس بكلام
من اعطى موسى حقا وافيا فضلا من ان يتعصب له ورابعا ان بعد ما هو

قوله او للتفاول او لاظهار الرغبة في وقوعه اي الرابع من الامور المقتضية لادعاء غير الواقع واقعا التفاول
وهو استماع ما يوافق الغرض كسماع المريض يا سالم وسماع الطالب يا واجد كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك
يورد الشرط ماضيا للتفاول بلفظ دال على وقوعه والخامس منها اظهار الرغبة في وقوع ما عبر عنه بالماضي كما في قوله
فنبايكم على البقاء ان اردن تحصنا اورد الشرط ماضيا للدلالة على وفور ارادة الله تعوذ رغبته وارادته

من المعتقدات الدالة على انه من متعصبيه اشار الى انه على هذا ولو كان في
مقاله هذا مرفا كما يا لما عصت الله تعالى يا لينا ما التى لم نعصه بها
ولا يخفى ما فيه من خداع الخصم واستدراجه **قال** او للتفاول او لاظهار
اقول وقد يصار في بيع الكلام الى الماضي في الجملة الشرطية للتفاول من
بوقوع الشرط كقول المحبان ظفرت بوصال الحبيب فذاك غاية المقصود
الاماني فانه لكثرة شغفه بالظفر بوصال الحبيب نزله منزلة الحاصل
الماضي في الشرط تفاولا او قد يصار اليه لاظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه
كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك عناية من الله تعالى فانك لغاية
في الظفر بحسن العاقبة ولنهاية حرصك عليه ربما استشفيت فيما
حتى تخيلته حاصلا وعبرت عنه بصيغة الماضي واعلم ان بين التفاول
بالوقوع واظهار الرغبة فيه عموما وخصوصا من وجه لانه قد يجامع كل منهما
بعض الاخر وذلك اكثر من ان يحصى وقد يوجد ان معا كقولهم في الدعا
رحمه الله فانه يحتمل كليهما ويوضح ما ذكرنا من ان لا اتيان بالماضي قد يكون
للتفاول وقد يكون لاظهار الرغبة في وقوعه تفاوت الشرط في قوله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه
فانه اتى بالشرط في قوله فاذا جاءتهم الحسنة ماضيا اما للتفاول او لاظهار
الرغبة في وقوع الحسنة لانها مشتهى خلاف ما اتى به في قوله وان تصبهم
مستقبلا

مستقبلا لان السيئة لا يتفال بوقوعها ولا يرغب فيه **قوله** واما نحو
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فاقول جواب عن سوال مقدر
ان يقال ان قولكم ان وضع دخلت الشرطية ماضي فلكته للادعا او التعريض
او التفاول او لاظهار الرغبة منقوض بقولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس فانه وقع الشرط والجزاء فيه ماضيين وليس لاحد ما ذكرتم من النكت
واجاب بقوله فاقول يعني هذا المثال ما اول بقولنا ان تعتد باكرامك اياي
اليوم فاعتد باكرامي اياك امس وانما قلنا انه ما اول بما ذكرنا من اعتبار
الاستقبال لان هذا الاعتبار قد لا ينصاب الكلام الى معناه والمفهوم
اذا كان الكلام متضمنا الى معناه يكون من صحيح الملفوظ **قال**
ولو لامتناع الى آخره فيكون **اقول** من ادوات الشرط لو وهي لامتناع
وهو الجزاء لامتناع غيره وهو الشرط فانك اذا قلت لو اكرمتني اكرمتك وانما
تعلق امتناع اكرامك للمخاطب بامتناع اكرامه لك ولما ذكرنا من انها تفيد
امتناع الثاني لامتناع الاول امتنعت جملتاها اعني الشرط والجزاء عن
واعلم ان كلمة لو للمضي وان دخلت على المستقبل واذا كانت لامتناع
الشيء لامتناع غيره مع افادتها المضي فيغلب بعدها الماضي اما الفعل فقليل
على الجزم الذي هو ضد الثبوت واما الماضي فلكونه مناسبا للمعنى لو فلو وقع
بعدها الفعل المضارع فذلك لا يكون الا لنكتة نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون

قوله ولو لامتناع الشيء لامتناع غيره اي من ادوات الشرط لو وهي موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي مع انتفاء المعلق عليه فيلزم انتفاء المعلق ايضا نحو لو اكرمتني لاكرمتك معناه اكرامي لك كان معلقا باكرامك فلما انتفى اكرامك لي فيما مضى انتفى اكرامي لك فيه فاللام في قوله لامتناع صلة الاستعمال لا الوضع والذي اختاره اهل العربية انها تستعمل لامتناع الثاني لامتناع الاول اي انتفاء الجزاء معلل بانتفاء الشرط

قوله فيغلب الفعل الماضي اي يجب ان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره غلب الفعل الماضي بعدها في الشرط والجزاء لان استعمالها في الامتناع لاجل كونها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر فيه مع الجزم بانتفاء المعلق عليه فينبغي ان يكون الشرط والجزاء فعليين والفعل ماض دال على الحصول ليطابق اللفظ المعنى

قوله ولو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم هذا عطف على قوله ولو ترى اي وضع المضارع موضع الماضي
واعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم لنكتة وهي ارادة الاستمرار وذكر ان فعل المضارع
على الاستمرار والتجدد حالا في الكافي كونه تعالى الله يستهزئ بهم في جواب قولهم انا معكم انما نحن مستهزءون وهو دال على
لكونه جملة اسمية فناسب ان يكون الجواب دالا على التجدد ليكون ابلغ من قولهم لان معنى كون الثبات انه لا يدل
لانه يدل على الدوام اذ الجملة الاسمية قد لا تكون دائمة فالمعنى ان استمرار امتناع الرسول عليه الصلوة والسلام
عن اطاعتكم بسبب لامتناع عنتكم اي مشقتكم

ناكسوا رؤسهم عند ربهم ليوم القيمة لرايت امرا عظيما فانه اي بعد لو الفعل
وان كان القياس الماضي لكنه وضع المستقبل المقطوع به لكونه صادرا عن
لا خلاف في اخباره وايقاع غير الواقع موقع الواقع المحقق حاصل ان تعالى الله
انما يذكر ليدل على التحقيق وجزاء ابسط لعبارة ادل عليه ما سنوي بالنسبة
الماضي والمستقبل في الدلالة على الامر المحقق يؤيد ما ذكرنا قول بعض العلامة
ان لو واذ كليهما للمضي فذكر بعدها نبي ان المذنب من الله بمنزلة الموجود
ونحو قوله واعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم يعني انكم
رسول الله على حالة يجب عليكم تغيرها وهي انكم تطلبون منه ان يعمل في الحوادث
على مقتضى رايكم وبدل المضارع لغرض لو فعل هو على مقتضى رايكم واستصوب
لعنتم اي لاثمتم او لشق عليكم او وقعتم في الجهد والهلاك فانه قال لو يطيعكم
اطاعكم للدلالة على انه كان في ارادتهم استمرار اطاعته لهم بدليل قوله في كثير من
لان الحاصل ان طلبه في انه لو استمر على اطاعتكم لعنتم لكن امتنع عنتكم
امتناعه عن اطاعتكم قوله او لاستحضار الصورة يعني ايقاع المضارع
موقع الماضي في لا ينبئ المذكورين لما ذكرنا او لاستحضار الصورة العجيبة اي لا ياتي
ملحوظ في لا ايه لا ول لقصد استحضار صورة العجب على لحنهم ناكسي رؤسهم قائلين
ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا انا موقنون وفي لو يطيعكم في كثير لانه
لقصد استحضار صورة اطاعته لهم في كل ما يعن لهم من آراء في الحوادث

[illegible]

في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا
به الارض بعد موتها كذلك النشور فانه قال فتثير سحابا ولم يقل فاثارت استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثارة السحاب مسخرا بين
السماء والارض وكما في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب
ثم قال له كن فيكون شبه تعالى عيسى بآدم عليهما السلام من حيث انهم خلق بغير
اب شبه الغريب بالاغرب فان خلق آدم اغرب من خلق عيسى لان عيسى
خلق من غير اب وآدم خلق من غير ام واب لكنه افطح الخصم واوقع
النفس في المراد ثم قال كن فيكون دون كن فكان مع انه القياس استحضارا
لصورة تكون آدم عليه السلام بعد خلقه من تراب فيكون حكاية عن حال
ماضية قيل ثم هنا لترتيب الخبر لا لترتيب المعنى لعدم [illegible]
ويجوز ان تكون لترتيب المعنى ايضا لكون المعنى صورة طينا ثم قال له كن لحما
فكان [illegible] تنبيهات الاول تنبيه
هذه التنبيهات مع تنبيهات على فوائد جمة متعلقة بالجملة الشرطية ختم المصنف
النوع الثاني من هذا الفن بها الاول ان في الجملة الشرطية لا تدل على الجزم
بوقوع احد الطرفين سواء كان الاداة ان او لو لصحتها وايقاعها في نفس الامر وانما
ولا تدل على عدم الجزم بالجزم اذ لا يلزم من عدم الدلالة على الجزم الدلالة على
عدم الجزم على انها لو دلت على عدم الجزم لما جاز دخولها على ما هو مجزوم به

٧٦

قوله تنبيهات الاول ان الحكم الواقع من بيان ادوات الشرط على الوجه المذكور في المفتاح مع تلخيصه فوائد جليلة يتعلق بها [illegible]

ولو سم قد يربط النسبة بالنسبة بلا ادوات الشرط وقد يورد لربط نسبة بنسبة اى ربط النسبة التى بين طرفى الجزاء بالنسبة التى بين طرفى الشرط لحصول النسبة التى بين طرفى الشرط فى الخارج فى زمان يقتضى حصول النسبة التى بين طرفى الجزاء نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهذا اكثرى الوقوع وقد يورد لربط صدقها بصدقها اى ربط صدق التى فى الجزاء بصدق النسبة التى فى الشرط وبيانه يستدعى تمهيد مقدمتين الاول ان القضية المطلقة وهى الحاكمة بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فى بعض اوقات الذات سواء كان الثبوت او السلب حال الحكم او بعده او قبله صدقها دائمى لان صدقها ليس الا حصول النسبة الايجابية او السلبية فى بعض الاوقات فاذا ثبت الاطلاق لم يتغير صدقها والثانى ان الصدق والكذب وان كانا من خواص الخبر وقد يسند الى النسبة باعتبار مطابقتها للواقع وعدم مطابقتها اذا عرفت هذا فاعلم ان

والثانى باطل بدليل قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها

الناس والحجارة فانه ادخل اداة الشرط وهى ان على ما هو محقق وهو عدم

اعنى عدم اتيانهم بسورة من مثله واما قلنا ان عدم فعلهم محقق

لانه تعالى عقبه بقوله ولن تفعلوا وهو يدل على عدم فعلهم جزما فكان

المقدم وهو داله ان على عدم الجزم ايضا باطلا واعلم ان قوله

لا اصل فيها عدم الجزم معناه ان الاصل فى عدم الدلالة على الجزم فلا وفى

وكلام المصنف فى افادة هذا المعنى فانه ما ظن من ان الاصل

قال الثالث قد يربط الى الشرطية اقول

فى ان الربط على قسمين ربط النسبة بالنسبة وربط الصدق بالصدق

لا يبعد فى القضية الشرطية من ربط المقدم والتالى سواء كان متغايرين

كما فى قولنا اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان طلوع الشمس واشراق

وجه الارض متغايران فى الوجود لكونهما فى وقت واحد ولم يكونا متغايرين

فى الوجود بل ما على وجه الاستلزام كما فى قولنا اذا طلعت الشمس بلغت نصف

النهار فان الطلوع فى وقت والبلوغ فى وقت آخر لا يصح والمصنف

يربط النسبة بالنسبة لان الربط بين نسبتى المقدم والتالى الخارجيتين

متوقف على تغايرهما فى الوجود وهو كذلك لا يخفى عليك انه اذا كانت

مرتبطة بالنسبة يكون الصدق ايضا مرتبطا بالصدق وغرض الثالث

وقد يورد لربط صدق جملة هى الجزاء بجملة اخرى هى الشرط نحو كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار
فانه لا يمكن نسبة البلوغ الى نصف النهار للشمس فى زمان ثبوت نسبة الطلوع للشمس لكن الصدق
يثبت صدق النسبة الثانية عند صدق النسبة الاولى لان ثبوتها وان كان فى نصف النهار
لكن صدقها حاصل عند طلوع الشمس لان صدقها دائمى

٧٧

الصدق بالصدق وذلك بان صدق احد الشيئين على تقدير صدق

الآخر لا يتوقف على تغايرهما فى الوجود فانا اذا قلنا لو كان فى العالم

الهة الا الله لفسدتا كان صدق التالى على تقدير صدق المقدم وان

لم يتحقق التغاير بينهما فى الوجود لكونهما فى الازل والحدوث

بعد والربط وليس فى النسبتين بالاخرى لا يتحقق ان ربط

نسبة التالى بنسبة المقدم يتوقف على تغايرهما فى الوجود وههنا

ليس كذلك فقد دل بعض ملامة المصنف فى شرحه ان الشرطية

لا تقتضى ان يكون الربط فيها الصدق الجزاء وبصدق الشرط بل قد

النسبة بالنسبة كما يقال كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار

فانه ليس المعنى كلما صدق الاول صدق الثانى عند الضحى مثلا

بصدق الاول دون الثانى بل معناه ان هذه النسبة تستلزم تلك

وان تلك النسبة لا تحصل مرتبطة بها هذا حكاية العاطفة وقد

على المصنف ولم يتصور به وافاد ما حاصله ما ذكرنا اولا واورد

ان فى الجملة الشرطية لا بد من ارتباط لفظيا كان او معنويا فاعلم ان

الارتباط المعنوى بين الجملتين اما ان يكون فيما بحيث اذا سمعنا القضية

نحكم العقل او العرف بالارتباط او لم يتوقف الحيثية فان قويت

كذلك فلا احتياج فى الارتباط بينهما الى رابطة لفظية لقوة الرابطة

انه لا يدل على عدمه دائما بل غالبا فهو ان الجزاء اذا كان ممتنع
الترتب على النقيض اعني الشرط ونقيضه لا يدل على عدمه بل يدل
على تحقق الجزاء تحقق الشرط او لم يتحقق واليه اشار بقوله
الا اذا امتنع نفي الجزاء الى آخره قوله وقد لم يعد ما يكون الجزاء
ممتنع النفي الترتب على النقيض اما ان لا يكون ترتبه على نقيض الشرط
اولى من ترتبه على الشرط او يكون فان لم يكن فلا بد ان يذكر الربط
بالواو وليدل على ما لم يذكر اعني نقيض الشرط نحو اعتق ولو كنت قاتلي
فان المحبة لما كانت مترتبة على القتل وعدمه كانت ممتنعة لا انتفاء
ولما لم يكن ترتبها على عدم القتل اولى من ترتبها عليه ذكر الواو الدالة
على المتروك وكون تقدير الكلام لعبتك ان لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي
وان كان ترتب الجزاء على نقيض الشرط اولى فقد يذكر الشرط بعد الواو
لان ترتبه على المتروك لما كان اولى فيحكم العقل بذلك المتروك بدون
قرينة كقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم العصيان
لما كان مترتبا على الخوف وعدمه لم يحكم بان لو لعدم الجزاء ولما كان
ترتبه على المتروك وهو الخوف اولى من ترتبه على المذكور لم يحتج الى
الواو لكونه معلوما عقلا فاكتفى بتقدير الكلام نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه فكيف وهو يخافه اذا عرفت هذا فاعلم انه لم

قوله الثالث لو لعدم الشرط جزما اي لو يدل على عدم الشرط جزما او وضعا اعم من ان يكون ذكر العدم لعدم ال
ويدل على عدم الجزاء ايضا لا وضعا وجزما بل عقلا وغالبا لان عدم الشرط في الملازمات لا يثبت ولا يعلم الا لعدم الجزاء
كما تقول في قولنا لو كان انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بانسان لانه ليس بحيوان اسند لا بانتفاء اللازم على انتفاء
ولما لم يعين انتفاء الشرط بهذا الطريق كما في غير اعتبار اللزوم لكن لا انتفاء الجزاء جزما وقطعا بل غالبا فيصار
الغالب ونقال انه لعدم الجزاء المستلزم لعدم الشرط وهو معنى ما قال انه لامتناع الشيء اي الشرط لامتناع غيره اي
وهو اذا لم يمتنع نفي الجزاء وعدمه واما اذا امتنع نفي الجزاء كما لو كان الجزاء لازما للنقيضين اي الشرط وعدمه
ولم يلزم من عدم الشرط عدم الجزاء
فلا يكون لعدم الجزاء اه

وان لم يقو الارتباط المعنوي تلك القوة فلا بد ان يذكر
ما يربط احدهما بالاخرى وتلك الرابطة هي الفاء السببية
ان تكرمني فانا اكرمك لضعف الارتباط المعنوي منها لعدم ترتب
الاغراء على الاكرام فهذا ظاهر وكما تقول ان تكرمني فقد اكرمتك
فالاتيان بالفاء لضعف الارتباط لا الاكرام الاول والثاني
فان الثاني ليس الواقع ثانيا بل متحقق تحقق الاول او لم يتحقق
الثالث لو لعدم الشرط جزما الم يعصه اوله
التنبيه الثالث في تحقيق مدلول لو وهو لعدم الشرط جزما الا في
لبيان على امتناع الشرط المتوهم انه المقدر وجوده فالحكم
اكرمتك ارد به انه لو فرض حصول المجيء لحصل الاكرام لكن الاكرام
لا مستفاد المجيء فهذه المفيدة لاستثنائية والسعد جعلناها
من اول الامر وان لم يصرح بها واذا كان معنى لو كذا كذا لعدم
جزما وهو لعدم الجزاء غالبا لا دائما اما بيان انه لعدم الجزاء فهو انه
وان دل بحسب الوضع على عدم الشرط لكن عدمه لا يثبت الا باعتبار اللزوم
لم نعلم الجزاء له الا بعدم الجزاء فانا في القضايا الشرطية ما لم يحكم بعدم
التالي لا نحكم بعدم المقدم واذا كان دالا على عدم الشرط وعدمه لا
باعتبار اللزوم الا بعدم الجزاء فيكون دالا على عدم الجزاء ايضا واما

انه

لولامتناع الثنى لامتناع غيره وقد تعسر بانه لامتناع الثانى لامتناع الاول
فيقال في نحو قول القايل لو اسلم لاعطيتك انه يدل على ان انتفاء الاعطاء
لانتفاء الايمان وقد يعبر بانه لامتناع لا فعل لامتناع الثانى فمعنى
قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انه انتفى التعدد لانتفاء
الفساد وكلا التفسيرين صحيح لكن باعتبارين مختلفين اما الاول فباعتبار
الوجود والعلية واما التفسير الثانى فباعتبار العلم والاستدلال
فان لك في الاية المذكورة ان تقول ان انتفاء الفساد لانتفاء التعدد
ضرورة وجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته وان تقول
ان انتفاء التعدد لانتفاء الفساد بمعنى انا لما علمنا انه لا فساد
علمنا انه لا تعدد في الالهة استدلالا من انتفاء اللازم على انتفاء
الملزوم قال الرابع الظرف الى معنى الشرط اقول
التنبيه الرابع في بيان ان من الاسماء ما قد يعرض لها ان يتضمن
بها الفعلي للتحليل بالاخرى فيقال لها انها من ادوات الشرط وان لم
تتمحض في افادة معنى الشرط فمثل ذلك كيفما للظرف في الكلام
الدال بحسب الوضع على المكان كاين وحيث او الزمان كاذا ومتى
والكيف لي الاسم الموضوع للسؤال به عن الحال ككاف وغيرها من الاسماء
التي تفيد الحكم حالا من الاحوال ككاتي ومهما ومن وساير الاسماء المفيدة

للعموم

التاسع

السببية

للعموم المافي الحال او المكان او غيرهما فقد يقدر مجيء اثنين بالكاسين في المحل
فيكون لكل من تلك الكلمات جهتان احدهما الارتباط والثانية غيرها
فاذا لوحظ فيها الجهة الاولى اعنى الارتباط صارت بها يقع بعدها شرطا
وجزاء في تعالى لكل منها انه متضمن معنى الشرط ولذلك تحتاج الى ان
يكون بعدها شرطا وكلا في جزاء كما في قولك متى تأتني اكرمك وما تفعل
افعل وغيرها من الامثلة قال الخامس الاستفهام الى في ساير
اقول التنبيه الخامس في بيان ان الاستفهام قد يفيد معنا
لافادته الترتب والتعليق ضمنا فنقول اذا اتى على الاستفهام اعرفه
فتحب الاستفهام وقبل ذكر جوابه سواء كان المذكور بعد الاستفهام وقبل
الجواب منصوبا مقرونا بالفاء السببية او مجزوما محذوفا عنها فهم ترتب
ذلك الشيء على الفعل المذكور الذي هو صفة الجواب اي جواب كان
واذا فهم منه الترتب فاد تعينما مثال ما يكون المذكور قبل الجواب
جواب الطلب منصوبا مع الفاء قولك من جاءك فاكرمه بالنصب فانه
ذكر الاكرام قبل جواب الاستفهام فيفيد ترتب الاكرام على المجيء وكونه
مسببا لاستحقاق من يتعين ان يكون جوابا لذلك السؤال للاكرام لتشخص
اذ لولا ذلك لما كان لذلك اثر والتقديم فايدة ومثال ما يكون المذكور
قبل جواب الاستفهام مجزوما غير مقرون بالفاء قولك من ذا جاءك اكرمه

فان من الاستفهامية في هذا المثال بواسطة النار المذكور بعدها تعلقت
على المجي كما افاده من الشرطية اياه في قولنا من جاءك اكرمه واذا افاد
الاستفهام المذكور الترتب فلم يعلم وانما اثر في المثال الثاني
بعد من الاستفهام للاتوهم ان من فيه شرطية و اعلم انه
المبحث ما حققنا في هذا المقام بعض المخالفة فتأمله اول الكلام
باذن الله تعالى واذ قد تحققت هذا فاعلم ان المصنف لما نبه على ان
قد يفيد تعميما عقب ذلك الفائدة بحكم لغرض من احكامهم
المتضمنة لمعنى الاستفهام فقال قد تحقق على الاستفهام الا ان فيقول
ان حرف الاستفهام وسائر الاسماء المتضمنة له قد تجرد عن معنى الاستفهام
قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان الهمزة في قوله
أأنذرتهم تجردت عن معنى الاستفهام لانها فيه لمجرد التسوية واذا تجرد
الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام عنه فتصير في محض الشرطية فلم حكم
سائر ادوات الشرط والشرطي في اشتراك الاستفهام والشرط في كثير من
مثل ما ومن ومتى واين واني ونحو ما ذكرنا من ان كلمات الاستفهام اذا
جردت عن معنى الاستفهام تصير لمحض الشرطية ولما ذكرنا اشار بقوله
وهو الشرط في اشتراكها في الاسماء قال وما للترديد اي واما او اما
اقول الربط بين جملتين لغرض إفادة باد خال حرف الشرط على الجملة

بالشرط

بالشرط واو وانه ما لم يكونا علاقة منفصلا والربط بين جملتين لغرض ما باد خال
حرف الترديد عن الجملة بالتقييد وادواته او واما كقولنا اما ان يكون زيد او
عمرو وجاني اما زيد واما عمرو وهذان الحرفان اما ان يفيد ثبوت احد
الامرين كقولك زيد سخي او شجاع رد المن نفى السخاوة والشجاعة كليهما
عن زيد يعني انه لا يخلو عن احدهما والقضية بهذا المعنى تسمى المنطقيون
منفصلة مانعة الخلو واما تسميتها منفصلة فلان الحكم فيها بالانفصال
والعناد واما مانعة الخلو فلان الحكم فيها يمنع خلو الواقع عن صدق احد الامرين
وقد يفيد نفي احد الامرين كقولك زيد سخي او شجاع رد المن اثبتهما
له على سبيل الاجتماع يعني انه ليس موصوفا بهما جميعا والقضية بهذا المعنى
تسمى منفصلة مانعة الجمع لان الحكم فيها بمنع الجمع بين الامرين وقد يفيد
ثبوت احد الامرين ونفي الاخر كقولك زيد سخي او شجاع رد المن زعم
اما ثبوت الامرين كليهما له او نفي الامرين كليهما عنه فالمعنى القضية
انه لا يتصف بكليهما ولا يخلو عنهما جميعا بل هو موصوف باحدهما فاني
الاخر والقضية بهذا المعنى تسمى منفصلة حقيقية لان الحكم فيها
بالانفصال بين الامرين ثبوتا وانتفاء وهذا كما اراد الكلام على هذا
الاسلوب قد يكون لجهل المتكلم وقد يكون لتجاهله مع علمه بحقيقة الحال
وقد يكون لتحصيل السامع واعلم انه لما تم الكلام على هذا المنوال

٧٣

قد يكون للتجاهل اراد ان يبين ان التجاهل ليس بغريب بل كثير اما
التوبيخ في كلام البلغاء وهو والى نحو المبالغة وان كثير في غير ما ذكر
فانظر في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف
توقف لعنف موقع التجاهل وكونه والى نحو المبالغة فانها لا تجاهلت
عن حقيقته ان الشجر ليس من شأنه الجزع على هلاك احد واظهرت عدم
وكونه ذا ثمر ونور وصفا مع هلاك من رثته فقالت ايا شجر الخابور
البيت البيت الكلام ونقاوة بهاء وذلك لا يخفى على اصحاب الاذهان
السليمة والطباع المستقيمة الخارجية اسم امرأة شاعرة والخابور موضع من
نواحي ديار بكر وقوله مورقا حال من الكاف في ما لك
ما قلنا في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين من ان الهدى
وعلم التوبيخ فانما اختار للابتعاد اسم علم من الغادة
ليتحقق بك ان التجاهل والى نحو المبالغة وما ذلك انتهى واعلم ان
صاحب المفتاح سمى الصنعة البديعة الواقعة في هذه الابيات
المعاصم مساق غيره وذكر في قسم البديع وسماه بالاستفهام وذكر في
قسم المعاني وقال لا احب في تسميته بالتجاهل وانما قال ذلك رعاية
للادب ولصيانة عن نسبة الجاهل الى الشارع ونحن نتبعه في ذلك وقال
حسن تسميته ادب قال النوع الثالث في القصر الى آخره

اول

٨١

٨٨

أقول النوع الثالث من الفن الاول في القصر اعني تخصيص احد الشيئين
بالآخر وهو لغة الحبس قد يقع للموصوف على الصفة بان يخص الموصوف
بصفة دون صفة فلا يتعداها الى صفة اخرى يعني الموصوف لكن الصفة
الى غيره كقولنا زيد شاعر لا منجم وبالعكس اي وقد يقع القصر للصفة على
الموصوف بان يخص الصفة بموصوف دون موصوف آخر فلا يتعدا
اي لا يتعدى الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر كقولنا ما شاعر
الا زيد واعلم ان المراد بالصفة والموصوف ههنا ليس الصفة والموصوف
النحويين عند النحاة بل المراد بالموصوف هو الذات والصفة هو
المعنى القائم بها والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ظاهر فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الوصف ويمتنع
في الثاني وان الوصف في الثاني يمتنع ان يكون لغير الموصوف ولا يمتنع في الاول
قوله ولغيرهما اي القصر قد يقع لغير الموصوف على الصفة وبالعكس بل
اما للفعل على المفعول كقولك ما ضربت الا زيدا او له على الحال كقولك ما جئت
الا راكبا او له على التمييز كقولك ما طبت الا نفسا وله وكذا لغيرها ولعدم
من اقسام القصر سواء كان قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على
الصفة او قصر الفعل على المفعول او الحال او التمييز ينقسم الى قسمين لعدمها
قصر افراد وهو اما تخصيص الموصوف بوصف دون وصف كقولك

وكلها ينقسم الى كل واحد من انواع القصر التي بين الموصوف والصفة وبين الفعل واحد متعلقاته ينقسم الى قسمين قصر افراد وقصر قلب والتعيين في القصر الذي بين الموصوف والصفة ليقاس عليه غيره فنقول في القصر الذي بين الموصوف والصفة قصر افراد وهو ما يوجه الى من يدعي امرين اي يعتقد اشتراك وصفين في موصوف او اشتراك موصوفين في وصف ردا لاعتقاده الشركة الى الافراد تقول زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد انه شاعر ومنجم وزيد شاعر لا عمرو لمن يعتقد انهما شاعر الشركة في التقسيم يرجع اي يعتقد ان الموصوف له احد الوصفين والحكم لاحد الموصوفين من غير تعيين ردا الاعتقاد مستويان وقد الى الافراد والتعيين تقول زيد قائم لا قاعد لمن يعتقد انه قائم او قاعد وزيد قائم لا عمرو لمن يعتقد انه
كن بعضهم هذا القسم التعيين

زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد اتصاف زيد بالامرين كليهما او باحدهما
من غير ترجيح واما تخصيص الموصوف بوصف دون آخر لقولك ما زيد الا شاعر
الا زيد لمن يعتقد شاعرية زيد ويعني معه شاعرا آخر ومنه قوله
وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل كان القوم استعظموا عدم
ان لا ينعى لهم رسول الله اعتقدوا انه متصف بصفتين الرسالة وعدم الهلاك
فنزل على احد الوصفين وهو الرسالة دون الآخر يعني ان محمدا مقصور على الرسالة
لا يتعداها الى ما توهموه من عدم الهلاك والثاني قصر القلب وهو ما
تخصيص الموصوف بوصف مكان آخر لقولك ما زيد منجم بل شاعر او زيد
شاعر لا منجم بل لمن يعتقد نفي ما اثبته واثبات ما نفيه وعليه قوله تعالى
حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه عليه السلام لما سمع
الله تعالى حيث قال أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله
اشتمال المقام على معنى [illegible] يا عيسى لم تقل للناس ما امرتك الا ان تدعو
الناس الى ان يعبدوني ثم اكل دعوتهم الى ان يعبدوني من دون [illegible] ما قلت
لهم الا ما امرتني به او تخصيص صفة بموصوف مكان آخر فيتحقق [illegible]
ان اقسام قصر الافراد اربعة لان قولنا زيد شاعر لا منجم اما لمن يعتقد
زيد بالوصفين جميعا او لمن يعتقد اتصافه باحدهما بلا ترجيح وكذا
قولنا زيد شاعر لا عمرو اما لمن يعتقد شاعرية زيد وعمرو كليهما او لمن

من يعتقد

قوله وطرقه اربعة اي العبارات المفيدة للقصر اربعة انواع العطف والاستثناء وانما والتقديم فان قلت
لا فرق في نوع التعريف ان الخبر اذا كان معرفة افاد حصر الخبر في المبتدا وفي نوع الربط ان ضمير الفصل قد يقصد به الحصر في المبتداء
قلت المراد انحصار الطرق التي لا تختلف دلالتها والاربعة التي ذكرناها كذلك لان العطف دال ابدا على القصر في المثبت والاستثناء
بل على القصر فيما بعد اداة الاستثناء وانما دل على القصر في الآخر والتقديم بل على القصر في المقدم واما الاخيران
فليسا كذلك لانهما قد يفيدان قصر الخبر في المبتداء وقد يفيدان قصر المبتداء في الخبر على ما ذكرناه منه

٨٣

من يعتقد شاعريتهما جميعا بلا ترجيح وانما يسمى هذا قصر افراد لانه اما ان يزيل
الشركة التي يدعيها السامع او يعتقد الشركة واما قصر القلب فهو على قسمين لانه
سواء كان قصر الموصوف على الصفة او قصر الصفة على الموصوف يقال
لمن يدعي نفي ما اثبته او اثبات ما نفيه وانما يسمى هذا قصر القلب
لانه يقلب حكم السامع بكليته **قال** وطرقه اربعة الاول العطف
اقول لما بين ان القصر سواء كان قصر الموصوف على الصفة او قصر
الصفة على الموصوف ينقسم الى قسمين قصر افراد وقصر قلب شرع في عد الطرق
التي يحصل بها القصر فقال في تعريف طرق القصر اربعة الاول العطف
كقولك في قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر
وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل
زيد له اعلم ان القصر بطريق العطف لما كان مشتملا على اثبات ونفي المنفي
فلا يكون [illegible] او قد يكون كثيرا وقد ذكر مثال ما يكون المنفي واحدا واراد ان
ان المنفي اذا كان كثيرا اكتفى بطول الكلام حيث ينبغي الحكم على الكثير مع
مختصر [illegible] واذا كثر المنفي [illegible] فقل لا غير يعني تقال
زيد شاعر لا غير اي لا غير شاعر في قصر الموصوف على الصفة او لا غير زيد في قصر
الصفة على الموصوف [illegible] على المضاف [illegible] المضاف اليه [illegible]
عليه [illegible] بالضم نحو [illegible] ليس غير [illegible] في قصر الموصوف

وليس غير زيد في قصر الصفة وليس الا شاعرا او ليس الا شاعرا في قصر الموصوف
وليس الا زيدا في قصر الصفة فنفي كل والعدل من قولنا ليس غير وليس عمرو ليس الا
تجعل النفي عاما ليتناول كل صفة غير المذكور في قصر الموصوف وكل
موصوف غير المذكور في قصر الصفة الثاني من طرق القصر الا بعد النفي
يعني ان ذكر الا بعد كلمة النفي سواء كان ليس او ما او ان يفيد القصر نحو
في قصر الموصوف على الصفة افرادا كان او قلبا ليس زيد الا شاعرا او ما
الا شاعرا وان زيد الا شاعر ومن الوارد في التنزيل على قصر الافراد
قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون اي حسابهم مقصور على الصفة
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى ان يتصف بعلى ويتعلق في قصر
على الموصوف ليس شاعر الا زيد وما شاعر الا زيد وان شاعر الا زيد افرادا
الثالث من طرق القصر استعمال انما كقولك في قصر الموصوف افرادا
وقلبا انما زيد قائم وفي قصر الصفة كذلك انما قائم زيد والسبب في افادة انما القصر
انها بمعنى ما والا وقد عرفت ان استعمال الا بعد ما يفيد القصر ومن امثلة
قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم على قراءة النصب اذ معناه ما حرم عليكم
الا الميتة والدم وما يناسبها وانما قلنا على قراءة النصب لان في قراءة الرفع
ايضا وكذلك القراءة ايضا تفيد انحصار التحريم على المذكورات ولكن لا يتعلق
بهذا لان ما في قراءة الرفع موصولة صلتها حرم عليكم ومع صلتها اسم ان

والميتة

والميتة خبرها والمعنى ان المحرم عليكم الميتة والدم وهو مثل قولنا
المنطلق زيد في افادة الحصر وقال الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي اي ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي
وانما قلنا ان التقدير هكذا لان الشاعر لما ابرز ضمير الفاعل حيث لم يقل
وانما ادافع بل قال يدافع انا علم فعلنا لا وجود المجوز للابراز فعلما
ان انما بمعنى ما والا اذ لو لم يكن كذلك لا وجد المجوز للانفصال وهو كونه بعد الا
معنى اذ لولا ذلك لما جاز ابراز الفاعل لانه لا يسوغ عن المتصل الى المنفصل
لغير المنفصل على انه علم من استقراء كلامهم انهم يستعملون قولهم انما ضرب
زيد مثلا في مقام ما ضرب الا زيد كما علمه علي بن عيسى الربعي
النحوي بمعنى ان انما تفيد القصر لان ان لتاكيد النسبة وما مؤكدة لها
فيرد بها تاكيدها يعني تاكيدا بعد تاكيد وذلك يناسب معنى القصر اذ القصر انما
وقع في جواب المتردد ويقصد به هذا المقصود اي زيادة تاكيد الحكم على
بالتاكيد فلما كان المقصود من القصر زيادة تاكيد الحكم على ما كيد وزيادة
لفظ ما يعين ان يفيد هذا المعنى فكون تركيب انما مفيد القصر مثلا اذا قلت
ان زيدا قائم فان يفيد تحقيق نسبة القيام الى زيد فاذا زدت عليها
ما الكافة صار التحقيق مع قصر زيد على القيام وشنع على الامام
المحقق فخر الدين الرازي رحمه الله وقال انها للنفي نافية كما قال بعض

قوله الرابع التقديم نحو انا كفيت مهمك اي الطريق الرابع التقديم تقول في قصر الصفة على الموصوف انا كفيت مهمك وفي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا لمن يردد بين تميم وقيس او يعتقد انك قيسي لا تميمي والتقديم انما يفيد التخصيص اذا قدر ان اصله كان مؤخرا فقال فيما هو مؤخر عن مكانه لا ما هو مقرر في مقامه فقولهم انا كفيت انما يفيد التخصيص فقدم الفاعل المعنوي كما في سائر صور التقديم من تقديم المفعول والحال والظرف وغيرها فان اصلها التأخير الا انه جعل الفاعل المعنوي مبتدأ لاجماعهم على امتناع تقديم التابع وهو تابع على متبوعه بخلاف سائر معمولات الفعل فانها باقية على حالها لجواز التقديم فيها ولم يشترط جار الله في افادة نحو انا كفيت للتخصيص كونه من الاعتبار بل التقي في ذلك بمجرد كونه المسند اليه مقدما على الخبر في التلفظ على المسند الفعلي وان لم يكن مبتدأ حقيقة الكلام في صورة المبتدأ وان لم يكن مبتدأ حقيقة نحو قل لو انتم تملكون

ان لفظ انما في نحو قوله انما الضمير بالنحو واراد به الامام فانه قال في نهاية الايجاز ان انما للحصر لكونها متضمنة معنى ما والا ان ان للاثبات وما للنفي ولا يصح ان يكون الوضع للاثبات وما للنفي ولا يصح ان يكونا متوجهين الى المذكور ولا الى غير المذكور ولا الى ان يكون لغير المذكور والا لزم اجتماع النقيضين ولا يجوز ان يكون لغير الاثبات غير المذكور وما للنفي المذكور لاستقرار هذا التركيب على اتفاقا فثبت ان ان للاثبات المذكور وما للنفي غير المذكور فيفيد القصر وسبب ضعفه انها لو كانت نافية لكانت صدرها ولما العمل فيه لان لان حرف النفي والاثبات لا يجتمعان من غير فاصلة وجاز نصب فأما في قولنا انما زيد قائم لان حرف النفي وان كان زائدا لعمل عمله لا يغني انما زيد قائم يحقق عدم قيام زيد لان المذكور بعد النافية ابدا وان يكون منفيا مع ان يصح دخول عليه نفيا كان او اثباتا لكن التوالي باسرها باطلة فكذا المقدم وهو كون ما في انما للنفي ويمكن ان يقول الامام بان يقال انه لم يرد بما ذكره ان انما في الاصل كان ان النافية وما النافية وركبتا ليدل المجموع على القصر بل الاقتصار ان الحق عنده ان انما كلمة واحدة وضعت لافادة الحصر وما ذكره من بيان معنى ان وما وكيفية الجمع بين مفهوميهما هو لبيان المناسبة بين مفهوم هذا المجموع وبين مفهومي ان وما اذا فرض انه ركبت كلمة منها الرابع من طرق القصر التقديم كما تقول في قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا انا كفيت مهمك وفي قصر

وفي قصر الموصوف على الصفة في القصرين بحسب المقام هاشمي انا اقا ما عرف ما صحصانه فاعلم ان طرف القصر ليست منحصرة في الاربعة المذكورة الا ان توسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر يعني نفس طرق في الحكم اعني المسند والمسند اليه ايضا مما يدل على القصر وقد اشار المصنف الى الافادة الاولى القصر في باب ضمير الفصل بقوله وقد يقصد به الحصر في المبتدأ والى الافادة الثاني اياها في بيان تعريف المسند بقوله مع انه اذا اريد به الحقيقة افاد حصرها في المبتدأ ولما اشار الى افادتهما القصر فيما سبق اهمل ذكرهما ههنا حذرا من التكرار قال

واعلم ان لا اربعة الى انه يملك هذا منهم افعال لما ذكر ان طرق القصر اربعة اراد ان ستبين ان بينها اشتراكه من وجه وان اختص كل منها بخاصة تفصل الاربعة اعني القصر بالعطف وبلا وبعد النفي وبانما وبالتقديم فيما بين العرو الحد تشترك في شيء فيقول كل امر المشترك فيه الى الكلم المخاطب صوابا او خطأ ما الصواب نفس الحكم والخطأ بحسب اما التخصيص او التعميم او التسوية فان كان الخطأ هو التخصيص كان الحكم عندك بانا زيد مثلا وهو شبيه لعمرو او الى العقد ان زيدا موصوف بصفة معينة وهو يعتقد اتصافه بصفة اخرى فوقع منه الا صوابا انما يكون بقصر القلب كما تقول في قصر الموصوف على الصفة زيد ساكن

قوله واعلم ان الاربعة اي الطرق الاربعة للقصر جميعها مشتركة في امر يتناول كل واحد منها وهي ان الحكم المخاطب به يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تقصد بها تسليم صوابه ورد خطائه فصوابه في قصر الافراد حكمه بثبوت الوصف للموصوف وخطاؤه التخصيص اي تعيين الحكم بانه على وجه الشركة في الموصوف او الوصف او على وجه الترديد في الموصوف او الصفة وصوابه في قصر القلب حكمه بثبوت المسند المعين للمسند اليه او ثبوت مسنده للمسند اليه المعين وخطاؤه التخصيص اي تعيين الحكم بتعيين المسند اليه او تعيين المسند اللذين غيرهما ولعله غيرهما وتوضيحه ان هذا الحكم المطلق حاصل في ضمن الحكم المعين وهو صواب والحكم المعين خطأ فالحكم من الصواب معاين الحكم المعين لا الاول

ملا اكـ السيد قدس سره على حواشيه

قوله ثم تختص كل منها لما بين ما اشترك فيه الطرق الاربعة شرع في بيان ما امتاز به كل واحد منها عن الثلثة الباقية فالطريق الاول وهو طريق العطف ممتاز عن الغير بالتعريض للمثبت والمنفي بالتنصيص على كل واحد منهما لاقتضاء العطف المعطوف والمعطوف عليه والتنصيص في الثلثة الباقية انما هو على المثبت لا يقال طريق العطف قد لا يتعرض فيه لكليهما لجواز العطف على مقدر نحو صليت لا في غير المسجد اي في المسجد لا في غيره ولجواز ترك المعطوف اذا كان في ذكره تطويل واقامة لا غير وليس غير وليس الا مقامه كما وطريق الاستثناء قد يتعرض فيه لكليهما نحو ما جاءني القوم الا زيدا فلا يصلح ما ذكرتموه للتمييز لانا نقول ما به الامتياز ليس مجرد التعرض للمثبت والمنفي ليرد ما ذكرتم بل هو اقتضاء التعرض لهما على وجه التنصيص اذا ذكرهما بخصوصهما والعطف يقتضي ذلك واذا ترك ذكر احدهما بخصوصه كان على خلاف مقتضاه بخلاف الاستثناء فانه اذا ذكر احد الطرفين فيه يجب ان يكون على وجه العموم لا التنصيص

لا عمرو وقد المن يعتقد انه منجم لا شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وقد المن يعتقد ان الشاعر هو عمرو لا زيد فلان كان المخاطب النعيم او الشوح بان يكون الموصوف عنده متصفا بصفة معينة والمخاطب يعتقد اتصافه بتلك الصفة وبصفة اخرى او يعتقد اتصافه باحدى هاتين الصفتين من غير ترجيح او بان الحكم عنده بانه ثابت لزيد ولعمرو يعتقد ثبوته له ولعمرو ايضا او يعتقد ثبوتها اما لزيد او لعمرو من غير حكم لاحدهما على الآخر فرده الى الصواب انما يكون بقصر الافراد كما تقول في الموصوف على الصفة زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد اتصافه بهما جميعا او يعتقد اتصافه باحد الوصفين من غير ترجيح وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو لمن يعتقد اتصاف زيد وعمرو كليهما بالشعر او اتصاف احدهما به من غير ترجيح والمصنف لم يتعرض لذكر التعيين والشوح اعتمادا على فهم المتعلم من اسلوب المثال له في الطرف ثم تختص كل منها بامر والاول وهو القصر بطريق العطف يختص بانه يفيد نفيا واثباتا بالمعنى الاصل ان يعرض للمثبت والمنفي صريحا ويعين كل واحد منهما كما تقول في ذلك لا منجم وفي قولك زيد شاعر لا عمرو الا انه اذا اورث التصريح على وجه التعيين التطويل للوضع وذلك يكون المقام مقام الاختصار فانه يترك التصريح بالمثبت والمنفي لا على وجه التعيين كما اذا قال المخاطب زيد يعلم النحو والصرف والعروض وعلم المعاني

وثلم

ومثال الثاني مثقول القصر الموصوف على الصفة قصر افراد زيد يعلم الصرف لا غير اي لا علم الصرف لمن قال زيد يعلم النحو وعمرو وخالد اي ونحو وكذلك ومثال مثقول القصر الصفة على الموصوف قصر افراد انما زيد يعلم النحو لا غيره لمن قال زيد يعلم الثاني وهو القصر بالنفي والاستثناء لا يجتمع مع الاول اي مع العطف فلا تقول ما زيد الا شاعر لا منجم وانما قلنا ان الثاني لا يجامع الاول لان لا العاطفة من شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها نحو جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد لمن اعتقدهما والله لا يتحقق ذلك الشرط لان مدخولها تصريحا منفيا بغيرها كما ذكرنا والله ما تكلم اولا ما زيد الا شاعر فتعلم منه ان زيدا ليس بمنجم فلو قلت لا منجم فقد ادخلت لا في المنفي قبل دخولها ومن ذلك غير جائز قوله وحكم غير حكم الاول اعلم ان لفظة غير يكون ان تكون اشارة الى ما ذكرنا من ان الاستثناء بالنفي لا يجامع العطف فكون المعنى وحكم غير في عدم الاجتماع مع العطف حكم الا فلا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو لما ذكرنا من ان لا العاطفة لا تدخل على المنفي قبل دخولها وكذلك في هذا المثال نفي قبل دخولها ويحتمل ان يكون المراد ان حكم غير حكم الا في جميع ما ذكرنا من ان الاستثناء بالنفي يفيد القصر لما و انها لا تجامع العطف فيكون المعنى وحكم غير حكم الا في افادة القصرين وفي عدم الاجتماع مع العطف قوله وغير حكمه كحكم الا اي غير اذا كان للاستثناء كان حكمه حكم الا في افادة القصرين وامتناع مجامعة العطف فلا يصح ان تقال ما جاءني غير زيد لا عمرو لما ذكرنا في الا

قوله والثاني بانه لا يجتمع مع الاول لما اي يختص الطريق الثاني وهو النفي والاستثناء بعدم جواز مجامعته مع العطف فيمتاز عن الاخيرين فلا يصح ان يقال ما زيد الا قائم لا قاعد ولا ما يقوم الا زيد لا عمرو والسبب في ذلك ان شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي لانها النفي ما ثبت للاول والواقع في الصورتين بعد لا منفي بالا لانه المستثنى منه امر عام يتناوله هكذا قاله صاحب المفتاح

قوله بخلاف انما اي لعطف انما يجامع لا العاطفة فيقول انما انا تميمي لا قيسي ويمتنع لا العاطفة مع التقديم نحو تميمي انا لا قيسي لان المنفي بلا فيهما ليس منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي اذ التقديم وانما ليسا منها لكن المفهوم في [illegible] النفي والنفي الضمني ليس بمانع لجواز امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع ان الامتناع عن الشيء متضمن نفيه والكلام في المتن بجواز مجامعة العطف مع ان بيان اختصاصه بالاستثناء يتوقف عليه اكتفاء بجواز مجامعته مع انما لانه اذا جاز مجامعته مع انما وهي موضوعة لمعنى ما والا متضمنة لها فجواز مجامعته مع التقديم اولى

بخلاف انما فانها تجامع لا اول فيقول انما زيد شاعر لا منجم وان كان هو
بمعنى ما والا وانما جاز ذلك مع ان كونها بمعنى ما والا يقتضي عدم
توفيه حتى لا حاجة في المعنى لان انما وان كانت بمعنى ما والا في افادة
نفي غير المذكور لكن النفي فيها لا يكون صريحا بل ضمنيا ومن عدم جواز اجتماع
ما نفيه النفي صريحا مع لا العاطفة لا يلزم عدم جواز اجتماع ما نفيه
ضمنا فانه يجوز ان تقول امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ولا يجوز ان تقول
ما جاء زيد لا عمرو مع اتفاقهما في المفهوم وافادة النفي وما ذلك الا لان
الاول يفيد نفي المجيء عن زيد ضمنا والثاني يفيده صريحا قوله وهذا
اذا لم يكن المذكور بعد مختصا بغير ما ذكرنا من جواز اجتماع لا العاطفة مع انما
انما يكون اذا لم يكن الوصف المذكور بعدها مختصا بالموصوف المذكور
في الامثلة المذكورة له اذا اختص به فقيل لا يحسن اجتماع انما ولا
العاطفة فيه وهو قول الامام عبد القاهر وقيل لا يجوز وهو المختار بعد
المفتاح المصنف كذا لان نفي غير المذكور ح يتحقق كالمنفي صريحا فلا يجوز
الجمع كما في ما والا نحو قوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فانه يعلم كل
الاذهان ان الاستجابة لمن لا يسمع لا يتحقق الا ممن يسمع ويعقل بخلاف هنا
لا يحسن ولا يجوز على الخلاف الا بران تعالى انما يعجل من يخشى
الفوت لا من يامنه لان لعجل للعصر بالا بعد الله ومع ذلك انما يعجل بالاعدى

في معناها من تركيب الخطاء مقرا عليه وقد كان لانكارهم والاصرار اما تحقيقا
كما في قوله تعالى في سورة ابراهيم حكاية عن الكفار ان انتم الا بشر مثلنا فانهم
ما قالوا للرسل هذا الا لزعمهم ان الرسل بادعائهم الرسالة في معرض
من تنتفي عنهم البشرية وينسلخ عنهم احكامها وذلك بناء على جهلهم المفرط
ان الرسول ينبغي ان لا يكون من جنس البشر ولاعتقادهم هذا حسبوا ان
من ادعى النبوة فكانه ادعى بهذه الدعوة خروج نفسه عن البشرية
مصرا عليه فلذلك قالوا ان انتم الا بشر مثلنا لا فضل لكم علينا فلم تختصوا
بالرسالة دوننا ولو شاء ان يبعث الى البشر رسلا لبعثهم من جنس افضل
ولا يخفى على الكل ان لا يرد الكلام الا على مقتضى الظاهر لان الرسل لم ينكروا
ولم ينكروا الكلام على مقتضى الحال لاعتقاد الكفار فهم انهم ينكرون كونهم
بشرا ويصرون عليه ونحو قوله تعالى وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا
تكذبون فان الكفار لاعتقادهم الباطل ان النبي لا بد ان لا يكون من
جنس البشر زعموا ان الرسل بدعواهم النبوة يدعون انهم ليسوا
بشرا ويكون الرسل عندهم من الكاذبين المصرين عليهم فلذلك قالوا
ان انتم الا تكذبون وقوله واما نحو ان نحن الا بشر مثلكم الى قوله يدعوا
هذه اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال انه تعالى قال حكاية
عن قول الرسل ان نحن الا بشر مثلكم والتسليم مقام [illegible] الا ان الكفار

قوله وانما نحن الا بشر مثلكم من باب المجاراة الخ هذا جواب عن سوال مقدر تقريره ان قولكم حرف النفي والا
اذا كان المخاطب مصرا على خطائه منقوض بقول الرسل للكفار ان نحن الا بشر مثلكم لان الكفار لم يكونوا نافين لبشرية الرسل
فضلا عن اصرارهم على ذلك وجوابه ان قولهم هذا من باب المجاراة مع الخصم اي الموافقة معه في الكلام
من جاراه في الحديث من جرى الماء في الوادي للتبكيت اي للغلبة عليه من بكته بالحجة اذا غلبه
وحاصله ان هذا القول من الرسل تسليم لقول الكفار ما انتم الا بشر لا رد عليهم في ذلك اي سلمنا ذلك لكن
في دعوانا للرسالة لان البشرية لا تنافي الرسالة كما توهم الكفار ان الرسول لا يكون الا ملكا لان الله
من شاء من عباده وهذا كما تقول لمن ينكر ما تدعيه قائلا انك من شانك كيت وكيت فكيف تصح دعواك
لذلك المنكر نعم انت صادق فيما تقول ان من شاني كيت وكيت لكن لا ينافي ذلك ما ادعيه
لاني ادعي ما لا ينافي ذلك فاحتيلكم لم يكونوا منكرين لبشريتهم المدعين للرسالة واذا لم يكونوا منكرين لبشريتهم لم
في دعواي هذه والحيلة اسم
من الاحتيال واي اي كيف
انصرافك وتخلصك عنها

يكونوا مصرين عليه واذا كان كذلك فالاتيان بالا لاثبات المقام
وتقرير الجواب انه من باب المجاراة لا لتحقيق ... مع الخصم وارخاء العنان
اليه للتبكيت والمعثر لا لالزام الخصم واسكاته في موضع
كما تقول من ... ما ادعيت انك من شانك كيت وكيت فيفعل انت
صادق في كل ما تقول وصدقت ان من شاني كيت وكيت والحق كذلك
هنا لكن ما ... في دعواي هذه ومن اين تقدح ذلك في صدق دعواي
هذه فالرسل كانهم قالوا انما لا تنكر كوننا من جنس البشر لكن ذلك
لا ينافي تكريم الله تعالى ايانا بالرسالة فانه يختص برحمته من يشاء
واما ادعاء عطف على قوله اما تحقيقا يعني ارتكاب المخاطب الخطاء
واصراره عليه اما ان يكون تحقيقا واما ان يكون ادعاء نحو قوله تعالى
لمحمد صلى الله عليه وسلم ان انت الا نذير فانه انما ذكر الا بعد النفي في
هذا المقام لان النبي صلى الله عليه وسلم بالغ في ارشاد الخلق وحرص
على هدايتهم وشغفه بان يرجعوا عن الكفر فيهلكوا نام السعي على
واجلا حتى قيل له فلعلك باخع نفسك على آثارهم اي فاعلها كانه
صار من يظن انه يملك هدايتهم مصرا على ذلك فنزله تعالى منزلة المخطي
المصر ولذلك لعرج الكلام معه مخرج الكلام مع المنكر المصر على انكاره

قوله واما ادعاء الخ عطف على قوله تحقيقا يريد انه سلك طريق الاستثناء في قوله تعالى خطابا
للرسول عليه السلام وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير اي انت مقصور على صفة النذارة
لا تتعداها الى القدرة على الهداية للخلق مع ان المخاطب ليس مصرا على الخطاء بل ليس مخطيا
الا ادعاء ان الرسول عليه الصلوة والسلام مصر وذلك لانه عليه السلام كان شديد الحرص على هداية الخلق
شفقة عليهم والغا في دعوتهم الى الايمان ومتى رآهم لم يومنوا اخذه اسف شديد حتى
قال الله تعالى فلعلك باخع نفسك على آثارهم فنزل منزلة من ظن انه يقدر على هدايتهم

قال ثم الاصل ما ضرب زيد الا عمرا الى الوجه المطلق **اقول**
لما ذكر الكلام في قصر الموصوف على الصفة والكلام على عكسه يريد ان يذكر
حكما لقصر الفعل على المفعول ويقول الاصل في قصر الفعل على المفعول ان يوخر
المفعول فيقال ما ضرب زيد الا عمرا او يجوز ان يقال ما ضرب الا عمرا زيد لكنه قليل
لانه اذا قدم لزم قصر الشيء وهو الضرب في مثالنا هذا قبل تمامه فكذلك يحسن
وانما لزم ذلك لان المقصور على عمرو في المثال المضروب ليس هو مطلق
الضرب بل الضرب المقيد بصدوره عن زيد وحاصل ان قلت قدم زيد القصر
بعد انه فيقصر على شيء قبل القيد يكون قصر الشيء قبل تمامه وكذا الحكم
في قصر الفعل على الفاعل فان الاصل فيه ان يقال ما ضرب زيدا الا عمرو ويجوز
ان يقال ما ضرب الا عمرو زيدا وهو قليل لان المقصور على عمرو هو الضرب
المقيد بوقوعه على زيد فاذا قدم الفاعل لزم قصر الشيء قبل تمامه وذلك
ظاهر **قال** ... ... ومنها انما **اقول**
لما ذكر ان من طرق القصر ذكر الا بعد النفي وهذا القسم هو الاستثناء بعينه
ختم مباحث هذا القسم ببيان احوال لا بد منها في تحقق الاستثناء مفعول لا بد
في تحقق الاستثناء من تلك الامور لعدها المستثنى منه وذلك لان الاستثناء
هو الاخراج مما تناوله اللفظ ولا اخراج بدون المخرج عنه لا يتحقق واما
عموم المستثنى منه وذلك لوجوب تناوله المستثنى والا لم يتحقق الحكم باخراجه

وعدم ما يخرجه عن العموم وهو المخصص وامتناع ترجيح بعض افراده بالارادة
دون بعض عند عدم المرجح كمنعه ان المستثنى منه لما كان عاما وقيل
لا يؤتى باداة الاستثنا لم يدل على تخصيص بعض تخصيصه ببعض
ان يكون باقيا على العموم اذ لو لم يبق على العموم لكان المراد منه بعض الافراد
دون البعض مع ان الغرض انه لم يوجد شيء يقتضي خصوصية بعض الافراد
بالارادة دون البعض فلزم الترجيح وتخصيص بعض الافراد بالارادة
دون البعض بلا مرجح وهو باطل فثبت ان المستثنى منه لا بد ان يكون عاما
والثالث المناسبة بين المستثنى والمستثنى منه وذلك بان يكون من جنس
ولعل ذلك اذ لو لم يكن كذلك لما تناول المستثنى منه المستثنى فلا يصح الاخراج
لان الاخراج عن الشيء انما يتحقق بعد تحقق دخوله فيه واذا ثبت ان
فينبغي ان يقدر مستثنى منه عاما في ضمنه لا يكون المستثنى منه مذكورا بل
تقديرا واذا قدر فلا بد ان يقدر اعم عام لما بينا من وجوب عمومه و
وعدم مخصص وعدم جواز الترجيح بلا مرجح فيقدر في قولنا ما ضرب
الا زيدا قولنا احدا حتى يكون تقدير الكلام ما ضرب احدا الا زيدا والتقدير
في ما ضربت زيدا الا راكبا قولنا على حال حتى يكون التقدير ما ضربت زيدا على
حال الا راكبا وتقدير في قولنا ما ضربت زيدا الا تاديبا بالغرض حتى يكون التقدير
ما ضربت زيدا لغرض الا تاديبا وقس عليه وبهذا ذكرنا من ان للمستثنى

فالحاصل ان يكون مناسبا للمستثنى في الجنس والوصف ... ان كان المستثنى ... من جنس ... او وصف ... كذلك ... المستثنى ... او غيرها ...

اولم يكن

اذا لم يكن مفرغا فلا بد ان يقدر اعم عام مع وجوب المناسبة بين
الفرق بين قولنا ما الفارس الا منكم فارسا وقولنا ما الفارس الا فارسا
منكم فان تقدير الكلام في الاول ما الفارس فارسا من قوم الا منكم فهنالك يفيد قصر
الفارس على المخاطبين والتقدير في الثاني ما الفارس منكم احدا موصوفا
باي وصف كان الا فارسا فهنالك يفيد قصر الاتصاف منهم على الفارس والفرق
بينهما ان الاول ادخل في المدح وابلغ فيه من الثاني لاشتماله على انحصار
الفارس الا منهم والثاني يفيد انه لا اتصاف منهم الا الفارسية والتفاوت
بينهما ظاهر قال والثالث بانه يفيد الحصر في هذا اي
الثالث من طرق القصر وهو القصر بانما يختص بانه يفيد الحصر في الجزء الاخير
من الكلام لا غير فانك اذا قلت انما كسوت زيدا جبة فهنالك يفيد قصر
زيد على الجبة يعني ما كسوت زيدا الا جبة واذا قلت انما كسوت جبة
زيدا فهنالك يفيد قصر الجبة على زيد يعني ما كسوت جبة الا زيدا واذا
كان هذا القسم من القصر لا يفيد القصر الا في الجزء الاخير فلا يجوز فيه من التقديم
والتاخير ما جاز في الثاني وهو القصر بالا بعد النفي لوجوب ايقاعه الى ما هو
في القصر بانما ما كان فيه من اللبس اما اذا كان
القصر بالا بعد النفي فلا مانع من التقديم والتاخير لان ذكر الفرع
بعد المقصور المذكور بعد الا سواء كان مقدما او مؤخرا فان قولنا ما

زيدا الا عمرو او قولنا ما ضرب الا عمرو زيدا تبيانا في افادة قصر الضرب المقيد
على عمرو والى هذا الوجه اشار بقوله لا الثاني والثاني ان ذلك يعني الاول المغني
هو الاصل في افادة القصر دون هذا لم انما واذا كان هذا فرعا لذلك ولابد
وان يكون للاصل مزية عليه فاجيز في الاصل من التقديم والتاخير ما لا يكون في الفرع
تحقيقا لانحطاط الفرع عن الاصل بجهة والى هذا الجهة اشار بقوله
ولان ذلك هو الاصل دون هذا ويمكن حمل هذا الكلام على معنى اخر وهو
ان الاصل في القصر ان يكون ما يقصر عليه بعد تمام الكلام لا قبله قال
والرابع بانه ذوقي لا وضعي قوله ويختص لطائف الرابع من طرق
القصر وهو التقديم بان افادته للقصر ذوقي لا وضعي يعني الحاكم بان التقديم
في قولنا انا كفيت مهمك وغيره من صور التقديم نحو وذلك يسمى انا سعيت يفيد القصر
انما هو الذوق السليم لا الوضع لان واضعا ما لم يعين التقديم لافادة
القصر حتى يستفاد القصر منه بخلاف الطرق السابقة فان كلا منها
تفيد القصر وضعا قال الفن الرابع الى الاخر ط اه
الفن الرابع من الفنون الثمانية في وضع التكلم اخبار يكتب بعدها الى الفصل
والفصل بيان الاحوال التي تقتضي الفصل والوصل والاتحاد وذلك
وكون الفعلين للحكم على الاعلى والانجاز لغيره اعلم انه تركيب في الاصل
المستقيم انه لا يمتنع ان يكون بين الجملتين اتصالا كاملا بعد من

الى الصفة والتاكيد والبدل وعطف البيان ومتبوعاتها وكما لا يمتنع
ان يكون بينهما تمام التجانب بحيث لا يتحقق بينهما ارتباط وكما لا يمتنع ان يكون
الامران وانفصل بين ... بحيث لا يكون الاتحاد وكمال التجانب بان يكونا
في درجة التوسط على طرفي الاتحاد والانقطاع ومدار الفصل والوصل
والايجاز والاطناب على هذه الحالات الثلاث اعني الاتحاد والانقطاع
ع والتوسط اذا عرفت هذا فنقول الكلام في هذا الفن على ثلاثة انواع
النوع الاول في الفصل والوصل والنوع الثاني في الاتحاد والاطناب والثالث في
٩٩ صل ... الا النوع الاول في الفصل هو ترك العاطف
والوصل وهو ايراد العاطف فيها والعطف فيه قسمان لعدها قريب المتناول
وهو العطف بغير الواو والعطف بها فاذا كان للمعطوف عليه
يكون محل من الاعراب والثاني بعيد المتناول وهو العطف بالواو وشرط ان
المعطوف عليه محل من الاعراب السبب في ترتيب القسم الاول
القسم الثاني ان العطف في باب البلاغة انما يعتمد على معرفة اصول
المقسم الذي يصح العطف فيه وان ينبغي متبوع غير مترتب على كما
لعلها كاسعة وبانها فايدته هي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه
في المعنى الذي دل عليه اعراب المعطوف عليه وما لم يحكم العطف مقبولا
الا وهو ... المعطوف جهة جامعة عقلية او وهمية كما ... والفرق

النهار
لانه الشمس والنجوم ولا رتب في انه الخاجان مثلا وانت لكي تقصد على
وثم وحتى ولا وبل ولكن وام واو واما ولم يحصل لك المعرفة بتلك
الاصول الكلية لدلالة كل واحد من تلك الحروف على معنى معين
يستدعي من الجمل بينا الترتيب [illegible] مشتملا على فائدة العطف
وعلى كون ذلك العطف متبوعا لها [illegible] فان الفاء مثلا يستدعي ان
يقع بين شيئين منها ترتيب بلا مهلة فهذا الموضع هو موضع العطف
بالفاء وهو مشتمل على فائدة العطف وهي المشاركة بين المعطوف
وعلى كونه متبوعا للمعطوف لها جامعة التي هي تأخر الثاني عن الاول
بلا مهلة عقلا او عرفا ولذلك اذا ثبت ان الاعراب صنفان
صنف ليس بتبع وصنف تبع وانقسم الصنف الثاني منهما
الانواع الخمسة اعني البدل والوصف والبيان والتأكيد والعطف
وان المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى وان كل واحد من
والبيان والتأكيد هو المتبوع ثم وجدت تحقق ان الواو
جاء يعنا ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه لامتناع ان يقال جاء
زيد وزيد ويكون زيد الثاني هو زيد الاول حصل لك ان الصنف
الاول وهو ما يبدل عن اعرابه بالتبع ليس موضعا للعطف بحرف كان من
العطف لفوات شرط العطفية وهو تقدم متبوع وحصل لك ان

ان الانواع

ان الانواع الاربعة من الصنف الثاني ليس واحد منها موضعا للعطف اما الفوات
شرط العطف وهو تقدم المتبوع حكما كما في البدل المنزل في كل سلب
زيد ثوبه اذا عطفت فهو منزل سلب في ثوبه حكما واما الفوات
شرط معنى العطف وهو المغايرة كما في الوصف والبيان والتأكيد
فالنوع الخامس ثم اذا ثبت ايضا ان كل واحد من
الاعراب دال على معنى كما تشهد لذلك قوانين النحو حصل لك ان فائدة
الواو هي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى فكم
عندك من الاصول الكلية اصلان هو فيه موضع العطف معرفة فائدة
الواو فان شرط كون العطف بالواو مقبولا هو ان يكون بين المعطوف
والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما في نحو الشمس والقمر [illegible]
الاصول الكلية فلذلك [illegible] العطف قرب المتناول والا فقط الواو
[illegible] المحل للمعطوف عليها من الاعراب [illegible]
الكلام في شأنه [illegible] وهو [illegible]
[illegible] بعض ائمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل
وما قصرها عليه لان الامر [illegible] التنبيه على غموض
هذا الفن وان لعل لا [illegible] العقبة من البلاغة الا كان خلف
سائر [illegible] صاحب المصباح وحاصله ان [illegible]

قوله ولانها للربط فحيث لا معطوف عليه يؤول اللام في ولانها للتعليل ومعللا محذوف وقوله في
مع متعلقه عطف على المعلل المحذوف اي لكون الواو العاطفة للربط اقتضت معطوفا ومعطوفا عليه يرتبط
احدهما بالاخر لان الربط انما يكون بين شيئين فيؤول الكلام الذي اورد فيه الواو وحيث لا معطوف عليه
قوله نحو واياي فارهبون بعد قوله واياي ارهبوا فارهبون فالجملة الاولى وهي قوله واياي ارهبوا
عطف على ما او قوله السابق ذكره فقدم المفعول فيها على الفعل للتخصيص كما في اياك نعبد ثم حذف الفعل لدلالة الثاني
لكونه مفسرا والجملة الثانية وهي قوله فارهبون عطف على الجملة الاولى اصلها فارهبوني

سائر حروف العطف بحسب تكثير العطف مشتملا على احواله الكلية وكذا [illegible]

مضى نحو لما كان الواو اذا كان للمعطوف عليه محل من الاعراب الواو
متميزة عن غيرها عما عداها ومن المواضع الفاضحة لاستعمال
لذلك الا اذا لم يكن للمعطوف عليه محل من الاعراب على عدادها لما كان صعبا
مشكلا الفصل الكلام في باب الفصل والوصل بالواو ولان الفصل منحصر
في ترك الواو والوصل في ايرادها لان ترك اي حرف كان من حروف
العطف فصل وايرادها كان وصلا كما ينبئ عنه الكتب المصنفة
في هذا الفن قال فحيث لا معطوف اي عليه
لما تقرر ان الوصل عبارة عن ايراد العاطف والعاطف يقتضي معطوفا
ومعطوفا عليه ضرورة ان الوصل انما يتحقق بين شيئين فحيث وجد بان
بعد الحروف العاطفة ولم يكن هناك معطوف عليه يؤول الكلام
يؤول بتقدير المعطوف عليه كقوله تعالى واياي فارهبون فانه لما ذكر
الفا ولم يوجد معطوف عليه اول بان التقدير واياي ارهبوا
وانما كون ذلك لان المذكور وهو قوله فارهبون يدل على الحذف
مفسرا له وكقوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فانه
يؤول بان التقدير اكفروا بايات الله وكلما عاهدوا
لان همزة الاستفهام لاقتضائه الفعل تستدعي تقدير فعل يدل عليه سياق

الكلام

الكلام وهو كفروا وانت خبير بان ايراد قوله تعالى واياي فارهبون
في هذا المقام بعيد لما انه يختص بالواو وليس عما سبب قال
والتحسين بمناسبة الى في الغلط اي ان كل العرب
لفظا اما ان يكون بينهما كمال الاتحاد او كمال الانقطاع او لا يكون بينهما كمال الاتحاد
ولا كمال الانقطاع بل بينهما وسط في الاتحاد والانقطاع بان يكونا متباينين من وجه
متحدين من وجه اخر اذا عرفت هذا فنقول انما يحسن العطف بين الجزئين
متناسبين ليس بينهما غاية الاتحاد ولا غاية الانقطاع كقولنا الشمس والقمر والسماء
والارض والجن والانس كلها مخلوقة لا بين الجزئين بينهما كمال الاتحاد كالتوابع على التي
على انفسها فلا تقول في جاني زيد الفاضل جاني زيد والفاضل لان الثاني هو
ط الاصل والجزئين بينهما كمال الانقطاع لان المتباينين ليس بينهما تعلق وارتباط
فيمتنع ربط احدهما بالاخر بحرف العطف فلا يحسن قولنا الشمس ومرارة
الارنب والرجل الذي من الضفدع ودين المجوس والف باذنجانة كلها محدثة
ولذلك لم يرد الاجماع بما ذكرنا من ان العطف انما يحسن بين الجزئين متناسبين حتى
لم يمنع عطف الصفة والبيان والتاكيد على متبوعاتها لان كل واحد من التوابع
الثلاثة المذكورة هو عين متبوعه وكذا الحكم في البدل لم يمنع عطف البدل على
المبدل منه لان المبدل منه لما كان في حكم المطروح فكانه لا اتحاد هناك بين شيئين
والعطف انما يتحقق بين الشيئين قوله صح جوابه في الغلط لم يرجح النحو في بدل الغلط ط

قوله مع ارتباط ظرف للاتحاد اي انما يحسن الوصل بين الجملتين عند اتحادهما في الخبرية والطلبية لا الاصل مع ارتباط بينهما وهو ان يكون بينهما تعلق يجمعهما عند المفكرة وهي قوة متصرفة في جميع المدركات بالتركيب والتفصيل لا اذا كان بينهما ارتباط معنوي فاورد الواو بينهما وهي للربط اللفظي طابق اللفظ المعنى فحسن [illegible]
الربط اللفظي بدون الارتباط المعنوي او بالعكس قوله اما عقلي اي الارتباط بين الجملتين [illegible]
والماوهمي واما خيالي لان العلاقة الجامعة بينهما في المفكرة امر متحقق في الجملتين فان لم يمكن انفكاكها في احد الجملتين [illegible]
عقلا فهو عقلي وان امكن انفكاكها فان كان تقارنهما في القوة المدركة بسبب تقارنهما في الخارج بواسطة اسباب [illegible]

بان المبدل منه في حكم المطروح ولما كان افاء البدل منشأ كونه في هذا المعنى
حكم في التحقيق بان المبدل منه في حكم التنحية قال صاحب المفتاح وتوصل
يعني المعنى [illegible] وفيه الغلط وبين الكلامين تفاوت في المعنى
فالوصل بين الجملتين الى الاتفاق **اصل** اشار بهذا الكلام الى ان الباب
بين الجملتين الذي هو من محسنات الوصل وهو ان يكون الجملتان متحدتين في [illegible]
مقبول الوصل بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلبا وخبرا بان تكونا طلبيتين
كقولنا اكرم العالم واهن الجاهل او خبريتين كقولنا زيد عالم وعمرو جاهل
فكذلك يحسن المناسبة واما اذا كانت احديهما طلبية والاخرى خبرية فليس
يحسن لعدم التناسب فقط لا زيد عالم واضرب عمرا والاولى في كون العطف
حسنا محمودا تناسبهما في الطلبية والخبرية بل لابد مع ذلك من ارتباط
جامعة بين المعطوفين وذلك الارتباط اما بامر عقلي او وهمي او خيالي والعقلي
اما اتحاد او تماثل او تضايف اما الاتحاد بينهما فاما في المسند نحو زيد كاتب
وعمرو فانهما متحدان في الكاتب المسند لكل منهما او في المسند اليه نحو زيد يعطي ويمنع
او في قيد لاحدهما الا نحو زيد الفاضل شاعر وعمرو الفاضل منجم فان
المعطوفين متحدان فيما هو قيد للمسند اليه وهو الفاضل واما التماثل
واما ان يكون في المسند كقولنا الضاحك زيد الكاتب عمرو واما في المسند اليه
كقولنا زيد ضاحك وعمرو كاتب او فيهما كقولنا زيد ناطق وعمرو فصيح

فهو خيالي والا فهو وهمي هذا هو المراد بالعقلي والوهمي والخيالي والحكماء يريدون بالعقلي ما يدركه العقل وهو قوة
للنفس بها يدرك الكليات وبالخيالي الصور المحسوسة المخزونة في الخيال وبالوهمية المعاني الجزئية كقولنا
غير المحسوسة بالحواس الظاهرة المرتسمة في القوة الوهمية س

قوله او تضايف [illegible] اتحاد وهذا هو القسم الثالث من الارتباط العقلي والتضايف هو ان يكون الشيئان
لا يمكن تعقل كل منهما الا بتعقل الآخر سواء كان بين الامور المعقولة كما بين العلة والمعلول او بين الامور
المحسوسة كما بين العلو والسفل او بين ما يعمهما كما بين الاقل والاكثر لان الكم المنفصل يعم المعقولات والمحسوسات
والاتحاد والتماثل [illegible] المسند اليه او المسند او في قيد لاحدهما فيه دلالة ما سبق عليه لان الاصل
اشتراك المعطوف للمعطوف عليه في قيوده اي الثالث من الارتباط العقلي ان يكون المسند
او المسندان فيهما او القيدان للمسند او المسند اليه فيهما متضايفين س

92

كقولنا هذا الرجل عالم وتلك المراة جاهلة وجعله لمن وجه التماثل
الاتحاد في النوع يعني انهما متلبسان بما لا وان المتماثلين في النوع
كزيد وعمرو والمتضايفين [illegible] لا فانه قال العقل اذا اخذ من كل فرد
من افراد النوع الواحد العوارض المشخصة ارتفع التعاضل بين تلك العوارض
في الحقيقة وبعث واما التضايف فهو ان يكون الشيئان بحيث لا يعقل
كل منهما الا بالقياس الى الآخر كما في قولنا الاب كذا والابن كذا وكقولنا
العلة والمعلول كذا واما الوهمي فهو اما شبه تماثل كقولنا الابيض كذا
والاصفر كذا فان كلا منهما لما اتحد اللون ابرزهما الوهم في صورة المثلين
وان كانا مختلفين بالحقيقة فلم الوهم من [illegible] يبرزهما في معرض
المثلين قال الشاعر **ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى**
وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرز الشمس والى اسحق والقمر في معرض
لا غير وقال الغير **اذا لم يكن للمرء في الناس مطمع فقد والتاج و**
واما تضاد وهو اما ان يكون بالذات كما بين السواد والبياض او
بالعرض كالاسود والابيض فانه ليس بين الاسود والابيض من
حيث تضاد وانما عرض لهما ذلك بواسطة السواد والبياض او شبه
تضاد كما بين السماء والارض والسهل والجبل فان الوهم ينزل المتشابهين
او المتماثلين بمنزلة المتضايفين فيجمعهما في الذهن

والدولعد

بل المتضادين

لما كان الضدان هما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف حكم على السواد والبياض [illegible] تضاد الوجود للتعقيب [illegible] كونهما وجوديين [illegible] ومن معاقبين على محل واحد بان بينهما غاية الخلاف وعلى السماء والارض والجبل [illegible] لا تضاد لا بينهما شبه التضاد [illegible] لكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف للفظ [illegible]

في الذهن ولذلك يجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد قال

والخياليات الى العادات اقول لما كان جميع ما يثبت في

الخيال من الامور الواصلة الى الذهن من خارج انما يثبت فيه على نحو ما يتأدى

اليه منه ومن المعلوم ان تلك التأدية تختلف بحسب اختلاف الطرق التي يقع فيها

وتتفاوت بسبب التفاوت في الطوائف والصنائع فما اولا فيه

تختلف الى آخر فيعقل لاحد المتعارفين في الخيال الا باب العادات

قد تختلف فيما بين افراد الانسان تقاربا وتباعدا ووضوحا وخفاء

لاختلافهم في الصناعات وبحسب العرف العام فكم من صور تتقارن في خيال

كالاتي بكل صناعة في خيال صاحبها وهي لا تجتمع في خيال الغير

صاحب تلك الصناعة وكم من صور لا تجتمع في خيال الصنف

دون خيال غيره وكذلك الصور في غير تلك الخيال لا ينبغي

وكذا تختلف باختلاف الطوائف والصنائع لصورة القرطاس والمداد

والقلم في خيال الكاتب وصورة المنشار والقدوم والقلم في

خيال النجار وكذا تختلف افرادها بحسب العرف العام لصورة المسجد

والمحراب والقنديل والحمام والازار والسطل دون المسجد والسطل

وصورة الحمام والمحراب فنقول مما ذكرنا من اختلاف افراد الامور في

بحسب اختلاف الصناعات انه لا يستنكر قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل

كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض

كيف سطحت الا من يجهل ان هذا الخطاب مع العرب وان حال اهل البوادي

خيالهم الا الابل لان الاعراب البدويين لما كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم

للمواشي كانت عنايتهم لاجل مصروفة الى الابل ...

وكذا صور ... لما كان انتفاعهم بها لا يحصل الا بان ترعى وتشرب الكلأ

... عن ضيم ارضا ... عليها وانهم ... عليهم سماء ...

... لانهم لما كانوا مضطرين الى المأوى يؤويهم والى حصن يتحصنون به ولا

مأوى ولا حصن لهم الا الجبال فالظنون بان خواطرهم متعلقة بجبال هي

لهم حصون عند شن الغارات لهم كما قال الشاعر

لنا جبل يحتله من نجيره ❊ منيع يرد الطرف وهو كليل

رسا اصله تحت الثرى وسما به ❊ الى النجم فرع لا ينال طويل

وقال الفرزدق ❊ لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ❊ ويأوي اليها المستجير ...

فان من كان من احوال البدويين يتعين عنده شدة احتياجهم الى هذه الامور

علم ان اقتران هذه الامور في خيالهم بخلاف الحضريين فانهم ليسوا محتاجين اليها

... البدويين ... في خيالهم تلك الصور ...

... قبل الوقوف على ما ذكرنا من اقتران هذه ...

في خيال البدوي ... ان في هذه ... ان العيب لا يرجع الا اليه

قوله ولا يستحب ذلك التناسب اي الجمل المعطوفة احدهما على الاخرى يجب اتحادهما في الطلبية والخبرية وارتباطها بجامع وهمي او خيالي او عقلي ويستحب رعاية التناسب بين الجملتين المعطوفة احداهما في غير ذلك ككونهما فعليتين وفعلهما ماض نحو قام زيد وقعد عمرو او فعلهما مضارع نحو يقوم زيد ويقعد عمرو واسميتين صريحتين نحو زيد قائم وعمرو قاعد او غير صريحتين نحو زيد قام وعمرو قعد فلا يخالف بينهما الا لغرض والغرض الذي يخالف بين الجملتين لاجله نحو ان يلاحظ التجدد في احدهما والثبات في الاخرى كما اذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو فلاجل ملاحظة ذلك يقال قام زيد وعمرو قاعد بعد

لوقوعه في ورطة الجهل كما قال الشاعر وكم من عائب قولا صحيحا
وآفته من الفهم السقيم قال ولا يخفى التناسب الى ان اللاعبين
اقول ولاجل ان التناسب بين المعطوفين بان يكونا جملتين
اسميتين او فعليتين مستحب لا يخالف بينهما بالاسمية والفعلية فيقال زيد قائم
وعمرو قاعد او قام زيد وقعد عمرو الا لغرض يدعو الى المخالفة بينهما الا
التجدد في احدهما والثبات في الاخرى فانه حينئذ يخالف بينهما فهكذا كما اذا كان زيد
وعمرو قاعدين فقعد عمرو ثم قام زيد فيقول زيد قام وقعد عمرو
لا يأتيان بهما متناسبين رعاية جانب اللفظ في لاتيان بهما متناسبين
رعاية جانب المعنى ورعاية جانب المعنى اهم ومما خولف فيه بين المعطوفين
بالاسمية والفعلية للغرض المذكور قوله تعالى خطابا للكفار سواء عليكم
أدعوتموهم ام انتم صامتون لم يقل سواء عليكم أدعوتموهم ام صمتم
ام استمر عليكم صمتكم عن دعائهم وذلك لانهم كانوا اذا حزبهم
امر دعوا اصنامهم وادعوا الله دون اصنامهم واذا كانوا في
وسعة عيش كانوا صامتين عن الدعاء مطلقا صامتين عنه فالمعنى
سواء عليكم احداثكم الدعوة للاصنام ام استمراركم على صمتكم عن الدعاء
كما عودتم وقوله تعالى حكاية عن قوم ابراهيم حين نهاهم عن عبادة
الاصنام اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين فانهم لما استبعدوا انه عليه السلام

قولان

قوله وقد يصار اي قد يعدل عن الوصل بين الجملتين الى الفصل بينهما في حال تحقق فيه الوصل وهو عند اتحادهما خبرا وطلبا مع الارتباط العقلي او الوهمي او الخيالي ظاهرا لوجهين وذلك لان العطف في هذه الحال يكون مطلوبا بالوجود المقتضي له لكون الكلام مشتملا على مانع ايضا فلا يترتب مقتضاه عليه الوجه الاول الذي يقتضي الفصل في الحال المذكور ان يوجد في الكلام السابق ما يحذر التشريك في حكم ما اشتمل على مانع فيترك العطف حذرا عنه وهذا الفصل على نوعين اولى وواجب لانه اما ان يوجد في الكلام السابق امر يستحسن التشريك فيه او لا يوجد فان وجد فيصار الى الفصل احتياطا اي على سبيل الاولى لئلا يتوهم العطف على ما لا يصح التشريك معه لا وجوبا لجواز العطف على امر اخر سابق غير مشتمل على مانع قوله نحو وتظن سلمى الفصل فيه احتياطا لانه سبق قبله كلامان

احدهما ابغي وهو مشتمل على مانع من العطف يحذر التشريك معه لانه لو عطف عليه كان حكمه حكم المعطوف عليه وابغي مظنونة سلمى لانه مع اسم ان واقع موقع مفعولي يظن فلزم ان يكون اراها في الضلال تهيم ايضا من مظنونات سلمى واللازم باطل لانه ليس مراد الشاعر ذلك وثانيهما يظن سلمى وهو غير مشتمل على مانع من العطف بل يستحسن العطف عليه لكن لم يعطف عليه لئلا يتوهم عطفه على ابغي وهو ما فيه مانع وترك العطف احتياطا منه

قولا ان عبادة الاصنام ضلال فردّه من تجديده الحق ومن كونه من اللاعبين
الباقين على الحال الصبي من تتبع اللهو والركون الى الهزل اذا عملت
لاتيان بغير ما هم عليه من عبادة الاصنام لم يجدده منه وشكوا فيه
انه بالجملة الاولى فعلية وبالثانية اسمية تنبيها على ان كونه من اهل الحق
في الحال امر متجدد وكونه من اللاعبين امر ثابت مستمر فكان معنى الآية
لتحدث عندنا تعاطي الحق ام انت من الباقين على العهد الصبي من اللهو
قال ثم قد يصار الى الفصل في بعض المواضع اقول لما ذكر
المواضع التي يحسن فيها الوصل اراد ان يبين ان في ذلك المحل قد يصار
الى الفصل اما احتياطا او وجوبا فقوله قد يصار الى الفصل في هذه
الحال اي حال وجود التناسب المحسن للوصل لوجهين الاول وجود كلام
سابق لو عطف عليه لحذر تشريك الثاني معه في ذلك الحكم فلاجل ذلك ينفصل
الثاني عن الاول ويقال الفصل على نوعين لصيرورته بطريق الاحتياط والثاني
بطريق الوجوب لانه ان وجد قبل هذا الكلام السابق كلام لا يحذر
تشريك المسبوق معه في حكمه لكن المقام مقام الاحتياط فالفصل يكون
بطريق الاحتياط نحو قول الشاعر وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فانه لم يعطف اراها لئلا يحسب السامع عطفه على
ابغي دون تظن لصحة العطف عليه وتعتقد ان الشاعر جعل اراها في الضلال

قوله والا وجوبا اي وان لم يسبق كلام آخر يستحسن التشريك فيه فيصار الى الفصل وجوبا هذا هو القسم الثاني من الوجه المقتضي للفصل لوجود المانع المذكور في الكلام السابق وهو ان يكون سبق ما لا يصح العطف عليه ولم يسبق ما يصح العطف عليه نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم فصل الله يستهزئ بهم وجوبا لانه قد سبق جمل لا يصح العطف على شيء منها اما عطفه على انا معكم وانما نحن مستهزؤن فلانهما مقولان قول الكافرين وليس هذا مقولا لهم واما عطفه على قالوا

فلانه متقيد بالظرف وتقديم الظرف يفيد الاختصاص فلو عطف عليه لزم ايضا تقيده بالظرف
والاختصاص لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود واللازم باطل لانه
ليس المراد ان استهزاء الله بهم مختص بوقت خلوهم الى شياطينهم بل المراد انه متصل سواء
خلوا الى شياطينهم او لم يخلوا اليهم فان قيل الفصل ههنا ايضا للاحتياط لجواز عطفه على مجموع
المصدرة باذا الشرطية اذ لا مانع فيها وهذا لم يذكره صاحب المفتاح اجيب بان الشرط عند
المفتاح قيد للجزاء فالعطف على المجموع راجع الى العطف على الجزاء المتقيد بالشرط وقد مر بطلانه

تمام في الرسالة مذكور
وربما بان مقدمه

تهيم من مظنونات سلمى او القديم هكذا ونظن انتي اراها في الضلال يهيم
وهذا المعنى ليس بمراد للشاعر بل مراده حكمه عليها بذلك لم يقوله اراها
في الضلال يهيم فما سبق على قوله اراها كلام موقوف لم يأتي بما يعد
تحذر تشريك الثاني معه في حكمه وقبل ذلك الكلام كلام لغرض اعدد تشريكه
معه في حكمه لكن المقام مقام لاحتياط فصل المسبوق اعني اراها على
لاحتياط لا الوجوب قوله اعني لم اطلب وارادها لم اطلبها وان لم
قبل الكلام السابق كلام يستحسن تشريك الثاني اعني المسبوق معه في حكمه فالعطف
الفصل بحرف العطف نحو قوله تعالى يا ايها الجاهل المنافقون واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون
فانه لم يعطف الله يستهزئ بهم على ما قبله لمانع منه وذلك لانه لو عطف
المعطوف عليه اما جملة قالوا او اما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون وكلاهما
غير صحيح لانه لو عطف على انا معكم انما نحن مستهزئون لشارك المعطوف والمعطوف
عليه في حكمه وهو قوله الله يستهزئ بهم من جملة قولهم كقولهم والتقدير وعلى
الله يستهزئ بهم وليس هو بمراد ولو عطف على قالوا لشارك المعطوف
في الاختصاص بالظرف المقدم وهو اذا خلوا الى شياطينهم لما تقرر
في كتب النحو من ان تقديم الظرف يفيد الاختصاص وقد وقع بعث به فيصير المعنى

ح ٩

تحلوا

ح انه تعالى انما يستهزئ بهم اذا خلوا الى شياطينهم وهذا الانفصال المستهم
غير مراد فان استهزاء الله تعالى بهم وهو ان خذلهم مستدرجا اياهم من حيث
لا يشعرون متصل في شانهم لا ينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم ام لم
يخلوا اليهم وهذا النوع من الفصل وهو ان يترك الوصل تفاديا من تشريك الثاني
مع الاول في حكمه سواء كان الفصل لاحتياط او وجوبا يسمى القطع والنوع
الثاني من نوعي الفصل ان ينزل الكلام المسبوق كونه جوابا عن سوال مقدر
وذلك انما يكون اذا كان السابق ذا الاعتناء على سوال فينزل ذلك الكلام
الدال على السوال منزلة السوال الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع الجملة عن الاول لكونه جوابا له كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال فان قوله يسبح لما دل بفحواه على سوال وهو من يسبحه وجاء
جوابه وينزل الدال بفحواه على السوال منزلة السوال الواقع وفصل المسبوق ف
جوابا له اما تنبيها عليه اما للتنبيه لو لتنبيه السامع على موقع السوال
او لتغني السامع عن السوال الآتي انه لما قيل رجال لم يبق له سوال ان يسأل
من يسبحه او لان لا يسمع من السامع شيئا تحقيرا له او لئلا ينقطع كلامك بكلامه
اعني السوال او للاختصار او الغرض لتكثير المعنى وهذا النوع من الفصل
وهو ان يترك الوصل على نية جعله جوابا عن سوال مقدر يسمى استئنافا
مثال ذلك قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقنا هم

هو ان يسكت كلامه البار للسببية
لئلا ينقطع كلام السائل اذ السائل فانه
لو سأل السائل فانت لم تتكلم
في زمان تكلم فانقطع تكلمك في ذلك الزمان

ينفقون والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فانه فصل قوله الذين يؤمنون
بالغيب عن المتقين فلم يعطفه ولا الموصول الذي بعده صفة للمتقين
جوابا عن سؤال مقدر لان قوله هدى للمتقين لما دل على سؤال
من المتقون الذين يقع عنهم هدى لا يكتنه كنهه فاجاب بقوله الذين يؤمنون
الى آخر الكلام لم هم الذين يؤمنون قوله اولا او اولئك لم او نفعل الاستئناف
من قوله اولئك على هدى من ربهم حتى يقتضي تمام الكلام على قوله وبالآخرة هم يوقنون
وذلك لانه لما ذكر ان للمتقين هدى لا يكتنه كنهه ووصفهم بالايمان بالغيب
على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء من قبله وباقامة الصلاة والانفاق
مما رزقهم الله والايقان بالآخرة فقد عاد ذلك الكلام بمعناه على سؤال
ما للمتقين الموصوفين بالصفات المذكورة لعقيدتوا بهدى لا يكتنه كنهه فاجاب
بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا بالهدى والفلاح
عاجلا واجلا دون من عداهم يعني الذين صح عقائدهم واعمالهم
بان هداهم الله ويعطيهم الفلاح وتمام ما مضى كذلك ينبغي ان المناسب
المقام قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب او قوله والذين يؤمنون بما انزل اليك ليس
كما ذكره المصنف فتأمل والفرق بين السؤالين ان المتقين لا غير متصف بالمو
اعني قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب وقوله والذين يؤمنون بما انزل اليك وفي

ليس كذلك

وليس كذلك قال صاحب المفتاح ان الاستئناف من الذين يؤمنون ادخل
في البلاغة من الاستئناف من اولئك وعلله بان الاستئناف يجيء تارة
باعادة اسم من استؤنف عنه الحديث كقولك احسنت الى زيد
زيد حقيق بالاحسان وتارة باعادة صفته كقولك في هذا الاخير الى يوسف
الاستئناف على هذا الوجه اعني باعادة الصفة مشتمل على بيان الموجب
بالفقتوا به وهو هدى لا يكتنه كنهه نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
اهل لما فعلت وظاهر انه ابلغ من قولنا احسنت الى زيد زيد اهل
للاحسان قال والفصل اما للاتحاد لم يجعل المتن
اقول لما ذكر مواضع يحسن فيها الوصل ومن اتى في بعض تلك
المواضع قد يجب الفصل اما احتياطا او وجوبا لمانع يمنع من الوصل
شرع في تعداد مواضع لا يجوز فيها الوصل بل يتعين الفصل فيفصل في
الفصل لكمال اما الاتحاد او تباينهما ولا حاجة بينهما الا ان يفصل
البدل لم يقصد بان الجملة الثانية بدل من الاول وذلك اذا كانت الجملة الاولى
غير وافية بتأدية المقصود او كغير وافية بادعاء ان المتكلم له اعتناء
بشأن حكم المقصود فيأتي بالبدل لان نحو البدل اوفى لتأكيد فالثانية
المقصود كقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا أإذا متنا فانه فصل
قالوا أإذا متنا عن ما قبله لانه جعله بدلا منه لكونه اوفى بتأدية المقصود

بم

والمراد بالاتحاد [illegible] الجملتين [illegible] بحكم [illegible] احدهما [illegible]

الا [illegible] الجملتين [illegible] وافية بتمام المقصود والثانية [illegible]

من المبدل منه لانه يدل عليه صريحا بخلاف المبدل منه فان قلت كلام المصنف
في هذا المقام ينافي ما ذكره في اول هذا النوع فانه جعل الفصل لقصد البدل
ههنا للاتصال مع المبدل منه وجعله ثمة لاجل ان المبدل منه في حكم المطروح
وبينهما بون ظاهر قلت المراد بالبدل ههنا ليس هو البدل المصطلح
الذي هو احد التوابع الحقيقية بل ما سوف يذكره بدليل على ما ذكرنا ان كل
واحد من الثاني والثالث الذي ذكر ههنا ليس بيانا ولا تاكيدا مصطلحا
بل ما سوى ما في ذلك من حيث المعنى وحاصله ان ليس المراد ان ما ذكر ثمة
التوابع الحقيقية والمذكورات ههنا مع كل التوابع المخصوصة لانفسها او النعوت
ما ذكر ثمة من ان المبدل منه في حكم المطروح هو حكم البدل في المفردات
وهذا هو حكم البدل الذي هو جملة فلا منافاة قوله او البيان
لم الفصل للاتصال اما بان يقصد البدل او بان يقصد البيان بان يقصد
الثانية ان تكون بيانا للاولى وايضا غلطا وهكذا الخ اذا كان في الاولى نوع
خفاء فيراد توضيحها وبيانها نحو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فانه فصل قوله قال يا آدم عن
ما قبله لقصد البيان والتفسير للجملة الاولى وهو قوله فوسوس اليه الشيطان
من الخفاء لانه لم يعلم منها ان الوسوسة على اي نحو وقعت في اول اما
لم والفصل للجملة للاتصال اما بان يقصد البدل او البيان او التاكيد

بالجملة الثانية ان تكون تاكيدا للاولى وهكذا الخ اذا كان المراد تقرير الاولى مع
رفع توهم السهو او التجوز نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
هدى للمتقين فانه فصل قوله لا ريب فيه عما قبله لقصد التاكيد وهكذا لا فرق
لا ريب فيه بمنزلة نفسه في قولك جاءني الخليفة نفسه ولما كان
نفسه في ذلك التركيب تاكيدا لما قبله فكذلك لا ريب فيه ههنا اذا كان
تاكيدا له وجب فصله لما بينهما من كمال الاتصال المانع عن الوصل وفصل قوله
لا ريب فيه ايضا لقصد التقرير والتاكيد لما قبله لانه تعالى لما بالغ في وصف
الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال حيث جعل المبتدأ لفظة ذلك المراد به
الاشارة الى البعيد تنبيها وادخل اللام على الخبر واتبعه بقوله لا ريب فيه
نفيا للوهم وتعريضا للتجوز وعلم المحقق فصل قوله هدى للمتقين ايضا لتقرير
شرافته ووصفا له بكونه هاديا بالغ هداية بحيث لا يحتاج
فيكتنه كنهها فان قلت الوصف ايضا من المواضع التي يجب الفصل فيها
فلم لم يذكره ههنا قلت لانه في هذا المقام يذكر توابع الجمل والجملة
صفة للجملة الغير اذ الموصوف لا يكون الا مفردا لان يصير محكوما عليه او به
والجملة ليست كذلك قوله او البيان عطف على قوله اما للاتصال يعني الفصل
بين الجملتين اما للاتصال كما ذكرنا او لتباينهما والتباين بينهما بان تكونا مختلفتين
خبرا او طلبا بان يكون احدى الجملتين خبرا والاخرى طلبا وبان لعدم الربط بينهما

اما الفصل لاختلافهما فلكمال الانقطاع وقد قال انى فى الهوى كاذب

انتقم الله من الكاذب فصل قوله انتقم الله من الكاذب عن قوله

لان الجملة الاولى خبرية وهذه طلبية لانها دعاء ولا تناسب بينهما

عدم المناسبة بعد الفصل قوله الا ان يتضمن لعدمها معنى

مستثنى من قوله فان لا اختلفتا خبرا او طلبا يعنى الفصل متعين

بين الجملتين اذا اختلفتا خبرا وطلبا الا ان يتضمن لعدى الجملتين معنى

يتضمن الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر فانه حينئذ يجوز الوصل بينهما لما

بينهما من التناسب الحاصل من التضمن وكانهما لاجل التضمين صارتا متفقتين

بكمال الاتحاد وكمال الانقطاع نحو قوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل

لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى و

وقولوا للناس حسنا فانه عطف قوله وقولوا على قوله لا تعبدون

خبرا وطلبا لانه ضمن الجملة الاولى وهى لا تعبدون معنى الطلب اى

قولنا لا تعبدوا جملة نهية فكون بالحقيقة عطفا للطلب على الطلب

قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون

الذى جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به

من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وان كنتم

فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله

ان كنتم

ان كنتم صادقين فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى

وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا

الصالحات ان لهم جنات تجرى من تحتها الانهار الآية فانه عطف قوله

بشر على قوله اعدت وان اختلفا خبرية وطلبية لانه ضمن الجملة الثانية

معنى الخبر لانها فى قوة فبشر على بناء الفعل للمفعول لكون موافقة

لقوله اعدت فتكون بالحقيقة عطفا للجملة الخبرية على مثلها

وعند جار الله العلامة فى تفسير الكشاف عطفها على فاتقوا فى قوله فاتقوا

النار فانه قال بسبب العبارات فان قلت علام عطف هذا الامر

لم يسبق امر ولا نهى يصح عطفه عليه قلت ليس الذى اعتمد بالعطف هو الامر

حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه انما المعتمد بالعطف

جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين

كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق

ثم قال ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا كما تقول يا بنى تميم

احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بنى اسد باحسانى اليهم و

عند المصنف وصاحب المفتاح انه عطف على مقدر اى فقل

يا ايها الناس اعبدوا ربكم يعنى قل يا ايها الناس الى آخر الكلام وبشر الذين آمنوا

وانما كان هذا اظهر لان الكلام منصبا لمعنى الفعل وما كان الكلام

الى معناه كانه في حكم الملفوظ ولان المناسبة بين هذا الامر وبين قبل المشتمل المناسبة

سنه وبين فانفعوا الا ان بشر وقيل كلتاهما للعرض صلى الله عليه وسلم

فاتقوا اعانة لعن الكفار وظاهر ان المناسبة بين الشأنين كما كانت

الوصل لعس وتقدير القول في القرآن وغيره كثير منه قوله تعالى واذ

موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل

اناس مشربهم كلوا واشربوا من رزق الله قال القول مقدر

اي التقدير فقلنا كلوا او قائلا لهم يا موسى كلوا ونحو قوله واذ اخذنا

ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة فان القول قبل

خذوا مقدر في التقدير قلنا او قائلين خذوا قوله وتارة بان لا ربط

عطف على قوله فان الاغلاقها يعني الفصل الثاني يكون بان لا علاقة

الجملتين خبرا وطلبا وتارة لنفي لعدم الربط بينهما وعدم الربط

حسب المعنى واما ان يكون بحسب سياق الكلام اما عدم الربط

فبان لا يكون بينهما جهة جامعة من الجهات التي عرفتها كما تقول جاءني فلان

تفر ثم لمن عنقت كلامك هذا بذلك ان لك جاها وزيد يقوله

العالم فهل ادركه لنفقته فقلما لم يكن بين قولك فلان وقولك العالم

ربط معنى فصلته عن الاول واما عدم الربط بحسب الكلام سياقا فكما

في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان الذين كفروا سواء

عليهم

عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فانه فصل قوله ان الذين كفروا

عما قبله وهو قوله لا ريب فيه الى سياقة الكلام لبيان حال الكتاب

وذكر ان من الكلام لا يحتاج ربط سياقي وقوله حول المؤمنين

اثناء الجواب عن سؤال مقدر بعض ان حال الامم عدم الربط من حيث

الكلام سياقا لان هذا لبيان حال الكافرين والاول لبيان حال المؤمنين

فلا بينهما جهة جامعة في الظاهر بمعنى الوصل وتقرير الجواب

ان يقال ما قبل صفة لاية ليس لبيان حال المؤمنين حتى يحسن الوصل بينهما

بل هو لبيان حال الكتاب وظاهر ان بين حال الكتاب وحال الكفار لا توجد

مناسبة فلذلك فصل والله اعلم بحقيقة الحال

١٠٣ النوع الثاني في الايجاز والاطناب الى لام المعنى اصول

النوع الثاني من الفن الرابع في الايجاز والاطناب وعد عقيقه

امثله منهاه اعلم ان الايجاز والاطناب كلاهما نسبيان لنا لعدم ضايقان

لانه لا يعقل معنى كل منهما الا بالقياس الى الغير ولانهما من الامور التي تتفاوت

بالقياس الى افراد الكلام فلم من وجه بالنسبة الى الكلام غير وجه بالنسبة

الى غيره وافيد بيتين انهما نسبيان فلا يتبين الكلام فيهما الا بترك التحقيق

والبناء على شيء عرفي فلذلك نسبهما الى متعارف الاوساط اهل الكلام

اوساطا ان يجري عن فهمي نادية المعاني بان يحمل كلام الاوساط مقياسا عليه

تضييع الأقل منه مع تأديته ما أداه وجيزا ولا الأكثر منه مطنبا وأداء عرف
هذا فاعلم ان متعارف الأوساط في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم
وان الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط
والإطناب أداؤه بأكثر منها تحقيقه قول الأصمعي في وصف البلغاء
يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء
وان لكل واحد من الإيجاز والإطناب مراتب لا تحصى فإنما هو كلما
تبيان علم ان العبارة متفاوتة بين قصير واوجز منه مراتب
لا تكاد تنحصر وكذلك الإطناب وإذا صادف كل منهما مقامه بأن
يوجز في مقام يقتضي الإيجاز ويطنب في موضع يقتضي الإطناب حسن الكلام
والبساطة حلية بها ورونق وإن لم يصادفاه بأن يوجز في مقام الإطناب
او يطنب في مقام الإيجاز لا يكون حسنا بل يصير الإيجاز عيا
الكلام غير محمود والإطناب إكثارا مذموما منبئا عن سوء النظم
الإيجاز قوله تعالى في القصاص حياة فان هذا الكلام في غاية الإيجاز
لأنه أوجز كلام عند البلغاء من العرب في هذا المعنى قولهم القتل
أنفى للقتل وهذا القول قوله تعالى في القصاص حياة أوجز منه
لكون حروفه الملفوظة عشرة وحروف كلامهم الملفوظة أربعة عشر
وأفضل أيضا بوجوه ثمانية الأول ان حصول الحياة الذي هو المقصود

منصوص عليه

منصوص عليه في الآية دون كلامهم الثاني انه مطرد بخلاف كلامهم لأن القتل
الذي ينفي به القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غير فان قتل المقتص
ليس نافيا للقتل بل سبب له الثالث انه خال عن التكرار المعنوي
بخلاف كلامهم الرابع انه وقع في الآية المطابقة التي هي من محسنات الكلام
حيث حصل في مقابلة الحياة القصاص الذي هو بالحقيقة ضد الحياة و
في كلامهم بالعكس ان ألفاظ الآية خالية عن الموحشات بخلاف كلامهم
لتكرار القاف التي هي من حروف القلقلة توحش السامع لأنه من
الموضع السنخ السادس ان حكمها عام شامل النفس والأعضاء
وقطع الأطراف بخلاف كلامهم فانه يختص بالنفس السابع انه جعل
ظرفا للحياة فهناك يعرب المبالغة والاستغناء ما وقع الكل
تنكير الحياة ينبه على ان في القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه
قتل جماعة بواحد وهذه الحياة لا يعلم من كلامهم ومن أمثلة
الإيجاز قوله تعالى هدى للمتقين أي لا يعلم ان تعالى هدى للضالين الى الضالين
والمعنى فريق علم تعالى انهم على الضلالة وهم المطبوع على قلوبهم وفريق
علم ان مصيرهم الى الهدى فلا يكون هدى للفريق الباقين على الضلالة
فبقي ان يكون هدى لهؤلاء فعدى بالمعاني المفصح عن ذلك لفظ هدى
للصائرين الى الهدى بعد الضلال فأوجز الكلام وقيل هدى للمتقين وله

... للمتقين اي هو هدى عظيم للضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال ففيه ايجاز بحذف المبتدأ ... الحذف ... الجملة ومتعلقاتها او الجملة ... واحدة او اكثر ... الحذف والإيجاز بوضع هدى وهو مصدر ... الهداية موضع هاد للمبالغة وتنكيره للدلالة على التعظيم والإيجاز بوضع المتقين موضع الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال لأن الهداية انما تكون للضال لا للمتقي لأنه مهتد كما قاله صاحب الكشاف وصاحب ...

قوله وفيه تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه اي في هذا المجاز جهتا حسن الاولى تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه

لعان

وقوله تعالى فانه ليلقي لما فيه من حسن الايجاز وهال

من الجهل لصحة تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه رجع الله على سبيل المجاز

فانه سمى العصير الى اللغوي بالمعنى مجازا كما في قوله تعالى اني اراني اعصر

خمرا فقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه فانه سمى العصير الى

الخمر والقتيل خمرا وقتيلا والثاني تصدير اول الزهراوين وهي البقرة الا انه

الزهراوين باسم البقرة وآل عمران بذكر لا ولما ومثال الاطناب اي الذي

قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري

في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السماء من ماء فاحيا به الارض بعد موتها

وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لآيات

لقوم يعقلون فانه لو قال بدل هذا المجموع ان في وقوع كل ممكن من ممكنات

طرفيه لآيات للعقلاء لكفى لكن لما كان الكلام مع الانس الى

مع التقليد واتباع قرن دون قرن بل مع القرون كلها في ما بعد قرن الى

انقراض الدنيا وفهم الذكي والغبي والمنصف في باب النظر والعلم والفوي

الكامل في ذلك الباب فاقتضى مقام المعنى هذا الاطناب واي موضع ادعى

الى ترك الايجاز قوله وهذا ومن الاطناب باب نعم وبئس لان معنى قولهم

نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ومن امثلة الاطناب اي لو قيل نعم زيد وبئس

عمرو لتم الكلام واتى باسم المقصود لكن قصد الاجمال اولا ثم التفصيل

قوله ومنه باب نعم اي ومن الاطناب نعم وبئس ... فصل هذا النوع عما قبله لانه يمكن ان يعد ... الاطناب فيه بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله خبره مقدما عليه ... والوجه الاطناب ... الى اللفظ الباب المشتمل على جميع افعال المدح والذم ... بعد الاختصار كما في نعم زيد الا ان المقام يقتضي الاطناب ... ووضعت للمدح العام والذم العام ... اي للمدح المجمل لكل خصلة ... والذم المجمل ... ما يصدق عليه ولم يوجد ... التخصيص بعد ذلك الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح

فيدل على ان المقصود ان الممدوح ممدوح في جميع خصال الحمد والمذموم مذموم في جميع خصال الذم ... والمستبعد تحقق المدح والذم على هذا الوجه ... فالاولى ان يقال ... تنزيل الشك ... بالجنس ... سبيل التفصيل

الى الوقوف بالكلام والتفصيل ثانيا بان ذكر العلم بعد فحصل الاطناب

واعلم ان هذا الباب ان كان فيه اطناب من وجه لكن فيه اختصار

من وجه آخر وهو ان المبتدا على راي من يقول ان اصل نعم الرجل زيد

محذوف وهو اما على راي من يقول زيد مبتدا ونعم الرجل خبره مقدما عليه

لكمال وتحصل بل هو من باب التقديم والتاخير كما سبق لا ان الاصل في

واذا كان فيه اطناب من وجه واختصار من وجه لم يحصل فيه التعادل

المقتضي لتفصيل الكلام ومنه التمييز ليرى الاطناب من وجه الاختصار من

وجه آخر باب التمييز فانه سواء كان عن مفرد او جملة ففي غير الخبر اصله

الاجمال والتفصيل فانك اذا تاملت لامثلة الواقعة فيه من نحو عندي

منوان سمنا وعشرون درهما وملاءه الا نار عسلا وطاب زيد نفسا

وطاب عمرو وجها وامتلا الاناء ماء فانه اصلها عندي سمن منوان

ودراهم عشرون وعسل ملاء الاناء وطابت نفس زيد وطاب وجه

عمرو وملأ الماء الاناء فاوجز الكلام اولا وحذف الاسم المقدم

واطنب ثانيا بان اعاد لفظا منصوبا على طريق التمييز قوله ومنها

لزم باب نعم وباب التمييز يحصل بعد الاجمال الثاني في نعم فلا بد اذا

نعم الرجل وانت تريد الكلام تعريف الجنس لا تعريف العهد وقد ذكرت

المدح اولا على سبيل الاجمال ثم ... الرجل لاشتماله على الجنس

قلت

يتناول العدا الكرم من افواه كلت البعض ثم اذا عقبته بذكر المخصوص بالمدح
وهو زيد فقد وجهت المدح الى زيد على سبيل التفصيل ثانيا اولا
في المبهم فلانك اذا ازلت فوكل ما يفيد به على اصله حذف الفاعل
وذلك طاب زيد وحصل ابهام حيث لم يعلم ان نسبة الطيب الى اي
شيء هي وقع موقعه انه ليس في ذات زيد ابهام علمنا اجمالا ان هنا شيئا
متعلقا في نسبة اليها الطيب فاذا قلت نفسا علمنا نسبة الطيب الى
تلك الذات بتفصيلها اعلم انه لما ذكر ان في باب التمييز اطنابا بان وجه
ولعضا ... ويتبين ان فيه تفصيلا بعد اجمال عقبه بمثال
من كلام الله تعالى وهو قوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا
ثم قال وفيه لطائف لطيفة يعني وفي هذا المثال اشتغالات لطيفة
يتوقف العلم بها على اختراص معنى الكلام ومرتبته كالاول بالنظر في العادة
من ذلك ... علمك بفهم القرآن وانه في درجة بتفضيل القعر الاعجاز
مفعول لاشتهاه انما اصل معنى الكلام ومرتبته ان يقال يا رب قد شخت
فان الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس المتعرض لهما
ثم ترك اللفظ لهذه المرتبة لتوخي مزيد التقرير الى التفصيل في ضعف
بدني وشاب رأسي ثم ترك ضعف بدني لاشتماله على التصريح الى
ما هو ابلغ منه وهي الكناية فحصل وهنت عظام بدني كما سنعرف

من ان الكناية ابلغ من التصريح ثم لقصد مرتبة رابعة ابلغ في التقرير
بنيت الكناية على المبتدأ فحصل انا وهنت عظام بدني ثم لقصد
ابلغ ادخل ان على المبتدأ فحصل اني وهنت عظام بدني ثم لطلب تقرير
ان الوهن في عظام بدنه قصدت مرتبة سادسة في طريقه الاجمال
والتفصيل فحصل اني وهنت العظام من بدني ثم لطلب مزيد اختصاص
العظام به قصدت مرتبة سابعة وهي ترك توسط البدن فحصل
اني وهنت العظام مني ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا
فردا قصدت مرتبة ثامنة وهي ترك جمع العظم الى الافراد لصحة
حصول الجمع بالبعض دون كل فرد فحصل اني وهن العظم مني
ومثل ... ترك الحقيقة في شاب رأسي الى الابلغ
وهي الاستعارة فحصل اشتعل شيب رأسي وعلم ان الاسناد
ابلغ من الحقيقة ثم ترك هذه الى الابلغ وهي اشتعل رأسي شيبا
لكون الابلغ لاشتمالها على الاجمال والتفصيل ولكن شيبا المفيد للمبالغة
ثم ترك لتوخي مزيد التقرير الى اشتعل الرأس مني شيبا ثم ترك الرأس مني
لقرينة عطف اشتعل الرأس شيبا على وهن العظم مني لمزيد ...
لان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذلك تعويلا على ...
الموضوع وكم من النهاية ... حققه صاحب المفتاح ...

قوله مني وفي لعضاد رب لمجاز والمجرور مرفوع المحل لكونه خبراً لقوله
لحسير له اي في لعضاد رب بحذف حرف النداء واراد المتكلم بحسير الكلام
لعجل البغال فيه بالاطناب من جهة والعضاد من جهة اخرى
والاقتصار في لفظ رب الذي هي مقدمة لطايفه الكلام كالاساس للبناء
ان البناء الحاذق لا يكمل اساس الا بقدر ما يفتقر من البناء عليه كذلك البليغ
مبدأ كلام فتى رأسه لقصر المبتدأ فقد آذنك باقتصار ما يولي بعد
واما عرفت ذلك فاعلم ان الايجاز قد يعتبر على البعد الذي هو
من الكلام باقل من عبارات متعارف الاوساط وهو الذي يعود
سواء في مقام يكون الخلاف بذلك المقام لا اطناب وبسط الكلام كاف كل يه البليغ
لان قوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا ليس باقل من رب
اني شخت وان من ضعف بدني وشاب رأسي حتى يكون من القبيل الاول فهو من القبيل
الثاني لاقتضاء المقام ان يكون الكلام ابسط مما ذكر اذ هو كلام في
انقراض الشباب والمام الكبر بعل المشيب وفصل هذا المعنى لغوي ولعنى
وبسط الكلام فيه من بيان انقراض ايام صدق من قال فيها اوفيه تعو
من كل تشبه لما وجدت لايام الصبى عوضا من شأن الماء المشيب المع
المر المطلوع لبو لقضيم كالامر المعيب لان مغيب المشيب لموت والشي
لعز منه قال الاسر نعيب الغانيات على شيبي ومن لي ان امتع بالمعيب

والما ذكرنا

والما ذكرنا اشار بقوله وهذا شأن انقراض الشباب الى آخره الى ان الاطناب
شأن الفصل الكائن في بيان انقراض الشباب ونزول المشيب الامر المطلوع
كالامر المعيب فيسأل في كل آية اطنابا بالنسبة الى متعارف الاوساط
لانه اكثر من قول القائل اني شخت واجاز بالنسبة الى مقتضى المقام لكونه
بالنقصان مما ذكر وانما ترك الاطناب وحذف البين ومع غرضها
كان المقام يقتضي ذلك لموافق المبتدأ وهو رب قال
النوع السادس فصل المعاني المحكيات حالا الاحالي بعل أبيعي اول
105 النوع الثالث من الفن الرابع في فصل المعاني المحكية حالا الاحكام ومعنى كلاوي
فصول الحال قسمان مؤكدة ومنتقلة اما المؤكدة فقد صرح فيها جار الله
العلامة في المفصل بقوله هي التي تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين لاعمل لهما
لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه وقال ابن الحاجب في شرحه يجب ان يكون صاحبها
مضمنا معناها وتكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كقولك زيد ابوك عطوفا
فان ابوه يتضمن العطف ولابد ان نعلم ان كونها بعد الجملة الاسمية شرط لوجوب
حذف عاملها لا لصحتها وقيل هي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا
غالبا والمنتقلة بخلافها واذ قد عرفت هذا فاعلم ان المؤكدة لا يستعمل
معها الواو لان الواو انما يؤتى لتدل على الربط وهي للاتحاد بينها وبين
ذي حالها لا تحتاج الى ما يربطها به ظاهرا ونحوها والمنتقلة قسمان مفردة وجملة

قوله فالمفردة أي الحال المنتقلة المفردة لم يجر فيها الواو لأن الحال في المعنى كذي الحال نعت لأن كل منهما يدل على معنى في شيء [illegible] بيان حاله لا فرق بينهما إلا أن النعت يدل على ذلك المعنى مطلقا والحال يدل عليه بقيد الفاعلية أو المفعولية وإذا كانت صفة في المعنى كان بينها وبين ذي الحال كمال الاتحاد فلا يجوز الإتيان بالواو المقتضية للمغايرة

قوله والجملة أصلها التجرد أي الحال المنتقلة الجملة أصلها أن تتجدد معناها حال نسبة العامل إلى الفاعل أو المفعول [illegible] إما بيان لنسبة الفاعل أو المفعول عند تعلق الفعل بواحد منهما أو بيان لنسبة الفعل عند تعلقه بأحدهما [illegible] للفعل أو المفعول عند المفتاح وعلى المذهبين فأصلها أن يكون معناها ما تجدد حال تعلق الفعل بذي الحال ليكون [illegible]

فالمفردة من حيث هي صفة لذي الحال وحكم عليه فذكر بلا واو لأنها مثبتا
أن الواو إنما يؤتى بها للدلالة على الربط والمفردة لكونها صفة
لذي الحال وحكما عليه لا تحتاج إلى رابط لفظي والجملة أي والحال المنتقلة التي
هي جملة أصلها الدلالة على تجدد هيئة للفعل الصادر عن الفاعل أو الواقع على
المفعول وذلك لأن الجملة إنما تقع حالا لكونها في قوة المفرد وكونها فرعا عليه
وما هو الأصل في الحال أعني المفرد يدل على صفة متجددة حال النسبة وكذا
الأصل حكما فالأصل في الفرع أن يكون أيضا كذلك وإذا قد تحقق أن الأصل
في الجملة الحالية أن تدل على حصول الصفة المتجددة فعلم أن الأصل في الجملة
الحالية أن تكون مضارعا مثبتا لأنه لذلك وإلى ما ذكرنا أشار بقوله فصاحب
مثبت فالأصل في الجملة الحالية مضارع مثبت وهذا ولهذا الذي
هو مضارع مثبت مرتبط بذي الحال معنى فلا يحتاج إلى ذكر الواو
لأنها رابطة لفظية وعند كفاية الارتباط المعنوي لا حاجة إلى الرابطة
اللفظية ولأن المضارع المثبت شبه اسم الفاعل لفظا ومعنى كما حقق في
النحو فإذا وقع الحال اسم فاعل لا يجوز الإتيان بالواو فكذا إذا كان
فعلا مضارعا ولا يجوز أن يقال جاءني زيد ويركب بل جاءني زيد يركب
قال الله تعالى وجاؤوا أباهم عشاء يبكون أي حال كونهم باكين وإن لم يكن الجملة
الحالية في الحال الارتباط معنوي وذلك بأن لا تكون الحال جملة فعلية أو تكون
فعلية

ظرفية فيه أو تكون فعلية مثبتة لكن يكون الفعل ماضيا أتى بها أي بالواو
للربط وهذا لا بد من الإتيان بالواو ويختلف بحسب التفاوت في وقوع البعد عن
الربط المعنوي وضعفه وجوبا واستحبابا وجوازا فكلما كان البعد
عن الربط المعنوي بين الجملة الحالية وبين ذي الحال أقوى كان الاحتياج إلى الواو
أشد وكلما كان أضعف كان أضعف أبعد الجمل عن الحالية هي الجملة الاسمية
لما بينا من أن الأصل في الجملة الحالية أن تدل على التجدد حال النسبة والأصل
في الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والاستمرار فالمخالفة بين الجملة الاسمية والمفرد
أشد من المخالفة بين الجملة الفعلية وبين المفرد فإذا كانت الاسمية أبعد الجمل عن الحالية
فإذا وقعت حالا التزم فيها الإتيان بالواو ليدل على الربط اللفظي فوق
الإنابة واستثنى من قوله فالتزم يعني قد تقع الجملة الاسمية حالا بدون
الواو لكنه نادر قليل نحو كلمته فوه إلى في أي كلمته مشافهة فإن فوه
إلى في جملة اسمية وقعت حالا بدون الواو ونحو رجع عوده على بدئه
برفع عوده على أن يكون مبتدأ وما بعده خبر والمعنى رجع في الطريق
الذي جاء [illegible] فأما إذا نصب عوده [illegible] منصوب
[illegible] لطرفة الحال قوله ثم الماضي أي بعد الجملة الاسمية أبعد الجمل
عن الحالية الفعل الماضي لأن الأصل كما مر في الجملة الحالية الدلالة على التجدد
حال النسبة ليتحقق المقارنة المذكورة والماضي وإن دل على التجدد لكنه

قوله ثم الماضي أي الحال بعد ما بعد الاسمية الجملة الفعلية التي وقعت فعلها ماض مثبت لأنها وإن دلت على تجدد مضمونها لكنها لا تدل على التجدد حال تعلق العامل بذي الحال وهذا هو الشرط في الحالية بل يدل على التجدد قبله فتكون بعيدة عن الحالية لكن بعدها عنها ليس كبعد الاسمية فإنها لا تدل على التجدد أصلا [illegible] ولأنها على تجدد مضمونها قبل تعلق العامل بذي الحال التزم فيها قد لفظا أو تقديرا ليقرب قد الماضي إلى الحال وإذا قربته إلى الحال صح أن يقع حالا لزوال [illegible] مقارنة أو كمال المقارنة [illegible] فإن تجدد مضمون الجملة التي وقعت حالا وإن كان قبل تعلق العامل بذي الحال إلا أن قرب مضمونها من حال النسبة مقارنة [illegible] جعلها حالا [illegible] فالحال [illegible] قرب مضمون الجملة [illegible]

لا يدل على التجدد حال النسبة فلا يدل على المقارنة بين الحال وبين ما جعل قيدا له

واذا لم يدل على التجدد حال النسبة فالتزم فيها الربط بالجملة الماضية الواقعة
حالا لفظة قد اما ظاهرة كقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب انى
يكون لي غلام وقد بلغني الكبر واما مقدرة نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وانما التزم قد مع الماضي اذا وقع حالا لتقربه من الحال والى قرب
من الحال صيرت تلك المقارنة منزلة المقارنة بين الحال وبين ما جعل قيدا له
او يجعل مقارنة الفعل الواقع حالا صفة للفعل الصادر عن الفاعل او الواقع
على المفعول وانما قال او يجعل مقارنة للفعل صفة للفعل ولم يقل صفة للفاعل
الفعل لان الجملة التي هي الحال وان صرحوا بانها صفة للفاعل او المفعول
لكن يحسن ان يقال انها صفة للفعل الصادر عن الفاعل او الواقع على المفعول
فان الركوب المستفاد من قولنا جاء زيد راكبا يجوز ان يقال انه صفة لزيد
ويجوز ان يقال انه صفة للمجيء فتأمل واذ قد تبينا ان الماضي في نفسه
لا يدل على المقارنة فيجب اقترانه بالواو اذا وقع حالا لا ليتحقق الربط
ويجوز تركها ايضا لما ذكرنا من تقريب لفظة قد الماضي الى الحال وتنزيل تلك المقارنة
منزلة المقارنة او جعل تلك المقارنة صفة للفعل قوله ثم النفي لم يعد الجملة
الاسمية والفعل الماضي المثبت الجملة الفعلية على الحالية الفعل المنفي سواء
كان ماضيا او مضارعا يعني ان بعد الفعل المنفي عن الربط المعنوي ليس كبعد

الجملة الاسمية

١٥٥

الجملة الاسمية والماضي المثبت لان النفي لا يدل على الاستمرار على ما يدل على المقارنة
على ما مر ان المضارع مطلقا يدل بصيغته على المقارنة واذا كان كذلك
فالاحتياج في الواو ليس كالاحتياج في الجملة الاسمية والماضي المثبت
وكون جاء زيد لم يركب ليس صفة للفعل الا بالعرض يعني الفعل المنفي لا يكون
صفة للفعل الا بالعرض فانا اذا قلنا جاء زيد ليس راكبا فعدم الركوب
ليس صفة للمجيء بالذات لان الامر العدمي لا يكون صفة لموجود بل انما
صفة للمجيء بواسطة ان قولنا هذا في قوة قولنا جاء زيد ماشيا والمشي
صفة للفعل بالذات واذا كان المثبت صفة للفعل بالذات وعدم الركوب في
قوته فكان هو صفة للفعل بالعرض والاولى في الجملة المنفية الواقعة حالا
ترك الواو لما ذكرنا من انها تدل على الاستمرار غالبا ويجوز الاتيان بها لانها
وان دلت على الاستمرار لكنها لم تدل عليه ابدا ولما مر من انها لا تكون صفة للفعل
بالذات فيجوز ان يحمل بما يدل على انها حال فان قلت اذا جوز ترك
الواو في المنفي لكونه يدل على المقارنة فلم جوز في الجملة الاسمية ايضا لانها
لما دلت على الثبات مع الاستمرار فتدل على المقارنة وعدم حصول المقارنة
يجوز ترك الواو فقلت استمرار الامر العدمي فلا يحتاج الى مؤثر جديد بل
يكفي استمرار عدم المؤثر كما في المنفي ذلك في اصل العدم واذا كان كذلك فلم
تحكم بدلالة الجملة الاسمية على المقارنة فيحتاج الى الواو وتحكم بدلالة المنفية

لم يجز هذا التركيب يعني جاء زيد ليس راكبا

عليها فلا يحتاج اليها الواو كذلك قوله وكذا في الظرف نحو وكذلك
المقارنة يجوز الاتيان بالواو في الظرف اذا وقع حالا الا ان الظرف يكون ان يقال
بالفعل الماضي فيكون الحال في الحقيقة هو الفعل الماضي فيحتاج الى الواو ويجوز
ان يقدر بالمفرد اعني اسم الفاعل فلا يحتاج الى الواو فيه ثم ذكرنا ان النفي
والظرف يشاركان في جواز اقترانهما بالواو وتركها فاعلم ان ترك الواو
ثان مباح في النفي ارجح وفي الظرف لا رجحان لاحد الامرين على الاخر لان الترك والاتيان ١
متساويان قوله ويجب في الكل ترك ويجب ترك الاتيان بالواو في الجملة
واجب اذا وقعت حالا عن النكرة نحو جاء رجل وهو يجئ اذ لو لم يؤت بالواو
لا التبس الحال بالصفة فيجب ترك الاتيان بها تمييزا للحال عن الصفة ومن هذا البحث
علم ان الجمل بالقياس الى اقترانها بالواو وعدم اقترانها بها على خمسة اقسام
قسم يجب فيه الواو وهو الجملة الاسمية والواقعة حالا عن النكرة وقسم يجب فيه ١٠
وهو الماضي المثبت وقسم يمتنع وهو المضارع المثبت وقسم يترجح وهو المنفي
وقسم يستوي فيه الامران الترك والاتيان وهو الظرف قوله اليه قال
القانون الثاني في الطلب الا او تصديق اقول
من الفصل الاول في علم المعاني في الطلب والمصنف صدر هذا القانون ببيان
بيان ما لا بد للطلب منه اي ان نوع الطلب الاقسام الخمسة المذكورة ثم
بيان انه يتنوع الى انواعه اما بيان ما لا بد للطلب منه فهو ان الطلب لا يتعلق الا بمعلوم

الانشاء

لصدقها

لصدقها ان يكون حاصل مطلوب اخر البديهة شاهدة بان الطلب لا يتصور
المطلوب لا بد ان يكون حاصل المطلوب متصورا اما اجمالا كشيء ما او تفصيلا
كانسان فانه بالنسبة الى شيء ما متصور تصورا تفصيليا الا ان يكون المطلوب
المتصور غير حاصل حال الطلب اذ لو كان حاصلا لم يتوجه الطلب نحوه لاستحالة
تحصيل الحاصل هذا بيان ما لا بد للطلب منه واما تنوعه الى الاقسام فنقول
الطلب اما ان لا يستدعي في مطلوبه امكان الحصول او يستدعيه والاول ١
التمني كقولك ليت الشباب يعود فقولنا لا يستدعي امكان الحصول
اعم من قولنا يستدعي ان لا يمكن حصوله اذ كلما صدق قولنا يستدعي ان لا يمكن
صدق قولنا لا يستدعي ان يمكن اذ لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو
قولنا يستدعي ان يمكن فلزم اجتماع النقيضين وليس كلما صدق قولنا لا يستدعي
ان يمكن صدق قولنا يستدعي ان لا يمكن لان الاول يجامع الامكان والثاني
لا يجامعه فعلمنا ان التمني قد يكون في المستحيل كقولنا ليت الشباب يعود
وقد يكون فيما يمكن كقولك ليت لي مالا انفقه والثاني وهو ما يستدعي في مطلوبه
امكان الحصول اما ان يطلب الحصول في الخارج او في الذهن وما يكون الطلب
الحصول في الخارج اما ان يطلب ثبوت شيء او انتفاؤه والطالب للثبوت ٢
الامر كقولك للساكن تحرك واما الذي يطلب ... فالحكم الاول الطلب
حصول الحركة في الخارج وفي الثاني انتفاء الحادي فيه والطالب للنفي هو النهي
عن الخارج

فعل اختياري مسبوق بالشعور والنفس لا تنبعث لتحصيل المعلوم الحصول

تقسيم الانشاء الى انواع

٢٩

خارج ذهن المتكلم

٣ او للمتحرك تحرك

كقولك للمتحرك لا تتحرك

فان قيل لو كان الاستفهام لطلب التصور لزم تحصيل الحاصل لما مر ان الطلب انما يكون للتصور قلنا انما لزم تحصيل الحاصل لو كان الطلب الحاصل بعد التصور الحاصل بعد الطلب عين التصور الذي كان عند الطلب وليس كذلك لان التصور الحاصل عند الطلب هو التصور مجملا او مفصلا بوجه ما والذي يحصل بعده هو التصور تفصيلا للمجمل والمفصل بوجه ما منه

[illegible]

كقولك للنحوي الا تتكلم وما هو لطلب الحصول في الذهن الاستفهام والاستفهام
اما لطلب حصول تصور كقولنا ما الانسان واما لطلب حصول تصديق كقولنا
ازيد قائم
قال تنبيه اي في الذهن
هذا البحث اشارة الى الفرق من وجه آخر بين الاستفهام وما سواه من اقسام
الطلب اعني الامر والنهي والتمني والنداء فنقول الفرق بين الاستفهام
وما سواه من اقسام الطلب انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل
في ذهنك نقش مطابق له وفي الامر والنهي والتمني والنداء انت تنقش في
ذهنك شيئا ثم تطلب ان يحصل في الخارج مطابق فنقش الذهن
في الطلب الاستفهامي تابع لما هو خارج وفي البواقي متبوع لما في الخارج
قال ثم هذه قد تتولد عن مواضعها الى التقبل على العوارض
لما ذكر نوع الطلب الاصلية اراد ان يبين انه قد يتولد من هذه
الاصول غير ما يليق بها فنقول هذه الابواب الخمسة اعني الامر والدعاء
والنهي والتمني والاستفهام قد تتولد عن مواضعها المانع يمنع من اجرائها
على اصولها فنقول لمن همك همه ليتك تحدثني سوالا لا تفعل
على سبيل السؤال لان هذه الحالة اعني اشتراكا في الهم تقتضي المنافقة
لا ازالة التعجب والمحادثة لا اتخاذ الكلفة ولا تجري التمني على اصله لان
على الاصل يقتضي ان الحديث غير مطموع فيه ممتنعا وقد [illegible]

قوله نصب على المصدر او الحال اي سائلا ويحتمل ان النصوبات في الامثلة بعده والسؤال اريد به معناه اللغوي وهو الطلب مطلقا لا العرفي وهو طلب الادنى وجود فعل او عدمه من الاعلى منه

قوله فتولد ليتك تحدثني سؤالا قد عرفت ان ليت موضوع لطلب ما هو غير مطموع فيه سواء كان ممكنا او ممتنعا فاذا اطلق لطلب ما هو مطموع فيه واريد به نفس الطلب كما اذا قلت لمن يمكنه ليتك تحدثني كان مجازا لاطلاق الطلب من قبيل اطلاق المقيد على المطلق كما قال تعالى [illegible] لطلب الجمع واصله لطلب الجمع من السفل الى العلو منه

قوله وهل لنا من شفعاء اي كان المناسب ان تقول وكذا هل لنا من شفعاء تنبيها على انه نوع آخر من الطلب وهو الاستفهام كما في سائر الانواع وهذا مثال لكون الاستفهام مستعملا في غير معناه الحقيقي وذكر انه موضوع لطلب حصول شيء في الخارج في الذهن مع امكان الحصول فاذا قال من اعتقد ان لا شفيع له البتة هل لي من شفيع امتنع اجراؤه على معناه الشفيع وهو طلب التصديق بوجود الشفيع لان المطلوب في الاستفهام يجب ان يكون ممكنا ومن اعتقد ان لا شفيع له البتة [illegible] التصديق بوجود الشفيع فيكون هل مستعملا في معنى التمني مجازا وهو طلب حصول نقش الخارجي في الذهن في الخارج لكونه غير مطموع فيه اي ليت لي شفيعا منه

ان الاصل استعماله في الممتنع وفي طلب امام الحجب الثابت او الحجب القراني
لو يحب بها جميعا والصدق فيه هذا المقام لم يسع لاصحاب الثاقب والحجب
القرينة لانه لعرك حال مطموع فيه فان قلت اذا كان الامر كذلك من
[illegible] الحديث مطموعا فيه فلم استعمل ليت ولم يستعمل لعل او عسى
قلت لان المتكلم لما راى ان صاحبه لغرابة الحديث فيه وما ألف التحدث
[illegible] اظهار التشكي منه وشان انه لا يسأل [illegible] فشبه حاله بحال
من لا يتوقع من صاحبه الحديث فاستعمل ليت ونقول لما كان
صاحبه عند عظيم الشان رفيع المكان شبه حاله بحال من له
مرتبة عالية لم يتكلم مع كل احد وكانه لم يطمع في حديثه
فلذلك استعمل ليت واعلم ان هذا انما يتوقع لو استدعي التمني
مطموعا عدم الامكان وليس الامر كذلك لما بينا من ان لا استدعاء
الامكان اعم من استدعاء عدم الامكان ولو كان التمني يجامع
فلا نسلم امتناع اجراء هذا الكلام على اصله ونقول هل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا حين لا تنفع الشفيع لامتناع الامكان الصديق لوجود
شفيع [illegible] استعمل هذا الكلام في المقام المذكور على محمل التمني لا على
سبيل الاستفهام قوله وكذا لو تاتيني فتحدثني هذا اشارة الى
ان لو للتمني [illegible] من هذه الاصول [illegible] لفظه كما المفيد

قوله وكذا لعل لبعد المرجو اورد ههنا ايضا لفظ كذا لان لعل ليست من كلمات الطلب لكنها تستعمل بمعنى التمني
مجازا كما في هل وذلك كما اذا قلت لعلي ساحج فازورك بنصب الفعل المضارع بان المقدرة بعد الفاء ولست قبلها
احد الامور الستة فحمل لعل على انها في معنى التمني بجواز المناسبة بينهما وذلك لان المرجو اذا كان مستبعد الوقوع كان
بمنزلة غير المطموع فيه فاستعير المرجو المستبعد الوقوع لغير المطموع ثم استعير لعل لمعنى التمني وانما قال لبعد
لا يستبعد ان المجاز في الوقت تابع للمجاز في متعلقه اي مدخوله ومدخول لعل هو المرجو فاعتبر التجوز فيه

لتشبيه غير هذه الاصول بها في التوليد المذكور يعني وكذا الفعل لو تمنى
فهل تمنى نصب فتحدث شيء على سبيل التمني فكذلك لا تنصب الفعل المضارع
بالفاء انما يكون باضمار ان وان لا تضمر الا بعد الاشياء الستة التي
التي هي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وتقدير
التمني في هذا المقام متعين يدل عليه سياق الكلام ويقتضي المقام
فتعين تقدير التمني اذ لو لم يقدر التمني ايضا لامتنع النصب على ان
بين مفهوم لو والتمني مناسبة وهي ان لو لتقدير غير الواقع وادعاء
لطلب وقوع ما لا يتوقع وقوعه غالبا وعند تحقق المناسبة يستعمل
احدهما بمعنى الآخر وكذا تستعمل لعل في معنى التمني حيث يكون المطلوب
لغير البعيد الحصول كما في قولهم لعلي احج فازورك بالنصب لانه لو لم يكن
هذا الكلام للتمني لما جاز النصب في ازورك لما بينا من ان النصب
انما تقدير بعد الفاء اذا كان قبلها احد الامور الستة وتقدير غيره
متعذر فتعين تقديره وانما جاز تقدير التمني لان المرجو لبعده
كانه لم يتوقع في وقوعه فاشبه المتمنى ولذلك استعمل لعل بمكان ليت
والا تنزل لمن تقول لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا
الا تحب النزول عرضا له تقول ذلك على سبيل العرض فكذلك لانه
يمتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام جواب صاحبك اما لانه وذلك

قوله والا تنزل الخ عطف على قوله هل لي من شفيع اي الاستفهام قد يزال عن معناه الاصلي
ويحمل على العرض بالمقام كما اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا اذ يمتنع ان يكون المطلوب بان يقول
بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا في ذهنك فيجب حمل حرف الاستفهام
على المجاز ولما كان المجاز في الحرف تابعا للمجاز في متعلقه بين اولا ان متعلقه وهو تنزل
مجاز عن لازمه من المحبة والارادة فلا تنزل مجاز عن لا تحب ثم بين ان حرف الاستفهام مجاز
عن العرض وهو اظهار الرغبة في وقوع شيء كانك تظهر الرغبة في نزوله وطلب طلب الرغبة ومحبة النزول

قوله واشتم اباك مثال لازالة الاستفهام عن معناه الحقيقي وذلك لانك اذا قلت لمن تراه يشتم اباه اتشتم اباك امتنع
حمل الاستفهام على طلب التصديق بوجود شتم اباه لكونه حاصلا في ذهنك فيجب حمله على المجاز بتبعية المجاز في متعلقه لان المجاز
في الحرف لا يكون الا كذلك فالشتم مجاز عما يلابسه من الاستقباح لان الاقدام على الفعل الاختياري انما كان عن استحسانه
غالبا فحمل الشتم يستعمل في ملزومه مجازا عن انكار الاستقباح والزجر اي المنع عنه كما قال صاحب المفتاح لانه طلب
بعد الانكار اي المستقبح استعمالا بدل الانكار يطابق الاستقباح

بان يقول بلى انزل او نعم لا انزل لان العلم بعدم نزوله حاصل عندك
وقد علمت ان الطلب يستدعي ان لا يكون المطلوب حاصلا وقت الطلب واذا
امتنع حمله على الاستفهام فتوجه الى معنى لغير طلب الفهم من نحو الاستحباب
النزول ثم تحبه النزول وهو العرض كانك تعرض عليه الا تحب نزوله
قوله واشتم اباك لمن تقول اتشتم اباك لمن تراه يشتم اباه
استقباحا وزجرا له على سبيل الاستقباح والزجر لا على سبيل الاستفهام
لانه لما امتنع توجه الاستفهام الى فعل الشتم لعلمك به فتوجه بمعونة
هذه القرينة الى ما لا تعلم مما يلابس الشتم من نحو استحسان الشتم والتجويز
للعوام الفاعل له فتجوز افعالهم قوله هذا الاستفهام للاستحبا
والزجر قوله ولمن يهجو اباه لم تقول لمن يهجو اباه اتهجو نفسك تقريعا
وتوبيخا له على سبيل التقريع والتوبيخ لا على سبيل الاستفهام لانك لما علمت
من يهجو اباه لا يهجو الا نفسه امتنع منك حمل هذا الاستفهام على حاله
لما ذكرنا من ان المعلوم لا يستفهم عنه فاجريته على غير طاهره بما يناسب
المقام وهو التقريع والتوبيخ وتقول لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا
لم لما لك وعيدا له تقول ذلك على سبيل الوعيد لانه لما امتنع اجراء
الاستفهام على طاهره لعلمك بانا اديت الى كل احد عالم بافعالك فاجريته
على غير طاهره وهو الوعيد للقرينة وكذا تقول لمن بعثته الى مهم ونواه

قوله ولمن يهجو اباه اي تقول لمن يهجو اباه اتهجو نفسك اذا كان عندك ان هجو الاب ليس شيئا غير هجو نفسه
لامتناع اجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه ان هذا الكلام ليس حاصلا عندك فيجب حمله على المجاز بتبعية المجاز
في مدخوله فيكون يهجو مجازا عما يستقبح ويكون همزة الاستفهام مجازا عن التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار
بفعل ذلك بان الاستقباح قد كان وصدر منه وعن التوبيخ اي لوم الفاعل وتعييره بفعله ما كان
المستحق انه هجو نفسك

العرض هو اظهار الرغبة في وقوع شيء

قوله او اما ذهبت اي تقول لمن يبتغي الذهاب وقد ذهبت بحضوره ... فلا يمتنع اجراء الاستفهام على ظاهره ... عندك فيحمل على المجاز ...

لعلك لم اما ذهبت بعد اما تيسر لك الذهاب استبطاء لم تفعل ذلك

عندك اما ذهبت لعلك لم اما تيسر لك الذهاب فعلك لان علم

على سبيل الاستبطاء والتحضيض لم تحضض على الذهاب فعلك لان علم

لما كان معلوما امتنع الاستفهام عنه فتوجه الى ما لا يعلم مما يلابسه مثل

علم تيسر الذهاب فهو معنى قولك اما ذهبت بعد اما تيسر لك الذهاب وكذا

تقول لمن يتصلف عندك وانت عارف احواله اما اعرفك الم اكن

لم تفعل ذلك على سبيل الانكار والتعجب منه والتعجب الى السامعين وكذا تقول

لمن جاءك اجئتني تقريرا للمجيء لا استفهاما عنه لانك لما كنت تحقق المجيء امتنع

اجراء الاستفهام على اصله فتحمل على التقرير وكذا تقول لمن اردت تاديبه على الباد

لشتمه مولاه اتشتم مولاك تهديدا اي تقول هذا على سبيل التهديد والتخويف

لا على سبيل الامر لانك لما ادبته لشتمه مولاه لم يبق ريب في انك لا تطلب منه

الشتم واذا لم يجز توجه هذا الامر الى طلب الشتم فتوجه الى ما يناسبه من نحو

لازم الشتم فهو المعنى اعرف لازم الشتم وكذا تقول لمن لا يمتثل امرك

لا تمتثل امري تهديدا اي تقول ذلك على سبيل التهديد لا النهي وذلك لانه

لما امتنع ان يكون المطلوب من هذا النهي ترك الامتثال لحصوله لعدم امتثال

طلب الحاصل فتوجه النهي الى طلب غير الحاصل مما يناسب ترك الامتثال من نحو عدم

المبالاة فهو معناه لا تبال بترك الامتثال ولا تلتفت اليه فتقول من هذا النهي

تقوية الحال التهديد وكذا تقول يا مظلوم لمن اقبل عليك اغراء اي تقول

قوله وكذا اتشتم اي تقول لعبد يشتم مولاه ... فانه يمتنع حمل الامر على معناه الحقيقي ... هذا الكلام

قوله وكذا يا مظلوم ... للانتقال الى نوع النداء اي وتقول لمن اقبل عليك ... تظلم يا مظلوم ...

١٥٩ هذا الكلام اغراء للمظلوم المقبل وتحريضه على زيادة التشكي لامتناع

توجه هذا النداء الى طلب الاقبال لحصوله وامتناع طلب الحاصل فتوجه

الى غير الحاصل مما يناسب ذلك الحاصل وهو الاغراء قال

٣١٠٩ ثم انواعه تحتمه الى التخصيص اقول هذا شروع

في بيان انواع الطلب مفصلا فنقول انواع الطلب خمسة الاول التمني

واللفظ الدال عليه بحسب الوضع ليت واما لو وهل وان افاد كل

منهما معنى التمني كما عرفت لكن ذلك ليس بسبب انهما وضعا للتمني بل لما

يمتنع حمل لو على الشرطية وحمل هل على الاستفهام واما لولا ولوما

وهلا والا فمعنى او زمعها لا العدف ... تمني ... يحصل الا

وصف الزمان ... التمني لم للانتفاء في لو والمحال الشرطية وفي هل

لحال الاستفهامية يعني ان لو قبل لحوق ما او لا بها تحتمل الشرطية

والتمني فلحق بها ما او لا لتخصيص للتمني وكذلك هل قبل لحوق لا والقلب

تحتمل الاستفهامية والتمني فالحق بها لا وقلبت الهاء همزة تخصيصا للتمني

واذا عرفت ان هذه الحروف للتمني فاذا دخلت على الماضي فهي للتنديم

والملامة على ترك الفعل نحو هلا قرأت اي لم لم تقرأ واذا دخلت على المستقبل

٢١١ فهي للتحضيض والاغراء على الفعل نحو هلا تقرأ اي لم لا تقرأ قال

الثاني الاستفهام الى ... اقول النوع الثاني من انواع الطلب

قوله فالمطلوب في التصور الخ هذا جواب عن سؤال تقريره السؤال انه قد تقدم ان المطلوب يجب ان يكون معلوما حاصلا عند الطلب لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فيكون حاصلا في الذهن عند الطلب وان لا يكون حاصلا عنده لئلا يلزم تحصيل الحاصل والمطلوب في الاستفهام حصوله في الذهن فينبغي ان لا يكون حاصلا في الذهن عند الطلب فيلزم حصول المطلوب وعدم حصوله في الذهن عند الطلب وهل هذا الا تناقض وتقرير الجواب ان الاستفهام ان كان لطلب التصور كان المطلوب متصورا ومعلوما عند الطلب اما على اجمال ثم يطلب تصوره تفصيلا كما هو الاسم واما على التفصيل ثم يطلب تصوره على وجه فيه زيادة تفصيل وان كان الاستفهام لطلب التصديق ...

هو الاستفهام وقد نبهت في التقسيم على حقيقته وكلماته [الهمزة] وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان [ثم بعضها] مختصة بالتصور بان لا يستعمل الا لطلب حصول التصور او مختصة بالتصديق بان لا يستعمل الا لطلب حصول التصديق او لا تكون مختصة بشيء منها بل يستعمل بان يطلب حصول التصور وبان يطلب حصول التصديق فهذه ثلاثة اقسام مشترك ومختصة بالتصور ومختصة بالتصديق اذا عرفت هذا فاعلم ان المطلوب في التصور اما تفصيل لما علم مجملا كما تقول ما الشيء اذا سألت عما عبرت عنه بلفظ الشيء فقد سألت عن علمه مجملا بانه شيء واردت بهذا الاستفهام ان تعلمه مفصلا او تفصيل لما علم مفصلا نوع تفصيل كما تقول ما الانسان فانك سائل عن الذي علمته بانه مسمى بالانسان وهذا علم تفصيلي بالنسبة الى الشيء وقصدت بهذا السؤال ان تعلمه بحقيقة ماهيته وذلك علم تفصيلي ... والتفصيل والمطلوب في التصديق تفصيل مجمل في الحكم فانك اذا قلت أقام زيد سائلا عن ثبوت القيام لزيد فقد طلبت بهذا الكلام تفصيل ما علمته مجملا لانك علمت انتساب القيام الى زيد لكنك لا تعلم اهو بطريق الاثبات ام بطريق النفي فذلك علم اجمالي وانت تريد بالطلب العلم باحدهما على التفصيل قال فالمشترك الهمزة الا ام فاعل اول

ويمكن ان يقال ان الحاصل عند الطلب هو تصور الحكم اجمالا اي تصور النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب من غير تعيين احدهما وان يقال ان الحاصل عند الطلب هو التصديق بوقوع احدى النسبتين من السلب والايجاب اجمالا من غير تعيين ثم يطلب تعيين احدهما

فانك

قوله والمشترك اي من النوع المشترك بين التصور والتصديق الهمزة لكونها اخص فانها تجيء تارة للتصديق اي لطلب فهم الاسناد تقول اذا اردت العلم بحصول نسبة القيام او الانطلاق الى زيد أقام زيد للمركب من الاسم والفعل وازيد منطلق للمركب من الاسمين وقد تجيء للتصور اي لطلب العلم بالمسند اليه والمسند الخ فقيدتهما نحو ازيدا ضربت ام عمرا اذا طلبت تعيين المفعول

قوله وما يختص بالتصديق هل اي ومن النوع الذي لا يستفهم ولا يطلب به الا التصديق كلمة هل فانها انما يطلب بها العلم بتعيين النسبة والاسناد سواء كانت في جملة فعلية نحو هل قام زيد او في جملة اسمية نحو هل زيد قائم ولاجل اختصاصه بطلب التصديق امتنع ان يقال هل زيد عندك ام عمرو على ان يكون ام متصلة لان ام العاطفة اذا كانت متصلة تستدعي كون المتكلم عالما بثبوت الحكم لاحد الامرين مبهما من غير تعيين ويستفهم عن تعيين ما ثبت له الحكم فيكون النسبة حاصلة وهل تستدعي ان لا يكون النسبة حاصلة لانه لطلب التصديق ومنهما تناف ثم ان هذا المثال ...

من الكلمات الاستفهامية المشتركة بين طلب حصول التصور وطلب حصول التصديق الهمزة فانها تستعمل بان يطلب بها حصول التصديق نحو أقام زيد وازيد منطلق فان المطلوب فيها ليس الا النسبة وبان يطلب بها حصول التصور نحو ازيد قائم ام عمرو وأقائم زيد ام قاعد فان المطلوب في الاول المسند اليه وفي الثاني المسند قال وما يختص بالتصديق هل الى التصور اول ومن الكلمات الاستفهامية المختصة بالتصديق هل بان لا يطلب بها الا حصول النسبة هل قام زيد فلا يقال هل زيد عندك ام عمرو لان ام هذه متصلة لانها بين المفردين ... كما عرفت في النحو وهي لطلب تعيين احد الامرين بعد العلم بوجود نفس النسبة فيحصل اختصاصها بطلب التصور وهل ... النسبة تقتضي عدم العلم بحصولها فيجتمع بينهما ... ولان ام المتصلة لطلب التصور وهل لطلب التصديق وبينهما تناف ... ان يقال هل زيد عندك ام عندك عمرو وان يقال هل زيد عندك ام عمرو عندك على ان ام منقطعة اي ... الانقطاع ام ... لان ام ليست لطلب التصور حتى يحصل بين الجمع بينهما وبين هل تناف ولا لطلب التعيين حتى يحصل بين الجمع بينهما تناف بل تطلب بها الوجود الموافق لطلب هل

اي بين ام وبين هل

١١٥

قوله وقبح هل زيدا عرفت الا عطف على لا تقول اى ولاجل اختصاص هل بالتصديق يقبح ان يقال هل زيدا عرفت لما سبق في النوع الاول من الفن الثالث ان تقديم المفعول يشعر بحصول التصديق بنسبة الفعل الى الفاعل والتخطئة في المفعول وتخصيص السؤال بالمفعول وهو تصور فبينه وبين هل تدافع بخلاف قولك هل زيدا عرفته فانه لا يقبح لانه لما اضمر عامله على شريطة التفسير يقدر العامل قبل زيدا كما تقتضيه هل حتى يكون تقدير الكلام هل عرفت زيدا عرفته فيمتنع السؤال ح عن النسبة فيكون لطلب التصديق وانما قال يقبح ولم يقل يمتنع لانه وان احتمل التقديم المنافي لذلك يحتمل عدم التقديم وان كان مرجوحا بالنسبة الى احتمال التقديم وذلك بان يقدر عرفت آخر قبل زيدا ويجعل مفعول عرفت المذكور محذوفا والتقدير هل عرفت زيدا عرفته سح

لما كان الجمع بينهما جمعا بين المتنافيين اعلم ان ام المتصلة
اما ان يكون مستعملة مع الهمزة او مع ما يقوم مقامها فاما المستعملة مع
الهمزة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة نحو ازيد
ام عمرو واضربت زيدا ام ضربت عمرا والمنقطعة بخلاف ذلك
نحو ازيد عندك ام عندك عمرو واذا استعملت لا مع الهمزة بل مع
ما يقوم مقامها فليس شرطها ما ذكر بل شرطها ان يكون ما بعدها مفردا
سواء ولي الآخر ما يقوم مقامها او لعدم المستويين الآخر الهمزة والمنقطعة الى ما بعدها
الهمزة ام لا فعند عدم الهمزة الفرق بين المتصلة والمنقطعة بان يكون
الهمزة الفرق بينهما بعد المتصل مفردا نحو هل عندك زيد ام عمرو ويكون ما بعد المنقطعة جملة
ان المتصل لا ... يليها احد المستويين صريحا نحو هل زيد عندك ام عندك عمرو وهل عندك زيد ام عمرو وعندك
لم يقبح هل زيدا عرفت سقام المفعول لان التقديم مشعر بثبوت
التصديق بنفس الفعل والاتيان بلفظة هل مشعر بعدم ثبوت التصديق
بما ذكرنا من ان هل لطلب التصديق والمطلوب لا يكون حاصلا
فيلزم من هل مع تقديم المفعول جمع بين المتنافيين ولذا قال يقبح ولم يقل يمتنع
لان هذا التركيب يحتمل التقديم المنافي لها ويحتمل عدم التقديم وهو
الراجح لكن في احتماله الآخر مرجوح وهو ان يقدر الناصب قبل زيدا ويجعل
مفعول الفعل المذكور محذوفا حتى يكون تقدير الكلام عرفت زيدا عرفته

قوله وتخصص بالاستقبال الا ليس معنى اختصاص هل بالاستقبال دلالته على زمان المستقبل انما وقع لان قولك هل ضربت زيدا استفهام عن وقوع ضربه في الزمان الماضي وهل زيد عندك استفهام عن حصول زيد عنده في الحال بل معناه انه اذا دخل على المضارع وهو محتمل للحال والاستقبال خصصه بالاستقبال فقولك هل تضرب زيدا معناه هل تضربه في زمان الاستقبال فعلى هذا لا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك اذا كان مباشرا للضرب وانت تريد انكار ضربه له سح

قوله الاستدعاء الاثبات الا المراد بالصفة هنا ما دل على معنى يقوم بالغير لا النعت النحوي وقوله لاستدعائه علة لاختصاص قدم عليه مع ان هل لطلب اثبات شئ للشئ او نفيه عنه لانه محض لطلب التصديق والتصديق حكم بالثبوت او النفي وهما متوجهان الى الصفات لا الى الذوات ولاجل ذلك كان له اختصاص بالصفات دون الهمزة فانها قد تكون لطلب التصور سواء كان تصور الذات او الصفة وقد تكون لطلب التصديق قوله ولا تقتضاء الاستقبال جاء على منوال ما تقدم في تقدم العلة على المعلول والمراد بالزمانية الكلمات الموضوعة لمعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله فاقتضى الفعل الا في القاء الفصيحة وهي التي يؤتى بها في المعطوف على محذوف كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اى ضرب فانفجرت سح

111

فليس فيه التقديم المنافي لهل بخلاف هل زيدا عرفته فانه ليس بقبيح لان زيدا
فيه يحتمل التقديم لاستعمال الفعل المذكور بضميره بل هو منصوب بفعل
مقدر قبله واذا لم يكن فيه تقديم فلا يستدعي ثبوت التصديق بنفس
الفعل فلا يقع الاتيان بهل ولقائل ان يقول في هذا المثال ايضا
احتمال التقديم لما سبق في مباحث تقديم المسند اليه في قولنا زيدا عرفته
يجوز ان يقدر المفسر الناصب قبل زيد لكون التقدير عرفت زيدا عرفته
مفيد التقوية ويجوز ان يقدر بعده لكون التقدير زيدا عرفت عرفته
مفيد التخصيص واذا كان هذا المثال ايضا محتملا للتقديم فلا يدل على
التقدير من منافاة فقوله بخلاف زيدا عرفته ليس كما ينبغي ولا يعرف
هذا فاعلم ان هل تختص بالاستقبال وضعا بمعنى اذا دخلت المضارع
تخصصه بالاستقبال فلا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك
بل يقال اتضرب ولذلك تختص الصفات الزمانية لما اختصاصها
بالزمان على ما ذكرنا من انها تختص بالاستقبال وضعا ولما اختصاصها
بالصفات فلانها للاثبات او النفي لانها لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء
ولا شك ان الاثبات والنفي لا يتوجهان الا الى الصفات ما تحققت
انها تستدعي اختصاص الصفات الزمانية فاقتضى الفعل لو اسند
مقوما على الفعل المضارع ليتحقق الاستقبال واما اسند دخولها

تقدم ان يحتمل التقدم ايضا بان يقدر المفسر بعد زيد نحو زيدا عرفت عرفته فلا نوع غرابة القبح سح

كلمة هل مختص بالاستقبال

على الفعل المضارع فاذا عدل عن الفعل بان تدخل على الاسم كان ادخل
في الدلالة لكون دلالته حينئذ على الثبات والاستمرار اكثر من دلالة
الاسم عليه لانها ادعى للفعل من الهمزة واذا ترك الفعل معها مما يكون
ادعى له فكذلك يدل على ان ترك الفعل معه انما يكون لغرض اقوى ولذلك
يكون ادخل في الدلالة على استدعاء المقام عدم التجدد ويثبت ما قيل
ان قوله تعالى فهل انتم شاكرون ادخل في الدلالة على طلب الشكر من قولنا
فهل تشكرون لان قولنا هذا يفيد التجدد بخلاف قوله تعالى وكذا من قولنا
فهل انتم تشكرون لانه ايضا مفيد للتجدد لان تقديره هل تشكرون
انتم تشكرون لمزيد اختصاص هل بالافعال وكذا من قولنا افانتم شاكرون
لان هذه الجملة وان دلت على عدم التجدد لاسميتها لكنها ادخل في قوله
فهل انتم شاكرون في الدلالة على عدم التجدد لما تقرر من ان هل ادعى
للفعل من الهمزة فترك الفعل معه يكون ادخل في الدلالة على استدعاء
المقام عدم التجدد قوله ولا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ اذا
عدل عنه يكون ذلك ادخل في الانباء عن الفعل الى الاسم بان
هل زيد منطلق الا من البليغ لان البليغ لا يستعمل مثل هذا التركيب الا
يكون لقصد الاعلام عدم التجدد لاطلاعه على مقتضى هل من الفعل
وان تركه موضعها ادخل في الدلالة على استدعاء المقام عدم التجدد

كما يحسن

ولا يحسن الا من البليغ اي لا يحسن العدول عن الفعل ودخوله على الجملة الاسمية الا اذا كان المتكلم بليغا له فضل
تميز من التراكيب ومعرفة بخواصها لانه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهره وله خاصية لا تفيدها الاول
وقد عرفت ان خواص التراكيب انما يراعيها البليغ واما غير البليغ فلا يحسن منه لانه لا يراعي الخاصية ويحمل
كلامه على اصل المعنى ان صح فيكون عدوله عن الاصل بلا فائدة كالاعمى نحو قول الشاعر ليبك يزيد ببناء الفعل للمجهول
الا من البليغ لما عرفت في الفن الثاني ان في نحو يسبح له بالغدو والاصال رجال ببناء الفعل للمجهول ثلث فوائد ليس
في بنائه للفاعل ومن الظاهر انه لا يراعي
١١٢ تلك الفوائد الا البليغ

كما يحسن مثل قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح
الطوائح الا من البليغ لاطلاعه على خواص التراكيب عرفت ان نحو
ضارع مبني على انه جواب عن سؤال مقدر وان تقدير الكلام على
هذا المقول له ببناء الفعل للمفعول ورفع ضارع بعده اكثر فائدة
من بنائه للفاعل من عدة وجوه مر ذكرها ما
وبما تختص التصور اسئلة ايان يوم الدين اول الكلام
الاستفهامية التي تختص بالتصور لم لا يستعمل الا لطلب التصور فيسئل
بما وحدها هي اما للسؤال عن الجنس اي الماهية المخصوصة او المنزلة ويكون
النوع اعني الكلي الذي هو تمام ماهية ما تحته من الجزئيات كالانسان اذا كان
السؤال بما عن افراد ماهية واحدة كقولك ما زيد وعمرو والجنس على كلام
الجزء المشترك كالحيوان ان كان السؤال عن الماهيات المتنوعة كقولك
ما الانسان والفرس واما السؤال عن الوصف نحو ما زيد فانه في قوة قولنا
اكريم هو ام شجاع ام عالم ام عدل ويكون الجواب الكريم والعدل من تلك الاوصاف
او اكثر ومن امثلة السؤال عن الجنس قوله تعالى ام كنتم شهداء اذ حضر يعقوب
الموت الخ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي اي اي جنس من المعبودات
تؤثرونه للعبادة قوله ولهم وجوه ظاهرة ولما ذكرنا من ان ما يكون تارة
للسؤال عن الجنس اعني الماهية وتارة للسؤال عن الوصف فهي متفقة

قوله تختص بالتصور وهي باقيها

لا وظيفتها

١١٣

ومسه والتردد فالايق لما تيقن ان ما سنذكره من تضمين السوال عن الجنس وعن الوصف اراد ان يبين ان ما في قول فرعون اي معنى الرب
حتى تطبيق جواب موسى عليه السلام على المذكورة الاية فمعنى قوله وما رب العالمين اي جنس من اجناس الاجسام هو وذلك لان الرب
يجب ان يكون موجودا قائما بنفسه واعتقد جهله ان الموجود القائم بنفسه لم يكن الا من اجناس الاجسام فاجاب موسى عليه السلام
عن الوصف بقوله رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين على طريقة نوع من الاسلوب الحكيم وهو تلقي السائل بغير
ما يتطلب تنزيلا لسواله عن الجنس منزلة سواله عن غيره تنبيها على انه الاولى والاليق بحاله وتوجيهه ان فرعون لما سال
ان رب العالمين من اي اجناس الاجسام حتى يطلب تعيين جنسه منها والاليق ان يسال عنه وصفه الذي يمتاز
عن الاجسام بل عن الممكنات وهو كونه ربا لكل السموات والارض وما بينهما

السوال لما قال فرعون وما رب العالمين سائلا عن حقيقته تعالى اي اي جنس من
الاجسام لاعتقاده الجاهل ان كل موجود قائم بنفسه جسم اجاب موسى
بالوصف حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين لانه لما كان
عالما بان ذاته تعالى بسيطة والحقائق البسيطة لا يمكن تعريفها بالحد فلم ينطق
بالوصف تعريضا بتغليطه وتخطئته لنفي السوال عن الحقيقة فلم
فرعون لغلط جهله وكمال عتوه لما عرض له موسى وقال لمن حوله من الجهلة
الا تستمعون سالته عن حقيقة رب العالمين وهو يذكر اوصافه بما العالم الا سو
موسى بعبارة لغيره وقال ربكم ورب ابائكم الاولين استهزاء حيث سماه فغلط
حضرته ونسبه الى الجنون فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
موسى في الجواب وقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون
يعني ان كان لكم عقل لعقلتم ان الاتيان بالشمس من المشرق وتحريكها
بوجه على مدار غير المدار الذي قبله وتبليغها المغرب على وجه نافع ينتظم
امور الكائنات من اعظم الايات الدالة على وجود الصانع وان
هذا ما لعل الاجوبة الثانية من صور السوال عن الجنس من دون
العلم نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى اي من اي جنس من الكلام
ومثل امر [illegible] حتى [illegible] الان [illegible] سواه [illegible]
فاصابني سوال هذا المعنى اي كان [illegible] سوالي وانما خاطب [illegible]

اجاب موسى عليه السلام عن الوصف تعريضا بينه الى الغلط وتنبيها على انه ليس من اجناس الاجسام صح

١١٣

موسى بالنداء

موسى بالنداء لانه كان يعيش وسيرون ونتبعه او لانه عرف لكنته
ولاخيه فصاحة فاختصه بالنداء لتنحية موسى بقوله ربنا الذي اعطى
كل شيء خلقه ثم هدى اي اعطى كل نوع من انواع صورته وشكله الذي
به يطابق كماله وقيل اعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة
ثم عرفه كيف يتوسل بما اعطاه الى بقائه وكماله
او طبعا وهذا جواب في غاية البلاغة لاختصاره وافصاحه عن الموجودات
بأسرها على ترتيبها ودلالته على ان الغني المطلق والقادر على انشاء الكائنات
هو الله تعالى ولذلك بهت الذي كفر فلم ير الا صرف الكلام عنه فقال
فما بال القرون الاولى ما حالهم بعد موتهم من السعادة والشقاوة قال علمها
عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى قوله لانه [illegible] للعاقل الاعراض
اشار الى بيان كون هذا الجواب [illegible] لالزام الخصم يعني ان موسى لما قال
ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى وكانه قال نعم لنا رب سوى
الصانع الذي اوجد [illegible] في العقل [illegible] كل نوع من انواع الكائنات
وهداه الى مصالحه ومنافعه لوجب على كل وعلى كل من له عقل الاعتراف
بكونه ربا وان لا رب سواه الثالثة اي ويسال بها عن المميز
في امر عام عن الاخر سواء كان ذلك المميز ذاتيا وهو الفصل كالناطق
او عرضيا وهو الخاصة كالضاحك له فاذا قلت اي شيء هو في [illegible]

١١٣

قال الثالثة

قوله وأي لما يميز أحد المتشاركين أي وما يختص بالتصور أي وهو للسؤال عما يميز أحد المتشاركين أو المتشاركات في أمر عام ذاتيا كان أو عرضيا كما إذا قال القائل عندي ثياب فتقول أي الثياب فتطلب وصفا يميزها عندك وإنما اكتفى بالمتشاركين لكمالها أقل ما تقتضيه المشاركة قوله وكم للعدد أي وما يختص بالتصور كم وهو للسؤال عن كمية الشيء عدد أو غيره
أي وما يختص بالتصور كيف وهو للسؤال عن حال ما دخل عليه كيف نحو كيف أنت أي أصحيح أم سقيم إلى غير ذلك من الأحوال
وأين للمكان أي وما يختص بالتصور أين وهو للسؤال عن المكان نحو أين زيد أي في الدار أم في غيرها من الأماكن قوله ومتى للزمان أي وما يختص بالتصور متى وأيان وهما للسؤال عن الزمان فإذا قيل متى جئت قيل يوم كذا أو شهر كذا وقال علي بن عيسى الربعي النحوي بغداد منهما فرق وهو أن أيان يستعمل في مواضع التفخيم بأن يسأل عن زمانه نحو قوله يسأل أيان يوم القيامة أو في حدوث يوم القيامة لاشتماله على عظائم الأمور

على لسان ملك الجواب بتفصيله وهو الناطق وإذا قلت لمن شيء هو
سائلا عنه يكون الجواب في حاصله وهو الفصل حكى قال الله تعالى حكاية عن سليمان
عليه السلام أيكم يأتيني بعرشها أي الإنسي أم الجني وقال حكاية عن الكفار
أي الفريقين خير مقاما أي نحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم الرابعة
كم وهي للسؤال عن العدد فإذا قلت كم رجلا رأيت فكأنك قلت
أعشرون أم ثلاثون ومثاله من التنزيل قوله تعالى قال كم لبثتم في الأرض
عدد سنين ثم قال الله أو الملك المأمور بسؤال أهل النار كم
لبثتم في الأرض أحياء وأمواتا في القبور قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم
استقصارا لمدة لبثهم فيها بالنسبة إلى خلودهم في النار أو لأنها
كانت أيام سرورهم وأيام السرور قصار أو لأنها منقضية والمنقضي
في حكم المعدوم الخامسة كيف وهي للسؤال عن الحال فإذا قلت كيف
زيد فكأنك قلت أصحيح أم سقيم فالجواب إما أن تقول صحيح
أو تقول سقيم السادسة أين وهو للسؤال عن المكان فإذا قلت
أين زيد فكأنك قلت أفي الدار أو المسجد أو غيرهما من الأمكنة
السابعة أنى وهي تستعمل تارة بمعنى كيف كقوله تعالى نساؤكم
حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم أي كيف شئتم وأخرى بمعنى من أين
كقوله تعالى حكاية عن زكريا يا مريم أنى لك هذا أي من أين لك هذا

والتاسعة

الرابعة

الخامسة

السادسة

السابعة

فإن ههنا جرد عن الاستفهام واستعمل لمجرد التعظيم الأحوال

الثامن والتاسعة

قوله وهذه قد تتولد أي الكلمات المختصة بالتصور قد تزال عن معانيها المذكورة ويتولد منها معان مجازية أمثالها سبق في الهمزة وهل بحسب القرائن والمقام يكشف بالمتولدات لأن المجاز في الهمزة وهل بحسب القرائن والمقام يكشف بأمر المتولدات لأن المجاز في الهمزة وهل لكونهما حرفين في متعلقيهما على ما تعرض ههنا لكونها للمجاز وههنا المجاز في ما وأخواته أصلي لكونها أسماء ولهذا لم تعرض ههنا لبيان المعنى المجازي فإنه قد استعملت لمجرد الاستخفاف والتحقير يقول ما هذا ومن هذا إذا عرفت المشار إليه واستعمل للتعجب

بتعبير المجاز

١١٤

والتاسعة متى وأيان بفتح الهمزة وكسرها وكلاهما بمعنى متى وأيان
للسؤال عن الزمان فإذا قلت متى جئت وأيان جئت فالجواب
أن تقول يوم الجمعة أو يوم الخميس مثلا بالنصب على الظرفية قال علي بن عيسى
الربعي إن أيان تستعمل في مواضع التفخيم كقوله تعالى يسأل أيان يوم القيامة أي
لم متى يكون استبعادا أو استهزاء أو كقوله يسألون أيان يوم الدين
أي متى يكون يوم الجزاء وهو أيضا سؤال استبعاد واستهزاء وجوابه
قوله يوم هم على النار يفتنون أي يحرقون قيل إن أصل أيان أي أوان
فحذف الألف الثانية من أي والهمزة من أوان ثم قلبت الواو ياء
وأدغم الياء في الياء فصار أيان بفتح الهمزة أو كسرها أي
بعد التصرف فيه للتخفيف لأنها لما غيرت بحذف حرف منها
فصار أيان بكسر الهمزة ويجوز أن يقال إن أصلها أي آن أي وقت
آن لكن النقل لم يساعده قال وهذه تتولد منها أي الشيء
من غير أصل هذه الكلمات الاستفهامية التي مر ذكرها قد
تتولد منها عند امتناع إجرائها على معانيها الأصلية معان من أمثال ما
من المعاني المتولدة عن الأبواب الخمسة الطلبية فيقال ما هذا
ومن هذا الاستفهام حتى يكون معنى أهل لمن حسن من الأجانب هنا
ومعنى أنا أي حيث من دعى العلم هنا بل المجهول التحقير والاستخفاف

اصل ايان

قوله وای رجل انما قد یستعمل ای لا للتمییز بل للتعجب تقول لرجل تمیز عندک ولرجال عجیب خرج عن نظایره ای رجل
وقد یزاد لفظ ما بعد ای للمبالغة في التعجب قوله وکم دعوتک انما قد یستعمل کم لا للسوال عن العدد بل للاستبطاء تارة
نحو کم دعوتک اذا دعوته مرات ولم یجبک وللانکار تارة اخری نحو کم تدعونی وللتهدید اخری نحو کم احلم لمن یسیء الادب
زجرا له قوله واین مغیثک انما قد یزال این عن معناه الاصلی وهو السوال عن المکان ویستعمل للانکار ما دخل
علیه والتقریع ای التعییر واللوم تقول اذا ذللت من لم یطا وعک وادعی ان له مغیثا منک این مغیثک انکارا
لوجود مغیثه وتقریعا له علی ادعائه ان له مغیثا

فکانه قال في الاول هذا شیء محقر وفي الثاني هذا حسن مستقبل وکذا قوله تعالی ما لی
کقوله تعالی حکایة عن سلیمان علیه السلام ما لی لا اری الهدهد لم کان من الغایبین
متعجبا کانه علیه السلام لما لم یر الهدهد ظن انه حاضر ولا یراه فقال متعجبا
من حاله ما لی لا اراه ثم احتاط فلاح له انه غایب فاضرب عن السوال الاول وقال
بل اهو من الغایبین کانه یسال عن صحة ما لاح له فان هذا الاستفهام لیس جاریا
علی اصله اذ لا یجوز ان یکون سوال سلیمان عن حال نفسه لانه مما لا یعلم
لا یطلب فیحمل علی التعجب وکذا قوله تعالی ای رجل هو وایضا ای رجل سوال الاستفهام
حتی یکون معناه ای رجل من الرجال هو بل للتعجب لان معناه هو رجل عظیم
من شانه ان یتعجب منه وکذا قوله کم دعوتک لا للاستفهام اذ لیس معناه
کم مرة دعوتک للعلم بها بل للاستبطاء یعنی کثیرا من المرات دعوتک وانت
لجانبی فهو اما کنایة عن بطوء الاجابة او عن تاخیرها وکذا قوله تعالی
کم تدعونی لا للاستفهام لانه لیس معناه کم مرة تدعونی بل المعنی کثیرا من المرات
تدعونی وتکرر الدعوة من غیر ضرورة ولا فایدة فیکون للانکار وکذا قوله
کم احلم لا للاستفهام اذ لیس معناه کم مرة احلم بل معناه کثیرا من المرات احلم
ویزداد علیک غضبی فیکون للتهدید وکذا قوله تعالی انی تؤفکون ای کیف لا للاستفهام اذ لیس
معناه فی ای حال تؤفکون بل معناه کیف یجوز لکم ذلک فیکون للانکار والتعجب
والتوبیخ بحسب الاعتبارات فهذا فی محل استعمال کیف للانکار والتعجب والتوبیخ

قوله تعالی

قوله تعالی کیف تکفرون بالله وکنتم امواتا فاحیاکم یعنی کیف تکفرون
والحال انکم کنتم اجساما لا حیوة لها وعناصر واغذیة واخلاطا ونطفا
ومضغا مخلقة وغیر مخلقة فاحیاکم بخلق الارواح ونفخها فیکم وانما
قلنا ان کیف هنا للانکار والتعجب والتوبیخ لانها لیست للسوال عن الحال
حتی یکون استفهامیة لان معنی الایة کیف یجوز لکم الکفر بالله والحال کذا او
ولا شک ان من سلک مسلک الرشاد وترک طریقة العناد علم ان الکفر
بالله مع العلم بما ذکرنا من اطوار الانسان وارتقائه من کل منها الی ما
فوقه من غیر ان یکون له فی ذلک فعل او قصد واختیار حتی یبلغ احسن
تقویم وظنه للانکار علی الکافر والتعجب منه والتوبیخ له وکذا قوله
تذلیل المخاطب این مغیثک للتوبیخ والتقریع وللانکار لا للاستفهام
اذ لیس معناه السوال عن مکان المغیث حتی کانه قیل ای السوق
هو ام فی الدار لکون هذا السوال فی حال التذلیل والعلم بعدم المغیث
فیکون للانکار من یدعی ان له عند الحاجة مغیثا وتقریعه وعلی هذا
ورد قوله تعالی ویوم نحشرهم جمیعا ثم نقول للذین اشرکوا این شرکاؤکم
الذین کنتم تزعمون لم تزعمون شرکاء الله فان این هنا لیست للسوال
عن مکان الشرکاء لعلمه تعالی بانه وحده لا شریک له بل هنا تقریع وانکار
لمن یعتقد ظلمهم ان لله شرکاء وقوله تعالی فاین تذهبون فانه لیس للاستفهام

قوله لا يخفى عليك انه اذا قلت أأنت ضربت زيدا كنت سائلا عن حال وقوع الضرب وثبوت التقديم لا يكون هذا التركيب
لان الاستفهام عن حال وقوع الضرب يستلزم الشك فيه والتقديم يستلزم اليقين به ولو لم تكن سائلا عن حال وقوع الفعل او لم تنو
التقديم جاز ويصح في مقام أزيدا ضربت جائز اذا استعمل في مقام يراد تقرير ان زيدا مضروب المخاطب ولا يجوز استعماله في مقام
السؤال عن حال وقوع الضرب لمنافاة التقديم المستلزم لليقين به ومثل اضربت زيدا يستعمل في حال تقرير الفعل ولا يجوز حمل أأنت
قلت للناس على التقديم لانه يستلزم تيقن وقوع الفعل والاستفهام عن نفس الفعل يستلزم الشك فيه لان ما الاستفهام فيه ليس
عن نفس الفعل بل عن ان القائل هو او غيره لا انه لا يقول المقام يأباه بعلم من سياق الآية وسياقها منه

عن مكان الذهاب بل هو استضلال لهم فيما سلكوه في امر الرسول
والقرآن وفوق ذلك لمن ترك الجادة ولغلغي غير الطريق اين تذهب فانه
ليس السؤال الاستفهام بل للتنبيه على الضلال ولفظ في التعجب قال ... ام
خاتمة لا يخفى الى على التقديم اول لا يخفى عليك ... المعنى
عن شيء يستدعي عدم العلم بحصول ذلك الشيء وان تقديم الفاعل في
والمفعول يستدعي العلم بوقوع نفس الفعل في مقام أأنت ضربت زيدا انه 2342
التقديم او تغير نية التقديم فانك ان نويت في هذا التركيب تقديم ان
انه كان في علاقي المعنى ... لتدل على الاختصاص فلا يكون هذا التركيب
اردت الاستفهام عن وقوع الفعل لاستلزام الجمع المتناقضين لان الاستفهام
عن وقوع الضرب يستلزم الشك فيه وعدم ذلك ينكسر وتقديم ما ... على المعنى
يستلزم التيقن بوقوع الفعل فيجتمع الشك والتيقن في فعل واحد واما اذا
لم تنو التقديم او نويته ولكن الاستفهام لم يكن عن وقوع الفعل بل عن الفاعل
فيجوز هذا التركيب اذ لا يلزم في الجمع بين المتناقضين على الاول اذ لا يدل على تقديم
التقديم ولا على الثاني لكون الشك في الفاعل والتيقن في الفعل فلا اشكال
ولا يخفى عليك ايضا مقام أزيدا ضربت فانك اذا اردت بهذا التركيب
السؤال عن وقوع الضرب فلا يكون هذا التركيب لادائه الى التناقض لما مر
واذا اردت السؤال عن حال المفعول انه زيد او غيره فهو جائز التركيب

قوله لا يخفى عليك انه قد سبق ان أأنت ضربت يحتمل التخصيص والتقوية وقال صاحب المفتاح لعدم لزوم
ان كان الضمير في الاصل مؤخرا ثم قدمته كان للتخصيص وان كان في الاصل مقدما كان للتقوية ونحو
زيدا ضربت متمحض للتخصيص ونحو ضربت زيدا لا تخصيص فيه ولا تقوية فلا يخفى عليك بعد معرفتك
بها مقام كل واحد منها في الاستفهام منه

116
لعلم لزوم التناقض لكون الشك في المفعول والتيقن في الفعل ولا تنافي
بينهما وكذا لا يخفى عليك مقام أضربت زيدا فانك اذا اردت تقرير
الفعل وتثبيته تقول اضربت زيدا لتقرير ضربته والكلام المبسوط
في هذا المقام ان يقال اي اذا اردت بالاستفهام التقرير فقسه على
مثال الاثبات وذلك بان تدخل حرف الاستفهام على ما تريد تقريره فقل
في حال تقرير الفعل أضربت زيدا وفي حال تقرير ان المخاطب هو الضارب
دون عمرو أأنت ضربت زيدا وفي حال تقرير ان زيدا هو المضروب أزيدا ضربت
62 وان اردت به الانكار فقسه على مثال النفي في التقديم بان تضع حرف الاستفهام م
مكان حرف النفي فقل في انكار نفي الفعل أضربت زيدا وفي انكار
ان المخاطب هو الضارب أأنت ضربت زيدا وفي انكار ان زيدا مضروب
أزيدا ضربت ولما عرفت هذا فلا تحمل قوله تعالى مخاطبا لعيسى عليه السلام
أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله على التقديم لانه
ليس للانكار انه القائل بل هو ليس بمقصود من هذه الآية بل الجملة على
لا تدل على اصله مثل هذا القول حتى يكون متمسكا للنصارى ام لا بل هم يفعلون
بانيا من متابعة لاهوائهم الفاسدة قال الطلب
118 كالتمني او واما انه اي الثلاثة من انواع الطلب الامر وقد مر
وهو الكلام الجاري في نحو ليفعل وصيغ مخصوصة نحو انصر وعلوم ... ج

وان كان وقوع الضرب ... [illegible]

واسمائي بعض اسماء الافعال نحو نزال ونزالك وصه ومه وقد سبق في النحو
والصرف تفاصيلها فلا نطول الكتاب بايرادها اذا عرفت هذا فاعلم
ان الامر عبارة عن اقتضاء الفعل بالقول المخصوص اعني ذا اللام والصيغ
وبعض اسماء الافعال استعلاء اي على سبيل الاستعلاء ولا يخفى عليك ان اعتبار
الاستعلاء في مفهوم الامر انما يجيء على مذهب ابي الحسين البصري من المعتزلة الا ان
مذهب الاشاعرة كما حكي عنه كتب اصول الفقه والمصنف اقتفى بذلك صاحب المفتاح
هذا بيان ان لفظ الامر للاستعلاء اما بيان ان صيغته ومثاله من ذي اللام
والاسماء المذكورة للاستعلاء ام لا ففيه خلاف والظاهر عند صاحب المفتاح والمصنف
انها ايضا للاستعلاء واستدل عليه بان الائمة اطبقوا على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة
الايجاب ولامه واذا كانت هذه صيغة الامر ومثاله وقد عرفت ان الاستعلاء
داخل في مفهوم الامر يكون هي ايضا للاستعلاء قوله ولا شبهة في ان
اشار الى ما للعلماء في تحقيق معاني الفاظ الامر وقال الاشبه بالحق ان
لمراد اقتضاء الفعل بالقول المذكور على سبيل الاستعلاء انما يكون من حيث ان لفظ
الامر من حيث انه لفظ الامر موضوع للاتيان بالمامور به على التحصيل المطلوب
ذلك لكن ذلك الايجاب فيه يورث وجوب الفعل على المامور وقد لا يورث
لان ذلك الامر اما ان يصدر عمن هو اعلى رتبة من المامور ولا فان صدر ممن هو اعلى

افاد الوجوب

افاد الوجوب والا فلا يفيد بل يفيد مجرد الطلب وقد ترد صيغة الامر لغير
الامر وهو الطلب نحو لعله منه بحسب قرائن الاحوال بما يلائم المقام ويناسبه
فان الفعل اذا استعمل على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم فهو دعاء
واذا استعمل على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في المرتبة افعل
بدون الاستعلاء فهو التماس وان استعمل في مقام الاذن كقولك جالس الحسن
او ابن سيرين لمن يستأذن في ذلك اما بلسان المقال او بلسان الحال فهو اباحة
وان استعمل في مقام السخط فهو التهديد كقولك اعملوا ما شئتم وقريب
منه الانذار كقوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلا انك من اصحاب النار وفرق بين
التهديد والتخويف والانذار ابلاغ ولا يكون الا في التخويف فالانذار
ابلاغ مع التخويف والتهديد هو تخويف وان استعمل في مقام
يكون المطلوب امرا مستبعدا غير مطموع فيه فهو التمني كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي فان قلت انجلاء الليل ليس من الامور
المستحيلة بل هو مما يرجى فالصواب حمل صيغة الامر في البيت على الترجي
لا التمني قلت الامر فيه لتمني لا الترجي وذلك لان الشاعر المتكلم
مع ما يجد من تباريح الشوق ولما كان الليل الطويل يجعل الانجلاء محالا
وليل المحب بلا اخر لم يترجح الانجلاء بل تمناه واذا استعمل بحسب ظنه
الانجلاء فيكون صيغة الامر للتمني وان استعمل حيث لا مجال لاسباب المقتضية

طلب الانجلاء من الليل وهو مما لا يسمع الخطاب والانجلاء بالنسبة الى العاشق المحزون كالممتنع فيكون صيغة الامر للتمني

لاكرام المامور وتشريفه وللاكرام كقوله تعالى عطفاً بالاهل الجنة
ادخلوها بسلام آمنين فان ضم السلام والامن الى الامر بدخول الجنة
يدل على ان صيغته للاكرام وان يستعمل في مقام يقتضي تحقير المخاطب
وللاهانة كقوله تعالى عطفاً بالاهل النار ذق انك انت العزيز
الكريم ولصيغته للعرض كان الغرض منه [illegible] الفرائض بدين
المصنف منها الندب كقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم
من مال الله الذي آتاكم فان الكتابة لما كانت مقتضية للولاء عن
مسلم تركها للعقاب كانت مندوبة ومنها الارشاد كقوله تعالى
فاستشهدوا شهيدين من رجالكم فانه تعالى ارشد العباد عند المداينة
الى الاستشهاد رعاية لمصالحهم والفرق بين الندب والارشاد ان الندب
لثواب الآخرة والارشاد لمنافع الدنيا اذ لا ينقص الثواب بترك الاستشهاد
في المداينات ولا يزيد بفعله ومنها الامتنان كقوله تعالى كلوا مما رزقكم
فان اقتران قوله مما رزقكم الله بالامر قرينة للامتنان على العباد ومنها
التسخير كقوله تعالى كونوا قردة خاسئين فان خطابهم بذلك في معرض ذمهم
قرينة التسخير ومنها التعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله وقرينة
سياق الكلام ومنها التسوية كقوله تعالى اصبروا او لا تصبروا وامارته القصد
اراده التسوية في عدم النفع بالصبر وعدمه ومنها التمني كقوله تعالى

ما اثم

118

الشعراء
في سورة الاول
في سورة طه كذا انهم
في سورة يونس القوا
قال لهم موسى القوا

ما اثم ملقون فانه قال ذلك في معرض اعتقاد سحر السحرة في مقابلة المعجز
الموسوي ومنها التكوين كقوله كن فيكون ومنها ورودها بمعنى الخبر
كقوله عليه السلام اذا لم تستحي فاصنع ما شئت معناه صنعت ما شئت

قال الرابع النهي الى المستقبل اقول

131 الرابع من انواع الطلب النهي وحرفه لا الجازمة وهو كالامر في الاستعلاء
يعني كما ان الامر يقتضي الاستعلاء والوجوب حقيقة فكذا النهي يقتضي
الاستعلاء والوجوب لوجوب الانتهاء عن الفعل المنهي عنه الذي هو حقيقة
كقوله تعالى لا تاكلوا الربوا وكما ان الامر قد يتولد منه معان غير الوجوب
بمعونة قرائن الاحوال كذلك النهي قد يتولد منه معان غير التحريم نحو
الكراهة كقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها في الماء المشمس
لا تفعلي الثاني بيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل
الظالمون الثالث الدعاء كقوله عليه السلام لا تكلنا الى انفسنا طرفة عين
الرابع الياس كقوله تعالى لا تعتذروا اليوم الخامس الارشاد كقوله لا تسألوا
عن اشياء السادس التسلية كقوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اعلم ان صيغة
النهي قد تكون للالتماس او الاباحة او التهديد او غيرها من المعاني
التي ذكرناها في صيغة الامر بحسب المقام فتامل واعرف هذا
لا تبعد فاعلم ان الامر والنهي اما ان يكونا مع قرينة لم تدل على الفور او التراخي

لا محاله بمقتضى القرينة

بعد قرينة لا هذا ولا ذاك فان وجدت القرينة فيحكم

فان دلت على الفورية يحكم بها وان دلت على التراخي كذلك وكذلك حكم

النهي واليه اشار بقوله وبها للفور او التراخي فيتبع القرينة وان

لم توجد فيه ليس في الامر قرينة لا للفور ولا للتراخي ففيه خلاف فقال

لا تفيد الفور ولا التراخي بل هو حقيقة في القدر المشترك منهما وهو طلب

الفعل من غير ان يكون في اللفظ اشعار بخصوصية الفور او التراخي كالقضايا

وقيل للفور وقيل للتراخي وقيل مشترك منهما اشتراكا لفظيا

واما النهي المطلق المجرد عن القرينة فيفيد الفورية بلا خلاف هذا

هو المذكور في الكتب الاصولية والمختصر عند المصنف ان كلا منهما

للفور وسيدل عليه بوجهين الاول القياس على النداء والاستفهام فانهما

يدلان على الفورية بالاتفاق وكذا الامر والنهي والجامع اشتراك الجميع

في امكان المطلوب بها واليه اشار بقوله ودعواها فالاربعة

انهما للفور كالنداء والاستفهام الثاني الاستدلال بالعرف فان العرف يستحسن

مبادرة المامور الى الاتيان بالمامور به ومبادرة المنهي الى الانتهاء عما

نهي عنه ولولا انهما يدلان على الفورية بحسب الحقيقة لما استحسن العرف

المبادرة فيهما وكما ان ذم العرف للمامور والمنهي بعدم مبادرتهما

الى الاتيان والانتهاء ولولا انهما بحسب الحقيقة على الفورية لما كان ذم

على التاخير

والاظهر انهما حقيقتان عرفا في الفور لوجوه الاول القياس على الاستفهام فانه لطلب الفهم على الفور والنداء لكن

فانه لطلب الاقبال على الفور بالاتفاق فكذا الامر والنهي والجامع كون كل منهما لطلب امر ممكن الثاني ان العرف جرى على استحسان

المبادرة الى الاتيان بالفعل عقيب الامر والى الانتهاء عنه عقيب النهي وعلى استهجان عدم المبادرة اليهما عقيب الامر

والنهي وذلك علامة كونهما حقيقة عرفا في الفور الثالث انه اذا امر المولى عبده بالقيام ثم نهاه عنه قبل ان يقوم

يستهجن النهي ويقال انه بداء عن الامر ويعد النهي ابطالا للامر السابق ولولا ان مقتضى الامر والنهي عرفا هو الفور

لما كان كذلك اذ امكن الجمع بينهما بارادة التراخي في احدهما

119

على التاخير وكما يستهجن العرف النهي قبل الفعل فانه يستهجن قول

السيد لعبده لا تسقني عقيب قوله اسقني لانه يسارع الى الفهم تكليفه

بالجمع بين المتنافيين السقي وتركه ولولا ان كلا منهما للفور لما استهجن ذلك النهي وقوله

سارع الى الفهم التكليف بالجمع بين المتنافيين اذ على تقدير عدم اقتضائهما الفور

يحتمل ان يكون المراد ايقاع احدهما في وقت وايقاع الآخر في وقت آخر وكما

يعد العرف بعد النهي قبل الفعل ابطالا للامر فكذلك يدل على ان

العرف يفهم من مطلق الامر والنهي الفور قوله وبها المرة او الاستمرار

اشارة الى ان الامر هل يقتضي تكرار الاتيان بالمامور به او لا يقتضي وكذا النهي

هل يقتضي تكرار الانتهاء عن المنهي عنه او لا فقول النهي عن الشيء يقتضي التكرار

واما الامر ففيه اربعة مذاهب فقيل انه لا يقتضي التكرار ولا ينافيه بل

هو لمجرد طلب فعل المامور به من غير اشعار بالمرة او التكرار وهو الصحيح

عند اكثر الحنفية وقيل انه يفيد التكرار وقيل انه يفيد المرة وقيل بالتوقف

اما لانه مشترك بينهما لفظا او لانه لا يعرف فيجب التوقف واما للجهل بحقيقته

يعني لا يدري انه حقيقة في التكرار او المرة فيجب التوقف ايضا هذا

هو المذكور في الكتب الاصولية والمصنف قد تابع صاحب المفتاح وفصل

هنا وهو ان كل واحد منهما اما ان يكون لقطع ما هو واقع او لا فان

كان لقطع ما هو واقع كقولك للمتحرك لا تتحرك

قوله فهب لي من لدنك [...] بالجزم والرفع فالجزم على انه جواب الشرط المحذوف واما الرفع فقال صاحب الكشاف انه بالوصف [...]
المفتاح انه بالاستيناف كانه قيل ما تصنع به [...] لانه سؤال [...] دعوة [...] زكريا اذ نادى ربه [...]
[...] فاستجبنا له ووهبنا له يحيى فانه يدل على ان [...]
[...] وكانت [...] فهب لي من لدنك وليا [...]
لان تكون المعنى الاصح مراده البتة

فيما لم يتحقق وان كان الاتصال مما هو واقع كقولك لغير المتحرك ليتك تتحرك وفي الحال
لا يمكن في الاستمرار ذو له وليس الغرض تحصيل الحاصل انشاء الحال في الحركة
منه نحو ان تقال ان قولك للمتحرك تحرك وامثاله مما هو لو ان تقال
الواقع لغرض تحصيل الحاصل واستحالته ظاهرة وتقرير الجواب ان تقال
ليس هنا الغرض تحصيل الحاصل وانما يكون كذلك ان لو توجه الامر بالحركة
الى الحال لكن ليس كذلك فان الامر في الحال يتوجه الى طلب الفعل في الاستقبال
وظاهر ان الحركة الاستقبالية المطلوبة ليست بحاصلة في الحال فلا يلزم
ولا يلزم تحصيل الحاصل قال خاتمة الى القوم الطالبين
ثم مباحث الامر والنهي بيان المشاركة بينها وبين الانواع السابقة يعني على تقدير الشرط
التمني والاستفهام من بعده وهو ان كلا من هذه الاربعة يصح تقدير الشرط بعده
لكون كل منها قرينة صالحة لاضمار الشرط اذا قصد السببية
بان يكون سببا لما بعده كقولك اسلم تدخل الجنة على معنى ان تسلم
تدخل الجنة قال الله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام واني خفت الموالي
من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث
من آل يعقوب واجعله رب رضيا بالجزم في يرثني والمعطوف عليه
يعني يرث هو قراءة ابي عمرو والكسائي على انه جواب لصيغة الامر التي
هي للدعاء والتقدير ان تهب لي وليا يرثني واما قراءة الرفع وهي قراءة الباقين

[illegible]

قوله وقد يقدر الجواب اي كما يذكر الجزاء ويقدر الشرط كذلك يذكر الشرط ويقدر الجزاء بعكس ما تقدم كما في قوله تعالى
قل ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به [...] الظالمين [...] محذوف تقديره الستم ظالمين اي ان كان القرآن من عند الله
[...] فالاستفهام لتقرير كونهم ظالمين والدليل على ان الجواب المحذوف هذا
ذكر الظلم عقيبه في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين بكذا ذكره صاحب المفتاح

فالاستيناف كانه قيل لم تسئل الولي فقال انه يرثني دون
الوصف يعني على تقدير الرفع الصحيح ان يكون صفة لقوله وليا كما ذهب اليه
الشيخ ابن الحاجب اذ لو كان صفة لزم ان زكريا لم يوهب من وصفه
الولي الذي يرثه لان الولي الموصوف يحيى وهو مات قبله ان صفة
فلم يرثه على تقدير الرفع لو كان صفة لقوله وليا لدل السياق على ان مطلوب
زكريا كان وليا موصوفا بكونه وارثا من زكريا العلم والشرع فان الانبياء لا يورث
المال ويرث من آل يعقوب الملك فما كان مطلوبه الا الوارث ويحيى
لم يرث منه لموته قبله فلم تحصل كلما طلب فلم يكن مستجاب الدعوة
وهو باطل فثبت انه على تقدير الرفع مبني على الاستيناف لعلمهم ان الانبياء
تقدير محذورا وقال قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وينفقوا مما رزقناهم
على معنى ان قل لهم اقيموا وانفقوا يقيموا وينفقوا وكقولك في التمني
ليت لي مالا انفقه على ان ارزق المال انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك على معنى ان تعرفني بيتك ازرك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك
على معنى ان لا تشتم يكن خيرا لك وانما قلنا ان كلا من هذه الاربعة
قرينة صالحة لاضمار الشرط بعده لان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود المطلوب يكون الطلب مسببا عن السبب
الحامل للطالب كدخول الجنة فانه الباعث على قوله اسلم وان كان

التسبب
لما دل عليه اسلم وهو ان اسلمت ع واذا كان عدم انفكاك الفعل عن السبب
الحاصل عليه معلوما علم من هذه الاربعة وذكر المسبب الخارجي الذي هو
في الذهن وهو دخول الجنة اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسبب ولهذا لم يقع الجزم في النفي لانه خبر محض والاخبار لا يلزم ان يكون عن سبب
حامل عليه بل هو اما الفايدة المخاطب او لانه ... حققه ابن الحاجب رحمه الله
هذا التقدير الشرط ان قصد بهذه الاربعة السببية كما اومأنا اليه
واما اذا لم تقصد بها السببية فلا جزم لعدم تقدير ان فيرتفع الفعل
بعدها اما على الاستيناف كما ذكرنا واما على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم
في خوضهم يلعبون اذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط قد يقدر اذا دل
عليه شيء من قرائن الاحوال وان لم يوجد بعد هذه الاربعة كما في قوله تعالى
خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم ولاصحابه فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم
وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى على تقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم ١٤
تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم بنصركم وتسليطكم عليهم والقاء الرعب
في قلوبهم وقوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير على تقدير ان ارادوا اولياء ط
فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقد يقدر الجزاء ايضا
لقرائن الاحوال نحو قوله تعالى قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به
وشهد

قوله الخامس النداء اي النوع الخامس من انواع الطلب هو النداء وقد سبق الكلام في النداء على وجه التفصيل
لكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فيجب التنبيه عليه وذلك نحو قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل
ونحن نفعل كذا ايها القوم واللهم اغفر لنا ايتها العصابة وهذا النوع من الكلام للاختصاص لا لطلب الاقبال فمعنى الاول
انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال والثاني نحن نفعل كذا متخصصين من بين الاقوام والثالث اللهم اغفر لنا
مخصوصين من بين العصائب س ح

١٢١
وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم فانه يقدر ههنا
الستم ظالمين لكونه جزاء لقوله ان كان واغناه له القرينة تدل عليه وهي
ذكر الظلم عقيبه في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين فان هذا
كلام مستانف مشعر بان كفرهم لضلالهم المسبب عن ظلمهم وتدل على
الجزاء المحذوف معنى الآية قل اخبروني ان كان القرآن من عند الله
والحال انكم كفرتم به وشهد شاهد من بني اسرائيل هو عبد الله بن سلام
وقيل هو موسى عليه السلام وشهادته على مثله اي مثل القرآن هو ذكر ما في
التورية من المعاني المصدقة للقرآن المطابقة له فآمن ذلك الشاهد
بالقرآن لما رآه من جنس الوحي المطابق للحق واستكبرتم عن الايمان
الستم ظالمين قال الخامس النداء للاختصاص
١٢٥ النوع الخامس من انواع الطلب النداء وهو طلب اقبال المخاطب بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا او موضع كشف احكامه وبيان
ما يتعلق به من حروفه اعني يا وايا وهيا واي والهمزة وتفصيل الكلام
في معانيها وهو ان يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة نحو يا زيد او
تقديرا نحو يا اله العالمين وان اي والهمزة لنداء القريب في الكتب النحوية
فلذلك لم يتعرض المصنف لها وقال ههنا في باب النداء ان هذا النوع
من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء بل هو للاختصاص نحو

قوله تذنيب قد يوضع الخ لما استوعب الكلام فيما يختص بالخبر والطلب على مقتضى الحال وانواعهما شرع في بيان ما يشترك فيهما وهو ان كل واحد منهما يخرج لا على مقتضى الظاهر ويذكر في موضع الاخر ولما كان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر من باب الكناية ولا يجوز العدول عن التصريح اليها الا لنكتة ولهذا لم يحسن الامر طمع الى بيان ان وضع الخبر

قوله الاول التفاؤل الاول من الوجوه المقتضية لوضع الخبر موضع الطلب التفاؤل وهو ان يقول او يسمع الانسان لفظا يدل على معنى يوافق غرضه كمريض يسمع يا سالم والتطير بخلافه ولما تفأل الرسول صلعم رجل في طريق المدينة وسأله عن اسمه ونسبه فقال بريدة الاسلمي فقال صلعم برد امرنا وسلمنا ومثال ما نحن فيه قول من يقول من البلغاء في الدعاء وفقك الله للتقوى مقام اللهم وفق للتفاؤل بلفظ يدل على وقوع التوفيق

قبل الخوض في كيفية مثله ذلك الخ به نذكر منه شرذمة ذكرها الفاضل المحقق في شرحه للمفتاح وهي ان في كلامهم جملا لمعان في الاصل ثم نقلوها الى معان اخر

في شرحه للمفتاح وهي ان في كلامهم جملا للمعاني في الاصل ثم نقلوها الى اصل صيغه
لغرض متجردا عن معناها الاصلي وهذا في ابواب منها اذا المقصود
لا موضع لا صل ثم نقلت الى التعجب لقوله تعالى اسمع بهم وابصر زيدا
منها ههنا ليس لا مر بالاسماع ولا بالابصار بل التعجب ومنها قولهم ما افضل زيدا
فان اصله اما خبر او استفهام على الخلاف الرايس ثم نقل الى التعجب ومنها
الهمزة فانها في الاصل للاستفهام عن لعد المذكور وقد يستعمل لا الا لة على
الاستوا مجردا عن الاستفهام كما في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام
لم تنذرهم او منعوت ومنصب قولهم ايها الرجل فان اصله تخصيص المنادى
بطلب اقبالك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب الاقبال
في قولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل واذا قد كشفت هذه فنقول
ان الداعي في قولهم اللهم اعفر لنا ايتها العصابة ليس يطلب اقبال العصابة
على الداعي بل هو مجرد الاختصاص والمعنى اللهم اعف لنا مخصوصين
من بين العصائب ومعنى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل انا افعل كذا
متخصصا بذلك من بين الرجال ومعنى قولهم نحن نفعل كذا ايها القوم
نحن نفعل متخصصين من بين الاقوام

افادت ذنيب مباحث هذا القانون تتمة وضع الخبر موضع

قوله ومنه المفازة للفلاة قوله اي ومن التفاؤل وضع العرب المفازة اي المنجاة للفلاة وهي المهلكة ووضع الناهل اي الريان للعطشان ووضع السليم اي ذي السلامة للديغ وهو من لدغته الحية والاقصى قوله ومنه لانها ليست مما نحن فيه من وضع الخبر موضع الطلب للتفاؤل بل من باب نقل اسم احد الضدين الى ضده الاخر بوضعه له كالناهل للعطشان او الى ما يؤدي الى ضده غالبا بوضعه له كالمفازة للفلاة والسليم للديغ ليتفأل بذلك الاسم عند اطلاقه

قوله وروعيها اي روعي التفاؤل عند البلغاء حتى ابوا ان يكتب في دعاء المخدرات وهي جمع المخدرة وهي المرأة التي لزمت الخدر اي الستر ادام الله حراستها اي محافظتها تحاميا عن كتابة حروف لولها لفظ الحر وهو الفرج واصله حرح بدليل تصغيره على حريح والاست وهو الدبر واصله سته فعوضت الهمزة عن الهاء بدليل تصغيره على ستيه وذلك لانه لا يحسن في الادب التصريح بهذين الاسمين بل يكنى عنهما خصوصا عند المخدرات وابى الظرفاء وهو جمع الظريف ابدا السفرجل الى الاحبة لئلا يتشاءموا منهم عند رؤيته الى بعد البين لاشتمال اسم العربي على حرفي سفر جل فينتقل الذهن من المسمى الى الاسم العربي ومنه الى طول السفر وانما اورد مثل الاضرابية لبعد الانتقال ههنا لكونه بمرتبتين

١٢٢

الطلب الثاني وضع الامر موضع الخبر ومقول في تعريف الاقل فيخرج الكلام
لا على مقتضى الظاهر بان يوضع الخبر موضع الطلب وعكسه
لا قل التفاؤل لان قصد المتكلم التفاؤل بوقوعه كما اذا قيل في مقام
اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى بدل قوله
اللهم اعذه واعصمه ووفقه ليتفأل بلفظ الماضي على عدها
من الامور الحاصلة التي حقها الاخبار عنها بافعال ماضية ومنه قيل
التفاؤل وضعهم المفازة وهي في اللغة المنجاة للفلاة تفاؤلا بان تحو
الناس منها وانا اصل وهو الريان للعطشان تفاؤلا بان يصير ريان والسليم
وهو ذو السلامة للديغ تفاؤلا بانه يسلم من غائلة اللدغ وهو النهش وتعين
التفاؤل واستحسن اعتباره بل تعدى الى ما هو ابعد من التفاؤل حتى ان الكتاب
لم يكتبوا للمخدرات ادام الله حراستها حذرا عن لفظ حر وهو الفرج
واست وهو الدبر وكذا لم يكتبوا ادام الله ايامها الى قيام الساعة
او ساعة القيام حذرا عن التلفظ بلفظ القيام وتعين لا يام ولم
اهدوا الى اكابر السفرجل الى الاحبة لاشتماله على حروف سفر جل
عظم واذا رعي ما هو ابعد من التفاؤل فرعايته اولى وهذا لي ومن قبل
رعاية التفاؤل قول نايب حين وقد سأله عن شي لا وايدك الله
للامير بذكر الواو بعد لا حيث لم يقل لا ايدك الله للامير كما يقوله الاغبياء

قوله ومنه قول نايب المأمون وقد سأله عن شي لا وايدك الله الامير وآخر لهارون الخ اي ومن التفاؤل والاحتراز عن التطير قول نايب المأمون حين سأله عن شي لا وايدك الله الامير باتيان الواو العاطفة بين الجملة الانشائية وهي ايدك الله الامير لانها دعاء وبين الجملة الاخبارية التي وضع موضعها لفظ لا والظاهر يقتضي ترك الواو تفاديا عن لفظ يحتمل الدعاء عليه وايثارا لما لا يحتمل الا الدعاء له ومنه قول آخر لهارون حين سأله عن شجرة نراها من بعيد ما هذه الشجرة هي شجرة الوفاق وقد كانت شجرة الخلاف فعبر عنها بلفظ شجرة الوفاق للتفاؤل بلفظ الوفاق والتحامي عن اسمها ليلا يتلفظ بالخلاف مقابلا لهارون والمأمون على القائلين لاراد هما كلاما يجب ان يتفأل به ما يخلع عليه اي كتبه

لا يهام ساعة القيام لساعة انتشار الآلة صح

قوله الثاني اظهار الحرص في وقوعه اي النوع الثاني من الوجوه المقتضية لوضع الخبر موضع الطلب اظهار المتكلم حرصه ... كثيرا
... الداعي وفقك الله للتقوى ... على ذلك ان من اشتد رغبته في شيء ... صورة
فينتقش صورته في الخيال ولما كان ... الخيال ... من الخارج ... صورة ... المكالمة ... بحيث
... في الخارج فعبر عنه بلفظ يدل على وقوعه ... والمناجاة ... المكالمة ... ويحفظها
لا يطلع عليه غير المتكلم ... والخيال قوة في آخر البطن الاول من الدماغ يرتسم فيها صور المحسوسات

قيل لما سمع صاحب ابن عباد هذا الكلام قال هذا الواو ولعل من
واواً لا صلاح لي في خدود المرد الملاح فقيل شخص لعله من رجل
وقد سأل المرسل ذلك الغير لا عن شيخ رآها من بعيد ما هي
الشيخ ومن شيخ الخلاف شيخ الوفاق لعذارا على اللفظ بلوطي
فخلعا عليها الخلع مرون على بابه وخلع ذلك الغير عادكم لا غرض في هذا
الفيل ما يحكي ان هرون سأل مامونا عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك
يا امير المؤمنين فجعله ولي عهده وقدمه على ابنه الاكبر محمد الامين
ولرعاية الفال غضب الداعي وهو اسم ملك او وظيفة من خلفا فضل
شاع اي مقال الضرب صفى افتح بقوله موعد لعباك للفرج
حتى قال موعد لعباك بالعمى وكل المثل السو ولعن باغر لعمه الالف
من الوجوه التي لاجلها يوضع الخبر موضع الطلب اظهار المتكلم الحرص على
وقوعه لو وقوع المطلوب التي اشتمل عليه الخبر فان الطالب متى تبالغ
حرصه فيما يطلبه ربما انتقشت في خياله صورة ذلك الشيء لكثرة ما
بنفسه فخاله اليه حاصلا كذلك المطلوب مع افعاحني اذا تكلم
بخلاف ما خيل اليه نسب الحصر تارة الى الفاظ وتارة استخرج الحلم
مثلا كقول المعري ما سرت الا وطيف منك يصحبني سرى امامي
وتأويبا على اثري فيقول لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي

فاعتل

فاعتل ريثي مغلطا للبصر بعلة الظلم اذا لم يبد لكي ليلا واعتل خلقي
اذا لم يبين تفريطه حين لا يبد ذلك ريثي نهارا الثالث من الوجوه المذكورة
قصد الكناية كقول العبد اذا حول المولي عنه وجهه ينظر المولى الي ساعة
مقام قوله انظر الي ساعة فانه وضع الخبر موضع الطلب لما لاجل قصد الكناية
لحسنها فان الكناية ابلغ من التصريح او للتأدب فان قوله ينظر المولى
الي ساعة اقرب الى التأدب من قوله انظر الي ساعة او لحسن الكناية
والتأدب جميعا وانما قلنا ان وضع قوله ينظر المولى الي مقام الطلب
كناية لان الكناية كما سيجيء عبارة عن ذكر اللازم وارادة الملزوم وهنا
كذلك لان حمل العبد للمولى انظر الي ساعة مستلزم لان ينظر اليه
نعم لان كل امر مستلزم لا لان لا ايجاب فلا يتحقق الرابع من الوجوه
حمل المخاطب لاغراءه على الفعل او تركه ابلغ اغراء بالطف وجه نحو
بأتيني غدا او لا تأتيني غدا اذا قاله من لا تحب ان ينسب الكذب فان
حمل الخبر اغراء على الاتيان في الاول وعلى تركه في الثاني ابلغ اغراء لو قلت
لا تأتني في الاول او وجدته في الثاني نسب الى الكذب من لا تحب نسبته
اليه فعلم ان اغراء الكلام خبرا قد يكون ابلغ في الطلب من اجرائه طلبا
قوله او غير ذلك عطف على ما تقدم من الوجوه لا اربعة يعني وضع الخبر
موضع الطلب لكذا او كذا او غير ذلك المذكور من مناسبات المقام

منها ان يكون الامر والناهي قصد الى ان المامور او المنهي كانه سارع
الى الامتثال في الامر والنهي وهو يخبر عنه وهو ابلغ من صريح الامر والنهي كما تقول
لزيد ذهبت الى فلان وانت تريد بهذا الكلام امره بالذهاب
وقصد منه انه سارع الى الامتثال فانت تخبر عنه فاعتبر لي
اعتبر كل واحد من ذلك المذكور وغيره في القرآن قال الله تعالى واذ
اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله استعمل لا تعبدون موضع لا تعبدوا
وهو ابلغ من صريح النهي لما فيه من ايهام ان المنهي سارع الى الانتهاء
فهو يخبر عنه ويحتمل ان يكون هذا لاجل اظهار الارادة بوقوع عدم عبادتهم
لغير الله وقال واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون انفسكم
من دياركم فان حكمها حكم الآية السابقة في احتمال الوجهين ومنه لن نرى ووضع
الخبر موضع الطلب في مقام التفاؤل في الدعاء رحمه الله موضع اللهم ارحمه
قال وقد يوضع الامر موضع الخبر اي لكن علم المعاني اقول
لما فرغ من بيان الوجوه التي لاجلها يوضع الخبر موضع الطلب شرع في بيان
الوجوه التي لاجلها يوضع الامر موضع الخبر فيقول فقد تعرف الامر موضوع
الخبر لاظهار الرضا بالواقع لما تقدم تحت لفظ الطلب اظهار الى حد
كان المرتقى مطلوب قال كثير هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا
ما استحلت اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت

يقول

تقول امتحني لطف محلك عندي وقوة محبتي لك وعامليني بالاساءة
والاحسان وانظري هل يتفاوت حالي معك كنت مسيئة او محسنة
فانه ذكر اولا الامر بالاساءة ثم عطف عليه الامر بالاحسان بأو المخيرة
تنبيها على انه ليس المراد بالامر هنا الايجاب المانع من الترك والا
لما عطف بأو الدالة على جواز ترك ما امرت به بل المراد بالمعطوف
والمعطوف عليه هنا الحكم بالتسوية بين الاساءة والاحسان مع اظهار
الميل الى كل واحد منهما اذ لولا ذلك لكان مقتضى المقام ان يقول
انا راض بالتفضيل ولا الوم ان اسأت او احسنت وعلى هذا
هذا المعنى قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر
لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم فان الامر في الآية ليس لطلب الفعل المانع
الترك ولا النهي ليس لتحريم المانع من الفعل بل هما للتسوية بين الامرين
مع اظهار مزيد الرضا والميل الى كل ما اختار المخاطب من الاستغفار
وعدمه اذ لولا ذلك لكان مقتضى المقام ان يقول لن يغفر الله لهم استغفرت
اولم تستغفر واعلم ان المفهوم من كلام المصنف ان وضع الطلب
في الآية موضع الخبر بوجه اظهار الرضا بالواقع مع ميل الى ما اختار
وصاحب المفتاح جعل البيت الاخير من نوع اظهار نفي ان يتفاوت جواب
الطلب يتفاوت الدخل في الطلب فانه مال او نوع اظهار نفي ان يتفاوت

وعليه قوله تعالى استغفر لهم الى قوله تعالى استغفر لهم الآية وارد على الوجه المذكور وهو الرضا بالواقع
حتى كانه مطلوب وانما قصد من قول كثير بقوله وعليه لاشتراكهما في ان وضع الامر فيهما موضع الخبر للدلالة على ان
صدور الفعل من المخاطب وعدمه سيان في ان ما يترتب عليهما من الجواب لا يختلف مع ميل المتكلم الى كل منهما باختياره المخاطب
فالبيت يدل على ان صدور الاساءة من عزة واجمالها الى الشاعر مستويان في ان جوابهما واحد لا يختلف وهو عدم
الملامة على ما فعلت وعلى ميله الى كل ما اختارته والآية تدل على ان صدور الفعل اي الاستغفار من الرسول صلى الله عليه وسلم
وعدمه لاجل المنافقين وتركه سيان في ان ما يترتب عليهما عدم مغفرة الله تعالى لهم وعلى ان ما اختاره الرسول صلى الله عليه وسلم
منهما فهو راجح عند الله تعالى واولى لاشعار الامر بان المطلوب راجح عند الآمر فهو ميل الى ميل المتكلم بدليل مقابله وهو
ميل المخاطب ولو اورد الكلام لا على صورة الامر وقال سواء استغفرت او لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم
لم يدل على جهة الاولوية وان دل على التسوية

حتى انه بتفاوت وقوعه وعدم وقوعه لم تفعل صم او لا تصم
فان لا اتحمل الصيام توهم من تخاطبك انك تطلب منه ان يصوم
وينظر في حالك او لا يصوم وينظر لتتبين شاتك على الصيام
صام سواء لم يصم وعليه قوله تعالى استغفر لهم الآية والمعنى الاخير
على المنا تهيج هذا المقام حتى التامل واعلم ايضا ان المصنف
حصر الكلام هنا في وضع الامر موضع الخبر حيث قال وقد يوضع
الامر موضع الخبر مع انه مثل بقوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر
لهم والنهي فيها بمعنى الخبر والاصوب ان يعمم المصنف كما فعله صاحب المفتاح
فانه قال ومن ايهام الجنة لا ايراد الطلب موضع الخبر لاظهار معنى
الرضا الى آخر قوله او ميل المخاطب اليه عطف على قوله الرضا
يعني ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون للرضا وقد يكون لميل المخاطب الى
وقوع ما هو داخل تحت لفظ الطلب نحو قوله عليه الصلاة والسلام اذا لم تستحي
فاصنع ما شئت فانه لميل المخاطب الى وقوع صنعته ما شاء جعل الامر
موضع الخبر تم شرح الفن الاول من هذا المختصر في علم المعاني بعون الله
وحسن عنايته ويتلوه شرح الفن الثاني
في علم البيان وفقنا الله لاتمامه
انه خير موفق ومعين

ولكن ذكر التفاوت في الدلالة العقلية وهي دلالة اللفظ على غير الموضوع له في بعض العبارات بلا واسطة او بوسائط
قليلة وفي بعضها بوسائط كثيرة فيحصل التفاوت في الجلاء والخفاء واعتبر هذا في اذا اردت بيان جود زيد وعبرت عنه
تارة بطريق التشبيه وقلت زيد كالبحر في الجود ثم زيد كالبحر ثم زيد بحر وتارة بطريق الاستعارة وقلت رايت بحرا
في الحمام ثم لجة زيد كثرت في الاستعارة بالكناية ثم لجة زيد متلاطم امواجها في التمثيلية وتارة بطريق الكناية وقلت
زيد مضياف ثم زيد كثير الرماد ثم زيد جبان الكلب ثم زيد مهزول الفصيل فان السابق في كل طريق اجلى مما بعده

١٢٥
١٨٨
همام

قال اعلى الله درجاته الفن الثاني في علم البيان
الى علا التعلق اقول قد علمت في صدر الكتاب
ان علم البيان هو معرفة مراتب العبارات في الجلاء فاعلم ان تفاوت
العبارات الدالة على معنى واحد ولغلافها تادية جلاء وخفاء
لا يمكن بالدلالة الوضعية لان المعنى الواحد اذا وضعت بازائه
الفاظ متعددة فالسامع اما ان يكون عالما بوضع تلك الالفاظ لذلك
المعنى او لا فان كان عالما به فهم ذلك المعنى من كل واحد من تلك
العبارات بلا تفاوت في الجلاء والخفاء وان لم يكن عالما بالوضع
لم يفهم من تلك العبارات شيئا اصلا فان قلت على تفاوت
العبارات في الدلالة الوضعية بان يزاد على بعضها شيء او ينقص
منه شيء فيزداد الوضوح او ينقص قلت لا نزاع في ازدياد المعنى
بسبب الازدياد وكذا الانتقاص بسبب الانتقاص ولا يكون المعنى
واحدا والكلام في تفاوت العبارات مع وحدة المعنى بل التفاوت
بين العبارات في الدلالة على المعنى الواحد انما يمكن بالدلالة العقلية
وكذلك لتفاوت المتعلقات في جلاء التعلق وخفائه ان يقال
ان الدلالة العقلية انما تكون بواسطة التعلق بين معنى وضع اللفظ
بازائه وبين معنى آخر ينتقل الذهن بسبب ذلك التعلق من المعنى الاول الى ذلك

المعنى الثاني وهو المجاز ان يكون للمعنى الاول تعلق بمعنى ثان او هو حاله
بالثاني وبرابع اوضح من التعلق او اخفى منها او اوضح من اضعاف ومعنى
مع آخر وبخامس وسادس هكذا فاختلاف التعلقات بحسب العلاقة
وضوحا يوجب اختلاف الدلالات كذلك فان كثير الرماد مثلا يدل
على المضياف ومهزول الفصيل وجبان الكلب لان كلا علية لكن دلالة
الاول اوضح من الثاني ودلالة الثاني اوضح من الثالث وليس كل الاول
ان ما بين المضياف ومهزول الفصيل من العلاقة اوضح مما بينه وبين جبان
الكلب واخفى مما بينه وبين كثير الرماد فاختلفت اشكال الاشياء بحسب
لاختلاف التعلقات فلابد وان يعرف المتكلم طبقات هذه العبارات
ليمكن له الاحتراز عن الخطاء في ايراد الكلام لتمام المراد حتى لا يوقع في الكلام
ما يدل على مقصوده دلالة خفية اذا كان المراد وضوحها ويعكس
غرضه وكذا السامع يجب ان يكون عارفا بطبقات هذه العبارات
ليمكن له فهم تمام المراد قال فدلالة اللفظ الى التزام اقول
لما افتتح صاحب علم البيان الى التعرض لانواع الدلالات فصل
ليحتاج لابتناء هذا العلم على اختلاف الطرق المبني على اختلاف
دلالات الكلم ذكر اقسام الدلالة لم فقال دلالة اللفظ على تمام مسماه
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وضعية اذ لا مدخل لغير الوضع في تلك

فدلالة اللفظ

الدلالة

الدلالة وهذه الدلالة هي المطابقة لتطابق اللفظ المعنى الموضوع له
وتوافقهما ودلالة اللفظ على غير مسماه عقلية لكونها بتوسط العقل
وهي اما دلالة اللفظ على جزء مسماه كدلالة الانسان على الحيوان فقط
او الناطق فقط وتسمى تضمنا لدلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له واما
دلالة اللفظ على الخارج منه كدلالة الانسان على قابل صنعة الكتابة وتسمى التزاما
لان اللفظ لم يدل على كل امر خارج عن المسمى بل على الخارج اللازم
له اذا عرفت هذا فاعلم ان اهل التحقيق قد يريدون بالدلالة
الوضعية ما للوضع فيها مدخل وبهذا الاعتبار يجعلونها مورد القسمة
الى المطابقة والتضمن والالتزام فيكون كل من القسمين من تلك الدلالات وضعية
اما الاولى فلانها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واما الاخيران
فلمدخل الوضع فيهما وقد يريدون بها ما لا مدخل لغير الوضع فيها وبهذا
الاعتبار يخصونها بالمطابقة ويجعلون الاخيرين لكونهما بتوسط
العقل عقليتين فهم على الاعتبارين لم يفرقوا بين التضمن والالتزام في
الوضعية والعقلية اذ هما بالاعتبار الاول وهو ان تفسر الوضعية بما للوضع
فيها مدخل وضعيتان وبالاعتبار الثاني وهو ان تفسر بما لا مدخل
لغير الوضع فيها عقليتان واما ابن الحاجب فقد فرق بينهما
في مختصر المنتهى بان جعل دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية

وفي جزئه
فانه قال وحد الالتة اللفظية في كال معناه مطابقة
تضمن وغير اللفظية التزام وانما فرق بينها لانه يحصل الدلالة الوضعية في
ما ينتقل الذهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء وهذا المعنى كما تصدق
على المطابقة تصدق على التضمن ايضا لان الذهن اذا انتقل الى جميع المعنى
فقد انتقل بعين ذلك الانتقال الى كل واحد من اجزائه فالدلالة
على الكل لا تغاير الدلالة على الجزء مغايرة بالذات بل التغاير انما
هو بالاضافة والاعتبار فانها اذا اعتبرت بالنسبة الى جميع المعنى
تسمى مطابقة واذا اعتبرت بالنسبة الى كل واحد من اجزائه تسمى
تضمنا واما الدلالة الالتزامية فلا تصدق عليها تعريف الدلالة
الوضعية بحسب اصطلاحه لان الذهن لا ينتقل ابتداء من اللفظ
الى الخارج اللازم بل انما ينتقل الى المسمى ابتداء ومنه الى الخارج
اللازم فلا تكون بهذا المعنى وضعية ولا مشاحة في الاصطلاح
كما لا نزاع في التسمية قال وشرطه اللزوم ذهنا الى
اقول الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على
خارج عن الموضوع له في تعينه فاعتبر فيها شرط فنقول شرط
في الدلالة الالتزامية اللزوم وهذا لانه لا يتبعان يكون بين معنى اللفظ والمعنى الخارج
اللازم له تعلق يوجب انتقال الذهن منه لمن ذلك المسمى الى ذلك الخارج

اذ لولاه

اذ لولاه لما فهم اللازم من اللفظ لان فهم المعنى من اللفظ اما بسبب وضع
اللفظ له او بسبب لزومه له وفي الدلالة الالتزامية الاول منتف
فلو لم يتحقق الدلالة فلا يفهم المعنى اللازم ووجوب الانتقال من المسمى
الى اللازم لاجل التعلق المذكور لا يجب ان يكون بحسب العقل بل يكفي ذلك
ان يعتقد المخاطب وجوب الانتقال اما بحكم العقل كما في انتقال الذهن
من مسمى الانسان الى قابل صنعة الكتابة او لعرف عام كما في قولنا
رعينا غيثا مرادا بالغيث النبات الذي هو لازم الغيث فان وجوب الانتقال
من معنى الغيث الى النبات وان لم يكن عقليا لكنه اعتقادي مستند الى العرف
العام فان العرف العام يفهم من الغيث في مثل هذا التركيب النبات واما
لغير العقل والعرف العام كاصطلاح او لعادة واما اللزوم الخارجي
فليس شرطا فيها اذ لو كان شرطا لما تحقق الدلالة الالتزامية بدونه لوجوب
انتفاء المشروط بانتفاء الشرط لكن التالي باطل لتحقق فهم المعنى الخارجي من اللفظ بدون اللزوم م
الخارجي كما في العدم والملكة مثل العمى والبصر فان العمى يدل على البصر بالالتزام
مع عدم التلازم بين مفهوم العمى والبصر في الخارج لتنافيهما فيه فالمدعى وهو
اشتراط اللزوم الخارجي ايضا باطل واذ قد عرفت هذا فاعلم ان صاحب حب
المفتاح بنا على ابتناء علم البيان على تفاوت الانتقالات في الانتقال ل
من الملزوم الى اللازم مجازا كالانتقال من معنى التسفع الى الحائط في معنى

المراد بالملزوم المتبوع وباللازم ما من شانه ان يتبعه ويردفه في الوجود وان يوجد اذا وجد فطول النجاد
لازم لطول القامة لان من شانه ان يردف طوله لطول القامة ثم اعلم ان اطلاق اللفظ على غير ما وضع له لا يجوز
الا بالقرينة والقرينة قد تكون منافية لارادة ما وضع له كما في قولك رايت اسدا يتكلم وقد لا تكون فالانتقال
ان كان من التابع الى المتبوع لقرينة غير منافية كان اللفظ كناية ولما كان الفاظ الكناية يحتمل ان يراد بها معانيها
الاصلية ومعانيها الكنائية عند عدم قرينة دالة على ارادة ومع القرينة يحصل المساواة وان كان الانتقال غير ذلك
كان اللفظ مجازا سواء كان الانتقال من التابع الى المتبوع او من المتبوع الى التابع او من تابع الى آخر شر

قوله واما مرادم الى ل لازم لما اى لا سطل بهذا الحصر بالانتقال من احد لازمى الشئ الى الآخر كما ينتقل من بياض الثلج الى برودته لان مرجعه الى ما ذكرنا من الانتقالين اذ ينتقل الذهن من بياض الثلج الى ملزومه وهو الثلج كما فى الكناية ثم ينتقل من الثلج الى لازمه وهو البرودة كما فى المجاز ح

كالانسان الى الافعال صنعه الله وهو من الغيبى الى البين فى قولنا رعينا الغيث
وهو ليس الانتقال من الملزوم الى اللازم انما هو بالذات لا بتوسط العرف اشتعال
لضرورة استلزام كل ملزوم لازمه وهو من اللازم الى الملزوم كنايته كالطويل
من طويل النجاد فى قولنا زيد طويل النجاد الى طول القامة الذى هو ملزومه
النجاد وهو ليس الانتقال من اللازم الى الملزوم لا يكون بالذات بل انما
يتحقق بمعونة كامل لا يعين الانتقال من الملزوم الى اللازم اذ لا يمكن
الانتقال من اللازم الى الملزوم الا عند تساويهما فى العموم والخصوص واما
كانا متساويين فهما يكون كل منهما بخصيصة ملزوما للآخر فيتحقق الانتقال من اللازم
لا تنقال وهاهنا الانتقال من لازم الى لازم ليس من اصل لانه انتقال من
آخر وليس بقسم آخر مستقل بل يرجع الى القسمين المذكورين لانه انتقال
من احد اللازمين الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم الآخر فان الانتقال
من بياض الثلج الى برودته هو الانتقال منه الى الثلج اولا ومن الثلج الى
البرودة ثانيا ولذا العكس واعلم ان من المجاز نوعا لا تستعمل للعلاقة …
وهذا النوع من المجاز يرجع التشبيه لانه عبارة عن المجاز الذى يكون
فيه للمشابهة واذ قد تبينا ان الانتقال من الملزوم الى اللازم مجاز
وعكسه كناية وان من الانتقال الذى يقال له الاستعارة ما هو نوع
التشبيه فتحقق ان هنا اصولا اربعة المجاز والكناية والاستعارة والتشبيه

اى واما الانتقال من احد لازمى الشئ الى الآخر مثل ما اذا انتقل من بياض الثلج الى البرودة وجمع بينهما لانه ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة لا انه نوع آخر ح

بيان الحصر

بيان الحصر انه يقال ان المتكلم اذا تكلم بكلمة واراد بها معنى غير ما وضعت
له فلا بد هناك من علاقة فهى اما المشابهة او غيرها وعلى التقديرين
اما ان يلاحظ معناه الاول او لا فهذه اربعة اقسام احدها
ان يلاحظ معناها الاول والعلاقة المشابهة وهو التشبيه والثانى
ان يلاحظ حكمه والعلاقة غير المشابهة وهو الكناية نحو زيد طويل
النجاد الثالث ان لا يلاحظ حكمه مع العلاقة المشابهة وهو الاستعارة
نحو رأينا اسدا فى الحمام والرابع ان لا يلاحظ حكمه والعلاقة
غير المشابهة وهو المجاز المطلق اعنى غير الاستعارة نحو فاز القدر
واعلم ان صاحب المفتاح بعدما ذكر ان المجاز ينتقل فيه من الملزوم
الى اللازم كانه ادرك ان سائلا اورد عليه قولهم امطرت السماء نباتا
ورعينا غيثا فانه من المجاز مع ان الانتقال فيه ليس من الملزوم الى اللازم
بل الامر بالعكس فقال فى معرض الجواب عن ذلك وقولهم امطرت السماء
نباتا ورعينا الغيث مجاز ان الانتقال فيها عن اللازم الى الملزوم منخرط فى
رعينا غيثا فى سلك المجاز لان النبات من الغيث والنبات لا اعتبار
المنتقل الى العرف العام بمنزلة … فى تساويهما وعلى هذا يكون كل منهما
ملزوما للآخر فيكون الانتقال من كل منهما الى الآخر انتقالا من الملزوم الى اللازم
فيكون من باب المجاز وانما قال حكما لانه يجوز ان يكون من قبيل الكناية

نحو زيد كالاسد
وزيد اسد
ورأيت اسدا
فى من يدابر
رجلا كالاسد
اذ لو تترك
المشبه لفظا
ولم يرد معنى
لكان ذلك
استعارة
لان المشبه به
يكون لفظا
مستعملا فى
ما وضع له
لعلاقة
هى المشابهة
ولا يعنى
الاستعارة
الا هذا
لكن الاستعارة
شرط [illegible]
ان

لان الكناية غير منافية لارادة الحقيقة والمجاز مناف للارادة او ههنا
امطرت السماء نباتا يدل على نفي ارادة الحقيقة وكون مجازا لا كناية
ثم اعترف بان حصر هذا الفصل منحصر في سلك المجاز بتكلف الضبط
لم ينضبط مرجع علم البيان في المجاز والكناية واليه اشار المصنف بقوله
واعترف انه يتكلف الضبط لكن يرد عليه اشكالان احدهما انه لم يرد
ان الانتقال من احد اللفظين الى الآخر في المجاز وهو لم كناية لاشتماله على الانتقال
وثانيهما ان الكناية لا تنتهي الى التشبيه المعنى اللازم من لفظ وحس
منخرطة في سلك المجاز فلا يكون قسما على حدة فلا يكون مرجع علم البيان
لغير بل المعرف لهذا هو الانتقال من الملزوم الى اللازم اعني المجاز ونكن
حمل الانتقال الاول بان يقال لما كان المركب عند التحليل ينتهي الى
البسائط فاذا حللنا هذا المركب اعني الانتقال من احد الامرين الى
الآخر ما حصل بعد التحليل انتقالان احدهما كناية والآخر مجاز الى الكناية
الآخر فلم يكن مرجع علم البيان الى المجاز والكناية لان المعتبر اما المجاز او
او الامر الثالث المنتهي عند التحليل اليهما وحل الاشكال الثاني
بان يقال لا نسلم ان لنا حقائق قائمة بذواتها كالانسان والفرس
وان ظاهر اللوازم كقبول صنعة الكتابة وغيره مما لا يخفى لانها
تلك الذوات والفرق بين الملزومات مع لوازمها واقع من حيث الملزومات

امور قائمة

١٢٩

امور قائمة بانفسها واسباب لغيرها في الواقع دون اللوازم واذ ثبت
التغاير بين الملزومات ولوازمها فيكون الانتقال من تلك الملزومات الى اللوا
زم مغايرا للانتقال من اللوازم الى تلك الملزومات ولذلك خص احد الانتقا
لين باسم المجاز والآخر باسم الكناية الا ان الانتقال الثاني لما كان مشروطا بالمساواة
المساوية للازم من الطرف الآخر فيقال ان كلا منهما ملزوم للآخر فهذا الاعتبار
لا باعتبار انه يصدق على تلك اللوازم انها قائمة بانفسها او هي اسباب
للملزومات كيف وحكم بتسليم التعدد الحال قال والاول
اعني ما ينحصر فيه انواع اقول لاصل الاول من الاصول الثلاثة التشبيه اعني
هو وصف الشيء بمشاركته شيئا آخر في امر وفضل الدلالة على مشاركة امر
آخر في المعنى وفضل الدلالة على اشتراك شيئين مع وصف هو من اوصاف
احدهما فلذلك تنطبق عليه المعنى وانما قدم على سائر الاصول لتوقفها عليه
اما توقف المجاز فلان نوعا منه وهو الاستعارة متفرع عليه كما سبق الاشارة
اليه واما توقف الكناية فلانها متوقفة على المجاز لكونها من المجاز ملتزم
الكرم على الغير لتوقف المجاز على الملزوم واللازم فيجب توقف الكناية
عليهما على قياسهما وقد تبينا ان نوعا من المجاز متوقف على التشبيه فيكون
الكناية متوقفة عليه لان المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء
فان قلت ما ذكرتم يقتضي تقديم التشبيه على الاستعارة والكناية فقط

مع
لا على المجاز الذي ليس باستعارة قلت اذا ثبت تقديمه على نوع من المجاز
فكونه يقدم على المجاز الذي هو من الجملة وهذا المقدار كاف في استحقاقه
التقديم والابتداء في التشبيه لان بحثه من عمدة المقاصد ضابط فائدة ذكر
اعني مشبها ومشبها به مشتركين من وجه مختلفين من وجه بان يكونا مشتركين
في الحقيقة مختلفين في وصف فانه اسود واسود او يكونا متشاركين
في وصف مختلفين في الحقيقة كقولنا ... اذا تساويا من كل الوجوه
في الحقيقة وجميع الصفات لكان احدهما الاخر بعينه فلا يتصور
لان الشيء لا يشبه بنفسه وكذا لو اختلفا من كل الوجوه بحيث لا يوجد
بينهما جهة جامعة لم يتصور التشبيه اذا الحكم بالمشابهة بين الشيئين مع عدم
المشابهة بينهما باطل الثاني وجه الشبه مشترك بين المشبه والمشبه به
المشترك بين الخد والورد والثالث غرض فيه في التشبيه كبيان امكان
المشبه او بيان حاله او بيان مقدار حاله الرابع آلة التشبيه والمثل
او غيرها ملفوظا او محذوفا اما الكاف ... كان وكاف التشبيه

قال النوع الاول في اركان التشبيه اصل

النوع الاول في طرفي التشبيه وهما اما ان يكونا مستندين الى الحس بان
يدرك كل منهما او مادتهما بالحس كالخد اذا شبه بالورد وكالاطيط
لصوت العنس اذا شبه بصوت الضفادع وكالنكهة بريح الفم اذا شبهت

١٣١

المراد بالحسي ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة
وبالعقلي ما يدرك بغيرها وبالخياليات الامور المركبة
التي مادتها موجودة فيه بل حاصلة في الخيال بتصرف
القوة المتخيلة في المادة بالتركيب والتحليل كما في تخيل
انسان ذي رأسين وعدم الرأس وبالوجدانيات
امور جزئية يدرك كل احد اذا رجع نفسه ولبس الاحساس ...

بالعنبر

بالعنبر وكالريق اذا شبه بالخمر وكالجلد الناعم اذا شبه بالحرير واما
ان يكونا مستندين الى العقل وهو عندهم عبارة عن غير ما يدرك بالحواس
العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات ومجاري العادات
كالعلم اذا شبه بالحياة لقول الشاعر ع اخو العلم حي خالد بعد موته
واوصاله تحت التراب رميم ع وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى
يظن من الاحياء وهو عديم ... او يختلفان بان يكون
المشبه معقولا والمشبه به محسوسا كالعدل اذا شبه بالقسطاس
وكالمنية اذا شبهت بالسبع وكالحال من الاحوال اذا شبهت بالناطق
فيقال نطقت الحال بكذا او يكون المشبه محسوسا والمشبه به معقولا
كالعطر اذا شبه بخلق الكريم قوله ... الباب الى هنا اشار الى
الجواب عن سؤال مقدر تقريره ان يقال ان طرفي التشبيه غير
منحصرين في اقسام الاربعة المذكورة لانهما قد يكونان من الامور الخيالية
او الوهمية او الوجدانية فاجاب عنه بقوله والخياليات ملحقة بالحسيات
والوهميات بالعقليات وكذا الوجدانيات وتقريره ان يقال الخيالات
هي الصور المعدومة التي فرض كل منها مجتمعا من امور يدرك كل واحد
محسوسة كقول الشاعر في تشبيه شقائق النعمان باعلام ياقوت منشورة
على رماح من زبرجد ع وكان محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد

اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فملحقة بالخياليات لان
مادتها التي هي مبادي الخياليات امور حسية لما بينا من انها عبارة عن
معدومة فرض كل منها مجتمعا من امور محسوسة في الاعيان محسوسة
قوله تصوب اي مال الى السفل واما الوهميات المحضة وهي التي
لا يكون للحس مدخل فيها لكونها غير منتزعة عن المحسوسات كما اذا قلنا
صورة وهمية محضة مع المنية مثلا ثم شبهناها بالمخلب او الناب
المحقق فعلنا افترست المنية ثم شبهنا ما هو كالمخلب او شبهناها ما
هو كالناب وكما اذا قلنا صورة وهمية محضة مع الحال ثم
باللسان فعلنا نطقت الحال لكنها فملحقة بالعقليات لمشابهتها
اياها في كونها معاني هذا هو المطابق لما في المفتاح والمصنف
لم يقيد الوهميات بالمحضة بل ذكرها مطلقة فيتناول الوهميات كلها
في ولا المعاني الجزئية المنتزعة عن المحسوسات كالعداوة التي ادركتها
الموهومة من صورة العدو وكالصداقة التي ادركها من صورة الصديق
وكلا الكلامين موجه باعتبار فان المنتزعة من المحسوسات باعتبار
انتزاعها من المحسوسات يحسن ان تكون ملحقة بالخياليات فلهذا قيد
صاحب المفتاح الوهميات بالمحضة لاخراج الوهميات المنتزعة من المحسوسات
وبكونها معاني يحسن ان يقال انها ايضا ملحقة بالعقليات كما هو المفهوم
من كلام

من كلام المصنف واما الوجدانيات وهي الامور المدركة بالقوى الباطنة
كالفرح والحزن والخوف والغضب وغيرها فملحقة ايضا بالعقليات
لكونها معاني واما الحق الخياليات والوهميات والوجدانيات بالحسيات
والعقليات لتقليل الاعتبار لتسهيل الضبط اذ في تكثير بعض
الاعتبارات مع اطلاق بعض يسهل الضبط لانه كلما قل الاعتبار
قلت الاقسام وكلما قلت الاقسام كان الضبط اسهل
قال النوع الثاني في وجه التشبيه الى الحسن والبهار والعلو
اقول النوع الثاني من هذا الاصل في وجه التشبيه لما يشترك به احد الشيئين
بالآخر وهو اما صفة حقيقية بان يكون الاشتراك المشبه والمشبه به
في الصفة والاختلاف في الحقيقة مثل طويل انسان وشجر او حقيقة
لصنفين بان يكون الاشتراك بينهما في الحقيقة والاختلاف في الصفة كانسان
طويل وقصير واذا عرفت ان الاشتراك قد يكون في الوصف وقد يكون في الذات
فاعلم ان الوصف المشترك فيه اما حسي او عقلي او وهمي اما الحسي وهو
المدرك باحدى الحواس مثل الالوان والاصوات والطعوم والروائح
والحرارة والبرودة واما العقلي وهو المدرك بالعقل فهو اما حقيقي
او اعتباري والحقيقي ما له تقرر في ذات الموصوف من غير اعتبار العقل
او لا كالكيفيات النفسانية مثل الذكاء والتيقظ والمعرفة والعلم

قوله فنقول وجه الشبه اما واحد واما في حكمه اما يريد ان يضم الاقسام الاخيرة الى الاقسام السابقة للصفات
وبيانه ان وجه الشبه سواء كان صفة او حقيقة اما واحد او كثير والواحد اما واحد حسي الامر او في حكم الواحد
كذات مركبة من اجزاء مختلفة او هيئة واحدة ملتئمة من صفات متعددة فهي ثلثة اقسام في الصفة وثلثة
في الذات تضرب في الاقسام الاربعة المذكورة في الصفات تبلغ اربعة وعشرين تضرب في الاقسام الاربعة
المذكورة للطرفين من كونهما محسوسين او معقولين او الاول محسوس والثاني معقول او بالعكس تبلغ ستة
وتسعين فلينظر في ان ايها يصح وايها لا يصح

والفلسفة والكرم والاعتباري بان ليس له تقرر في ذات الموصوف
بل هو ما يعتبره العقل ككون الشيء مطلوبا الوقوع او مطلوب
العدم عند النفس وكون الشيء مطمعا فيه او بعيدا عن الطمع
فان هذا الوصف ليس له تقرر في ذات الموصوف بل تحققه
مرتبط باعتبار العقل فان اعتبره تحقق والا فلا واما الوهمي وهو
ما لا يكون له تقرر في ذات الموصوف ولا هو مما اعتبره العقل ايضا
بل يكون مما اعتبره بمحض الوهم فكالشيء الذي يخترعه الوهم مع المتنبه
بالمخلب او ناب على ما سلف من الغادر فذلك الوصف اي ان
مفردا او مركبا وكذا الثالث المشترك اما ان يكون بسيطة او مركبة
تحققت هذه الاقسام فنقول وجه التشبيه اما ان يكون واحدا
البسيطة وكالجرأة في تشبيه الرجل بالاسد واما ان يكون غير واحد
لكن في حكم الواحد وهو اما ذات مركبة واما صفات بعضها مجموعها
هيئة واحدة واما ان يكون كثيرا ليس في حكم الواحد والاول وهو ما يكون
وجه الشبه واحدا اما حسي يكون طرفاه ايضا حسيين اذ الحس
ان يدرك من غير المحسوس شيئا يكون وجه الشبه والا لزم قيام المحسوس
بالمعقول وهو محال لا يمكن تقدير الكلام هكذا اذ المحسوس
يكون حسيه جامعة من غير المحسوس وهذا ... باتفاق الجميع

قال الشيخ

فالحس والخبرة والعدد كلها امور حسية او عقلية وكل ما يستدعي ان يكون
طرفاه حسيين بل يحتمل الاقسام الاربعة فانه يجوز ان يدرك بالعقل
من المعقولين اعني المحسوس او من المحسوس والمعقول او بالعكس كما يصح
تشبيه لعدمها بالكعد اما تشبيه المعقول بالمعقول فكتشبيه وجود
شيء عديم النفع بعدمه في العراء عن الفائدة التي هو لعرضها عقلي وكالعلم
اذا شبه بالحيوة في كونها جهتي ادراك واما تشبيه المحسوس بالمحسوس
فكتشبيه الرجل بالاسد في الجراءة وكاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
اذا شبهوا بالنجوم في مطلق الاهتداء والجراءة وكل منهما امر
عقلياني واما تشبيه المعقول بالمحسوس فكتشبيه العدل بالقسطاس
في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان اعني التساوي وكالعلم اذا شبه
بالنور في الاهتداء واما تشبيه المحسوس بالمعقول فكتشبيه العطر
الكريم في الترويح واستطابة النفس اياهما وكالنجوم اذا شبهت
بالسنن في عدم الانحطاط وانت تعلم ان وجه الشبه في بعض هذه الامثلة
كالعراء عن الفائدة وتحصيل ما بين الزيادة والنقصان فيه نوع
تكلف فالقول بعدم تناولها عن تسامح والثاني وهو ما يكون وجه الشبه
ليس واحدا لكن في حكم الواحد فهو على نوعين لانه اما ان يكون حسيا
كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل

الكريم المنور

الكرى والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبهت بعنقود الكرم المنور
فى النور او النوع فى الهيئة اى الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المعادير فى المرأى على كيفية مخصوصة مع مقدار مخصوص
وكالشمس اذا شبهت بالمرآة فى كف الاشل فى الهيئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وتشتبه تموج الاشراق
واما ان يكون معقولا كما اذا شبهت المرأة الحسناء بمنبت السوء
لمن لا اصل له فى حضراء الدمن لما ينبت من المزابل فى حسن المنظر
المنضم الى سوء المخبر والتعرى عن ثمار الخير وكما اذا شبهت اعمال
الكفرة بالسراب فى المنظر المطمع مع المخبر المؤيس وكما اذا شبهت
الاكفاء المتناسبة فى الخصال الممتنعة لذلك التناسب على تعيين فاضل
منها ومفضول بالحلقة المفرغة المصمتة لا يدرى اين طرفاها
والثالث وهو ما يكون وجه الشبه كثيرا لا يكون فى حكم الواحد ينقسم
على ثلثة اقسام لان كل الكثير اما حسية محضة او عقلية محضة او مختلفة
بان يكون بعضها حسيا وبعضها عقليا فالاول كما اذا شبهت
فاكهة بفاكهة اخرى فى لون وطعم ورائحة والثانى كما اذا شبهت بعض
الطيور بالغراب فى حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد
لا رايت الذكر على الانثى والثالث كما اذا شبهت انسانا بالشمس فى حسن الطلعة

الحذر الاحتراز والسفاد الجماع وحسن الطلعة اى الرؤية من المحسوسات وباهة الشان والبهار
وعلو الرتبة من العقليات يقال نبه الرجل بالضم اى شرف وعلا والشان الامر والحال اى هو كالشمس
فى علو الحال وعلو الكمال لا علو المكان

فوله من ذنيبات الباب ختم مباحث وجه التشبيه بامور ثلثة هى كالذنب له الاول ان وجه الشبه اذا كان امرا اعتباريا غير حقيقى
قد يتسامح العلماء فيه ويذكرون ما هو مستلزم لوجه الشبه ومستتبع له وذلك مثل قولهم فى تشبيه الكلام الفصيح هو كلام كالعسل
فى الحلاوة وكالماء فى السلاسة وكالنسيم فى الرقة فيريدون بالحلاوة والسلاسة والرقة لوازمها فلازم الحلاوة ميل الطبع اليه
وبهجة النفس بوروده عليها كما ان العسل يميل اليه الطبع وتبتهج النفس بوروده عليها ولازم السلاسة والرقة
ونشاطها افادة النفس نشاطا والقلب روحا لان شان النفس ... استراحة النفس
الشهى

١٣٣

والبهار وباهة الشان وعلو الرتبة فان حسن الطلعة من الصور
الحسية والباقى من الصور العقلية **فائدة** تدريبات
الى التضعيف فيه **اعلم** ان فى النوع الثانى من الاصل
الاول باحكام ثلثة الاول انه قد يتسامح فى التشبيه بان يذكر وجه
الشبه ما اذا امعنت النظر فيه لم تجد الا متبعا لما هو وجه الشبه
فكذلك التسامح انما يكون فى وجه شبه هو امر اعتبارى لا فى وجه الشبه
الذى هو امر حسى كما يقولون فى وصف الكلام الذى لا يثقل
على اللسان ولا يكدره بتنافر الحروف وتكرارها ولا يكون الفاظه غريبة
وحشية غير ظاهرة الدلالة هو كلام كالعسل فى الحلاوة وكالماء
فى السلاسة وكالنسيم فى الرقة فانهم يذكرون الحلاوة والسلاسة
والرقة لوجه الشبه على ان وجه الشبه بالحقيقة شئ آخر هو لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع ولازم السلاسة والرقة وهو افادة النفس
نشاطا ولا حاجة الى الصلح لقربه والى الفالب ودفعا فان نشاط النفس
مع ذلك الكلام الموصوف كنشاطها مع العسل الشهى الذى يلذ طعمه فيهش
النفس له ويميل الطبع اليه وكنشاطها مع الماء الذى يسوغ فى الحلق
ويتحدر فى الحلق اذا كان باردا لطيفا ومع النسيم الذى يسرى فى البدن
ويتخلل المسالك اللطيفة منه الثانى ان قولنا وجه الشبه منه حسى

مع ان المحسوس لا يكون الا جزئيا وان الكلي يمتنع احساسه بل يمتنع وجوده في الخارج لان موجود متعين
وجها اي وجه الشبه كلي لوقوع الشركة فيه مشترك بين الطرفين وهو قياس من الشكل الثاني المحسوس ليس كليا
ووجه الشبه كلي فالمحسوس لا يكون وجه الشبه وينعكس بعكس المستوى الى ان وجه الشبه وينعكس بعكس المستوى الى ان
وجه الشبه لا يكون محسوسا فيكون عقليا فالتقسيم اليهما شائع لانه لا يكون الا عقليا سن

من التسامح لان المحسوس لا يكون الا جزئيا والجزئي المتعين
في احد الطرفين يمتنع ان يكون بعينه موجودا في الطرف الآخر
لانه يمكن زواله عن احدهما مع بقائه في الاخر كالحمرة فانها يجوز
الزوال عن الخد مع بقائها في الورد وبالعكس واذا لم يكن موجودا
في الطرفين لا يكون وجه الشبه لان وجه الشبه لا بد ان يكون مشتركا
بين الطرفين ومن المعلوم ان المشترك بين الشيئين لا يكون الا
كليا عقليا لكن ذلك الامر العقلي لما كان في بعض الصور مأخوذا من المحسوسين
سمي حسيا تسامحا الثالث ان حق وجه الشبه ان يشمل الطرفين فاذا
كان كذلك صح التشبيه والا فسد واعتبر في قولهم النحو في الكلام كالملح
في الطعام فانه لما جعل وجه التشبيه بينهما الصلاح باستعمالهما
بايهما طابق صح التشبيه لشمول هذا المعنى المشبه والمشبه به فان الملح ان استعمل
في الطعام صلح والا فسد لان النحو اذا استعمل في الكلام برفع الفاعل
ونصب المفعول في قولك ضرب زيد عمرا اصلح الكلام وصار منتفعا به
يفهم المراد منه واذا لم يستعمل فسد وخرج عن الانتفاع به والى انتفاعه اشار بقوله
اذ هو باعتبار الصلاح به لا التشبيه بينهما باعتبار الصلاح باستعمالهما
ولا يصح ان يجعل وجه الشبه بينهما الفساد بكثرة استعمالهما والصلاح باستعمالهما
بقدر الاحتياج كما ظنه بعض اذ وجه الشبه بهذا المعنى لا يشمل الطرفين

والكثير

134

والكثير في الملح بان يجعل القدر المصلح للطعام مضاعفا لا في النحو ولا يتصور
ذلك لامتناع ان يجعل رفع الفاعل ونصب المفعول مضاعفا او منصفا
والى هذا اشار بقوله لا الفساد بكثرته اذ لا يعقل التضعيف في تغيير
بل يصح قول من ذهب الى ان وجه الشبه في التشبيه المذكور هو الفساد
بكثرة استعمالهما والصلاح باستعمالهما بقدر الاحتياج بان يقال الكلام
اذا الفصل لهما الى حد يكون مطابقا للعقل وعرض الى حال دون ان يحمله
على المطابق يكون كالقدر المصلح من الملح لصلاح الكلام به وحمله عليهما
يكون كتضعيف الملح لفساد الكلام به مثاله قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الجن اذا لم يحمل صوابا وصحيحا ان يجعل لفظ الله وشركاء مفعولي جعلوا
ونصب الجن بفعل دل عليه السؤال المقدر ومحمل عطاء وهو ان يجعل
الجن مفعولا اول والمعطوف وشركاء مفعولا ثانيا ولله متعلقا به
ويفوت اصل الكلام وجعلوا الجن شركاء لله وكونه عطاء لايهامه
ان الانكار بسبب الشريك الجنية سواء الجن حتى لو كان شريكا غير الجن
لما كان منكرا او هذا كلف التقدير لا اقل لدلالة على ان الانكار بسبب
نفس الشرك فلهذا صح الاول دون الثاني وقد نظر الى كل والتوجيهين
انما يكون باعتبار وجه التشبيه في كل اعتبار كثرة استعماله في النحو مطلب
ولطش
اول
النوع الثالث في غرض التشبيه الى فلم اصار من الدواء يداويها

139

غالبا
النوع الثالث في اصل الاغراض الغرض من التشبيه في الكل العرض يعود
الى المشبه فانه اما ان يكون لبيان حال المشبه كسواده وبياضه وبقية
لغيره من كيفياته كما اذا قيل لك ما لون عمامتك فقلت كلون هذه مشيرا
الى عمامة اخرى واما لبيان مقدار حال المشبه كما اذا قلت في بيان المشبه
سواد شيء هو في سواده كحلك الغراب او كسواده واما لبيان
امكان وجود المشبه على صفة كما اذا اردت ان تفضل واحدا
من نوع كالانسان مثلا على ذلك النوع الى حد يوهم ذلك المنفصل الى
عن ذلك النوع والحال ان المنفصل الى ذلك الحد كانه في العرف كالممتنع فتشبه
ذلك الامر المستبعد الذي هو كالممتنع بشيء لبيان امكانه كقول المتنبي
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه
اراد ان يقول ان الممدوح فاق الانام بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
ومقاربة بل صار اصلا برأسه ونوعا برأسه وهذا في الظاهر كالممتنع
كالممتنع فان تنامي بعض افراد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع
الى ان يصير كانه ليس من ذلك النوع امر مستبعد جدا فقال فان المسك بعض
دم الغزال فقد احتج على دعواه لان المسك مع كونه من نوع الدم خرج من
الدم وصفاته حتى لا يعد منه ونظيره قول ابن الرومي شعر
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

كم من اب

١٣٧

ذرى
كم من اب قد علا بابن ذرى شرف كما علا برسول الله عدنان
واما لزيادة تقرير المشبه عند السامع وتقوية شانه في نفسه فان الشيء
وان كان معلوما علما قطعيا لكن قد يراد الاطمينان فيه بمشاهدة
نظيره حسا كما اذا كنت مع صاحبك في تقرير انه لا يحصل من سعيه
الى طائل ثم ترقم على الماء وقلت هل افاد رقمي هذا على الماء
نقشا ما اكثر وتحصيلك كرقمي هذا على الماء فان كل اذا امتثلت
على الوجه المذكور افاد من التقرير ما لا يخفى واما لتزيين المشبه او
تشويهه لترغيبه او للاستطراف ليعد الشيء طريفا جديدا
والاول كما اذا شبهت شيئا اسود بمقلة الظبي افراغا له في قالب
الحسن وابتغاء للتزيين والثاني كما اذا شبهت وجها عليه آثار
الجدري بسلحة لم يعذر جامدة قد نقرتها الديكة اظهارا له
تقبيحها بالمنقار [illegible] علامه
في صورة اقبح منه والثالث اعني استطراف المشبه اما ان يكون
لبعد المشبه به بحيث يتصور امتناعه كقولك في الجمر الموقد
في الفحم بحر من المسك موجه الذهب فانك بهذا التشبيه لما
نقلت المشبه عن حد الوقوع الى الامتناع وقع عادة استطراف
ن اعلم ان عبارة المصنف مشعرة بان المشبه هو الجمر وعبارة
صاحب المفتاح حيث قال كما اذا شبهنا الفحم فيه جمر موقد مشعرة

الواو في لازوردية بمعنى رب وتزهو اي تتكبر وتبتهج وعلى صلة تزهو والمراد بحمر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما ففيه استعارة
اي البنفسج في زرقتها احسن منهما في حمرتهما من الرياض او كاليواقيت نفسها اي البنفسج بزرقتها بين الرياض احسن من اليواقيت بحمرتها من الجواهر منه

المشبه به
بان المشبه هو الفحم فكن المختار للاصوب منهما واما البعد
في الذهن بان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا المسك
لمرخ اوان التشبيه وفي غيره وانه كالذي ذكرناه انفا من بحر من
موجه الذهب فاذا احضر في الذهن استطرف المشبه استطراف
النوادر عند مشاهدتها واستلذ استلذاذها لحالتها فان لكل
جديد لذة كما ان لكل غريب حرمة او يكون ندرة حضور المشبه به
في الذهن لا مطلقا بل عند حضور المشبه مثل حضور النار والكبريت مع
حديث البنفسج والرياض في قول الشاعر
ولازوردية تزهو بزرقتها … بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها … أوائل النار في أطراف كبريت

اي ضعفت تلك القامات باللازوردية لان الساقات التي عليها اللازورد اذا طالت انحنت علاه

بفعل ورب ازهار لازوردية تتبختر وتتكبر بسبب زرقتها
على اليواقيت الحمر كأن تلك الازهار اللازوردية حال كونها
فوق القامات التي تضعف بها لانحنائها اذا طالت اوائل
ما سال النار في اطراف الكبريت فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت ليس مما يندر حضوره في الذهن ندرة حضور صورة بحر
من المسك موجه الذهب وانما النادر حضوره مع حديث البنفسج
فاذا احضر المشبه به وهو اتصال النار باطراف الكبريت مع
البنفسج

البنفسج استطرف المشبه لمشاهدة المعانقة بين صورتين متباعدتين
لا ترى نارا حمراء قوله ومنه يجوز ان يكون بيت نفع في الكلام في
قبيل التشبيه لاستطراف لبعد وقوع المشبه به في الذهن حال
التشبيه قول عدي بن الرقاع ويجوز ان يكون للغرابة هكذا
ع ومن قبيل قول الشاعر في وصف البنفسج قول عدي بن الرقاع
في وصف ولد الظبي تزجي اغن كأن ابرة روقه
قلم اصاب من الدواة مدادها تزجي اي تسوق من ازجيت
الابل لم تسقها والاغن هو الذي يتكلم من قبل خيشومه من
الغنة وهو صوت في الخيشوم يقال ظبي اغن والمراد هنا
ن ولد الظبي ابرة روقه طرف قرنه يحكى ان جريرا قال انشد
عدي عرف الديار توهما فاعتادها فلما بلغ الى قوله
تزجي اغن كأن ابرة روقه رحمته وقلت قد وقع في معضلة
لم يشبه بقوله بعد ذلك وهو اعرابي جلف جاف فلما قال
قلم اصاب من الدواة مدادها استحالت الرحمة حسدا وذلك
لان جريرا كان يحسب ان عديا لا يحضر في ذهنه هذا المشبه به
مع المشبه لكونه نادر الحضور معه في اذهان امثاله فلما احضر
في ذهنه مع كونهما لا يتراءى باداهما حسدا بعد ما كان رحمة الجلف

الاعرابي من يسكن البادية من العرب والمراد بالجلف من لا يهتدي الى شيء والجافي غليظ الطبع منه

يحكى عن جرير انه قال انشدني عدي بن الرقاع قصيدة التي مستهلها عرف الديار توهما فاعتادها من بعدما شمل البلى ابلادها فلما بلغ الى قوله تزجي اغن الى رحمته وقلت قد وقع ما عياه بقول وهو اعرابي جلف جاف فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها صارت الرحمة حسدا اذ لم ينقلب رحمة حسدا الا لاستطراف المشبه لان حضور القلم والمداد والدواة في الذهن عند وصف قرن الوحشي خصوصا في ذهن البدوي نادر التوهم الظن وفاعل عرف ضمير القلب وتوهما نصب على التمييز اي عرف القلب ديار المحبوبة من جهة الظن لتجلد روسها والضمير المنصوب في فاعتادها للديار على حذف المضاف اي اتخذ ذكرها عادة فلا يفارقه وتزجي اي تسوق والاغن الذي في كلامه غنة وهي صوت في الخيشوم والمراد بها ولد الظبي وابرة روقه اي حدة راس قرنه شبهها في السواد والدقة براس القلم المبري او اصاب مداد الدواة منه

في اللغة الذي الفارغ والجاني الغليظ وانما فصله عما قبله بقوله ومنه
لما بينهما من الفرق وهو ان ... صفات المشبه والمشبه به في النصفين
في البيت الاول مما لا يختص بشخص دون شخص ... صفات مما في
البيت الثاني بالتشبيه الى الشاعر المخصوص من ...
واما وقد يعود الى المشبه به الى المعنى ... الحب
اول وقد يعود غرض التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
انما يكون عند قلب التشبيه بجعل المشبه مشبها به والمشبه به مشبها م
يعني قد تشبه الشيء بالشيء لغرض يعود الى المشبه به وذلك في ... الا انها
الى المشبه به الذي هو بالحقيقة مشبه اتم من المشبه في وجه الشبه مع ان الامر
يكون بالعكس وحاصله المبالغة لان حق المشبه به ان يكون كذلك ...
اتم من المشبه في الاتصاف بوجه الشبه واعرف به ليفيد ما ذكرنا ن
من الاغراض العائدة الى المشبه من بيان حاله ومقدار حاله و امكانه
وحاله وزيادة تقريره وتزيينه وتشويهه واستطرافه فاذا
علمت ذلك كان ذلك مبالغة كقول الشاعر وبدا الصباح كأن غرته
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد جعل وجه الخليفة مشبها به
تعريفا لانه في الوضوح اتم من الصباح وقال حين يمتدح للدلالة على انه
كامل في الجود ... وكأن النجم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع

فالشاعر

فان الشاعر لما راى ارباب الكياسة شبهوا الهدى والشريعة وكل
ما هو علم بالنور لحصول صاحبها في حكم من يمشي في النور فيهتدي الى الطريق
المستقيم الواضح وشبهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل بالظلمة
لحصول صاحبها في حكم من يخبط في الظلمة خبط العشواء فلا يهتدي
الى الطريق المستقيم قلب التشبيه بجعل السنن كالابتداع ع
مشبها بها فاصل عكس تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وتوهم
ان البدع في الظلام فوق الدياجي ولذلك يسمى هذا النوع من التشبيه
تشبيه المقلوب لوضوحه ومن قبيل التشبيه العائد غرضه الى المشبه به
للايهام المذكور قوله تعالى حكاية عن مستحلي الربوا انما البيع مثل الربوا
في باب الحل مقام انما الربوا مثل البيع لان الكلام في الربوا لا في البيع
فوجب ان ... منهم الى ايهام ان الربوا في باب الحل اقوى حالا واعرف من البيع
وطفا جعلوه اصلا وقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا
انكار لتسويتهم بين البيع والربوا ودلالة على ان القياس يهدمه
النص لانه جعل الدليل على بطلان قياسهم احلال الله وتحريمه
آخر ولقائل ان يقول ان غرض التشبيه ههنا عائد الى المشبه لان
معنى الآية البيع مثل الربوا في [illegible] كل واحد منهما الربح فاذا كان الربوا
حراما ينبغي ان يكون البيع حراما [illegible] منهم الى نفي حرمة الربوا فلا حاجة

الذين اعتقدوا حلية الربوا

الى الحمل على عكس التشبيه وكذا من قبيل التشبيه العايد غرضه الى المشبه به
لا الايهام قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق فانه شبه الخالق بغير الخالق
التوبيخ فيه عكسه وهو ان يقول افمن لا يخلق كمن يخلق مع ان
المقام يقتضيه لان عبدة الاصنام لما جعلوا الاصنام كالخالق
فاقتضى المقام ان يجعل الخالق مشبها به وغير الخالق مشبها الكلام يعني
على تشبيه الخالق بغيره لما فيه من مزيد التوبيخ اذ المعنى على ان غير
الخالق عندهم في وجه الشبه اقوى من الخالق واولى باسم الالوهية فكون
ادخل في التوبيخ قوله واما الاظهار عطف على قوله الايهام يعني الاظهار
غرض التشبيه الى المشبه به قد يكون للايهام المذكور وقد يكون
المشبه الاهتمام بحصول المشبه به كما اذا اشير الى وجه كالبدر
في الاشراق والاستدارة وقيل هذا الوجه تشبيه ماذا وقلت تشبيه
الرغيف فان هذا التشبيه يظهر اهتمامه بشان الرغيف الغير
وكقول بعض الظرفاء اشتهي النفس من الخبز يحكى ان قاضيا
دخل على الصاحب ابن عباد فوجد الصاحب متفننا في العلوم وافادكم
يعرضه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي ثم اورد ان يجيب مصراع
المصراع لم يتم فقال تربع من شنهم غير اشتهت النوبة اليه
اشتهي النفس من الخبز فادرك الصاحب اهتمامه بالخبز فاعطاه

السجزي منسوب الى سجستان ... الشريف العلوم

يتقدم له

قوله واذا تساوى الى فقدم ان حق المشبه به ان يكون اتم في وجه الشبه فاذا لم يكن اتم وتساوى المشبه والمشبه به فيه
كما في قول الشاعر فالاحسن ترك التشبيه لكون كل من الطرفين مشبها ومشبها به بلا التشبيه لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر
الخمر اي وكان الخمر قدح ولبس خمر هناك اي بلغ تشاكل الزجاج والخمر الى حد يتوهم اتحاد الزجاج بالخمر وعكسه

١٣٨ يتقدم له مايدعي قال واذا تساوى الطرفان الى ولا خمر
اقول اذا تساوى المشبه والمشبه به فلا يكون احدهما اتم
من الاخر كالماءين متساويين في اللون فتشابها التشبيه يعني
لا التشبيه في احدهما بالاخر لهذا من يرجح احد المتساويين في جهة
التشبيه على الاخر حاصله ان الطرفين اذا تساويا في جهة التشبيه فجعل
احدهما مشبها والاخر مشبها به يفضي الى الحكم على احدهما وهو المسمى
وجه التشبيه ضرورة على الاخر وهو المشبه به بكماله فيه وذلك مما يبطل
التساوي فلذلك لا يشبه احدهما بالاخر بل يعبر عنهما من التساوي
بالتشابه والتشاكل لويت قول الشاعر رق الزجاج ورقت الخمر الزجاج بمعنى القدح
فتشابها فتشاكل الامر فكانما خمر ولا قدح وكانما قدح ولا خمر
فان الشاعر لما ادعى ان الخمر والقدح متساويان في وجه الشبه وهو
الرقة واللطافة صرح باسم التشابه وعقبه بذكر التشاكل
تاكيدا لحسن ترك التشبيه الى التشابه قال تنبيهان
الى كالمصراع الاول اقول ختم النوع الثالث بتنبيهين
الاول انه اذا كان وجه التشبيه وصفا غير حقيقي لم يكن وصفا
اعتباريا وكان منتزعا من عدة امور نحو قولنا اعمال الكرام [illegible]
في المنظر المطمع والمخبر المؤيس سمي حكم التشبيه تمثيلا لقوله تعالى

قوله منها تنبيه الى تنبيه منها على ان وجه الشبه اذا كان وصفا غير حقيقي سواء كان اعتباريا او وهميا وكان
في حكم الواحد بان كان منتزعا من امور متعددة قصد بها هيئة واحدة سمي ذلك التشبيه تمثيلا كما في قوله تعالى في صفة
المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات شبه
حال المنافقين بحال من اوقد نارا لينتفع بها فخمدت ناره وبقي متحيرا ووجه الشبه فيهما امر وهمي وهو انتهاء
مطمع متصل بانتهاء مؤيس منتزع من امور متعددة والمثل بمعنى النظير كالمثل وكذا الشبه والشبيه
ثم استعمل بمعنى الصفة التي فيها غرابة

قوله ومنه كونوا انصار الله اي ومن التمثيل قوله تعالى كونوا انصار الله الآية لان وجه التشبيه فيها منتزع من متعدد
وهو كونهم اجابوا في اول الدعوة من غير انكار وعناد وكون نصرتهم خالصة لوجه الله واعلاء دينه

في صفة المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله
ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون فانه شبه المنافقين
بالذين شبهت حالهم في الآية بحال المستوقد من نار ثم توجه للطمع وطمعه
الى تيسير المطلوب فتحيله بسبب مباشرة اسبابه القريبة مع تعقب
الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب فظهر ان وجه التشبيه هاهنا
امر اعتباري منتزع من امور متعددة وهو ايضا تمثيل وما سلف ومنه
لا بد من التشبيه المسمى بالتمثيل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا
انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله
لان من عنى متوجها الى نصرة الله او وقع التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام من انصاري الى الله صريحا
وليس المراد انما المراد هو تشبيه كون المؤمنين انصار الله تعالى بقول عيسى
من انصاري الى الله مثلهم لكونهم انصارا لان قولهم لا يحاكي لهم
وجاز ذكر مثلهم المشبه به مكانه كما جاز ذكر مثلهم بعده
اذ ليس عليهم فيما بينهم ان يكلفوا النصح بالمشبه به حقيقة بل
فلذلك يذكرون على سبيل التسامح ما اذا امعنت النظر فيه لم تجد
الامارة وما هو مشبه به كما فعلوا مثل ذلك في ايراد وجه التشبيه
وقد عرفته وانما قلنا ان المراد هو تشبيه كون المؤمنين انصار الله

بكون الحواريين

هو توجه الطلب

انما فصل لفظ منه لان كل واحد من المشبه والمشبه به مذكور صريحا في الآية الاولى دون هذه الآية لانه ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصار الله بقول عيسى عليه السلام لهم من انصاري الى الله بل المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصاري

بكون الحواريين كذلك لعدم صحة تشبيه كون المؤمنين انصار الله بقول
عيسى للحواريين كونوا انصار الله وذلك ظاهر فيكون تقدير الكلام
كونوا انصار الله ككون الحواريين انصارا وقت قول عيسى لهم
كونوا انصار الله على تقدير حذف المضاف والمضاف اليه اعني
قولنا كون الحواريين انصارا وجعل ما في قوله كما قال مصدرية
حتى يكون على نحو خفوق النجم في قولهم آتيك خفوق النجم اي وقت
خفوق ويجعل المصدر حينا للسعة على ان حذف المضاف كثير
منه قول الشاعر الا من رأى ... برق شريق اسال البحار
فانتحى للعقيق تقول من ... سحابه برق سحاب ممتلئ
بالماء اسال سقيا سحابه البحار فقصد الموضع المسمى بالعقيق
فانه حذف المضاف مع المضاف اليه وهما سقيا سحابه اذا
لا يخفى على ما قبلها بقوله ومنه لان المشبه والمشبه به صريحا
في السابق دون لاحق التنبيه الثاني سوال الحاجة ماسة ن
الى التأمل التام للوصف الاعتباري المنتزع من الامور المتعددة فانه
ربما انتزع ذلك الوصف من امرين او من ثلثة فاورث الخطأ
لوجوب انتزاعه من اكثر ليحصل الغرض من التشبيه فتأمل قول الشاعر ع
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة * فلما راوها اقشعت وتجلت

اذا وقع بعد اداة التشبيه امور متعددة ينبغي ان يتامل في انتزاع وجه الشبه منها فربما كان منتزعا من المجموع
ويظن انه منتزع من بعضها فلا يصح التشبيه كما في البيت فان مراد الشاعر منه تشبيه الوعد الذي يعقبه خلف
بغمامة يعقبها الانكشاف في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس وهذا الوجه انما ينتزع من مجموع البيت
فلو انتزع وجه الشبه من المصراع الاول فقط وهو ظهور امر مطمع لم يتم المراد

قوله النوع الرابع اعلم ان النوع الرابع في احوال التشبيه وهي كيفيات تعرض للتشبيه بها يكون حسنا او قبيحا فينقسم
باعتبارها الى القريب والغريب والى المقبول والمردود والكلام في ذلك يستدعي تقديم مقدمات في بيان اسباب القرب
والبعد واسباب القبول والرد فمنها ان ادراك الشيء مجملا اسهل اي اقرب من ادراكه مفصلا بيانه ان الادراك على نوعين
اجمالي وهو معرفة الشيء من غير ملاحظة تفصيل اجزائه وتميز بعضها عن بعض كابصار قطيع من الغنم دفعة وتفصيلي
وهو ادراك الشيء مع ملاحظة تفصيل اجزائه وتعينها بما التي بها تمتاز كابصار كل فرد مخصوص من القطيع المبصر اولا
دفعة ومنها ان ميل النفس الى الحسيات وتعلقها بها مما ينتزع النفس من المحسوسات بتجريده عن المشخصات اتم من ميلها
الى الصور العقلية غير المنتزعة من المحسوسات لوجهين الاول ان الصور المنتزعة مجعولة بجعلها ومتولدة
من فعلها وكل شيء له زوج طبعا الى ما تولد منه فعلا اكثر من وعالى غيره وان كان الغير اشرف واكمل

يقول كالبعث البرق وصادف ذات برق لقوم عطاش
غمامة او صيبهم ذوي بتق فلما راوها الى بلوغ الغاية
وطمعوا في المطر اقشعت اي انكشفت وتفرقت يقال اقشع
الريح السحاب اي كشفته فيتعدى ولا يتعدى وتجلت اي تكشفت
فانكل اذا الحذف تبع وجه التشبيه مما لا يتم المراد به وهو المصراع
الاول علمت حيث تعارض عن غرض الشاعر اعني لعل الاصح
ان يصل الى المرام مطمعا بانتهاء رجوته فهلك لا التنفس عن تحرد
المصراع الاول فلا انقلط بانه عد منه بل انه عد مجموع البيت
ليحصل لك الوقوف على تمام غرضه اعلم ان الفرق توصيف
لا اعتبار في الوصف المعنى اذا كانا مستغنين من عند اهل الاتفاق
لو انفصل شيء من الصور التي ننزع الوجه منها لاختل التشبيه كما مر
دون الثاني قال النوع الرابع في حال التشبيه الثاني كلامه
اقول النوع الرابع من اصل الاقول في حال التشبيه من كونه
من كونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا وقبل الشروع في المقصود
من هذا النوع تكلم في مقدمات ذكرها المصنف لارشاد الطالب
للوقوف على اسباب غرابة التشبيه وقبوله واسباب ضدهما
المطلوب وهي سبعة الاولى ان ادراك الشيء مجملا كادراك الانسان

١٤٣

من حيث

من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل من ادراكه مفصلا كادراكه
من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق والمراد بالمجمل
ههنا ما لم يكن معلوما بوجه ما الا انه لم يتضح دلالته ومن المفصل ما لم يكن معلوما
بوجه الا انه يتضح دلالته كما ظنه بعض فانه لا يناسب هذا المقام
الثانية ان ما تكرر وصوله الى الحس كصورة الشمس غير منكسفة
اقرب حصولا في النفس مما يقل وروده عليه كصورتها منكسفة
الثالثة ان الشيء مع ما يناسبه اقرب حصولا في النفس من ذلك
الشيء مع ما لا يناسبه فان المنبر مع المحراب اقرب حصولا من المنبر
مع الميزاب وكذا الكلام مع النصل اقرب حصولا من الكلام مع المنخل
الرابعة ان استحضار الامر الوحيد ايسر واسهل من استحضار غير
الوحيد فان استحضار الشمس وحدها في الذهن ايسر من استحضارها
مع القمر على وجه يكون وحدها في عقدة الراس والآخر في عقدة الذنب
يكون بينهما مقارنة حقيقية الخامسة ان ميل النفس الى الحسيات
اتم من ميلها الى العقليات بناء على ان الحسيات مجعولة للنفس
بسبب تجريد النفس اياها من الغواشي والمشخصات ولزيادة الف
النفس بالحسيات لكثرة ورودها وورود الحسيات على النفس
لسبقه الصور المعقولة لكل الحسيات الموردة لها على النفس وهي

قوله لكثرة ورودها اي الصورة المنتزعة من المحسوسات مالوفة للنفس لان ورودها على النفس اكثر من ورود العقليات عليها
لان الصور المنتزعة ترد على النفس من طرق خمسة هي الحواس لان كل ما يدركه الحس يرد صورته الكلية على النفس
كوصف يجري اليه جزئياته والصورة العقلية لا ترد على النفس الا من طريق واحد هو العقل البحت وما يكون طرق وروده
على النفس اكثر كان مالوفا كان ميلها اليه اتم لان كل ما يكون مالوفا كان ميلها اليه اتم منه

الحواس بخلاف العقليات فان طريقها العقل وفيه بحث لان كثيرا
للصبي والعامي بالنسبة الى هذا النوع من المعلومات فانه غير المحسوس
لا بالنسبة الى الكل بعينه واقول لانم ان المدرك بالحس لا يدرك
بغيره فان المدرك بعض الحواس لقطعا يدرك بالحس المشترك
والخيال ايضا ... الحيوانات ... والله اعلم
ان النفس تدرك الكليات والجزئيات لانها تحكم بالكلي على الجزئي
كقولنا هذا انسان والحكم على الشيء بالشيء يجب ان يحضر الشيئان
والمدرك للكلي هو النفس فيكون المدرك للجزئي هو النفس ايضا لكن
تدرك الكليات بذاتها والجزئيات بتوسط الآلات لا بالذات والما حرر
تالم لم تقولوا قول الحكماء ان النفس لا تدرك الجزئيات بذاتها وبين قوله
انها اي النفس لا تدرك الجزئيات حيث قال ان ... النفس
لا تدرك الجزئيات لذلك شنعوا عليهم بان النفس تحكم بالكلي على
الجزئي فلذلك سلم لادراكها اياها وفرع الحسيات على ما تحقق
النفس من الشخصيات لا بما يدركها النفس بواسطة الآلات كما
هو مذهب الحكماء فهذا قال المصنف مقتفيا الصاعد
بناء على ان الحسيات محصولها بالذات فاذا عرفت هذا فاعلم
انه لعله فرع سببه على ميل النفس الى الحسيات ثم منها الى العقليات

بناء على

الشخصيات منها حسب
والعقليات

بناء على الاغلاط فرع تغيير الحسيات فمن قال اعني الحسيات ما تحقق
قال زيادة ميل النفس الى الحسيات لزيادة تعلقها بها بسبب
تحصيلها اياها بفوقها العقل من النقصان ووجهها طهارته سلك
ما عداها من العقليات ولكثرة ورودها على النفس كما ذكرنا
ومن قال الحسيات ما يدركها النفس بواسطة الآلات لا بالذات
تقول زيادة ميل النفس الى الحسيات لتقدم ادراك الحسيات على
العقليات لان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن العلوم كلها
لكن له آلات بها يدرك الحسيات فاذا احست النفس بالجزئيات تنبهت
لامور مشتركة منها ولامور تخالف بعضها بعضا وبسبب ذلك
يحصل لها علوم كلية من العقليات فادراك الحس متقدم على
ادراك العقل وهذا قيل من فقد حسا فقد علما له تعلق
بذلك الحس الثالث ان النفس لما توقف تفهم اقبل
اكثر قبولا لما لا تعرف ... طبعا ولذلك اكثر
يقبلون على استماع الحكايات والروايات ويقبلون لمعرفتهم اياها
ويفهمهم لها بخلاف المسائل العويصة المشكلة والنكت الدقيقة المعضلة
ولهذا لا يقبلون على استماعها بل يعرضون عنها وينكرون عليها
بها وعدم ... لفهمها السابقة ... النفس والله

قوله ثم قرب التشبيه لما اذا عرفت المقدمات المذكورة فاعلم ان التشبيه منقسم الى قريب وغريب والقريب بازل الدرجة ساقط عند البلغاء واسبابه امور منها كون وجه الشبه واحدا مدركا بالضرورة كما في تشبيه الزنجي بالفحم في السواد ومنها ان يكون الطرفان من جنس واحد كما في تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة في المقدار واللون فانهما من جنس الفاكهة ومنها ان يكون المشبه به اكثرى الحضور في الذهن لكثرة وروده على الحس كما في تشبيه الشعر الاسود بالليل والوجه الجميل بالبدر واما كونه مطلقا فان المطلق مقتضيات حصوله اكثر لان كل ما يستغنى واحدا من القيدات مقتضية ومنافيات وجوده اقل فيكون حصوره في الذهن اكثر

عند صاحب المعالم المكرر فان لا فائدة في كل يعاداه المعادا والمصنف بقوله وههنا نظر فان الالف بالتكرار يحصل مكيف ينافي حكمها يتبع صاحب المفتاح حيث قال الوجه ان التوضيح يستلزم الالف وبين حكم التكرار الصحيح شئ الى التامل لان الالف مع الشئ لا يحصل الا بالتكرار على النفس ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف كل شئ عند النفس لكن لا يخفى ان ميل النفس الى المألوف فالتوضيح بحكم المألوف ومن انه محبوب وحكم المعالم هو انه مكروه مع ان المعاني هو المألوف مشكل ويمكن بيان التوفيق بحيث لا يسع المنافي ويندفع النظر بان نقول سلمنا ان ما هو مألوف مكرر لكن لا نسلم ان كل مكرر مكروه حتى يتيح من الاول ان كل مألوف مكروه بل المكرر المكروه ما هو ما منه بتعا ما المكرر الذي ليس منه بد كذكر الحبيب وبعينه فهو خلافه انه مكروه ممتنع فهنا هو قولنا بعض المكرر مكروه والحرية لا ينتج في كبرى الشكل الاول

قال ثم قرب التشبيه الى او لكي يلتبس التمام اى

لما فرغ عن تقرير المقدمات المعينة على درك اسباب غرابة التشبيه وقبوله واسباب ضدهما شرع في بيان تلك الاسباب فيفصل قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة ساقط الاعتبار قد يكون لوضوح الجهة بان يكون وجه التشبيه امرا واحدا كالبياض في قولك شئ ابيض كالثلج

وكالسواد في قولك زنجي كالفحم

وكالسواد في قولك زنجي كالفحم وقد يكون التجانس الطرفين وظهور تشابههما كما اذا شبهت البطيخة الصغيرة بالكوز والعنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة وقد يكون لكثرة حضور المشبه به مع المشبه في خزانة الصور لجهة من الجهات كما اذا شبهت الشعر الاسود بالليل والوجه الجميل بالبدر والمحبوب بالروح ونحو ذلك وبعد التشبيه وغرابته وكونه رفيع الدرجة بخلاف ما ذكرنا من اسباب القرب لان يكون وجه التشبيه امورا متكثرة كما في تشبيه سقط النار بعين الديك او لا يكون المشبه به ظاهر التجانس مع المشبه باحسن التناسب بل يكون بعيد النسبة عنه كما اذا شبهت البنفسج باوائل النار في اطراف الكبريت او يكون المشبه به مع المشبه نادر الحضور في الذهن كقول الشاعر ونارنج الغصون كانها شموس عقيق في سماء زبرجد فانه شبه النارنج الكائنة في الغصون في هيئتها الحاصلة من صفرة وخضرة بشموس عقيق كائنة في سماء من زبرجد فظاهر ان حضور هذا المشبه به مع المشبه نادر في الذهن وكقول القائل تقطط غطيط البكر شد خناقه لتقتلني والمرء ليس بقاتل اتقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال قوله تقطط اي تهدر يقال غط البعير تقطط غطيطا اي هدر في الشقشقة فاذا لم يخرج الشقشقة فهو هدير والمشرفي السيف المنسوب الى مشارف

قوله وبعده بخلافه اي بعد التشبيه لاسباب هي خلاف المذكور من اسباب قرب التشبيه فهو اما ان يكون وجه الشبه غير واحد بل هي امور متعددة قصد مجموعها امرا واحدا كما في تشبيه سقط النار بعين الديك ومنها كون الطرفين غير متجانسين كما في تشبيه البنفسج باوائل النار في اطراف الكبريت ومنها كون المشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه اقل الورود على الحس كما في تشبيه الوجه الاسود بمقلة الظبي ولكونه امرا وهميا فلا يلتفت النفس اليه كما في تشبيه الاسنة بانياب الاغوال او مركبا خياليا كما في تشبيه الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب او مركبا عقليا فيه كثرة تفصيل والبيت المذكور في المتن جامع للاسباب الثلثة للبعد لان وجه التشبيه فيه امور متعددة قصد مجموعها امرا واحدا وطرفاه غير متجانسين والمشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه مركبا خياليا كما لا يخفى مثلا بالنارنج وقوله شموس عقيق اي شموس كالعقيق وسماء كزبرجد تشبيه للكرة

يقال
حتى وقع من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا
مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال مهالبي
ولا جعافري ولا عباقري هكذا ذكر في الصحاح ومسنونة زرق سهام
محددة نصالها والمقصود انه شبه نصال السهام بانياب الاغوال
وهي من المخترع الذي كون البيت لا الصور المشاهدة بل هي مما
يتوهم ولا صور الوهمية نادرة الحضور في الاذهان ومن هذا القبيل قوله
تعالى طلعها كانه رؤوس الشياطين فان الشياطين ليس لها رؤوس مشاهدة
لكن العرب يتوهم لها رؤوسا في غاية القبح وشبهه بالصور المتخيلة لها
واذا تحقق هذا فاعلم انه كلما كان التركيب في وجه التشبيه اكثر
كان التشبيه اغرب كما انه كلما كان المشبه به ابعد من التجانس مع المشبه
او اندر حضورا في الذهن كان اغرب فتامل قوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما ياكل
الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم
قادرون عليها اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن
بالامس تجد حسن التشبيه لكون وجه التشبيه مركبا من امور جمة
فانه تعالى شبه حال الحيوة الدنيا في سرعة تقضيها وانقطاع نعيمها
بعد اقبالها واغترار الناس بها عن استحكامه وهو زوال خضرة النبات

قوله حتى اذا اخذت الارض زخرفها وهو استعارة مكنية حيث شبهت الارض بالعروس حين تزخرفت بالثياب
الفاخرة والحلي الرائقة قال الزجاج الزخرف هو كمال حسن كل شيء وازينت اصله تزينت قلبت التاء زايا
واسكنت وادغمت في الزاء الثانية فاجتلبت همزة الوصل اي تزينت الارض بزخارفها وظن اهلها انهم قادرون
اي ظن اهل الارض انهم متمكنون من منفعتها محصلون لثمرتها رافعون لغلتها اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا اي
فجعلنا زرعها شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن بالامس اي كان لم يلبث زرعها في الزمان
الماضي وهو عبارة عن محو الآثار وانقضائها فحذف المضاف واسند الفعل الى المضاف اليه وهو ضمير الارض

فجاة وذهابه حطاما بعدما كان غضا طريا قد التف وزين الارض
بخضرته حتى طمع فيه اهله وظنوا انه سلم من الآفات وانهم قادرون
عليه متمكنون من حصده ورفع غلته ومثال التشبيه الثاني قوله تعالى او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
حذر الموت ليحصل لك زيادة اطلاع على ما ذكرنا من غرابة التشبيه
فان وجه التشبيه بين المنافقين وذوي الصيب هو انهم في المقام المطمع
في حصول المطالب ونجح المآرب لا يحظون الا بضد المطموع فيه من
مجرد مقاساة الاهوال وهكذا ترى ان وجه التشبيه فيه مركب من عدة
امور قال وقوله الى مخالفة اولى هذا النوع
في بيان اسباب كون التشبيه مقبولا او مردودا فقبول التشبيه في
كون التشبيه مقبولا ان يكون وجهه كاملا في الضرب الثالث من النوع الثالث
معهما مشاركا للطرفين اذ قد بينا انه لو لم يكن كاملا فيهما لفسد وكون
يكون مطابقا للغرض من التشبيه كلا تاما ما خفي لا ابدا ان يكون وجه التشبيه
تاما في تحصيل الغرض المتعلق بالتشبيه من بيان حال المشبه او بيان
مقدار حاله او غير ذلك من المذكورات في غير تبديل الى غير حتى
لا يكون ناقصا عما يتعلق بكل القصد بل يكون من الصور التي يتعلق بها الغرض
حتى ينال من القبول ارفع درجة ولانه بخلافه لم يكن التشبيه مردودا

الصيب هو المطر الذي يصوب اي ينزل ويقع وصاب السحاب صيب انصبا صح

قال الجوهري يقال اعطيته المال كملا اي كله صح

خلاف ما ذكرنا من اسباب القبول فعلى هذا بان لا يكون وجه التشبيه شاملا
للطرفين او لا يكون مطابقا للغرض المتعلق بالتشبيه بتمامه او لا يكون سلما
مما يتبادر كما اذا قيل زيد كالنجم وشبهه كالنجم فان التشبيه فيهما مما كان
معنى اشتمال وجه التشبيه للطرفين وكالملائم لتحصيل ما تعلق بنفس الغرض
لكن لا يتبادر له لكون النجم والنجم اعرف شيء بالسواد والبياض ليس يعني بل

قال اول
النوع الخامس في صيغة التشبيه الى وفيه فوائد

النوع الخامس في الاصل لا قول في ان صيغة التشبيه نحو المثل والكاف وكأن
والمشبه ووجه التشبيه كل واحد منها قد يترك اما منفردا او مع ولعل
من الغير به او معها جميعا وان مراتب التشبيه بحسب ذلك ثمانية
ولعكسه يخالف فقوله قد صرح بالتشبيه بان يذكر صيغته كقولنا
زيد كالاسد وقد لا يصرح به بان لا يذكر كقولنا زيد اسد وهذا انما
يجوز لان المراد هو التشبيه فانا اذا قلنا زيد اسد يعلم ان المراد
زيد كالاسد لامتناع حمل الاسد على زيد بحمل هو هو وفيه لم في ترك صيغة
التشبيه مبالغة لان من قال زيد اسد يحمل الثاني على الاول فكانه ادعى ان
زيدا مندرج تحت حقيقة الاسد معدود من افرادها ولا يخفى عليك
ما فيه من المبالغة هذا بان يترك صيغة التشبيه وقد يترك المشبه لفظا
مع كونه مرادا في المعنى كقولك رأيت اسدا مريدا به رأيت رجلا كالا

اولونك

قوله فقوله تعالى حتى يتبين لكم الخ توضيحه ان الخيط الابيض هو اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق كالخيط الممدود والخيط الاسود هو ما يمتد معه من غبش الليل شبها بخطين ابيض واسود وبينا بقوله من الفجر وان كان بيانا للخيط الابيض لكن لما كان بيان احدهما بيان الآخر لدلالته عليه اكتفى به ولولا البيان لكان من باب الاستعارة منه

اذ لو ترك المشبه لفظا ولم يقدر معنى لكان ذلك استعارة لا تشبيها
ثم لو ترك كلا ستعمل في غيره او ضعه لعلاقة هي المشابهة لا المعنى الاصطلاحي
الاصطلاحي انه لابد من كون المشبه مرادا في المعنى اذا ترك لفظا
فهذا الترك المشبه لفظا فيه دعوى الغير لترجيح على المشبه المؤول
متعين للتشبيه بالمشبه به المذكور واظهارا انه لا يصلح للتشبيه به
سواه كما اذا قلت رأينا اسدا انا ذكر زيد فقد ادعينا انه متعين
للتشبيه بالاسد وانه لا يصلح للتشبيه الا هو واذا عرفت هذا
فاعلم ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود تشبيه
للفجر وهو البياض المعترض في الافق الممتد فيه اول النهار مع ما يمتد معه
من غبش الليل بخيطين ابيض واسود بدليل بيانه بقوله تعالى بعد ذلك
من الفجر وانه وان كان بيانا للبياض الممتد لكن لما كان بيان احدهما
مستلزما لبيان الآخر لدلالته عليه اكتفى به عنه فلما قلنا انه
تشبيه لاشتماله على ذكر المشبه وهو الفجر وذكر المشبه به وهو الخيط
ولولا ذكر الفجر لكان ذكر الخيط ههنا من باب الاستعارة كما ان قولك
رأيت اسدا استعارة واذا حذفت من زيد صار تشبيها وانما جعل
الكلام بذكر قوله من الفجر من قبيل التشبيه ولم تقتصر على الاستعارة
شرط الاستعارة فان من شرطها ان يدل الحال عليها وههنا لو لم يذكر من الفجر

غبش [illegible]

قوله فقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض الخ اذ كان المشبه مذكورا او في حكم المذكور كان الكلام من باب التشبيه لا الاستعارة فقوله تعالى فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيه لا استعارة لانه شبه فيه اول ما يبدو من الفجر معترضا في الافق كالخيط الممدود وما يمتد معه من ظلمة آخر الليل بالخيط الاسود وذكر المشبه به في التشبيهين وهما الخيط الابيض والخيط الاسود ثم ذكر ما هو المشبه في التشبيه الاول وهو الفجر على وجه البيان للمشبه به وهو الخيط الابيض فيكون الطرفان في التشبيه الاول مذكورين صريحا ويكون المشبه به في التشبيه الثاني مذكورا صريحا والمشبه في حكم المذكور لانه مراد فكانه قيل من الفجر والغبش الا انه ترك ذكر الغبش اكتفاء لانه لما بين ان المراد بالخيط الابيض هو الفجر علم ان المراد بالخيط الاسود هو الغبش المختلط ببياض الفجر

لم يعلم ان التخييط مستعار ان الفجر فزيد من الفجر ليتبين المراد فصار
الكلام تشبيها هذا ... الكلام في بيان ترك المشبه وقد يترك وجه التشبيه
استغناء عن ذكره وذلك عند وجود قرينة تدل عليه كقولك وجهه كالبدر
دون ان يفعل ذلك لاسراف او لاستدلال وفيه لطف في ترك وجه التشبيه مبالغة
لانه يفيد تعميم المشابهة فانك اذا ذكرت وجه التشبيه اختص التشبيه
فيه واما اذا تركته فيتناول وجه التشبيه كل ما يصلح ان يكون جهة
جامعة بينهما وظاهر ان فيه مبالغة **قال** والمراتب باعتبار
الى ما ذكرناه **اقول** مراتب التشبيه باعتبار ذكر المشبه وكلمة
التشبيه ووجهه وتركها ثمانية [illegible] لان التشبيه لا بد له من
اربعة اركان المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجهه ولا يجوز
ترك المشبه به واما كل واحد من الثلاثة الباقية فيجوز تركه واذ قد تقرر
هذا فنقول اما ان لا يكون شيء من الاربعة متروكا او يكون والاول
واحد والثاني هو ان يترك شيء فالمتروك اما واحد او اثنان او ثلاث
فهذه ثلاثة والاول وهو ما يكون المتروك واحدا ثلاثة اقسام لان المتروك
اما كلمة التشبيه او المشبه او وجه التشبيه والثاني وهو ان يكون المتروك
اثنين ايضا ثلاثة لان المتروك اما كلمة التشبيه والمشبه او كلمة التشبيه
ووجهه او المشبه ووجه التشبيه [illegible] كما سبق ان هذه المراتب

محلها في ١٤٣

قوله قد يعتبر الخ قد عرفت ان وجه الشبه امر مشترك بين الطرفين والضدان وهما وصفان وجوديان متعاقبان على محل واحد وقد يشترط فيهما غاية الخلاف مشتركان في صفة التضاد اي في كون كل منهما مضادا للآخر [illegible] لذي محل فربما يشبه احد الضدين بالآخر وينزل الاشتراك في التضاد منزلة الاشتراك في وصف المشبه به وهو قليل على ما اشار اليه بقيد التقليلية فيقال للجبان هو اسد اي في الاتصاف بكمال الشجاعة وللبخيل هو حاتم اي في الاتصاف بكمال الجود فان قصد بمثل هذا التشبيه اهانة المشبه يسمى تهكما وان قصد به ظرافة يسمى تمليحا وهو نسبة الملح الى الملاحة ومرجعها الى حسن بعض ادراكه

١٤٢

محلها في افادة المبالغة والقوة وعدمها الا انا بينا ان ترك كلمة التشبيه
فيه مبالغة لما فيه من دعوى ان المشبه كانه من افراد حقيقة
المشبه به وان ترك وجه التشبيه فيه قوة لافادته تعميم المشابهة
فاذا تركا معا كان التشبيه في غاية القوة واذا ذكرا معا لا يكون فيه
قوة واذا ذكر احدهما وترك الآخر يكون متوسطا في القوة والضعف
قال [illegible] الى او تهكم **اقول** قد يعتبر التشبيه
في التضاد بان يجعل احد المتضادين منهما بالآخر ويجعل التضاد فيه
وذلك لان المتضادين من حيث ان كل واحد منهما مضاد لصاحبه
وكانهما متشابهان فلذلك تنزل المضادة منزلة المشابهة كما يقال
للجبان اسد بتنزيل المضادة في الجبن والشجاعة منزلة المشابهة وللبخيل
حاتم بتنزيل المضادة في البخل والسخاوة منزلة المشابهة وهذا التشبيه
اما تمليح وهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر والاول كقول
ابن تمام فوالله ما ادري أأحلام نائم ألمت بنا ام كان في الركب يوشع
اشارة الى قصة يوشع ابن نون فتى موسى عليهما السلام واستيقافه الشمس
فانه يروى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا
الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والثاني كقول الشاعر

أرق وأحفى منك في ساعة الكرب
لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي
اشار الى البيت المشهور وهو قوله المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير
من الرمضاء بالنار وكقول الحريري وأزور الوالي لطالما انتصب
بكافاته واعتدت لأصحابه قبل موافاته اشار الى قول ابي الحسن
جاء الشتاء وعندي من حوائجه سبع اذا القطر عن حاجاتنا حبسا
كنّ وكيس وكانون وكاس طلا بعد الكباب وكس ناعم وكسا
واما التفصيل لهذا الشرح او التصحيح فانه ذكر بعض المتأخرين للتشبيه
انواع وانا اسوقها اليك باذن الله تعالى الاول التشبيه المطلق وهو ان
تشبه شيئا بشيء من غير عكس ولا تبديل كقوله تعالى والقمر قدرناه منازل
حتى عاد كالعرجون القديم الثاني التشبيه المشروط وهو ان تشبه
شيئا بشيء لو كان بصفة كذا او لولا انه بصفة كذا كقوله هي كالملك
في ارتفاع مكانه وكالبدر في اشباع ضوئه لو ان البدر لا يسقط صباح
والبحر لا يتغير ماؤه وكقوله خلق هو كالمسك لولا سواده وكف هي
كالطود لولا انفكاكه ولقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا
لو لم يكن للثاقبات افول الثالث الكناية وهو ان تشبه شيئا
بشيء من غير اداة التشبيه كقول بعض الفضلاء في وصف فصد عضت
على كف الغادة الحسناء ولو نحرت العذراء الرابع تشبيه التسوية

وهو ان يأخذ

وهو ان يأخذ المشبه صفة من صفات نفسه وصفة المقصود
وتشبههما بشيء واحد كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي الخامس التشبيه المعكوس وهو
ان تشبه شيئين كلا منهما بالآخر كقوله كم من دم اهرقناه في البر
ونحن لغرقناه في البحر فاصبح البر بحرا بدمائهم والبحر برا باشلائهم
وكقول صاحب بن عباد رق الزجاج ورقت الخمر
وتشابها فتشاكل الامر فكانما خمر ولا قدح وكانما قدح ولا خمر
واشار المصنف فيما سبق الى ان مثل هذا لا يطلق عليه اسم التشبيه
بل المطلق عليه اسم التشابه والتشاكل السادس تشبيه الاضمار
وهو ان يكون المقصود منه التشبيه لكن يدل ظاهره على ان المقصود شيء
آخر كقول المتنبي ومن كنت بحرا له يا علي لم يقبل الدر الا كبارا
فانه يدل ظاهره على ان المقصود الدر وانما غرضه تشبيه الممدوح بالبحر
السابع تشبيه التفضيل وهو ان تشبه شيئا بشيء ثم ترجع فتفضل
المشبه على المشبه به كقول الوطواط حسبت جماله بدرا مضيئا
واين البدر من ذاك الجمال والفرق بين المراتب الثمانية المذكورة
وبين هذه الانواع ان تلك اقسام التشبيه بحسب اركانه وبينها
وهذه اقسام له باعتبار المعاني المذكورة التي قد يعرض له تقسيمات

قوله وقول عباد الخ هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه ان كون دلالة الالفاظ بالوضع لو كان يقينا لم يذهب الى خلافه عاقل لكنه ذهب اليه عباد بن سليمان الصيمري وتقرير الجواب ان قول عباد ذات اللفظ مخصصة لكونه دالا على معنى معين معناه ما يدعيه ائمة الاشتقاق منه

مختلفة من جهات مختلفة قوله الاصل الثاني في المجاز
اقول الاصل الثاني من الفصل الثاني في كيفية المباحث المتعلقة ١٢٨
بالمجاز وسيصير مباحث الحقيقة ايضا لان الغرض الاهم المتعلق بعضه ١٢٩
الغرض المقابل لا غرو ان النظر في الدلالة العقلية لم يجاوزه موقوف على ١٣٠
النظر في الدلالة الوضعية لم الحقيقة والمصنف صدر هذا الفصل
ان المخصص للالفاظ بالمعاني التي هي مدلولاتها انما هو الواضع لا ذوات تلك
الالفاظ كما ذهب اليه عباد بن سليمان الصيمري فانه قال ان المخصص للالفاظ
بمعانيها هو ذات اللفظ والا لكان تخصيص بعض الالفاظ ببعض المعاني
دون البعض تخصيصا بلا مخصص واشار المصنف الى مذهب
وهو ان المخصص للالفاظ بمعانيها الواضع لا ذوات تلك الالفاظ
بقوله دلالة الالفاظ ليس لذاتها بل بالوضع وتقريره ان نقال ان تخصيص
الالفاظ بمعانيها انما هو بالمخصص الخارج عن ذوات تلك الالفاظ اعني
الواضع اذ لو كان مخصص اللفظ بمعناه ذاته مع ان نسبته تلك الذات
الى جميع المعاني على السوية لزم الترجيح بلا مرجح لكنه ولو كانت دلالة الالفاظ
على معانيها بذواتها لامتنع نقل اللفظ من المعنى الاول الى المعنى الثاني
لان التقدير ان الاول هو مقتضى الذات وكذا ان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين والتالي بقسميه باطل

للمقول المثل

١٢٧

للمقول المثل فهو كل اكثر من ان يحصى والاشتراك الى المتنافيين كالقرء للحيض
والطهر والجون للاسود والابيض وما ذكر عباد فانما هو محمول على ما يدعيه
الاشتقاقيون من انه لابد ان يراعى الواضع المناسبة بين الالفاظ والمعاني
فانهم يقولون ان الحروف في انفسها خواص فانها تختلف بالجهر والهمس
والشدة والرخاوة وكذا الصيغ تختلف بالحركات والسكنات فلابد ان
يراعي الواضع المناسبة بحسب تلك الخواص والا لكان تخصيص
المشتمل على الحرف المجهور بما فيه جهر والمشتمل على الحرف المهموس
بما فيه همس وكذا المشتمل على الرخو والشديد وكذا تخصيص الصيغ المشتملة
على حركة بما فيه حركة والتي ليست فيها حركة بما فيه سكون كما انهم خصوا القصم
بالقاف التي هي حرف رخو بالكسر الذي لا يكون مع ابانة والقصم بالقاف
التي هي حرف شديد بالكسر الذي يكون مع ابانة وكذلك خصوا الفعلان
بحركة العين كالغليان والجولان بما فيه حركة والفعلان بسكون العين بما ليس
كذلك كالسكران والعطشان والريان واما الموفقون فيحملون على الحكم
على المعنى على التفسير قوله ثم الحق الخ بعد ان علمت ان المخصص
للالفاظ بمعانيها الواضع لا ذواتها فاعلم ان الحق اما التوقيف
او الاطلاع لم الواضع اما ان الله تعالى وضع الالفاظ لمعانيها ووقف عباده
كما هو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري واما ان يلهم عباده بان يخصوا

اي وضع الله الالفاظ لمعانيها ثم جعل عباده واقفا على تلك المعاني اوليهم عباده بالتخصيص حتى يضعوا ويصطلحوا عليها منه

قوله ثم الحق اما التوقيف الخ اذ قد عرفت ان دلالة اللفظ على معانيها بالوضع فلا بد لها من واضع واختلف في تعيين الواضع فقيل هو الله تعالى خص الالفاظ بمعانيها وجعل عباده واقفين على ذلك التخصيص اما بالوحي واما بالالهام وخلق علم ضروري فيهم بان معنى كذا واما بخلق اصوات معينة فيهم عند الاحتياج الى التعبير منه

كل لفظ بمعناه كما هو مذهب ابي هاشم الجبائي او بتعليم بعضها من القبيل الاول
والبعض الآخر من القبيل الثاني كما ذهب اليه ابو اسحق الاسفرائني
ويرجع الكل الى الوضع اذ على مذهب التوقيف المخصص هو الله تعالى
وعلى المذهب الثاني المخصص هو الانسان وعلى المذهب الثالث مخصص بعضها
هو الله تعالى ومخصص البعض الآخر هو الانسان واذ قد عرفت ان التخصيص
هو الوضع فاعلم ان الوضع عبارة عن تعيين اللفظ بازاء معنى
بنفسه يعني الوضع تخصيص لفظ بمعنى بحيث اذا اطلقت تلك اللفظة
او احس بها تعين ذلك المعنى بمجرد النظر الى تلك اللفظة لا بمعونة
قرينة خارجة عن نفس تلك اللفظة وبهذا القيد يخرج عن المجاز
فانه لفظ عين بازاء معنى هو غير ما وضع له لكن ذلك التعيين ليس
وضعا لانه ليس بنفس اللفظ بل بمعونة القرينة قال
وقد يطلب بها معناها الى بحسب الناقل اقول لما بين ان دلالة
الالفاظ على معانيها المختصة بها انما هي بتخصيص الواضع اراد ان يبين
انقسامها الى الحقيقة والمجاز والكناية فنقول قد يطلب بالالفاظ معناها
الذي وضع له كما اذا اطلق بالانسان الحيوان الناطق وهو اي اللفظ المطلوب
بها معناها الذي وضعت له حقيقة وقد يطلب بها معنى معناها اي معنى هو
لازم معنى اللفظ مع قرينة صارفة عن ارادة المعنى الموضوع له كما اذا طلب

بالانسان

بالانسان الحيوان او الناطق فان كل واحد منهما لازم لمجموع معنى انسان
ضرورة ان الكل ملزوم للجزء او قابل لصنعة الكناية وهو المجاز
اي اللفظ المطلوب به معنى المعنى مع قرينة عدم ارادة المعنى الاصلي هو المجاز
وقد يقصد بمعنى اللفظ معنى هو ملزومه من غير قرينة عدم ارادة المعنى
الاول وهو اي اللفظ المقصود به معنى المعنى من غير قرينة عدم ارادة
المعنى الاول هو الكناية فتبين ان المجاز والكناية كلاهما اشتركا في
ارادة معنى المعنى ويفترقان في ان المجاز ينافي ارادة المعنى الاول
والكناية لا ينافيها او بان المعنى المراد من اللفظ في المجاز لازم لمعناه الاصلي
وفي الكناية ~~اللفظ انما بان المعنى المراد منه~~ ملزوم له والى القسم الاخير
اشار بقوله وقد يقصد بالمعنى معنى وهو الكناية واذ قد عرفت هذا
فاعلم ان اقرب الحدود الى الصحة عند المصنف لفظ افيد به
في اصطلاح التخاطب بمجرد وضع اول وقوله في اصطلاح التخاطب
اي في الاصطلاح الذي به التخاطب لغة كان او شرعا او عرفا عاما او خاصا
ليندرج فيه اقسام الحقيقة وقوله بمجرد وضع اول ليخرج المجاز
واقرب الحدود عنده للمجاز لفظ افيد به في اصطلاح التخاطب لا بمجرد وضع
اول فقوله في اصطلاح التخاطب ليندرج فيه اقسام المجاز وقوله
لا بمجرد وضع اول ليخرج عنه الحقيقة ولا حاجة في التعريف الى ذكر العلاقة

واقرب الحدود عما ذكر بها لفظا قد ذكر صاحب المفتاح تعريفات للحقيقة كلها منظور فيه والحد المرضي لها عند المصنف
لفظا افيد به فاللفظ منزلة الجنس يتناول المفرد والمركب لان الاسناد الحقيقي بما يعبر عنه ... تركيبه وضعت له كما هو مذهب
الامام عبد القاهر وهو مختار المصنف وقوله افيد به يخرج المهمل والموضوع غير المستعمل لانه لا يقال في العرف افيد باللفظ كذا الا اذا
استعمل وطلب دلالته بالوضع على ما يدل عليه وقوله في اصطلاح التخاطب للاشعار بان الحقيقة تختلف باختلاف الاصطلاحات
التي يخاطب بها اللغوية والشرعية والعرفية والاصطلاحية فقد يكون اللفظ حقيقة باصطلاح ومجازا باصطلاح اخر
وقوله بمجرد وضع اول ليخرج المجاز لانه ليس بمجرد الوضع الاول بل بملاحظته وملاحظة العلاقة بين المعنى الذي وضع
له اولا وبين المعنى المراد

قوله وكلاهما لغوي اي الحقيقة والمجاز لغوي كالصلوة في الدعاء والاركان المخصوصة اذا استعملها واضع اللغة
وشرعي كالصلوة في الاركان المخصوصة والدعاء اذا استعملها المتشرع وعرفي كالدابة في ذوات القوائم والفرس خاصة
اذا استعملها اهل العرف العام واصطلاحي كلفظ المجاز فيما هو مصطلح عليه عند علماء البيان والمعبر اذا استعمله
البيانيون فذلك بحسب الناقل الى ذلك المعنى من المعنى الاول فان كان الناقل اهل اللغة فمجاز لغوي وان كان شرعا فشرعي
وان كان عرفا فعرفي وان كان اصطلاحا فاصطلاحي وكذا في الحقيقة لكن بحسب الواضع ولظهوره لم يتعرض له منه

وهي ما يكون النقل من المعنى الاصلي الى غيره كالسببية والمسببية والمشابهة
والمجاورة وغيرها مما هو مذكور في موضعه والى ذكر القرينة يعني صارفة
عن ارادة المعنى الحقيقي وتعين المعنى المراد منه لان افادة المجاز
لا يتصور بدون العلاقة والقرينة فقوله لوضع ما افيد به مغن عن
ذكرهما مع ان قوله لا لمجرد وضع اول يشعر بهما ايضا فلا حاجة الى التصريح
بذكرهما واعلم ان كل واحد من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي
وعرفي واصطلاحي وذلك بحسب الاستعمال فان كان المستعمل واضع اللغة
فهو لغوي وان كان الشرع فشرعي وان كان العرف العام فعرفي
وان كان العرف الخاص فاصطلاحي ولفظة الصلوة اذا استعملها
اللغوي فهي بالنسبة الى مطلق الدعاء حقيقة لغوية وبالنسبة الى الافعال
المخصوصة مجاز لغوي واذا استعملها الشرع فبالعكس والدابة اذا استعملها
العرف العام فهي للخيل والبغل حقيقة عرفية وفي الانسان مجاز عرفي
والدوران اذا استعمله اهل الاخلاق فهو في ترتب الشيء على الشيء الذي له
صلوح العلية حقيقة اصطلاحية وفي التحقق الشكلي مجاز اصطلاحي
قال قيل نقل الحقيقة الى قوله وهو حراز اقول
قال صاحب المفتاح من حق الكلمة الحقيقية التي ليست بكناية ان تستغني
في الدلالة على المعنى المراد منها بنفسها عن الغير لتعينها له من جهة الوضع

هذه حكاية

هذه حكاية الفاظه ولما استشعر سؤال سائل بقول ان المشترك
حقيقة ليست بكناية ومع ذلك يحتاج الى القرينة بل الى قرينتين بالنسبة
الى معنييه كالعين الباصرة والجارية قال جوابا عن هذا السؤال
المقدر واما ما يظن بالمشترك من الاحتياج الى القرينة في دلالته على معناه
فقد عرفت ان منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الذي يدرى
وصغيره وتحقيق كلامه ان المشترك بالنسبة الى كل واحد من معنييه
لا يحتاج الى القرينة بحسب الوضع لانه وضع لكل منهما وضعا معينا
فيما هو المراد منه يدور بين المعنيين الموضوع لهما واما في الاستعمال
فلا يتبادر الى الذهن احدهما فلذلك يحتاج الى القرينة ولعل حاجة الى
القرينة عند الاستعمال لوقوع الالتباس في المعنى فلا حاجة الى القرينة
نظرا الى الوضع ثم قال ومن حق الكلمة في المجاز ان لا تستغني عن الغير
في الدلالة على ما يراد منها لتعينه له دونك الغير يعني من حق الكلمة في المجاز
ان تحتاج الى الغير في الدلالة على المعنى المراد من تلك الكلمة لتعين ذلك الغير
تلك الكلمة له اي لذلك المعنى المراد هذا تقرير كلامه والمصنف
لم يتعرض ... لما قال قيل نقل الحقيقة الى قوله وهو حراز يعني
ان في ذلك الكلام ما يتحرك في الصدر ويتدغدغ في القلب من ان
المشترك لو كان موضوعا لاحدهما غير معين لكان استعماله في معين منهما

قوله والثاني بتقدير ما قبل التاء اي انث لفظ الحقيقة على تقدير كونها بمعنى المفعول لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية
والاطلاق على المعنى الاصطلاحي صفة مونث ترك ذكر موصوفها وهي الكلمة ولو ذكر موصوفها لوجب حذف التاء
وذلك لان الفعيل بمعنى المفعول ان كان موصوفه مذكورا يستوي فيه المذكر والمونث نحو رجل قتيل وامرأة قتيل وان كان
موصوفه غير مذكور يذكر للمذكر ويونث للمونث تقول مررت بقتيل بني فلان وبقتيلة بني فلان كذا في شرح المفتاح الشريفي

مجازا فقلت باطل وبما ذكرنا في تلخيص كلام صاحب المفتاح ترتفع الحزازة
فان حاصل كلامه ان الحقيقة التي ليست بمنزلة مستغنية عن القرينة
وضعا او استعمالا والمنزلة مستغنية عنها وضعا لا استعمالا
فلا اشكال الا ان ظاهر كلامه لا يفي بما لخصناه قال
واللفظان في معنيهما الى غيره اقول كل واحد من لفظي الحقيقة
والمجاز بحسب المعنى الاصطلاحي مجاز لغوي اما الحقيقة ففي الدرجة الثالثة
واما المجاز ففي الدرجة الثانية وقبل الخوض في المقصود نذكر مقدمة هي ان
الفعيل قد يكون بمعنى الفاعل كالرحيم والظريف ولا يستوي فيه المذكر والمونث
سواء كان جاريا على الموصوف كقولنا رجل ظريف وامرأة ظريفة
او لم يجر عليه كقولنا رأيت ظريفا وظريفة وقد يكون بمعنى المفعول كالجريح
ويستوي فيه المذكر والمونث اذا كان جاريا على الموصوف كقولنا
رجل جريح وامرأة جريح ولا يستويان فيه اذا لم يكن جاريا عليه كقولهم
مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان واذا قد عرفت هذا فنقول
الفعيل المشتق من الحق اعني الحقيقة يجوز ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون
بمعنى المفعول فان كانت بمعنى الفاعل كان معناها الثابتة وان كانت بمعنى
المفعول كان معناها المثبتة نقلت من كل والتي لم ينقل الى العقد المطابق
للواقع لانه اولى بالثبوت من العقد الغير المطابق ثم نقلت من العقد المطابق

الى القول

الى القول المطابق بطريق العلاقة بعينها ثم الى المعنى المصطلح اعني اللفظ
الذي افيد به في اصطلاح التخاطب نحو وضع اول والتاء فيها على تقدير (ير)
كونها بمعنى المفعول للنقل بتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجراة
على موصوفها وذلك لما بينا من ان الفعيل بمعنى المفعول اذا كان غير
مجرى على موصوفه لا يستوي فيه المذكر والمونث بل يذكر للمذكر ويونث
للمونث فالتاء في لفظ الحقيقة سواء كانت بمعنى الفاعل او المفعول
للتانيث كما صرح به صاحب المفتاح اما على تقدير كونها بمعنى الفاعل
فلما مر من ان الفعيل بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث واما
على تقدير كونها بمعنى المفعول فلما ذكر للمقدمة المذكورة واعلم ان الحكم
بكون التاء للتانيث انما يستقيم ان لو كان تمام لفظ الحقيقة صفة او (اصطلاحا)
مونثا لكنه ليس كذلك لان التانيث في المثبت في العقد المطابق في القول (ف)
واللفظ المفاد بمعنى اصل التخاطب كل واحد منها مذكر واذا كان كذلك
فالوجه الحكم بكون التاء للنقل لا للتانيث اللهم الا ان يقال ان الحقيقة قبل
النقل بمعنى الثابتة او المثبتة نقلت الى العقيدة المطابقة ثم الى اللفظة
المطابقة ثم الى اللفظة التي افيد بها في اصطلاح التخاطب نحو وضع
اول فحينئذ مدلولاتها مونثات فيحكم بالفعل بكون التاء للتانيث
والمجاز مفعل من الجواز بمعنى العبور اعني المصدر بمعنى العابر على المكان

لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب مزلة اقدام لاشتباه الاسم
الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه
بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان لحمرة باحمر كان المسمى به ذاته المخصوصة
وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم
باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام به ذلك المعنى فلفظ احمر اذا كان
وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم
احمر وصفا بلا خصوصية ذات
فصح اطلاقه على كل ما قام به معنى
الحمرة مطلقا

نقل منهما الى الفاعل الذي هو الجائز من الفاعل الى المعنى المصطلح
وهو لفظ افيد به في اصطلاح التخاطب لا بمجرد وضع اول لانه لما
استعمل في غير ما وضع له عبر عن معناه الاصلي **قال** واعلم
الى فانه مزلة **اقول** لما ذكر ان تسمية اللفظة المفاد بها في
التخاطب بمجرد وضع اول بالحقيقة انما هي لثباتها في موضعها وان تسمية
اللفظ المفاد به في اصطلاح التخاطب لا بمجرد وضع اول بالمجاز
لانه عبر معناه الى غيره وكان ذلك مشعرا بانه لا بد من مناسبة
بين المعنى الاصلي والمجازي فاراد ان يشير الى الفرق بين المناسبة والوصف
لئلا يلتبس احدهما بالآخر وليحقق الفرق بين الاسم الموضوع للشيء
وبين الاسم المطلق على الشيء باعتبار اشتماله على وصف مفهوم في
كلامه ان المناسبة هي التي لاجلها وضع اللفظ بمعنى ورجح على غيره من
الالفاظ والوصف هو الذي لاجله اطلق لفظ على معنى فالمناسبة تصحح
الوضع يعني اعتبار المعنى في التسمية يرجح ذلك الاسم على غيره حال الوضع
لا انه لا يصح الوضع بدون اعتبار المناسبة والوصف يصحح الاطلاق
يعني اعتبار المعنى في الوصف يصحح اطلاق الاسم على الشيء وهذا شرط
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية واذا ثبت ان المناسبة غير الوصف
فيكون الاسم الذي وضع للشيء لمناسبة كالاحمر المسمى به انسان لحمرته

عبر الاسم

لما من الحقيقة والمجاز نقلا عن معنييهما الحقيقيين لغة وجعلا اسمين للمعنيين الاصطلاحيين للمناسبة والاسماء المنقولة عن معانيها
الاصلية الى غيرها للمناسبة كثيرا ما تشتبه بالصفات فيظن ان كل معنى وجد فيه المناسبة يصح اطلاق الاسم كما ان الصفات يصح
اطلاقها على كل ما يوجد فيه الوصف نبه على الفرق بينهما بان الاسم المنقول للمناسبة غير مطرد اي لا يصح اطلاقه على كل ما يوجد فيه
المناسبة والصفة مطردة لان المناسبة بين المعنيين يصحح تسمية احدهما باسم الآخر لكن لا يلزم ان يصح اطلاقه عليه مثلا يسمى
الظرف الزجاجي بالقارورة وهي فاعولة من قر اي ثبت والمائع يستقر فيها اذا سكبت لانه يسكن فيها المائع
وهذه المناسبة موجودة في الظرف الخشبي لكنها لم تسم بها فلا يصح اطلاق القارورة عليها وسمي الجن جنا لاستتاره فلا يجوز
اطلاقه على مستتر غيره مما لم يسم كالعنين

غير الاسم الذي يطلق على الشيء باعتبار معنى هو صفة فيه اي شيء
كان كالاحمر الذي هو عبارة عن ذات له الحمرة لم ذاق كان فاعتبر
بالقارورة فانها لما وضعت للزجاجة المخصوصة ورجح على غيرها
من الالفاظ للمناسبة التي هي استقرار الشيء فيها لم يزل اسم اعتبار استقرار
فيها الشيء او لم يستقر ولم يصح اطلاقها على الدن مثلا وان استقر فيه
الشيء اما اذا فرضنا ان اعتبار معنى الاستقرار في الشيء لاجل صحة
اطلاق لفظ القارورة عليه لا لاجل تسميته بها فلا يطلق اسمها
عليه اذا لم يستقر فيه الشيء وكذا اعتبر في الجن فانه لما جعل اسما
لاحد الثقلين لاجتنانه عن النظر لم يزل عنه ذلك الاسم وان لم يكن محتجبا
ولا يصح اطلاقه على الملك وان كان محتجبا عن النظر فهذا ايضا لاعتبار
الاجتنان في التسمية واما اذا اعتبر في صحة الاطلاق يصح اطلاقه على كل
شيء حال اجتنانه ولم يصح اطلاقه على الشيء حال عدم اجتنانه وكذا
وكحو ما مر نحو القارورة والجن وكذلك كالمرعش وهو اسم رجل
في اذنه رعشة حال صباه فانه لما سمي لاجل هذه المناسبة صح اطلاق
ذلك الاسم عليه في جميع احواله قوله لا تزل جواب قوله فاعتبر يعني
اعتبر بما ذكرنا من الفرق بين المناسبة والوصف لئلا تزل قدمك فان
هذا المقام مزلة للاقدام فان كثيرا ما يتوهم قول القائل ان هذا الاسم موضوع

ف

ع

قوله لا تزل مجزوم على انه جواب الامر

هذا المعنى لهذه المناسبة فيظن انه وصف قال ثم اللفظ
قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا اقول اللفظ قبل الاستعمال
لا يسمى حقيقة ولا مجازا لان الاستعمال داخل في مفهوم كل منهما اذ الحقيقة
كما مر هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب والمجاز هو اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب قال ولا ينبغي المجاز
الى ان يعد في المعنى اقول لا ينبغي المجاز من تصرف اذ اللفظ المستعمل
من غير تصرف فيه لا في لفظه ولا في معناه يكون حقيقة لا مجازا او قد التصرف
اما في اللفظ او في المعنى وكل منهما اما بنقصان او زيادة او نقل والنقل
اما المفرد او المركب فالاقسام اربعة وهي الحاصلة من ضرب الاثنين في عدد
التصرف اللفظي والمعنوي في الاربعة التي هي عدد النقصان والزيادة
والنقل الافرادي والنقل التركيبي قال ومن التصرف اللفظي
الاول النقصان واسأل القرية اقول الاول من التصرفات الواقعة
في المجاز بحسب اللفظ هو التصرف بنقصان اللفظ كقوله تعالى واسأل القرية
فانه مجاز تصرف فيه بنقصان لفظ اهل المضاف الى القرية والذي
على ذلك النقصان هو انه لو لم يقدر عليه لفظ اهل لا يستقيم الكلام
اذ السؤال عن القرية نفسها غير معقول لما العلاقة المجوزة لاطلاق
المسئول على القرية انما هو نقصان لفظ اهل قال الثاني الزيادة

الى نفي المثل

قوله على ان الاشبه الخ وهذا اعتراض على قولهم الكاف في الآية زائدة بان الانسب كونه غير زائد وبيانه ان الشبه به يكون
اكمل فيما هو الغرض من التشبيه كما مر فكان معناه فاذا لم يكن الكاف زائدا في الآية كان معناه نفي مشابه المثل وهو ادنى من المثل
في غرض التشبيه ويلزم من نفيه نفي المثل بالطريق الاولى لانه اعلى منه في الغرض على ما تقتضيه قاعدة التشبيه قوله وجعلهما القدماء
ذهب السلف من علماء البيان الى ان المجاز بالزيادة والنقصان في الآيتين ليس مجازا في الكلمة لانه لم يرد بالقرية والمثل في الآيتين
غيرهما وضعا بل هو مجاز في حكم الكلمة اي اعرابها وقالوا الكلمة كما يوصف بالمجاز لنقلها عن معناها يوصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره بالحذف او الزيادة كما في قوله واسأل القرية اي اهل القرية فاعراب القرية في الاصل هو الجر

الى نفي المثل اقول الثاني من وجوه التصرف في اللفظ التصرف فيه
بالزيادة نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء فان الكاف ههنا زائدة غير مستعملة فيما
وضعت له وهو التمثيل لان المراد من الآية نفي المثل لا نفي مثل المثل والا لزم
نفيه تعالى لانه اذا نفي مثل مثله وهو مثل مثله فلزم نفيه وهو محال
فيثبت ان الاصل في هذا المقام ان يقال ليس مثله شيء وان الكاف انما زيد
في الكلام مجازا فالتصرف الواقع في المجاز انما هو بالزيادة في اللفظ و
نحو لان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لا ما لم يستعمل في ما وضع
له ولا شبهة عند المصنف حمل هذا الكلام على الحقيقة وجعله مسوقا
لنفي ان يشبهه ان يكون مثلا فضلا عن المثل حتى يكون معناه ليس من شبهه
ان يكون مثلا له فلا يكون من يشبهه بالحرف لا اولى ومجاز زائد على هذا التقدير
ليس فيه زيادة وقد جعل القدماء المجاز بالنقصان والمجاز بالزيادة
كلا منهما مجازا في حكم الكلمة لتغير اعرابها لا في نفسها ويقولون ان الاصل
في قوله تعالى واسأل القرية جر القرية باضافة الاهل اليها فاذا حذف عنه
ونصب فيكون مجازا في الاعراب وكذا الاصل في قوله ليس كمثله نصب مثله
بحذف الكاف وجعل المثل نفيه خبر ليس فاذا اعطى عنه الجر فيكون
من قبيل المجاز في الاعراب وقد جعلهما صاحب المفتاح من الملحق بالمجاز
حيث قال ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به

فصار نصبا بحذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه فنصب القرية مجاز عن جره وقوله ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء فاعراب
مثله في الاصل هو النصب على انه خبر ليس فصار جرا بزيادة الكاف عليه فجره مجاز عن نصبه قوله وانت تعلم انما يريد بهذا
ان ما ذهب اليه السلف من ان المجاز الواقع في الآيتين ليس من المجاز في الكلمة بل هو من المجاز في حكم الكلمة وهو اعرابها ليس على ما ينبغي
لانك لو قلت عليك سؤال القرية او ما مر شيء كمثله واردت عليك سؤال اهل القرية وما مر شيء مثله لم يكن فيهما مجاز في حكم الكلمة
لانه عبارة عن انتقال الكلمة من حركة بحذف كلمة لا بد من معناها او الاثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا وحركة القرية والمثل
الاصلية كما كانت قبل حذف الاهل وزيادة الكاف فيه وكان من المجاز في الكلمة لظهور الانتقال فيهما عن الموضوع له الى غيره
لان الاول منقول من سؤال القرية الى سؤال اهلها والثاني من نفي مثل المثل الى نفي المثل واذا كانا مجازين في الكلمة كان قوله واسأل القرية
وليس كمثله شيء ايضا من المجاز في الكلمة لاتحادهما في طريق دلالتهما على المعنى

لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدي عن الاصل الى الغير لا الاصل بمعنى ان
لا اصل في الاسد استعماله في الحيوان المفترس ثم قد عدي عنه الى غيره وهو
الرجل الشجاع كذلك الاصل في واسأل القرية الجر وقد عدي به عنه الى غيره
وهو النصب وكذلك الاصل في قوله ليس كمثله شيء النصب وقد عدي به عنه الى الجر
واشار المصنف الى تقوية القولين بايراد مثالين ... للاساس
اتفق فيهما على انهما مجازان فقال وانت تعلم ان الكف ونحو ان قال
انك اذا قلت علي كل بسؤال القرية فليس فيه التعدي في حكم الكلمة الى غيرها
اذ لو ذكر لفظ اهل على هذا التقدير وقلت علي كل بسؤال اهل القرية
لكان لفظ القرية ايضا مجرورا ولو قلت ما من شيء كمثله فليس فيه التعدي
في اعراب مثله اذ لو حذف الكاف وقيل ما من شيء مثله لبقي الجر في مثله
ايضا لكونه صفة لشيء على التقديرين والقول فيهما الفرق في المثالين بين اخرى
لا قول اضيف السؤال الى القرية والمراد اضافته الى اهلها لان السؤال
عن القرية محال وفي الثاني ذكر ما يدل على نفي مثل المثل والمراد نفي المثل
لما ذكرنا من ان نفي مثل المثل يقتضي الى نفيه تعالى واذا كان قولنا علي كل
بسؤال القرية مجازا اي نفس الكلمة مع انه يماثل قوله تعالى واسأل القرية
٧٠ في المعنى فحكم على احدهما بانه مجاز في نفس الكلمة وعلى الآخر بانه مجاز في اعراب
كما ذهب اليه القدماء او ملحق بالمجاز كما هو راي صاحب المفتاح تحكم محض

وكذا الكلام

قوله الثالث النقل اي الوجه الثالث من وجوه التصرف في اللفظ ان يتصرف في لفظ مفرد بنقله عن معناه الى معنى آخر
بينهما تعلق يوجب الانتقال اي تعلق كان النوع الاول من وجوه التعلق بين المعنيين السببية القابلية بان يكون المعنى
الموضوع له قابلا لشيء وآلة له فيطلق اسمه على ذلك الشيء كاليد فانها وضعت للجارحة المخصوصة ثم تطلق الى القدرة والقوة
لانها آلة لها ... البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع والفرق بين القدرة والقوة ان القدرة
صفة تؤثر وفق الارادة والقوة مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر فالقوة اعم وكذا تطلق الى النعمة لانها آلة لوصولها
الى المنعم عليه والنوع الثاني الحالية بان يكون المعنى الموضوع له حالا للمعنى المجازي فيطلق اسمه عليه كالراوية وهي اسم للبعير

١٤٣ وكذا الكلام في قولنا ما من شيء كمثله وقوله تعالى ليس كمثله شيء واعلم
ان الظاهر في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان المراد من المثل الذات كما في
المعنى ليس كذاته شيء يماثله او يناسبه وقد يستعمل كما في قولهم مثلك
لا يبخل على قصد المبالغة في نفي البخل عنه فانه اذا نفي عمن يماثله ومن هو على
اخص اوصافه فقد نفي عنه ونحوه قولك للعربي العرب لا تخفي
الذمم فانه ابلغ من قولك انت لا تخفي وعلى هذا لا يكون من باب المجاز
بل من الكناية واذا كان من باب الكناية لم يقع فرق بين ليس كالله شيء
وبين ليس كمثله الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وكانهما عبارتان
متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته وهذا ما اراده الامام عبد القاهر
فانه بالغ في الانكار على من يطلق المجاز على الكلمة بالزيادة والنقصان

اما النقل الى سبيل العشر بعد الكلمة اول

الثالث من وجوه التصرف في اللفظ هو التصرف بالنقل المعروف وهو
المجاز باعتبار التصرف في اللفظ المفرد هو اطلاق لفظ الشيء بما يتعلق
بذلك الشيء بوجه من التعلقات كاطلاق اليد على موضوعها للجارحة
المخصوصة للقدرة او النعمة لعلاقة بينهما تصح ذلك الاطلاق يعني ان
اليد مظهر لهما اما كونها مظهر القدرة فلان القدرة انما تظهر
سلطانها في اليد بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع

الذي يحمل المزادة وهي ما يجز من جلدين يقام بجلد ثالث منهما ليتسع ويجعل فيه الزاد استعملت للمزادة اطلاقا لاسم الحامل على المحمول
والنوع الثالث المحلية بان يكون المعنى الموضوع له محلا فيطلق اسمه على حاله كاطلاق الحفص وهو متاع البيت على البعير
الذي يحمله ويجمع بين النوعين المجاورة والنوع الرابع الجزئية بان يكون الموضوع له جزءا للمعنى المجازي فيطلق اسم الجزء
على الكل ويشترط فيه ان يكون ذلك الجزء اعظم مقصود من سائرها كاطلاق اسم العين للباصرة على الربيئة وهو الجاسوس
لانها المقصود منه والنوع الخامس ان يكون المعنى الموضوع له سببا فاعليا للمعنى المجازي فيطلق اسمه عليه كاطلاق
اسم الغيث وهو المطر على النبات لكونه سببا فاعليا له عادة يقال رعينا غيثا اي نباتا والنوع السادس

المجاورة كاطلاق اسم السماء على المطر لكون المطر في جهة السماء ونزل منها والنوع السابع المسببية بان يكون المعنى الموضوع له
مسببا عن المعنى المجازي وهو سبب فيه كاطلاق اسم النبات على الغيث لكون النبات مسببا للغيث وهو سبب له قوله
ومنه اسنمة الآبال اي باب اطلاق اسم المسبب على السبب قول الشاعر اقبل في المستن من ربابه اسنمة الآبال في سحابه
اي اقبل الغيث اطلق عليه الآبال لكونها مسببة عنه لان الغيث سبب للنبات الذي هو يسمن الاسنام

والوضع والرفع وغير ذلك من الافاعيل التي تخبر فضل الغبار عن وجه
القرن وتنبئ عنها اتم انباء ولكنك تجد علماء البيان لا يريدون
بالاشياء الا ملابسة سببية وهذه لجامعة واما كونها مظهرا
للنعمة فلان النعمة من اليد تصل الى المقصود اعني المنعم عليه وكاطلاق
الراوية وهي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة للمزادة وهي
الوعاء الذي يجعل فيه الزاد لعلاقة بينهما وهي ان الراوية حاملة
المزادة وكاطلاق الحفص بالحاء المهملة وتحريك العين وهو في الاصل
متاع البيت الذي هيئ ليحمل للبعير لشمل ما ذكرنا من العلاقة المذكورة
انفا الا ان في الصورة السابقة اطلق اسم الحامل واريد به المحمول
وفي الثانية على العكس وفي الجملة العلاقة في كل منهما المجاورة وكاطلاق
العين وهو اسم لجارحة المخصوصة للربيئة وهو الذي يرتاد القوم ويتفحص
وهو الطليعة لان العين هي المقصود منه وكأنها الشخص كله وكاطلاق
الغيث للنبت في قولهم رعينا غيثا اي نبتا لان النبت مسبب عنه
السماء للغيث في قولهم اصابنا السماء اي الغيث لكون الغيث ... عنها
وكاطلاق النبات للغيث في قولهم امطرت السماء نباتا اي
غيثا لان الغيث سببه ومنه اي ومن المجاز الذي العلاقة فيه السببية
قول الشاعر في صفة الغيث اقبل في المستن من ربابه اسنمة الآبال في سحابه

١٥٤

فانه اطلق الاسنام للغيث لانه مسبب عن النبت المسبب عن الغيث
فهذا اطلاق مسبب المسبب مع ارادة السبب وكاطلاق النار لاموال
اليتامى في قوله تعالى والذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون
في بطونهم نارا اي ... في بطونهم نارا فانه اطلق النار واراد
اموال اليتامى لان اكلها سبب للنار فقال اكل في بطنه ...
واطلاق القراءة لارادتها في قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله استعمل قرأت مكان اردت ... مجازا لكون القراءة مسببة
عن ارادتها لانه لو لم ... والقرينة الفاء في فاستعذ لان الفاء
تقتضي التعقيب فلو لم تحمل القراءة على الارادة لبطل مقتضى الفاء
لان الاستعاذة ليست متأخرة عن القراءة بل الامر بالعكس وانما هي
متأخرة عن ارادة القراءة واطلاق النداء لارادته في قوله تعالى
ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي اي اراد نوح نداء ربه
والقرينة قوله فقال رب ان ابني من اهلي فان رب الى اخره هو النداء
فلو لم يحمل النداء على ارادة النداء لزم تأخر الشيء عن نفسه لاقتضاء الفاء
التأخير في قوله فقال التعقيب واطلاق الاهلاك لارادته في قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا فانه قال اهلكناها مع ارادة
اهلاكها والدليل على ان البأس هو الاهلاك والفاء في قوله فجاءها مشعرة

نبا في قوله لم يحمل قوله اهلكنا على اردنا اهلاكها لئلا يلزم تأخر الاهلاك
عن نفسه واستحالته بينة فاتضح لك ما ذكرنا ان قوله وقوله تعالى
انما يأكلون وما بعده من الآيات عطف على قوله اسئمه الرماد وقوله
وما منعك عطف على ما تقدم من قوله كما يقال يعني كالاطلاق كما ولما
وكالاطلاق المنع للدعاء في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
فانه اطلق المنع واراد الدعاء لم ما دعاك الى ان لا تسجد على ان تكون
لا غير صلة وانما فعل ذلك لان الصارف عن الشيء داع الى تركه والعلاقة
المجوزة لصحة الاطلاق اشتراكهما في كونهما من اسباب عدم الفعل
واعلم انه لو قدر الكلام هكذا ما منعك في ان لا تسجد كان المنع مستعملا
في معناه وهذا الوجه اولى لانه ليس فيه ما هو خلاف القياس
الا حذف حرف الجر عن ان وهو كثير مستمر في كلامهم بحيث لا يبلغ
المجاز درجته واعلم ان المصنف لما مثل المجاز بآيات اشار
الى بطلان كلام من نفى المجاز عن كلام الله تعالى وهو ابو بكر بن داود
الاصفهاني فقال والقرآن مملو منه اي من المجاز كما في الآيات المذكورة
وغيرها من الكثير الذي لا يخفى فلا يلتفت الى قول من نفيه اي نفي
المجاز عنه فان مبنى وهمه اما عدم اطلاق اسم المتجوز على الله تعالى
واما كون المجاز يوجب الالتباس وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان عدم

اطلاق اسم

ولو لم يكن ما منعك مجازا عن دعاك لزم ان يكون المعنى ما منعك من عدم السجود وهو غير مقصود بل المقصود ما منعك من السجود

قوله والقرآن مملو منه اي المجاز واقع في القرآن والدليل على وقوعه في القرآن الاستقراء وتتبع آياته منها الامثلة التي مرت
وانكره داود الظاهري واستدل على انتفائه في القرآن بوجهين الاول انه لو كان واقعا في القرآن لكان المتكلم به قائلا انه تعالى
لان القرآن كلام والصفة يجب ان تقوم بموصوفها ولو كان المتكلم به قائلا انه تعالى لجاز اطلاق اسم المتجوز عليه تعالى لان معناه المتكلم
بالمجاز وكل ما تقوم به معنى المشتق منه يجوز اطلاق اسم المشتق عليه واللازم باطل لانه لا يجوز اطلاق المتجوز على الله تعالى اتفاقا وجوابه
منع عموم جواز اطلاق المشتق على ما يقوم به المشتق منه فان اطلاق اسم المشتق على الله تعالى لا يجوز وان قام بذاته معنى المشتق منه
لان اسماء الله تعالى توقيفية اي موقوفة على اذن الشرع ما لم يرد به الشرع وان قام بذاته معنى المشتق منه
كما لم يرد به الشرع سلمنا عمومه لكن جواز اطلاق المتجوز على الله تعالى ليس في وقوعه فلعل له مانعا وهو انه لو اطلق المتجوز عليه تعالى

اطلاق اسم المتجوز عليه تعالى ليس لاجل انه لم يتكلم بالمجاز كما هو وقوعه
فيه كما في الآيات المذكورة بل هو اما لان اسماء الله تعالى توقيفية
يعني انه لا يجوز اطلاق اسم عليه الا باذن الشرع ولم يظفر باذن
من قبله يدل على جواز اطلاق اسم المتجوز عليه واما لان اطلاقه عليه
يوهم التوسع فيما لا ينبغي يعني انما لا يطلق المتجوز عليه لان المتجوز هو المتسع
فيما لا ينبغي فلو اطلق عليه جاز ان يفهم منه معناه اللغوي فاوهم
ذلك ان المراد انه متسع فيما لا ينبغي وهو منزه عن ذلك علوا كبيرا
فلاجل ذلك الايهام لا يطلق عليه ذلك الاسم لا لانه لم يتكلم بالمجاز واما الثاني
فلان لا التباس على تقدير وقوع المجاز في القرآن انما يقع ان لو استعمل
المجاز بدون القرينة واما اذا استعمل معها فلا وقوله وضيق
فم الركية لم هو من قبيل المجاز بالنقل لفظ مفرد فوكل الحفار ضيق
فم الركية لم البئر فان التضييق كما في شرح التلخيص هو التغيير من السعة
الى الضيق ولا سعة هناك لانه تعالى ذلك الحفار ولم يشرع بعد
في الحفر انما الذي هناك هو مجرد تجويز ان يريد الحفار التوسعة فنزل
تجويز التوسعة منزلة السعة الواقعة ثم [illegible] الى
بتغيير السعة المتوهمة المفروض وقوعها وانما قال ومنه وفصله عما
قبله لان النقل فيه ابعد من النقل في الآيات المذكورة يظهر بالتامل

يعني المتكلم بالمجاز لا يوهم اطلاقه عليه تعالى التوسع في معنى غير مناسب الثاني ان المجاز لو وقع في القرآن لكان فيه التباس لان اللفظ
غير ظاهر الدلالة على المعنى المجازي واللازم باطل لقوله تعالى في حقه وتبيانا لكل شيء وجوابه منع لزوم الايهام فانه انما يلزم
لو لم يوجد قرينة حالية او مقالية لكن المجاز لا يجوز اطلاقه بدون القرينة قوله وضيق فم الركية اي ومن المجاز الذي لا التباس
فيه لوجود القرينة قول من يأمر الحفار بحفر بئر ويقول له قبل الحفر ضيق فم الركية اي البئر لان التضييق هو التغيير من السعة
المتحققة الى الضيق ولا سعة قبل الحفر فاستعمل مجازا للتغيير الى الضيق من السعة التي يجوز ان يتصورها ويريدها
الحفار تنزيلا لما يجوز ان يحصل في ذهن الحفار من سعة الركية التي اريد بها منزلة الواقع بقرينة العقل

قوله وعشرة الا ثلاثة اي النوع التاسع من وجوه علاقة المجاز ان يكون المعنى المجازي جزءا من المعنى الحقيقي كالمستثنى منه الذي
استثني جزؤه فانه مجاز للجزء الذي بعد الاستثناء اذ لو حمل على حقيقته لزم التدافع في كلام واحد لانه يدل على ان كمال معناه مراد
والاستثناء يدل على ان المراد انما هو بعضه والاستثناء قرينة المجاز فالعشرة في له علي عشرة الا ثلاثة مجاز عن السبعة بقرينة الا ثلاثة
قوله الرابع بالنقل للتركيب اي الوجه الرابع من وجوه التصرف في اللفظ ان يكون التجاوز بنقل هيئة التركيب الموضوعة لمعنى الى معنى
آخر لعلاقة بينهما كقولهم انبت الربيع البقل فان هيئة التركيبية موضوعة لتعلق الحدث وهو الانبات بما يقوم به وهو الفاعل فنقلت
الى تعلقه بما حدث هذه النسبة فيه من الزمان ونحو قولهم لتصنع الايام ما شاءت فان الهيئة التركيبية في لتصنع الايام
وضعت موضوعة لتعلق حدثيها او بما الصنع والمشيئة بما هو فاعل به فنقلت

الى تعلقها بما حصلت فيه هذه النسبة من الزمان فالمثال الاول للنقل التركيب الخبري والثاني للنقل التركيب الطلبي وان كان مشتملا على اصل التركيب الخبري ايضا منه

ومنه ايضا قولهم لفلان علي عشرة الا ثلاثة فانه اطلق عشرة الا ثلاثة
للباقي من العشرة بعد الثلاثة وهو السبعة وفيه ايضا نظر من حيث انه
يراد بمجموع كلمات عشرة وكلمة الاستثناء والمستثنى شيء واحد
قال صاحب المفتاح في قسم الاستدلال من كتابه ما مفهومه هذا ان اصحابنا
في علم النحو يصفون الاستثناء بانه اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره وانت
تعلم ان اخراج ما ليس بداخل غير صحيح فيظهر من هذا ان حق المستثنى
عندهم كونه داخلا في حكم المستثنى منه وان قولهم لفلان علي عشرة مم
الا واحدا ينبئ عن دخول الواحد في حكم العشرة قبل الا ثم خروج
الواحد في حكم العشرة متى قدر من قبل المتكلم ناقض لغو الكلام
او له كما شهد له الحال فيلزم تقديره من قبل السامع لا من قبل المتكلم
وحينئذ يكون العشرة في قوله لفلان علي عشرة الا واحدا مجازا في التسعة
ويكون الا واحدا قرينة المجاز قال الرابع بالنقل اي لا علاقة حقيقيا
اقول الرابع من وجوه التصرف في اللفظ التصرف بالنقل
للتركيب نحو انبت الربيع البقل فان البقل فيه ليس لمجرد ان مفرداته
من انبت والربيع مستعملة في معانيها الاصلية الا ان اصل التركيب
في هذا المقام ان يقال انبت الله البقل في الربيع باسناد الانبات
الى الله تعالى لانه المنبت حقيقة فلما اسند الى الربيع حصل فيه النقل

للتركيب

للتركيب نحو قوله وليصنع الدهر بي ما شاء مجتهدا اتى وليصنع الله بي
في الدهر ومثل هذا التركيب اعني قوله انبت الربيع البقل انما
يكون من قبيل المجاز اذا صدر ممن لا يعتقد ان المنبت هو الربيع
ولا بد عقيبه ايضا الاصل ليبالغ في التشبيه اما اذا صدر ممن يعتقد
بجهله ان المنبت هو الربيع فهو منه حقيقة لا مجاز واذا صدر ممن
يدعيه مبالغة في التشبيه فهو من قبيل الاستعارة بالكناية
وكذا الكلام في قوله وليصنع الدهر بي ما شاء مجتهدا وهذا القسم
من المجاز يسمى مجازا في التركيب لما ذكرنا من ان مفرداته كلها مستعملة
في معانيها الاصلية والنقل انما حصل في التركيب ويسمى مجازا حكميا
ايضا لان النقل فيه انما يتعلق بالحكم والاسناد لا بطرفي القضية
وتحقيقه لمن يحقق ان هذا المجاز مجاز في التركيب والحكم ان دلالة
هيئة التركيبات بالوضع لا بالعقل لاختلاف هيئة التركيبات بحسب
اختلاف اللغات فان المضاف مقدم على المضاف اليه في لغة العرب
كما في رامي الحجارة ومتاخر عنه في لغة الفرس كما في قولهم سنك انداز
وهذه الهيئة التركيبية وضعت لملابسة الفاعل فاذا
افيد بها ملابسة شيء غير ملابسة الفاعل كملابسة المفعول نحو عيشة
راضية او المصدر نحو شعر شاعر او الزمان نحو نهاره صائم او المكان نحو

ولو سلم كذبه غير وجه واحد بل وجوه كثيرة كلزوم النقل عن احد من رواة اللغة بتقييده بان وضعه لاستعماله في القادر
لكن اللازم منتف وذكره دليل في العرف على الاطلاق ولزوم كون المصادر كقولنا فعل النار في كذا كذا مجازا الا ان التفاوت
بين الفعل والمصدر ليس الا بمجرد الاقتران بالزمان ولزوم كون نحو شغل الحيز وقبول العرض موضوعا مجازا لاستعماله
في غير القادر لانه ليس بالاختيار كما ان كونه نبت ليس الا بالاختيار لكن ادعاء وجود اللازم من معزل عن الانصاف نبت

نهارا والسبب او المسبب كان مجازا في اللغة لانه نقل للهيئة التركيبية
عن معناه الاصلي لغة الى غيره وهذا المركب المجاز في التركيب مجازا في اللغة
هو الذي لقبناه الامام عبد القاهر وظن بعض ان هذا المجاز اعني
المجاز في انبت الربيع البقل وامثاله انما هو مجاز لغوي في المفرد وذلك
لادعائه ان مثل انبت ولعب واشاب موضوع للصدور عن القادر
ويستعمله فيه بالاختيار فاذا استعمل في غير القادر نحو انبت الربيع البقل
ولعب الارض شباب الزمان وقول الشاعر ** اشاب الصغير وافنى الكبير
كر الغداة ومر العشي ** يكون مجازا لغويا في المفرد وهو نفس الفعل
واستدل هذا القائل على مذهبه بان العقل يشهد بان صدور الفعل
لا ينصور بدون مؤثر قادر ولعبت عنه بان ذلك يقتضي ان لا يكون
وضع الفعل مقيدا لان شهادة العقل كافية باستحضار القادر عند
ذكر الفعل فاذا لم يجعل شهادة العقل بان الفعل لا بد له من مؤثر
قادر دليلا على عدم التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على التقييد هذا
بعد ان يسلم حكم العقل بان لا بد للافعال من مؤثر قادر وهو غير مسلم
وبانه لو صح قوله ان تلك الافعال مقيدة بصدورها عن الفاعل القادر
لكان ذلك منقولا عن احد من رواة اللغة ولم يختلف بنقل منهم بدل على
التقييد المذكور وترك ذكر القيد دليل في العرف على الاطلاق وبان نحو فعل

في قولهم

في قولهم فعل الربيع الشمس لو كان موضوعا لاستعماله في القادر ومن المعلوم
ان التفاوت بين الفعل ومصدره ليس الا بمجرد الاقتران بالزمان
وعدمه لكان يلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل
الماء في الحجر التبريد وفعل الدوار الفلاني كالسقمونيا الاسهال في الصفراء
مجازا معلوما لكل احد لكن ادعاء كونه مجازا عن الانصاف بمعزل
واما التزم هذا القائل بالمصادر دون الافعال لان اسناد المصادر
الى غير القادر كثير في الاسناد الافعال المذكورة مثله اسناد الفعل الى
القادر قولهم توقوا او قل البرد وتلقوا آخره فانه يفعل بابدانكم ما يفعل
باشجاركم وقول الشاعر ** فعينان قال الله كونا فكانتا **
فعولان بالالباب ما يفعل الخمر ** وبان لعب واشاب وانبت وغيرها
لو كانت موضوعة لاستعمالها في القادر بناء على حكم العقل بانها
لا توجد الا باختيار مختار لكان نحو شغل الحيز وقبل العرض
ونافي الضد موضوعة لاستعمالها في غير القادر بناء على حكم العقل
بان شغل الحيز وقبول العرض ومنافاة الضد ليس بالاختيار
لكن دعوى كون شغل وقبل ونافي موضوعة لاستعمالها في غير القادر
دعوى غير مسموعة وقيل ان هذا المجاز مجاز عقلي اذا ثبت المتكلم
باسناده الانبات الى الربيع حكما غير ثابت عنده ليفهم منه

والمراد بهما عينان الراس

ما عنت يعني ليستقل الذهن من غيره ما عنت ويكون نقلا من ظاهر اللفظ
الى ما عنت وهو ليس نسبة الانبات الى الله تعالى وهذا هو الذي اختاره الامام
فخر الدين الرازي وبهذا خرج هذا عن الكذب بالقرينة فانه لا بد فيه من القرينة
والكذب ليس له قرينة لان الكاذب لا ينصب قرينة على ان الكلام على خلاف الواقع
ليس كما اخبر عنه وقال صاحب المفتاح بعد تسمية هذا المجاز مجازا
عقليا وذكر بحثه وافادته هذا كله تقريبا للكلام في هذا الفصل
بحسب راي الاصحاب والا فالذي عندي هو نظم هذا النوع يعني المجاز
العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة فحاصله ان ههنا اربعة مذاهب والكلام الضابط لهذه
المذاهب ان يقال ان الربيع لما لم يكن فاعلا حقيقيا للانبات مع انه
اسند الانبات اليه فلا بد من تاويل في اللفظ او في المعنى والا لكان
كذبا والتاويل في اللفظ اما في انبت او في الربيع او في التركيب وهذه
اربعة الاول التاويل في المعنى وهو انه اثبت المتكلم ههنا غير ما ثبت
عنده وهو انبات الربيع ليتصور مستقل الذهن منه الى الانبات ما هو
عنده وهو انبات الله تعالى وهذا هو الذي اختاره الامام الرازي بقوله
من انه مجاز عقلي الثاني ان التاويل في انبت والى هذا المذهب وتبعه

اشار المصنف

والمصنف ضبط المذاهب في شرح المختصر بقوله واعلم انهم اختلفوا في نحو انبت الربيع البقل لعدم كون الربيع هو الفاعل
حقيقة فلا بد من التاويل في اللفظ او في المعنى والا لكان كذبا والتاويل في اللفظ اما في الانبات او في الربيع او في التركيب
فهذه احتمالات اربعة الاول ان التاويل في المعنى وهو انه اورده ليتصور فينتقل الذهن منه الى اثبات الله تعالى فيه
فيصدق به وهو قول الامام الرازي المجاز عقلي لا لغوي الثاني التاويل في انبت وهو للتسبب العادي وان كان
وضع للتسبب الحقيقي وهو قول ابن الحاجب صرح به في المنتهى الثالث ان التاويل في الربيع فانه مقصود بصورة
فاعل حقيقي فاسند اليه ما اسند الى الفاعل الحقيقي والرابع التاويل في التركيب وهو ان كل هيئة تركيبية وضعت
بازاء تاليف معنوي وهذه وضعت لملابسة الفاعلية فاذا استعملت لملابسة الظرفية او نحوها كان مجازا اهـ

١٤٨

اشار المصنف بقوله ومن ظن الى قوله لكنه غير وجيه الثالث التاويل
في الربيع بان شبه بالفاعل الحقيقي فاسند اليه ما اسند الى الفاعل الحقيقي
وهو المختار صاحب المفتاح من انه استعارة بالكناية الرابع التاويل
في التركيب وهو ان كل هيئة تركيبية وضعت بازاء تاليف معنوي
وهذه الهيئة وضعت لملابسة الفاعل فاذا استعملت لملابسة
غير من المفعول او المصدر او الزمان او المكان او غيرها كان مجازا
في التركيب وهو المختار للامام عبد القاهر قال وهو ضرب من التصرف
الى غيره بيانا اقول لما فرغ من بيان وجه التصرف في اللفظ شرع
في بيان التصرف في المعنى وهو ايضا اربعة الاول التصرف في المعنى بالنقصان
وهو ان يكون الكلمة موضوعة لحقيقة مع قيد فيستعملها المتكلم لتلك الحقيقة
بدون ذلك القيد بمعونة القرينة كالمشفر وهو موضوع للشفة مع قيد
كونها شفة بعير فاذا استعمل للشفة مطلقا اي بلا قيد كونها للبعير
وكالمرسن وهو موضوع للانف مع قيد كونه انف مرسون فاذا استعمل
للانف بلا قيد كونه مرسونا وهو من باب اطلاق اسم الخاص للعام
وسماه اصحاب البيان مجازا لغويا غير مفيد واما وجه تسميته بالمجاز
اللغوي فلانه نقل عن الوضع اللغوي واما وجه كونه غير مفيد فلانه اذا
رجع الى المراد منه وامعن النظر فيما افاده لم يكن سوى الاطلاق اهـ

قال المرسن موضوع لانف دواب
ان يكون مقيدا بمرسن وهو انف المطلق مع
المرسن فاستعمل للانف

قوله وبيانه التصرف في المعنى اه لما فرغ من التصرفات اللفظية شرع في التصرفات المعنوية
والفرق بينهما ان التصرف اللفظي هو نقصان او زيادة في اللفظ مع استعماله في معناه الاصلي
من غير تغير فيه او نقل اللفظ الموضوع لمعنى الى معنى آخر لعلاقة بينهما من غير اعتبار نقل في المعنى والتصرف المعنوي
هو نقصان او زيادة في المعنى مع استعمال اللفظ في المنقوص او المزيد من غير تغير فيه او نقل معنى لفظ الى معنى
آخر باعتبار اندراج الثاني في الاول لعلاقة بينهما ثم نقل اللفظ بالتبعية منه

لعدم المراد فيه اذا اطلق على الآخر ولقصد سر ان اطلاق لعدم المراد من
على الآخر لا يفيد فائدة بمعنته ها قال الثاني نقل الى ما يناسبه اول
الثاني من وجوه التصرف في المعنى التصرف بالنقل وهو ان يؤتى بكلمة
موضوعة لمعنى بلا قيد ثم استعملت مع ارادة ذلك الشيء مع قيد لعموم له
تعالى واوتيت من كل شيء فان لفظ شيء وضع لكل ما له تحقق
بلا قيد والمراد منه في قوله تعالى من كل ما يصدق عليه ان له فعلا
بل مفيد اجماعا لبلقيس لانه علم بالضرورة انها لم يؤت كل ما يعد
عليه اسم الشيء وهذا النوع من المجاز اعني الذي تصرف في معناه بزيادة
هو عكس ما قبله اعني الذي تصرف في معناه بنقصان لان هذا اطلاق
العام للخاص وذاك اطلاق الخاص للعام ومنه ومن هذا النوع
باب التخصيص لانه اطلاق العام وارادة الخاص قال
الثالث النقل المفرد في الكلام اسد اول الثالث من وجوه التصرف
في المعنى التصرف فيه بالنقل المفرد نحو في الكلام اسد فانه نقل معنى الاسد
الى الرجل الشجاع بان ادعى ان الرجل الشجاع ايضا من افراد الاسد وبناء
على هذا الادعاء اطلق عليه لفظ الاسد فالمجاز انما يكون في المعنى لا في
اللفظ لان اللفظ مستعمل في معنيه على مذهب الناقل له
في الكلام ونسبه لهذا النقل فمن هذا علم انا اذا فقدنا انك نستعمل في الكلام

يجوز ان يكو

١٥٩

يجوز ان يكون النقل في اللفظ بان ينقل كل اللفظ من معناه الاصلي
الى ما يناسبه كما مر في وجوه التصرفات اللفظية ويجوز ان يكون النقل
في المعنى بان ينقل معنى الاسد الى الرجل الشجاع بناء على ادعاء ان الاسد
له نوعان احدهما الموصوف بنهاية الجراءة وغاية القوة مع الهيكل
المخصوص والثاني الموصوف بهما لا مع الهيكل المخصوص وهذا هو النوع
الثاني من المجاز المسمى بالاستعارة قال الرابع النقل الى التركيب اول
الرابع من وجوه التصرف في المعنى التصرف بنقل التركيب نحو انبت الربيع
البقل اذا صدر ممن يدعي ان الربيع منبت لاجل المبالغة في التشبيه فانما
في ادعى ان الربيع احد الفاعلين الحقيقيين للانبات ونقل الانبات
الى الله تعالى اليه لاجل المبالغة في تشبيه الربيع بالله تعالى وهذا المثال
ايضا يحتمل امرين احدهما ان يكون النقل الذي هو للتركيب في اللفظ وذلك
اذا صدر ممن لا يعتقد ان المنبت هو الربيع ولا يدعيه كما مر في التصرفات
اللفظية والثاني ان يكون النقل المذكور في المعنى وذلك بان يدعي ان الفاعل
الحقيقي للانبات قسمان هو الله تعالى والربيع ثم يكون اسناد الانبات
الى الربيع اسنادا له الى الفاعل الحقيقي بناء على التاويل المذكور فلا يكون
نقلا في اللفظ بل النقل انما هو في المعنى التركيبي فالفرق بين هذا القسم اعني
الاستعارة في التركيب والمجاز في المركب الذي سماه الامام فخر الدين مجازا عقليا

فيه انه لا يلزم ان يكون اللفظ مستعملا في ... لا ادعاء ... فافهم عفي عنه

قوله الرابع النقل الى التركيب اي الوجه الرابع من وجوه التصرفات المعنوية التصرف بنقل الهيئة التركيبية
المعنوية التي وضع لها الهيئة التركيبية اللفظية الى هيئة تركيبية اخرى معنوية ثم نقل الهيئة التركيبية اللفظية
التي وضعت لها اليها بادعاء ان الهيئة الثانية مندرجة تحت الاولى مبالغة في التشبيه نحو انبت الربيع
اذا اريد به المبالغة في تشبيه النسبة الظرفية بالنسبة الفاعلية فان هيئة التركيبية موضوعة لملابسة الفاعل
كان ... ملابسة الظرف بملابسة الفاعل ونقلت حقيقة المشبه به الى المشبه بادعاء انه فرد من افرادها
وهذا استعارة في التركيب فالمستعار له النسبة الظرفية والمستعار منه النسبة الفاعلية والمستعار الهيئة
التركيبية لانها موضوعة لغة واشترط في تحقق هذه الاستعارة صدور التركيب ممن يدعي النقل ...
اذ لو لم يدع النقل كان من باب التصرف في اللفظ ... الكلام

لو ... وأما من يعتقد أي المجاز الحاصل بالنقل للتركيب من حيث المعنى إذا صدر ممن يعتقد أن الإسناد فيه حقيقة لا يعد مجازاً بل يعد حقيقة كاذبة وكذا إذا كان المجاز في الهيئة التركيبية أو غير الإسناد وهو المجاز العقلي ولأجل ذلك لا حكم فيه بالمجاز إلا بثبت أي بدليل دال على أنه مجاز لأن مدار كونه حقيقة أو مجازاً على اعتقاد المتكلم وعدم اعتقاده له فظاهر كلام المتكلم على أن إسناده مما يعتقده المتكلم به فلا يعدل عن الظاهر إلا بقرينة صارفة عنه حالية كما إذا سمعنا الموحد يقول أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشي فإنا علمنا من كونه موحداً أنه متجوز في هذا الإسناد أو مقالية كما في قول أبي النجم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ميز عنه قنزعاً عن قنزع

ان في المجاز في التركيب بلفظ المتكلم بلفظ دال على ما ليس عنده لتفهم منه
ما عنده ولا ادعاء هناك ولا استعمال في التركيب على خلاف ما وضع له فهو مجاز صحيح
الفرق بينهما فوق ذلك فإن العقد فإنك إذا أردت به ما في القلب يكون
مجازاً في التركيب وإذا أردت أن العاد هو القلب على سبيل الادعاء
كان استعارة في التركيب وسنعرف هذا في الاستعارة بالكناية أيضاً
لأن فيها تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي فأثبت له ما هو مسند إليه لا أنه
ولا تصرف فيه في المسند بخلاف هذا وقوله وهذا أي وهذا القسم
النقل للتركيب بحسب المعنى المسمى بالاستعارة في التركيب لم يذكر
في كتب القوم بل المذكور فيها هو المجاز في التركيب كما عرفت وهو أيضاً
بعيد لا خلاف للمتقدم في النقل للتركيب بحسب اللفظ بمعنى أن علاقات
الواقع في المجاز في التركيب آتية فيه أيضاً فإن لقائل أن يقول
إنه مجاز لغوي وللآخر أن يقول إنه مجاز عقلي وللآخر إنه استعارة
بالكناية وللآخر أن يقول إن التصرف فيه ثابت على حسب الوجوه
المتقدمة قال وأما من يعتقد أي الشمس اطلعي أي من
ما ذكرنا من أن قولنا أنبت الربيع البقل من المجاز الذي تصرف فيه
في التركيب بحسب المعنى إنما يعتبر إذا صدر ذلك الكلام ممن يدعيه
مبالغة في التشبيه وأما من يعتقد لم يعتقد ظاهره أن الربيع

جذب الليالي أبطئي أو أسرعي أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا واراك أفق فارجعي فإنه إسناد ميز إلى جذب الليالي ونصب قرينة مقالية دالة على أن الإسناد مجاز وهو قوله أفناه قيل الله وقوله كله مرفوع على الابتداء وهو يفيد عموم السلب ولو نصب على أنه مفعول لم أصنع مقدماً عليه أفاد سلب العموم ويفهم منه الإثبات الجزئي وهو أنه صنع بعض الذنب التي ادعته عليه وهو غير مناسب المقام والأصلع الذي انحسر شعر مقدم رأسه القنزع هي الشعر حوالي الرأس من أن رأت أي لأجل أن رأت كما في قولهم سقاه من العيمة والمراد بالليالي مطلق الزمان أي مثل الأيام الخ وإنما خص الليالي بالذكر لأن العرب

فاعل

يؤرخ الزمان بالليالي لأن غرة الشهور من ابتداء رؤية الهلال ومنها ابتداء السنين والمراد بجذب الزمان طلب الليل النهار وطلب النهار الليل أبطئي أو أسرعي صفة الليالي أو حال منها بتأويل القول أو مقولاً فيها وأو للتسوية والضمير المنصوب في أفناه للشعر المزال من الرأس المفهوم من قوله ميز عنه قنزعاً عن قنزع والقيل والقال والقول بمعنى وواراك أي ستر ك والأفق طرف السماء اعلم أن قوله لا حكم فيه بحكم إلا بثبت ظاهره يشعر بأن لا حكم فيه بكونه حقيقة ولا بكونه مجازاً إلا بدليل لكن يجب حمله على ما ذكرناه لأن الحقيقة هي الأصل فلا يحتاج إلى قرينة منه

١٦٥

ما على الإنبات حقيقة فهو منه حقيقة كاذبة أما كونه حقيقة
فلأنه أسند الفعل إلى فاعله الحقيقي بزعمه وأما كونه كاذبة
فلعدم المطابقة للواقع ولذلك عدو لأجل ما ذكرنا من أن هذا
الكلام إذا صدر ممن يعتقد فهو منه حقيقة الحكم فيه لبني أنبت
الربيع البقل وما أشبهه من كونه حقيقة أو مجازاً إلا بثبت أي بحجة
تدل على اعتقاد المتكلم حتى إذا ظفرنا بحجة من قبله تدل على أنه ليس
لما استفيد من الكلام كان مجازاً أو إذا ظفرنا بدليل يدل على
أنه يعتقد كان حقيقة وإذا لم نظفر بشيء نتوقف فلم نحمل
على المجاز قيل لأبي النجم قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع
من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ميز عنه قنزعاً عن قنزع
جذب الليالي أبطئي أو أسرعي حيث نسب انحسار الشعر عن الرأس
إلى الزمان قائلاً ميز عنه قنزعاً عن قنزع جذب الليالي أبطئي أو أسرعي
حتى أتبعه بقوله أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا واراك أفق فارجعي
فإن قوله أفناه إلى آخره لما دل على أنه لم يعتقد نسبة انحسار
الشعر عن الرأس إلى الزمان حقيقة حكم على كلامه السابق بالمجاز
اعلم أن كله في قوله كله لم أصنع يروى مرفوعاً ومنصوباً وقد
وفق الإمام عبد القاهر رحمه الله برفعه ونصبه في النت من جهة المعنى

وقال لو دفعت كلمة بامر مبتدا ولم اصنع خبره وكان النفي عاما
واستفهام غرض الشاعر تنزيه نفسه عن جملة الذنوب
ولو نصبته يكون مفعول لم اصنع وكان النفي نفيا للعموم وهذا
لا ينافي اتيانه بعض الذنوب فلا يتم غرضه وهذا مبني على احكل
وهو ان حرف السلب لو تقدم عن صيغة العموم وقيل كل ذلك
لم اصنع كان النفي نفيا عاما و يناقضه الاثبات الخاص لو لم يجري
حتى لو قلت كل ذلك لم افعل و فعلت بعضه ناقضت واما اذا قدم
حرف السلب على الكل لفظا او تقديرا كان النفي نفيا للعموم وهو لا ينافي
الاثبات الخاص حتى لو قلت لم افعل كل ذلك او كل ذلك لم افعل
وفعلت بعضه لم تناقض الفرع وليعني القنازع وهي الشعر حوالي
الراس وقوله ابطي او اسرعي اما صفة الليالي لان الليالي المقول
لها ابطي او اسرعي او حال عن الليالي مقولا في حقها ابطي او اسرعي
وقوله قيل الله لان قول الله وحكمه قال لا اصل الثالث عبد القاهر
فيها اول لا اصل الثالث من الاصول الاربعة التي ذكرها المصنف
١٢٨ الفصل الثاني عليها هو الكلام في الاستعارة وهي على ما ذكر صاحب
١٤٤ المفتاح ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر مدعيا
١٧٨ دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص

المشبه

١٦١

المشبه به وجعلها المصنف قسمين لان بها جعل الشيء الشيء و ثانيهما
جعل الشيء للشيء اوفق بالسلف وتحقيقه ان يقال ان الاستعارة
اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول
فهو ان يشترك شيئان في وصف هو في احدهما اقوى من الاخر فتعطي
الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقيق حكم الوصف له كما تقول
في الحمام اسد تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه اعني لفظ الاسد مع سد
طرف التشبيه مطلقا لا لفظا ولا تقديرا بافراده في الذكر واليه
اشار المصنف بقوله جعل الشيء الشيء واما الثاني فهو ان يشترك
شيئان مما المشبه والمشبه به في وصف لما يثبت كماله في المشبه
بواسطة شيء اخر فيثبت ذلك الشيء للمشبه مبالغة في الاشتراك
كقوله واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما اشترك السبع
والمنية في اغتيال النفوس وكمال حاله في السبع انما يكون بسبب الاظفار
سمه المنية التي هي السبع فاثبت لها ما هو من لوازم السبع الذي
به كمال الاغتيال وهو الاظفار فهذه استعارة في جعل الشيء هو
الاظفار للشيء وهو المنية مثلا قيل ان الحسن بن علي رضي الله عنهما
وعلى ثيابه وعليها اللثم دخل على معاوية يعوده فلما راه قام وتجلد

وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع
فاجابه الحسن عليه السلام الله على الغمر وقال
واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع
ونظيره قول تابط شرا اذا امتن في غشم قرن تهللت
نواجذ افواه المنايا الضحوك فانه لما شبه المنايا عند
منع السيف بالمورد وكان الفرح والسرور انما يظهر بالضحك الذي يتهلل
فيه النواجذ اثبت لها تحقيقا للوصف المقصود والا فليس للمنايا
ما يطلق عليه اسم النواجذ والافواه وهذا النوع من المجاز يسمى استعارة
لاجل التناسب بينه وبين الاستعارة اللغوية التي هي طلب العارية وبعضهما
للاستعارة بها اذ المشبه حيث ادخل المشبه في جنس المشبه به
انه فرد من افراده وكانه استعار حقيقة المشبه به للمشبه كاستعارة
الثوب فان المستعير يزعم العارية في حوض المستعار منه
لباسه وزينته لا ينقاد وتأتي الا ان الصرح اذا فتش مالك لا فرس
كذلك قد لم ولكنك اثر ولما ذكرنا من ان الاستعارة جعل الشي الشي
وادخال المستعار له في جنس المستعار منه اما باطلاق اسم جنس
المشبه به على المشبه واما بذكر لازم المشبه به مع المشبه لا تصح
الاستعارة في الاعلام لانها لم توضع غالبا لمعان جنسية حتى يمكن

قوله ولاجل ذلك لا تصح والعلم الخ اي لاجل ان المشبه استعار حقيقة المشبه به
بادعاء انه وجد من افراده لا تاتى الاستعارة في العلم لان الاستعارة مبنا على اشتراك
امرين في حقيقة احدهما بالاصالة والاخر بالتبع والعلم يمتنع الشركة في حقيقته فيمتنع
الاستعارة فيه والحاصل ان المستعار يجب ان يكون كليا والعلم جزئي فالمستعار لا يكون
علما الا اذا تضمن معنى يقوم به واشتهر به فيطلق العلم ويراد به الذات التي ثبت له ذلك المعنى تجوزا
في كونه كليا وتأتي فيه الاستعارة كتضمن حاتم الجود واشتهاره به فيقال رايت حاتما اي جوادا سخ
استعارتها

استعارتها باستعارة الاعلام اللهم الا اذا تضمنت الاعلام نوع وصفية
بسبب خارج عن كونها اعلاما وعن وضعها كتضمن اسم حاتم الجود واسم
مادر البخل فانه صح حينئذ استعارة الاعلام باعتبار ذلك الوصف
المتضمن كقولك رايت حاتما اذا اردت شخصا من اصحابك بالحلم في الجود
على سبيل الاستعارة وكذا تقول فلان مادر اذا اردت تشبيه
من فارق عنه بادر في البخل بذلك ما اليه اشار بقوله الا تضمن وصفية
كحاتم للجود ومادر للبخل ثم قيل هذا انما هذا النوع من المجاز الذي هو استعارة
مجاز لغوي لان الاسد المستعمل للرجل الشجاع موضوع للحيوان المفترس
دون الشجاع ويكون استعماله فيه مجازا لغويا وانما قلنا انه ليس موضوعا
للشجاع لانه لو كان موضوعا له لكان صفة لا اسما لانه لا يكون كالاسود
الموضوع لمن له السواد ولكان عند استعماله للرجل الشجاع حقيقة
كاستعمال اللفظ المتواطي في واحد من افراده ولم يكن تشبيها
اذ لو كان موضوعا للشجاع لكان استعماله للرجل الشجاع استعمالا في جهة
الحقيقي لا من جهة التشبيه واذا لم نعد تشبيها فلم يكن استعارة لابتنائها
على التشبيه المنفي ولما الشجاع عند اطلاقه عليه الى القرينة لعدم
لفظ الحقيقة اليها والتوالي باسرها باطلة لتحقق تسمية الاسد كمفهوم
مجازية عند استعماله في الرجل الشجاع وافادته التشبيه والحاجة

وحسن الاول ان الاستعاره من المجاز العقلي وليست من المجاز اللغوي واستدل على ذلك بوجوه الاول ان الاستعاره
لا تطلق على المشبه الا بعد ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به فيكون اطلاق الاسد على الرجل اطلاقا على ما صدق عليه حقيقة ادعاء ولم يكن فيه نقل الاسم عما وضع له
بالحقيقة فيكون مجازا عقليا لا لغويا اذ لو كان الامر بالعكس لم يكن في قولك في الكلام اسد ادعاء الاسدية للرجل بل ما لم يكن فيه الا نقل الاسم
اليه كما ينقل اسم النبات الى سببه في امطرت السماء نباتا والاول لازم ظاهر البطلان

الى القرينة ❊ وقيل ليس هو مجازا لغويا بل هو مجاز عقلي بمعنى ان الكلمة
مستعملة في ما هي موضوعة له بالتاويل وهو ينسلخ القائل بكونه مجازا عقليا
بانه لو كان مجازا لغويا لم يكن في قولك في الحمام اسد ادعاء الاسدية للمشبه
اذ صح ادعاء الاسدية له وادعاء دخوله في جنس الاسود ويمتنع اطلاق اسم الاسد
مع الاعتراف بانه رجل وايضا لم يكن قولنا زيد اسد في قوة قولنا انه ليس
بادمي انما هو اسد ولكنه في قوته وايضا لم يكن للتعجب في قوله قامت تظللني
من الشمس ❊ نفس اعز علي من نفسي ❊ قامت تظللني ومن عجب ❊ شمس تظللني من الشمس ❊
وجه اذ على تقدير كون الشمس في قوله شمس بمعنى مجازا لغويا لكان المراد
به انسانا ولا عجب في ان يكون انسان مظللا انما العجب ان تكون الشمس مظللة
وايضا لم يكن لانكار التعجب في قوله ترى الثياب من الكتان يلمحها ❊
نور من البدر احيانا فيبليها ❊ فكيف تعجب ان تبلى معاجرها ❊
والبدر في كل وقت طالع فيها ❊ وجه اذ لو كان البدر في قوله والبدر
في كل وقت مجازا لغويا لكان المراد به انسانا ومن طلوعه في ثيابه
وملابسه ظهوره لا يلزم بلى المعاجر لان ذلك شان البدر الذي هو الكوكب
المخصوص فيكون المقام مقام التعجب فلما انكر التعجب علم ان البدر في هذا
المقام ليس مجازا لغويا والمعاجر جمع معجر وهو ما تشد المراة على راسها
يقال اعتجرت المراة لم تتقنع والاعتجار انما لف العمامة على الراس

ونظره قول الغز

والجواب عن الاستدلال الاول ان ادعاء كون المشبه من افراد المشبه به لا يخرج لفظ المشبه به عن كونه مستعملا في غير ما وضع له
لان ما وضع له لفظ الاسد مثلا ماله غاية الشجاعة في هيكل مخصوص لا ما شبه به وادعى انه فرد من افراده فيكون استعمال
اللفظ فيه استعمالا في غير ما وضع له

١٦٣

العلا شجاع بلبس
الثوب وجه الربيع
ايضا

ونظيره قول الغز لا تعجبوا من بلى غلالته ❊ قد زر ازراره على القمر ❊
وقوله زر لم شدد والازرار جمع زر القميص والجواب عن استدلال
القائل بان هذا النوع من المجاز مجاز عقلي ان يقال ان المعنى الموضوع
للفظ الاسد هو ما يقال له الاسد حقيقة اعني الحيوان المفترس
لا ما يطلق عليه اسم الاسد ادعاء اعني الرجل الشجاع وهذا هو ما يطلق عليه
الاسد حقيقة وما يطلق هو عليه ادعاء غير انه لا يلزم من عدم استعمال
اللفظ فيما وضع له حقيقة ان لا يكون مستعملا فيما وضع له ادعاء
وجميع ما ذكر من بطلانه على تقدير المجاز اللغوي من ادعاء الاسدية
للمشبه ولكون التركيب المذكور في قوة انه ليس بادمي انما هو اسد وتوجيه
التعجب في قوله قامت تظللني الخ وتوجيه الانكار في قوله فكيف
تعجب الخ انما يكون للادعاء وشانه التشبيه وهو لا ينافي كونه
مجازا لغويا بل لا منافاة بين ذلك وبين المجاز اللغوي فلا يلزم نفي
ما ذكرتم تحقيقه ان يقال ان ادعاء الاسدية في قولنا في الحمام اسد
مع الاعتراف بانه رجل انما هو لاجل ان اطلاق اسم الاسد عليه انما
هو لضرب من التاويل وهو ان للاسد صورتين متعارفة وغير متعارفة
واريد به الثاني لا الاول فلا منافاة بين الادعاء والاعتراف المذكورين
وكذا كونه في قوة انه ليس بادمي بل هو اسد مبني على ذلك الادعاء وكذا التعجب

في البيت الاول انما صح لانه جعل جبينيه شمسا وكذا الكلام في البيت
الثاني انما هو لاجل جعله اياها بدرا ادعاء وقد تردد كلام الامام
عبد القاهر في المذهب فجعل هذا النوع من المجاز تارة لغويا نظرا
الى كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق وجعله اخرى
عقليا نظرا الى كونها مستعملة فيما هي موضوعة له بالتاويل قال
فان قلت فكيف يصح الاصرار ولا تنافي اقول لما ابطل عن استدلال
القائل بكون الاستعارة هو المجاز العقلي لا اللغوي بان كل ما ذكرتم
للادعاء اورد سؤال سائل بقوله كيف يصح الجمع بين ادعاء الاسدية للرجل
ونصب القرينة الدالة على عدم ارادة الاسدية وهل هذا الا تناقض
بيّن فاجاب بان وجه التوفيق بينهما مبني على ادعاء ان للاسد صورتين
متعارفة وهي التي لها نهاية قوة البطش وغاية الجراة على
مع الصورة المخصوصة وغير متعارفة وهي التي لها تلك القوة والجراة
لا مع تلك الصورة بل مع صورة اخرى كما قال المتنبي مريضا هذا الادعاء
في حق نفسه وجماعته من جنس الجن وعن جماله من جنس الطير حيث قال
نحن قوم ملجن في زي ناس ۞ فوق طير لها شخوص الجمال ۞
قوله ملجن اصله من الجن حذف عنه نون من لالتقاء الساكنين فهم فوق
ملان وملكذب واصلهما من الآن ومن الكذب قوله ويؤيده

الجمال جمع الجمل بمعنى البعير

ويؤيده

ويؤيده ما ذكرنا من ادعاء ان للاسد صورتين المتخيل للعرفية
لهما تخييل في العرف باخراج شيء من جنس شيء وادخاله في جنس آخر
نحو قولنا هذا ليس باسد انما هو شيء التبس اهاب اسد في اسد
من ذئب قال القائل بهذا القول كانه ادعى ان للاسد صورتين متعارفة
هي الصورة المشهورة وغير متعارفة وهي الصورة لا اسدية وكذا قولنا
هذا ليس بانسان انما هو اسد في صورة انسان في انسان رايته القاه
لعدوا ادعاء ان للاسد صورتين متعارفة وغير متعارفة وذكر
القرينة ليدل على ان المراد غير المتعارف ولا يحمل على المتعارف
السابق الى الفهم عند الاطلاق وحاصل الكلام ان ادعاء الاسدية انما
هو بناء على ما ذكرنا من التاويل وذكر القرينة ليدل على ان المراد
هي الصورة الغير المتعارفة فلا تناقض والفرق بين هذه الدعوى
والدعوى الباطلة ان صاحب هذه الدعوى يتبرأ عن الكذب بالتاويل
والصاحب الدعوى الباطلة ليس كذلك والفرق بينها وبين الكذب
نصب القرينة هاهنا عن الكذب قوله وعليه يرد على ما ذكرنا من بناء
الكلام على مجرد الادعاء وهو قول الشاعر وخيل قد دلفت لها بخيل
تحية بينهم ضرب وجيع فانه جعل افراد جنس التحية قسمين متعارف
هو التحية المتعارفة وغير متعارف هو الضرب الوجيع قوله
قد دلفت لها بخيل اي تقدمت نحوها بخيل قيل عداه بالباء لانه

تعالى ولقد لقينا الكتيبة في الحرب لم نقد من لكن نقتل الحجرتي لقاهم
يدل على انه متعدد وايضا عليه قوله تعالى يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم لم الاسلام من اتى الله بقلب سليم
يدل عليه سياق الكلام فانه جعل افراد جنس المال والبنين قسمين
سبيل التاويل مستعارا فهو المال والبنون المشبهان وعلى
وهو سلامة القلب وعلى توجيه آية بعض المحققين لعله ان يحمل قوله
تعالى لا ينفع مال ولا بنون على معنى لا ينفع شي ما كما حمل قوله لا ينفع
زيد لا عمرو على معنى لا ينفع انسان ما فيكون من منصوب المحل
يعني بهما الاستثناء لعله الا مخلصا سليم القلب من الكفر والمعاصي
وثانيهما ان المقصود الا مال من هذا شانه وبنوه حيث انفق
ماله في سبيل الله وارشد بنيه الى الحق وحثهم على الخير وقصد انهم
ان يكونوا عباد الله مطيعين شفعاء لهم يوم القيمة قال
التقسيمات الى الافصح من لسان اقول لما فرغ من بيان المقدمة
شرع في التقسيمات اذ لا بد في الاستعارة من مستعار منه هو المشبه به
ومستعار له هو المشبه ومستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه حكم اما ملائم للمشبه
او للمشبه به فالتقسيمات الواقعة في الاستعارة اربعة الاول التقسيم
من جهة المشبه به فنقول لما كانت الاستعارة ذكر احد طرفي التشبيه
وارادة الطرف الآخر فلا بد من القرينة ان كان هو المشبه به

مصرحا بها نحو تبسم بدر فانه ذكر فيه المشبه به وهو البدر واريد
به المشبه وهو الحبيب وان كان هو المشبه مع ما يختص بالمشبه به
فمكنى عنها نحو لسان الحال افصح من لسان المقال فانه ذكر فيه المشبه وهو الحال
مع ما يختص بالمشبه به اعني الانسان المتكلم وهو اللسان وعليه قول الشاعر
ولقد نطقت بشكر برك مفصحا ولسان حالي بالشكاية انطق
ذكر الجرجاني في رسالته المسماة بالتجريد في بيت هذه الاستعارة
بها بحثا حسنا وهو انه قال اذا اراد المتكلم ان يستعير الفاعل
الحقيقي للربيع فلو اطلق الفاعل واراد به الربيع لكان استعارة
مصرحة فلما لم يتلفظ به بل كنى عنه بان اطلق لازما من لوازمه
الذي هو الانبات لينتقل الذهن منه الى ملزومه الذي هو الفاعل الحقيقي
كانت مكنية فهي بالحقيقة كناية عن استعارة مصرحة
وذكر صاحب المفتاح معنى الكناية قال لما كانت المنية في قوله
واذا المنية انشبت اظفارها بحسب الادعاء من السباع كان
ولما لم يطلق عليها لفظ السبع صريحا بل اسم المنية التي هي مرادفة
للسبع بحسب دعواه يكون كناية وكذا الكلام في الربيع والفاعل الحقيقي
قيل الاول اوجه من الثاني لعدم الكناية على التوجيه الثاني ووجود
تكلفات وقد يقال ان في الاستعارة بالكناية لما كان لا المشبه

ملكفًا كما صرح به صاحب المفتاح في تعريفها لينتقل الذهن منه الى
ملزومه فيكون مشتملة على الكناية والمجاز وذلك مكابرة على ان التوجيهين
مشتركان في وجوه التكلف والحكم بان الاول اوجه تحكم قال
الثاني المشبه الى والبدل للوجه اقول الثاني من التقسيمات
الواقعة في الاستعارة انما هو من جهة المشبه والمقصود منه بيان
اقسام الاستعارة المصرحة اعني المشبه المتروك كالاستعارة
المصرحة اما ان يكون امرا متحققا اما في الحس او العقل او ليس له
تحقق اصلا بل هو امر لا وجود له الا في الوهم فان كان المشبه المتروك
فهو امرا متحققا كما في رايت اسدا فهو استعارة تحقيقية وما
كان المتروك فهو امرا لا تحقق له الا في الوهم كما اذا قلت مخالب المنية المشبه صر
الشبيهة بالسبع انشبت بفلان فهو استعارة تخييلية قال الاستعارة
التصغيرية هي اطلاق اسم الاقوى في صفة للاضعف في تلك الصفة
مع ستر طرف التشبيه ادعاء ان الملزوم الاضعف من افراد جنس
جنس الملزوم الاقوى فيها والعدم افرادها البدل بتساوي الملزومات
اعني الملزوم الاقوى والملزوم الاضعف على تساوي اللوازم كما اذا
اطلقت اسم الحيوان المفترس وهو الاقوى في صفة الشجاعة وكذا الاسم
هو الاسد للرجل الشجاع وهو الاضعف ليدل بتساوي الملزومين على الاحوال

المفترس

المفترس والرجل الشجاع مبنيا ادعيت دخول الثاني في جنس
الاول وجعلته فردا من افراده على تساوي اللازم اعني الشجاعة بين
او اطلقت البدر وهو اسم اقوى الملزومين في صفة الاشراق
والاستدارة للوجه وهو اسم الملزوم الاضعف فيها ليدل بتساوي
الملزومين اعني البدر والوجه بحسب الادعاء على تساوي اللازمين
قال ومنه الاستعارة بالضد تهكما او تمليحا نحو
ن فبشرهم بعذاب اليم اقول ومن الاستعارة الاستعارة
بالضد اعني استعارة اسم احد الضدين او النقيضين كالبشارة
والانذار والوعد والوعيد للاخر بواسطة انتزاع شبه التضاد
وهو اتصاف كل من المتضادين بمضادة الاخر او اتصاف كل
من المتناقضين بمناقضة الاخر والحاقه بشبه التناسب لاتصاف كل من
المتناسبين بمناسبة الاخر بطريق التهكم او التمليح ثم ادعاء
ن ان احدهما من جنس الاخر وافراده بالذكر ونصب القرينة كقولك فلان
تواترت عليه البشارات بقتله ونهب امواله فانك استعرت
البشارات للانذارات لتضادهما والقرينة المانعة من حملها على
المتعارف هي قولك بقتله ونهب امواله وكقوله تعالى فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم والقرينة ذكر العذاب الاليم فيكون تهكما

هذا النوع باسم الاستعارة التهكمية ان كانت مثل فبشرهم بعذاب
اليم والتمليحية ان كانت مثل قولنا للبخيل حاتم **قال**
واذا كان منتزعا الى على سبيل الاستعارة **اقول** اذا كان وجه الشبه
لعدم منتزعا من امور بان تشبه احدى صورتين منتزعتين من امور
او الصورة بالاخرى فتذكرها بالفاظها من غير تغيير بوجه من الوجوه مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبه به فيسمى ذلك تمثيلا على سبيل الاستعارة كما
تقول لمن يتردد في امر انه يقدم عليه او يتقاعس عنه تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فانك شبهت صورة تردده في فعل ذلك الامر بصورة تردد
من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا
فيؤخر اخرى وكما تقول لمن لا يحصل من تحصيله الى طائل اراك تنفخ في غير فحم
وتخط على الماء لما انك في فعلك هذا كمن يفعل ذلك وقد يسمى التمثيل مطلقا
فان فشا استعماله كذلك سمى مثلا ولهذا لا تغير الامثال قال
صاحب الايضاح وقال صاحب المفتاح ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل
الاستعارة لا تجد التغيير اليها سبيلا اقول اما كونها تمثيلات على
سبيل الاستعارة فلان المثل هو الكلام السائر المشبه مضربه بمورده
بايراد الكلام المقول في ذلك المورد بعينه من غير تغيير لفظه الا
فلا اليه واما ان التغيير لا تجد اليها سبيلا فلان شرط التمثيل على الاستعارة

لستعمال صورة

لستعمال صورة المشبه به للمشبه من غير تغيير **قال** والتخييلية
اطلاق اسم الموجود على الموهوم مثل واذا المنية انشبت اظفارها
اقول الاستعارة التخييلية هي اطلاق اسم الموجود على الموهوم م
المحض مثل قوله واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية
بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع الارواح بالقهر والغلبة من غير تفرقة
بين نفاع وضرار اثبتها لها تخيلا حتى كانها سبع من السباع لهذا الوهم
تصويرها بصورة السبع واختراع ما يلائم صورته ويتم به شكله
لها من ضروب هيآت وفنون جوارح وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس وتمام افتراسه للفرائس به وهو الاظفار
ثم اطلق على ذلك المخترع اسم ذلك الامر المحقق للسبع واعلم
ان في البيت استعارتين احداهما في المنية وهي استعارة بالكناية
وقرينتها ذكر اثبات الاظفار لها والثانية الاستعارة التخييلية
وهي في الاظفار وقرينتها ذكر المنية قبلها واما اذا قلنا اظفار
المنية الشبيهة بالسبع انشبت بفلان كان فيه استعارة تخييلية
دون المكنية اذ شرط الاستعارة ان لا يكون الطرفان مذكورين معا
ولا يصرح ايضا بالتشبيه وفي المثال المذكور الطرفان اعني المنية
والسبع مذكوران مع التصريح بالتشبيه واما التخييلية فتحققه بتحقق

شرطها اعني عدم ذكر احد الطرفين وعدم التصريح بالتشبيه فعلم
ان التخييلية قد توجد بدون المكنية **قال** سؤال الى
السبع باسمه **اقول** هذا سؤال على الاستعارة بالكناية وتقريره
ان يقال انكم اوجبتم في الاستعارة بالكناية انكار كون المشبه من
غير جنس المشبه بل ادعيت انه داخل في جنس المشبه به ولهذا من
افراده وهنا لم يوجد ذلك لكون المشبه في المثال المذكور عبر باسم جنسه
تصريحا بخلاف ما اوجبته فانه لا اعتراف بارادة حقيقة الشيء
اكمل من الاتيان باسم جنسه فعلى هذا يلزم الجمع بين المتنافيين انكار كون
المشبه من جنسه والاعتراف بانه من جنسه والجواب عنه انكم قد
اما اذا قلنا رأيت اسدا يرمي بادعاء الاسدية للمشبه ونصب القرينة
الدالة على عدم ارادة الاستعارة المصرح بها فانما نفعل ذلك نصرف
من التأويل وهو نقل معنى المشبه به للمشبه بادعاء ان للاسد صورتين
متعارفة وغير متعارفة حتى لا يلزم الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة
الدالة على عدم ارادتها الذي هو الجمع بين المتنافيين فكما ان ذلك يصح
المشبه به فهنا لم ينقلوا واذا المنية اثبتنا اظفارها على الاستعارة
بالكناية ينقل اسم المشبه بادعاء ان المنية ايضا اسم السبع حتى يصير
السبع والمنية لفظين مترادفين واذا كانت المنية منقولة الى السبع

تقرير السؤال انكم اوجبتم في الاستعارة كون المستعار له من جنس المشبه بادعاء انه ليس سوى جنس المستعار منه مع الاصرار والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم وذكره باسم جنسه تصريح بان المستعار له من جنس المشبه وبينهما تناف وتقرير الجواب انه لا تنافي بينهما لان ذكر المشبه باسم جنسه ليس للاعتراف بان المستعار له من جنس المشبه ليلزم التنافي بل للزيادة في المبالغة لانه كما نقل هناك اي في المصرح بها معنى المشبه به الى المشبه بادعاء ان الاسم من جنس الاول نقل هنا اي في المكني عنها اسم المشبه الى المشبه به كانه يبالغ اولا حيث جعل الجنسان جنسا واحدا وهو جنس المشبه به وثانيا حيث جعل الاسمان اسم المشبه واسم المشبه به دالين على شيء واحد وهو النوع الغير المتعارف من جنس المشبه به والمراد له لو كان مباينة الى ولا يرد ما يكون ان مطلق السبع اسم المنية للقطع بان المراد بالمنية في هو من السبع المنية متعارف من جنس السبع لا مطلق السبع

مرادفة له فكيف لا يسمى السبع باسمه اي باسم السبع وهو المنية
حاصله ان يقال ادعاء السبعية للمنية وذكر لفظ
المنية لا يتنافيان اذ التنافي انما يلزم ان لو لم يكن المراد بالمنية
في المثال هو السبع اما اذا كان المراد بها السبع ولو كان ادعاء
فلا يلزم تناقض لان ذكرها ليس تصريحا بخلاف ما اوجبناه في الاستعارة
المكنية من انكار كون المشبه من جنسه **قال** سببه الى تحقيقا
اقول الاستعارة المصرح بها قد تحتمل التحقيق والتخييل
معنى انه يكون المشبه المتروك صالحا لان يحمل من وجه على ما له تحقق وما
يحمل من وجه آخر على ما لا تحقق له كقول زهير صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
وعري افراس الصبا ورواحله فان الاستعارة فيه تحتمل ان تكون
تخييلية وان تكون تحقيقية واما التحقيقية فان اراد ان يبين انه ترك
ما كان يرتكبه اوان المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فتعطلت آلاته كامر وطنت النفس على الحلم وترك الهوى وقطع القلب
راسا عن دق بابه فتقتل الغناية بحفظ ما قوام ذلك النوع
من الالات والادوات فتبين بالتفصيل فتتوطى على تلك الالات
فتهلك شيئا فشيئا حتى لا تجلى فيها من تلك منها اثر فشبه
الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة الى قضى منها الوطر

فأهملت آلاتها فتعطلت فأثبت لها الأفراس والرواحل والصبي
هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل ولانهماك في التهتك لا من الصبي
والمراد بالأفراس والرواحل الآلات للصبوة والاستعارة
تخييلية فهي تنزيل أفراس الصبي ورواحله منزلة إثبات المنية
ومخالبها وأما التحقيقية فإن أراد دواعي النفس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو الأسباب التي قلما
تتأخذ في اتباع الغي وجر أذيال البطالة إلا أوان الصبي
وعلى التقديرين تكون الاستعارة تحقيقية لكون المشبه المذكور
شيئا محققا عقليا على التقدير الأول وحسيا على الثاني قوله
صحا القلب عن سلمى لم يخرج عن هواها وأفاق عنه من صحا السكران
من سكره صحوا فهو صاح وأقصر باطله لم أسمع باطل القلب والرواحل
جمع راحلة وهي المركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى قال
المستعار إما اسم جنس إلى من التهكم قوله أقول التقسيم
هو التقسيم من جهة المستعار وهو أن نقول المستعار إما اسم جنس
كرجل وأسد وقيام وقعود أو غيره كالأفعال والصفات المشتقة
منها والحروف فإن كان المستعار اسم جنس فالاستعارة أصلية وإن
لم يكن كذلك فتبعية وذلك لأن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له

بالمستعار منه

بالمستعار منه والتشبيه ليس إلا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه
به في وجه ولا يصلح للموصوفية إلا الحقائق الثابتة المتقررة كالحجر والناس
دون معاني الأفعال فإنها لدخول الزمان في مفهومها لا تتصف بالثبات
فلا تستعار إلا بواسطة مصادرها وكالمشتقات فإنها أيضا لعروض الدلالة
على الزمان لها لا تفيد الثبات فلا تستعار هي أيضا إلا تبعية مصادرها
وكالحروف فإن العلم باستقلالها لا تستعار بل استعارتها إنما هي
بتبعية استعارة متعلقات معانيها فإن قلت ما ذكرتم من أن الصفات
لا تقع موصوفة في الأصالة منقوض بقولهم شجاع باسل وجواد
فياض وعالم نحرير فإن باسلا وصف للشجاع وفياضا وصف
للجواد ونحريرا وصف للعالم مع كون الشجاع والجواد والعالم من الأوصاف
دون الذوات قلت لا نسلم أنها أوصاف لكن لا من حيث هي أوصاف بل هي
لذوات فإن الباسل وصف لذات موصوف بالشجاعة وكذا
الكلام في غيره وإذ قد عرفت أن الاستعارة بالأصالة إنما تكون في أسماء
الأجناس فحسب وأن الأفعال لا تقع مستعارة إلا بالتبع فقولي قد يحكي
الاستعارة التبعية في نسبة الفعل إلى متعلقاته يعني قرينة
الاستعارة التبعية في الأفعال إنما تكون نسبتها إلى متعلقاتها
من الفاعل والمفعول والجار والمجرور وغيرها إما على سبيل الانفراد

واما على سبيل الاتباع فالاستعارة التبعية في نسبة الفعل
الى الفاعل كقولك نطقت الحال بكذا فانه استعير ولا نطق
الناطق لدلالة الحال بادخالك دلالة الحال في جنس نطق الناطق
لقصد المبالغة في التشبيه وتبعيته استعير نطقت لدلت
وفي نسبته الى المفعول كقول الشاعر جمع الحق لنا في امام قتل البخل
واحيى السماحا لو ازالة البخل واظهار السخاوة فانه استعار
لازالة واظهار مثل ولعل بعدما اعتبر استعارة القتل للازالة
والاحيا للاظهار وفي نسبته الى علة من المتعلقات كقوله شعر
نقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
فانه استعارة بالتبع في نسبة الفعل وهو نقري الى الفاعل وهو الرياح
والى المفعول الاول اعني رياض الحزن والى الثاني اعني ايقاظا فانه استعاره
لمرور الرياح على الرياض وجعلها نباتا ها تحت لم قري لا ايقاظ و تبعيتها
استعارة نقري لتمر وفيه استعارة لغوية في نسبة الفعل وهو قوله
سرى الى الجار والمجرور وهو قوله في الاجفان لان السري في الحقيقة
السير بالليل فاذا جعله في الاجفان فذلك استعارة ومكانه استعارة
لدخول النوم في الاجفان السرى ثم استعارة لدخل سرى على سبيل
التبعية واما الحروف فانها استعارة بواسطة استعارة متعلقات

معانيها

معانيها كالظرفية والابتداء فالاستعارة يقع اولا في تلك المتعلقات
ثم تسري في الحروف واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها
عند تفسير معاني الحروف مثل قولنا من معناها الابتداء الغاية
والى معناها انتهاؤها وفي معناها الظرفية فابتداء الغاية وانتهاؤها ها
والظرفية ليست معاني هذه الحروف بل هي لوازم معانيها اذا
افادت هذه الحروف معاني رجعت هذه المعاني الى تلك المتعلقات
اعني الابتداء والانتهاء والظرفية بنوع استلزام لا بالمطابقة والا كانت
معاني الحروف لا متعلقات معانيها وانما قلنا لان الابتداء والانتهاء
والظرفية لوازم المعاني ومتعلقاتها اذ لو كانت هي معانيها
لكانت تلك الحروف اسماء لان التمايز بين الحروف والاسماء انما
هو بالمعنى فاذا حصل المعاني الاسمية للحروف كانت اسماء لا حروفا
واذ قد تحقق هذا فاعلم انه استعارة لعل في قوله خلق الله
الخلق لعلهم يتقون الا بواسطة استعارة متعلق معناه
اعني الترجي وتحقيق ذلك ان الترجي الواقع غاية لفعل فمعناه
كون الشيء غاية متوقعة مترددة بين الوجود والعدم مع الجهل
بالعاقبة فاذا قيل خلق الله الخلق لعلهم يتقون شبه كون التقوى
غاية للخلق بكون الشيء غاية متوقعة مترددة بين الوجود والعدم

مع الجهل بالعاقبة الذي هو معنى الترجي الواقع غاية على سبيل الاستعارة
والقرينة اسناده الى الله تعالى لتنزهه عن كون الشيء بالنسبة
اليه مترددا او مجهول العاقبة واذا اعتبرت الاستعارة
في الترجي جيء بلفظة لعل على سبيل الاستعارة بالتبع وكان الله
تقول ان لعل الواقع غاية فيفعل معناه الغاية المتوقعة
المترددة بين الوجود والعدم مع الجهل بالعاقبة وهي تستعمل في الكل
بالنسبة الى الانسان فاذا اضيف الى الله تعالى كما في المثال المذكور
وكما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون فالمراد منه الغاية المتوقعة بحذف القيد الاخير
فيكون من المجاز اللغوي غير المعتاد كالمشفر والمرسن للشفة
والانف المطلقين وهي هذا ان الامر ان في كل استعارة فانه اذا قيل
رايت اسدا يحتمل ان يقال انه شبه الرجل الشجاع بالاسد فاستعير
له مبالغة في التشبيه ويحتمل ان يقال انه موضوع للشجاع المعتاد لكونه
مع الصورة المتعارفة فحذف القيد الاخير واريد به الشجاع مطلقا
فيكون من قبيل المجاز اللغوي الغير المعتاد وعليه فقس سائر الامثلة ومن
امثلة استعارة الحرف قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا فان اللام فيه ليست للغرض اذ ليس غرض فرعون واهله

من التقاط

من التقاط موسى عليه السلام ان يكون عدوا وحزنا لهم بل لان يكون
على سبيل التبع لانه استعير معنى الغرض وهو ترتب وجود الغير على
الغير مع كون الثاني مقصودا من الاول لترتب وجود الغير على الغير من غير
ان يكون الثاني مقصودا من الاول ثم استعير اللام له تبعا ونحو قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين من قبيل الاستعارة التبعية
لان رب للتقليل وقد استعملت للتكثير موضع كم الخبرية فاستعير
متعلق معنى رب وهو التقليل للتكثير اولا استعارة اصلية على
سبيل التهكم وبواسطتها استعير رب لكم الخبرية فقيل ربما
يبقى فعلك لان كثرة وداده الكفار اسلامهم لما رأونه
من حسن حال المسلمين ودخولهم الجنة وفوزهم بالنعيم المقيم
من الامور الكائنة قال والشيخ يحمل الى تهكما اقول
صاحب المفتاح جعل الاستعارة التبعية من قبيل الاستعارة
المكنى عنها فانه قال لم يجعل المنية سبعا لم استعارة بالكناية عن السبع
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها ونجعل الحال ناطقة
استعارة عنه في قولهم نطقت الحال بكذا اجعل اللهذميات في
قول الشاعر نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد
اطعمة ثم استعارة بالكناية عن الاطعمة ونقريهم قرينتها واجعل المصنف

في قولنا نطقت الحال

في قولنا اصبحنا الخ جبية من نفحات اباريق في ارومتها وقوعها
صبوحها استعارة بالكناية عن الصبوح على سبيل التهكم وصبحنا
قرينتها ورد عليه صاحب الايضاح حيث قال وفيه نظر لان السعه
التي جعلها قرينة لغيرها التي جعلها استعارة بالكناية كنطقت الحال
بكذا لا يجوز ان تقدرها حقيقة ح لانه لو قدرها حقيقة لم يكن
استعارة تخييلية لان الاستعارة التخييلية عنده مجاز ولو لم يكن تخييلية
لم يكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية واللازم باطل بالاتفاق
فتعين ان تقدرها مجازا واذا قدرها مجازا لزم ان تقدرها استعارة قيل
لاستعارة لكون العلاقة بين المعنيين المشابهة فلا يكون ما ذهب مغنيا
عن قسمة الاستعارة الى اصلية وتبعية قيل في جوابه انه مردود
لوجود التخييلية ايضا في نفس ما فيه الاستعارة بالكناية لتخييله المرسعات
بصورة الصبوح وهو كلام ليس بشيء لان التخييلية كما عرفها المصنف هي
اطلاق اسم الموجود على الموهوم المحض وههنا ليس كذلك لانه اطلاق المدماة
على الصبوح وكل منهما من الامور المتحققة بل الصواب في الجواب ان يقال
انه جوز نطقت حقيقة وانه لو قدرها حقيقة لم يكن تخييلية ولو لم
تكن تخييلية لم يكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية واللازم باطل بالاتفاق
قلنا بطلان اللازم بالاتفاق ممنوع فان صاحب المفتاح يجوز انفكاك

الاستعارة

الاشارة جدا كردن وجدا كردن [illegible] الصادر [illegible]

في التسميه

الاستعارة بالكناية عن التخييلية قال نسبه الى الاتفاق
اقول حاصل هذا التنبيه بيان ان الاستعارة في الفعل
والحرف قد يكون بالاصالة اما في الفعل فلانه يدل على النسبة الى
نسبة الحدث الى فاعل في زمان معين فيستدعي حدثا وزمانا
لان كل واحد منها داخل في مفهومه وان كان قد يعرى عن الحدث
كالافعال الوجودية لدى الناقصة ككان واخواتها او تعرى عن الزمان
كنعم وبئس وعسى وصيغ العقود والفسوخ كبعت ووهبت اذا
اريد بها احداث الحكم لا الاخبار والاستعارة متصورة في كل
من الثلاثة اعني النسبة والحدث والزمان اما الاستعارة في النسبة
فكقولهم هزم الامير الجيش فان الاستعارة فيها انما تكون في نسبة الفعل
الى غير فاعله لان الهازم بالحقيقة جند الامير لا هو ولا استعارة
ههنا في الزمان والحدث واما الاستعارة في الزمان فكقوله تعالى
ونادى اصحاب الجنة فانه استعمل نادى موضع ينادي مع كونه منسوبا
الى المسوغ فاعله دالا على حدثه واما في الحدث فكما في قوله تعالى فبشرهم
بعذاب اليم فان البشارة التي هي الحدث استعير للانذار
مع كون الفعل مسندا الى فاعله بالحقيقة في الاخرين اعني الزمان والنسبة واما
في الحروف فلان في مثلا وضعت لكل ظرفية خاصة كظرفية الدار

والكوفة والبصرة وغيرها وان كان الوضع باعتبار امر عام عقلي
تصورت تلك الظرفية الخاصة بتلك الامر العام كالظرفية المطلقة
الخاصة مثلا لا يمكن تعقلها الا باعتبار الظرفية المطلقة لان المطلقة
جزء الخاصة والكل لا يعقل الا بعد تعقل اجزائه فاينست افادها المصنف
في شرح مختصر المنتهى في بيان ان الموضوع له قد يكون امرا خاصا باعتبار معنى
عام حيث قال ان اللفظ قد يوضع وضعا لامور مخصوصة كما في صيغ المشتقات
والمبهمات فان الواضع لما قال صيغة فاعل من كل مصدر لمن قام به
وصيغة مفعول منه لمن وقع عليه علم منه حال نحو ضارب ومضروب
من غير التعرض لخصوصها وكذلك اذا قال هذا لكل مشار اليه مخصوص وانا
لكل متكلم والذي لكل معين بجملة فليس وضع هذه الاسماء كوضع رجل
فان الموضوع له فيه عام وهذه وضعت باعتبار المعنى العام لخصوصيات
التي تحته فاذا استعمل رجل في زيد بخصوصه كان مجازا واذا اريد به
المعاني لو كان هو حقيقة بخلاف هذا والمراد به لعلها تبادر الى ... وانا
والمراد به متكلم ما واد فقد تحقق حكم مفهوم الحرف كمن والى مثلا
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء والانتهاء لكل ابتداء
وانتهاء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء
الذي من البصرة يتعين بذكر البصرة والانتهاء الذي الى الكوفة يتعين بذكرها

مالم يذكر

فما لم يذكر متعلقه لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف
لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بالمنسوب اليه ويتعقل بتعقله
بخلاف ما وضع للنوع نفسه كالابتداء والانتهاء وبخلاف ما وضع له
تا باعتبار نسبة نحو ذو وفوق وعن وعلى والكاف اذا اريد بها
العلو والتجاوز والتشبيه فانها كالابتداء والانتهاء في الظرفية
فوقه والتشبيه لا يحصل لمرو لا يمكن تحصل الظرفية في الخارج الا بذكر المتعلق
لم يتعقل الحرف لانها كالآلة للنظر في والبصرة الكوفة من
للفظة الى مثلا وحاصله ان يقال اللفظة في وضعت للظرفية الخاصة
وهي لا تعقل الا بتعقل الظرفية المطلقة ولا تعقل الا بذكر متعلق
الحرف واذا كانت موضوعة للظرفية الخاصة فاذا استعملت واريد
بها الاستعلاء كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فقد نقلت عن المعنى
الموضوع له الى الاستعلاء وما دخل عليه الحرف وهو جذوع النخل
النقل لامتناع الظرفية وهي حلول الشيء في الشيء في الجذوع وكل ذلك
لم يكن ما ذكرناه من التصرف في الفعل والحرف الا بما لم يكن
بعد التحقيق لا اشتاح في التسمية فانه لا مشاحة في الاصطلاحات كلها
لان ... في الشهوات ... يمكن ان يقال الاستعارة في كلمة المذكور للفعل
استعارة بالتبع لانها اما استعارة فقد سبب لاستعارة في الحدث

وهو غير ما قالوه من أن استعارة الفعل تابعة لاستعارة مصدره
وأما بسبب الزمان أو النسبة ولا شك أن شيئا منهما ليس بفعل وإنما
كانت الاستعارة الواقعة في الفعل بسبب ما لا يكون فعلا أصلا وقولهم
إن استعارة الفعل استعارة تبعية وكذا الاستعارة في قوله
ولأصلبنكم في جذوع النخل فإنه يمكن أن يقال إنها استعارة بالتبع
استعير أو لاستعلاء معنى في وهو الظرفية للاستعلاء لتشبيهها الاستقرار
المصلوب على الجذوع بتمكن المظروف في الظرف بواسطة ما ذكرت المصلوب
لفظة في استعارة بالتبع **قال** الرابع الحكم إلى من التفريع
أقول التقسيم الرابع بحسب الحكم التابع للاستعارة فيقول التابع
من وصف أو تفريع كلام إن ناسب المشبه أعني المستعار له فالاستعارة
مجردة لتجريدها عما يناسب المشبه به ولا نعني بالوصف الوصف النحوي
بل المعنوي كيف كان نحويا كان أو لا وإن ناسب المشبه به أعني المستعار منه
فالاستعارة مرشحة وإنما سميت بها لأن الترشيح في اللغة هو التربية
فإذا اتبعت الاستعارة بما يناسب المشبه به كان ذلك تربية
لها وإن عدم الحكم بأن لم يذكر شيء مما يناسب أحد الأمرين فالاستعارة
مطلقة لعدم تقييدها بشيء مما يناسب المشبه أو المشبه به وقد عرفت
معنى التجريد والترشيح والإطلاق من قولنا رأيت أسدا إطلاق

وقولنا بعد

وقولنا بعد شاكي السلاح تجريد لصحته تجريد لأن التسلح وجر الرمح
مما يناسب المشبه وهو الرجل الشجاع لا المشبه به والشاكي من الشوكة
وهو الحدة في السلاح وقد شاك الرجل فهو شاكي شوكة لمن طرقت
شوكته وحدته فهو شاك السلاح وشاكي السلاح أيضا مقلوب منه
وقولنا رأيت أسدا حاد المخالب دامي البراثن ترشيح للاستعارة
لأن المخلب هو ظفر البرثن وهو من السباع بمنزلة الأنامل من الإنسان
مما يناسب المشبه به واعلم أن الحكم المناسب للمشبه أو المشبه به
لا يجب أن يكون مذكورا بعد المستعار كما يشعر به ظاهر لفظ الكتاب
بل قد يكون بعده كما مر وقد يكون قبله وقد يكون بعضه قبل وبعضه بعد كقوله
في التجريد شاورت أسدا شاكي السلاح وحاورت بحرا صقيل
العضب ما أكثر علومه فإن المشاورة بالشين المعجمة والمحاورة بالحاء
المهملة وصقالة العضب وكثرة العلوم مما يناسب المشبه وفي الترشيح
شاورت أسدا هصورا عظيم اللبدتين فإن المساورة بالسين المهملة
وهي المواثبة واللبد هي الشعر المتراكب بين كتفي الأسد مما يناسب
المشبه به وقد يجتمع في الاستعارة ما يناسب المشبه والمشبه به كقول
الشاعر لدى أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم
فإنه أتى بملائم المشبه وهو قوله شاكي السلاح مقذف [illegible]

لنفسه الى الوقائع وعيا بلائم المشبه به وهو قوله له لبد اظفاره
لم تقلم واعلم ان مبنى الترشيح تناسي التشبيه وصرف النفس
عن توهمه حتى لا يبالى من ان يبنى على علو القدر وسمو الرتبة مثل ما يبنى
على العلو المكاني فان لك ان تستعير الوصف المحسوس للشي المعقول
ثم تعتقد ان ذلك الوصف ثابت في الحقيقة للموصوف بذلك
الشي المعقول كان الاستعارة لم توجد اصلا كاستعارة العلو
المكاني لزيادة الرجل على غيره في الفضل ثم وضع الكلام موضع
من يذكر علوا مكانيا كما قال ابو تمام ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة في السماء فانه وان اراد سمو مرتبة الممدوح وارتقاءه
في مدارج الكمال ومناهج الفضل والافضال لكن ساق الكلام مساق
من يذكر علوا مكانيا حيث قال حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
وهم يتعاطون ذلك لم يفعل اصحاب الشبهات من القطار الترشيح
وبنا الكلام على الفرع اي المشبه به مع التصريح بالتشبيه والاعتراف بالاصل
اعني المشبه ويقولون هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزول
واذا كانوا ممن يتعاطون ذلك مع الاعتراف بالاصل والتصريح بالتشبيه فهم
مع ترك التصريح بالتشبيه وعدم الاعتراف بالاصل كما في المثال المذكور

للترشيح

للترشيح اقرب الى قبول ذلك وانما عبر عن الاصل بالمشبه وعن الفرع
بالمشبه به لان الاصل في التشبيه وان كان المشبه به من جهة
ان المشبه به اقوى واعرف في وجه التشبيه من المشبه الا ان من جهة
ان الغرض من التشبيه غالبا يعود الى المشبه يجعل المشبه اصلا
والمشبه به فرعا قال لحالة الحسن سحاب اول
ضم الاصل الثالث من الاصول البيانية بتشبيهات مشتملة على نكتة مقاصد
لا تبلغ القرينة تفصيل الابتذال الاستعارة من قرينة تدل عليها لانها
من اقسام المجاز فلكل القرينة قد تكون لغوا ولعقليا كما في قولنا رايت
اسدا يرمي او يتكلم او في الحمام ومثل تنبيهم في قولنا تنبيهم بدر يبعث
اكثر من واحد بان كانت معاني مربوطا بعضها ببعض كقول البحتري
وصاعقة من نصله تنكفي بها على ارؤس الاقران خمس سحائب
فانه حين اراد استعارة السحائب لانامل يد الممدوح الخمس نفعا
على ما عرف به العادة وشبيه لكرمه بالدر الفياض بالذات وبالسحاب
الهطال ذكر ان هناك صاعقة ثم قال من نصله فتبين ان تلك الصاعقة
من نصل سيف الممدوح ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس كي
فذكر العدد الذي هو عدد اصابع انامل اليد فجعل ذلك كله قرينة
لما اراد من استعارة السحائب للانامل هكذا حققه صاحب المفتاح

شك انه تشبيه فلا يكون الا بعد من قولهم كفارت القوم كفارا اذا
ارادوا وجها ضيقهم الى غيرت فانكفؤا الى رجعوا قال
الثاني انه يحسن الاستعارة الى ما يكون كذا اعني السنة الثانية في
بان جهات حسن الاستعارة مفعول حسن الاستعارة انما يكون برعاية
جهات حسن التشبيه بان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين
كلفي قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام ومع ذلك يكون امرا بعيد الغرابة
لا يدرك بدون تامل ولا يكون مبتذلا لا يعرفه كل احد وخصوصا الاستعارة
المصرح بها التحقيقية والاستعارة بالكناية وانما قال وخصوصا
لان الاستعارة التخييلية لما كان حسنها تابعا لحسن الاستعارة بالكناية كما سيأتي
ما عرضها اعتبار رعاية جهات حسن التشبيه لكن لما كان ذلك في التحقيقية
وما بالكناية بالاصالة وفي التخييلية بالتبعية قال وخصوصا التحقيقية وما بالكناية
وان لا تشم اعني حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه بان لا يشم
في كل منهما من جانب اللفظ رائحة التشبيه ولذلك بان لا يذكر شيئا يدل
على التشبيه والاصل ان من شروط كل استعارة ان لا يذكر شئ يدل على
التشبيه وبين القرينة وكانه اراد بالقرينة ههنا ان يكون وجه الشبه
المستعار له والمستعار منه جليا بنفسه او بعرف او سائر ابرار الاقوام
كما سنى عند كلام صاحب المفتاح حيث قال ولذلك يوصى في الاستعارة ان يكون

الشبه

الشبه بين المستعار له والمستعار منه جليا الى آخره ما قلنا وكلام صاحب
الايضاح ايضا حيث قال ولذلك يوصى ان يكون وجه الشبه بين الطرفين
جليا بنفسه او عرف او عرف فانهما لم يتعرضا لذكر القرينة وذكر
ابدا انها ان يكون وجه الشبه جليا قوله والا فلغز يعني ان لم يذكر في
ويراعى شرط حسنها بان لا يذكر شئ يدل على التشبيه خرجت الاستعارة
عن كونها استعارة ودخلت في باب اللغز والمعمى كما لو قيل رأيت اسدا
واريد انسان ابخر فانه من باب اللغز والمعمى لعدم ما يدل فيه على ان
المراد منه التشبيه في البخر او قيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
واريد الناس او قيل رأيت عنقاء مستغنيا او ان الغرس واريد
انسان موقت في صباه فان فيها لا اوجد وشد اله على المراد
فلا يكون استعارة اللغز وليس الا الغاز كما ذكر الخطيب وايضا نقل
اللغز في كلامه اي على مراده قوله والتخييلية تبع لما بالكناية يعني
تابع لحسنها فان كان ما بالكناية حسنا كانت التخييلية حسنة والا فلا
ومعنى كون استعارة التخييلية الحسنة مع المشاكلة في ان يذكر الشئ بلفظ
غيره لوقوعه في صحبته لكن لا انضمام حسن المشاكلة في التخييلية
نحو قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق
ايديهم فانه لما ذكر من ان وقع اللفظ في يبايعونك ويبايعون

بينة
ن
حلة

الله سبحانه وتعالى مبايعا ولا بد للمبايع من يد فاعتبر لله سبحانه
شيء يشبه اليد وهو القدرة واطلق عليها لفظ اليد وعن لا نعاة ن
منضمة الى المشاكلة فيزيد على حسنها حسن آخر وهو كونها تعالى ل
انه تعالى ادخل في جنس المبايع ادعاء فقيل انما يبايعون الله على سبيل
الاستعارة بالكناية واثبت معه ما هو من خواص المبايع وهو اليد
فيكون حسن الاستعارة بالكناية منضما الى حسن المشاكلة واعلم
ان ايراد قوله تعالى ومكروا ومكر الله ليس لاجل ان فيه استعارة تخييلية
بل انما اورد مثالا للمشاكلة وانت خبير بان ايراده في هذا الموضع
غير مناسب لو قيل ان فيه استعارة لانه استعير المكر لما يفعل الله
بالماكرين جزاء لمكرهم فهذا على تقدير التسليم ليس فيه استعارة
تخييلية لعدم اطلاق اسم الموجود على الموهوم لان مجازا المكر امر
لعله محقق فلا يناسب ايضا قوله بل فيما نحن فيه يعني جعل ت
التخييلية تبعا لحسن الاستعارة بالكناية بل فيما نحن فيه التخييلية دون
كونها تابعة للاستعارة بالكناية وهذا كما يقال فلان سر انياب المنية الشبيهة
بالسبع فان لفظ الانياب مستعار لما يتوهم مع المنية استعارة
تخييلية وليس فيه استعارة بالكناية اذ لو كانت لكانت في المنية ولا يتم
كذلك لاشتمال الكلام على طرفي التشبيه اعني المنية والسبع ونظر في ان الاستعارة ع

وذكر البعض

ذكر البعض طرفي التشبيه وارادة الطرف الآخر فالتشبيه المشتمل على
طرفيه لا يكون استعارة ولما ذكرنا من ان الاستعارة التخييلية مما يحسن
بعد الاستعارة بالكناية استحسن قول ابي تمام الطائي لا تسقني ماء الملام فانني
صب قد استعذبت ماء بكائي لان فيه استعارة تخييلية غير تابعة
للاستعارة المكنية لاستحالة ان يكون الاستعارة في الملام والماء قد
اذ الملام لا يشبه شيئا له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء ويطلق
على لفظ الماء كما يتوهم الانياب للمنية واذا امتنع كون الاستعارة
في الملام والماء فرضنا لكون استعارة بالكناية تعين ان يكون الاستعارة
في الماء والملام قرينة فيكون استعارة مصرحا بها تحقيقية فان قلت
ع ان الملام شبيه بالحنظل في المرارة وله ماء فيكون كالانياب التبع ويكون الاستعارة
بالكناية قلت ليس الماء موجودا في الحنظل بالفعل لكون كالانياب
فانه بالقوة بخلاف المرارة فانها فيه بالفعل فلذلك لو علل لا تسقني
مرارة الملام كان استعارة بالكناية وكانت المرارة كانياب المنية
ويكون القرينة استعارة التخييلية قال صاحب المثل السائر قد روي في
رواية ضعيفة ان بعض اهل المحلة ارسل الى ابي تمام قارورة وقال
ابعث الي شيئا من ماء الملام فارسل اليه ابو تمام وقال اذا بعثت
الي ريشة من جناح الذل بعثت اليك من ماء الملام فقال وما كان ابو م

الشيء

مما يدل عليه الفرق بين القسمين فانه ليس جعل الجناح للذل كجعل الماء
للملام فان الجناح مناسب للذل ... ان الطائر اذا وهن او تعب بسط
جناحه وخفضه والقى نفسه على الارض وللانسان ايضا جناح فانه
جناحاه واذا خضع واستكان طأطأ من رأسه وخفض من يديه
فحسن عند ذلك جعل الجناح للذل وصار شبيها مناسبا واما الماء للملام
فليس كذلك في مناسبة التشبيه قال الثالث الاستعارة الى الطرفين
اقول التنبيه الثالث في بيان ان الاستعارة تتنوع بتنوع
التشبيه الى خمسة مقول لما كانت الاستعارة فرع التشبيه الا ...
كما سبق ان نذكر ... الشبه ونريد به الطرفين ... فاولها
كانوا ... استعارة حسي لحسي لوجه حسي كقوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له الشيب
ووجه الشبه هو الانبساط ولكنه في النار اخفى فالطرفان ووجه الشبه
كلها حسي وتحقيقه انه شبه الشيب في انارته وبياضه بشواظ النار
وانتشاره وفشوه في الشعر باشتعالها ثم اخرج مخرج الاستعارة حيث
لم يصرح بالتشبيه واسند الاشتعال الى الرأس الذي هو محل الشيب مبالغة
وجعله مميزا ايضاحا للمقصود واكتفى باللام عن الاضافة اعتمادا على علم
المخاطب وهو استعارة بالكناية لانه ذكر المشبه ونكر المشبه به مع [illegible]

تدل على

تدل على المذكور وهي الاشتعال ثانيها حسي لحسي بوجه عقلي
نحو قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم فالمستعار له الريح والمستعار
منه المرأة ووجه الشبه منها المنع من ظهور النتيجة والاثر فالطرفان حسيان
ووجه الشبه هو المنع المذكور عقلي هذا اذا قال صاحب المفتاح واعترض
عليه صاحب الايضاح حيث قال وفيه نظر فان العقيم صفة للمرأة
لا اسم ولذلك جعل صفة للريح لا اسما ثم قال والحق ان المستعار منه
ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحمل والمستعار له ما في الريح من الصفة
التي تمنع من انشاء مطر والقاح شجر والجامع ما ذكر واقول انما نشأ
اعتراضه لانه فهم من قول صاحب المفتاح المستعار له الريح ان الذي
استعير العقيم لاجل الريح وليس مراده ما فهمه بل اراد بالمستعار له
المشبه والاستعارة في الريح التي العقيم فلا يرد عليه شيء ثالثها
استعارة معقول لمعقول لوجه عقلي نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا
ما وعد الرحمن وصدق المرسلون المستعار له هو الموت والمستعار منه
الرقاد وهما معقولان ووجه الشبه وهو عدم ظهور الافعال من الميت
والراقد ايضا عقلي وكون المستعار منه مكررا دون المستعار له
مع قرينة يدل عليه وهو البعث الذي من شأن الموتى كان الاستعارة تصريحية
رابعها استعارة محسوس لمعقول لوجه عقلي نحو قوله تعالى

فيكون الريح استعارة بالكناية لعدم اثبات ...

فيكون الاستعارة تحقيقية لا تخييلية

ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم
البأساء والضراء فاصل المس في الاجسام ثم وقع مستعارا للمعاني
الشدة فالمستعار منه وهو المس حسي والمستعار له وهو مقاساة الشدة
والجامع وهو اللحوق كلاهما عقليان خامسها استعارة معقول
لمحسوس لوجه عقلي نحو قوله تعالى لما طغى الماء المستعار منه التكبر
عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي ووجه الشبه هو الاستعلاء
وهو ايضا عقلي حقيقته ان يقال انه حصل كثرة الماء كالتكبر المفرط
ثم استعار واسند لانه التكبر وهو الطغيان الذي هو مجاوزة الحد
لذوي العقول الى الماء فهو من استعارة الفرع تجريد لذكر الطغيان
الدال على التكبر الذي هو مستعار منه ولما ثبت ان المنتزع من المعقولين
ومن المعقول والمحسوس لا يكون امرا محسوسا كان في ذلك تنبيه على ان
وجه الشبه في الكل لاجله لم يتعرض له المصنف واعلم ان وجه الشبه
قد يكون مختلطا من الحسي والعقلي كما في قولك رأيت شمسا وتريد انسانا
كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان فان الاول حسي والثاني عقلي
والمجموع هو وجه الشبه لكن المركب من المعقول والمحسوس لما كان معقولا
لم يجعل قسما آخر الا باستقلال والله اعلم قال الاصل الرابع
المصنف اصل الاصل الرابع من اصول البيان في الكناية وهي ترك التصريح 128

120

بذكر الشيء

176

بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك والتصريح هو
اداء المعنى المقصود بما هو موضوع له من غير مزاحم مثال الكناية قولك فلان
طويل النجاد فانك لما اردت ان تكني عن طول القامة تركت التصريح به
الى ذكر ما يلزمه وهو طول النجاد لينتقل من طول النجاد اليه فان القامة
اذا طالت طال النجاد وهو حمائل السيف وانما سميت الكناية كناية
لما فيها من الخفاء وجه التصريح ودلالة الكني على ذلك وكذلك جميع معانيها
الحاصلة من ك ن ي فانها كيفما تركبت دارت مع تادية معنى
الخفاء من ذلك الكنى كابي فلان وام فلان فانها كنية لما
فيها خفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام ومن ذلك تكني في العدو ونكاية
اذا وصل اليه مضارا من حيث لا يشعر بها ومنه كنايات الزمان
لهواجرها الملمة على نية من حيث لا يشعرون ومنه الكنس وهو اللحمة
المستبطنة داخل فرج المرأة لخفائها ومنه مقلوب الكنس وهو النكس
وهو اخفاء الناس اياه واذا عرفت هذا فاعلم ان للكناية مراتب
منها قريبة لعدم توسط اللوازم كطويل النجاد لطويل القامة ومنها
بعيدة لتوسط اللوازم كنؤومة الضحى للمخدومة فانها نوع لها وتنكل
السعي عنه وعن السعي لانه يسعى غيرها لها وسعي غيرها لها لاجل
كونها مخدومة قال امرؤ القيس ونضحي فتيت المسك فوق فراشها
نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

فانه كناية وصفها بكونها نؤوم الضحى والدلالة على ترفهها وانها لم تخدم بل لها
من يخدم وان في بيتها متفضلة لا تنتطق للخدمة ومنها
البعيدة كقولك فلان مهزول الفصيل وزيد له مضياف فانها البعد لكثرة
الوسائط لان هزال الفصيل لانه لفقد امه وفقدها صاحبه لكمال عناية تيتهم
بالنوق المنتجات الى التي تلاها ولدها لان لكمال قوة الداعي الى
نحرها والداعي الى نحر المنتجات فهي من صرفها الى الطبائخ وصرف الطبائخ
الى قرى الاضياف فهذا الـــــ الفصيل لازم للضيافة كما ترى
بعدة عن لوازم وفي الامثلة المذكورة كلها لا يمتنع ان يراد ارادة اللازم مع
الملزوم فان في قولنا فلان طويل النجاد يجوز ان يراد به طول النجاد
مع ارادة طول القامة وكذا الكلام في نؤوم الضحى ومهزول الفصيل فثبت
ان الفرق بين الكناية والمجاز ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها
والمجاز ينافيها فلا يجوز في رعينا الغيث ان يريد معنى الغيث كيف والمجاز
ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك
الشيء قال واقسامها ثلثة الى المعنية بصاهرة اقول
اقسام الكناية ثلثة لان المقصود بها اما الموصوف او الصفة او التخصيص الصفة
بالموصوف ونعني بالصفة هنا ايضا ما هو اعم من الوصف النحوي فالاولى
وهو الكناية المقصود بها نفس الموصوف قسمان قريبة وبعيدة اما القريبة

فهي ان

فهي ان تتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض
فتذكر تلك الصفة التي عرض لها الاختصاص بالموصوف المعين متوصلا
بها الى ذلك الموصوف مثل ان تقول جاء المضياف لمن اشتهر بكونه مضيافا
وعرض له اختصاص المضيافية به فرعيه اسفال النحن من الصفات الى الموصوف
تسمى هذه الكناية قريبة واما البعيدة فهي ان تتكلف اختصاصها بالموصوف
بان تضم الى اخر واخر حتى تحصل مجموع وصفين مانع عن دخول ما عدا
مقصودك فيه كما تقول مستوي القامة بادي البشرة عريض الاظفار كناية
عن انسان فان كل واحد من اوصاف الكلمة غير مختص بالانسان والمجموع
خاص به وكما تقول في رسم الخفاش الطاير الولود لان كلا منهما
اعم من الخفاش والمجموع مساو له اذ لا طاير ولود غيره وهذا الذي
سميته الاسناد التقريب خاصة المركبة لحصول الاختصاص بالتركيب ويظهر
من هذا ان الرسوم اذا ذكرت مجردة عن المرسومات كانت كناية عنها
والثاني من اقسام الكناية وهو الكناية المقصود بها نفس الصفة ايضا
قسمان قريبة وبعيدة اما القريبة فهي ان تنتقل الى مقصودك من اقرب
لوازمه وهي ايضا قسمان واضحة مثل ان تقول فلان طويل نجاده
او طويل النجاد متوصلا بطول النجاد الذي هو اقرب لوازمه طول
القامة اليه واعلم ان قولنا طويل نجاده وطويل النجاد فا

بوجوده في غيره كبني النسا بسرة الحية والقردة

وهو ان الاول كناية ساذجة لم تمحضه عن مشتملة على التصريح والثاني كناية مشتملة
على تصريح لتضمن الصفة ضمير الموصوف بخلاف الاول وخفية كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس اذا افرط يستدل بها على
الغباوة واما البعيدة فهي ان تنتقل الى المقصود من لازم بعيد بواسطة
لوازم متسلسلة مثل ان يقول كناية عن المضياف انه كثير الرماد فانه ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة احراق الحطب تحت
القدور ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة الطبائخ ومن كثرة الطبائخ الى
كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى
انه مضياف وكذا جبان الكلب فان جبن الكلب عن الهرير في وجه من
يدنو من دار صاحبه مع كون الهرير والنباح في وجه من لا يعرفه امرا
طبيعيا له وكونه في جبلته مشعر باستمرار موجب نافيه وذلك الموجب
هو اتصال مشاهدته وجوها اثر وجوه واتصال مشاهدته لتلك الوجوه
مشعر بكون ساحة صاحبه مقصدا دان وقاص وكونه كذلك مشعر بكمال
شهرته بحسن قرى الاضياف والثالث وهو الكناية المطلوب بها
تخصيص الصفة بالموصوف انقسامها الى قريب وبعيد اما القريبة
فهي ان ينتقل الذهن من الصفة الى الموصوف بنفسه لقلة الواسطة مثل
قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج ۞

فافهم

فانه من اراد ان يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى بابن الحشرج
بان يقول السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج جمع السماحة والمروءة والندى
في قبة تنبيها على ان محل هذه الثلثة محل ذو قبة ولا يكتفي بذلك اختصاصا
بنى القبة لما كان ذووا القباب في الدنيا كثيرين جعل القبة مضروبة
على ابن الحشرج حتى يتم غرضه الذي هو التخصيص واما البعيدة فهي ان لا يسهل
الذهن من الصفة الى الموصوف بسرعة لكثرة الوسايط كقول الشاعر
المجد يدعو ان يدوم لجيده ۞ عقد مساعي ابن العميد نظامه ۞ فانه
اراد ان يثبت المجد لابن العميد لا على سبيل التصريح اثبت لابن العميد
مساعي وجعلها نظام عقد وبين ان مناط ذلك العقد هو جيد المجد
فنبه بذلك على اهتمام ابن العميد بشأن المجد وعلى محبته له وتنبيه
الاهتمام على انه ماجد ولم يقنعه بهذا التنبيه حتى جعل المجد المعرف
تعريف الجنس داعيا ان يديم ذلك العقد لجيده فنبه بذلك
المجد المعرف داعيا ان يديم لجيده ذلك العقد على طلب دوام صحبة المجد
بتمام ابن العميد فنبه بذلك على ان تزيين المجد والاهتمام بشأنه مقصور
على ابن العميد حتى اتم تخصيص المجد به والكناية اتم لمقام ابلغ تاكيد
قال تذنيب في الاشارة والايماء اقول
ذنب الاصل الرابع من الاصول البيانية بفوائد اربع اولها ان الكناية

في القسمين الاخيرين اعني التي يكون المقصود بها نفس الصفة والتي يكون المقصود
بها تخصيص الصفة بالموصوف كما ينافي للموصوف المذكور كما مر مثله
المذكورة وكما تقول فلان يصلي ويزكي وتتوصل بذلك الى انه
مؤمن او تقول فلان يلبس العمامة وتريد انه فقيه فقد ينافي
لغير الموصوف المذكور كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن
هو الذي لا يؤذي اخاه المسلم وتتوصل بذلك الى نفي الايمان عن المؤذي
لا الى اثبات وصف للموصوف المذكور وهو المؤمن وكقوله تعالى في عرض المنافقين
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اذا فسر الغيب بالغيبة لم يرد الغيبة عن
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لم يهدي للمؤمنين عن اخلاص الا المؤمنين عن
نفاق وانما قلنا اذا فسر الغيب بالغيبة اذ لو فسر بما غاب عن الحس واريد به
الخفي الذي لا يدركه الحس ولا تقتضيه بديهة العقل حيث نصب عليه دليل
الصانع وصفاته واليوم الآخر واحواله لا يكون تعريضا بهم فالباء على الاول
بمعنى مع وعلى الثاني للتعدية ولو فسر الغيب بالقلب والمعنى يؤمنون بقلوبهم
لا كمن يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم لكان تعريضا ايضا والباء على هذا
للآلة واذ قد كشفت هذا فاعلم ان الاوجه الانسب ان يقال هذا
لم الكناية المسوقة لاجل موصوف غير مذكور تعريضا لتحقق المناسبة
بين هذه الكناية والتعريض لان التعريض في اللغة خلاف التصريح

عرض

عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه ومنه المعاريض
في الكلام وهو التورية بالشيء عن الشيء وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة
عن الكذب اي ان في التورية لسعة عن الكذب وقيل التعريض
تضمين الكلام دلالة ليس لها ذكر كقولك ما اقبح البخل فانه تعريض بان المخاطب طب
بخيل وكقول الحاجي انا ابن ذيابة ان تلقني في النعم العازب
تعريضا بان المخاطب راع وان يقال للبعيد من الكناية المسوقة
للموصوف المذكور لما كانت ذات مسافة بينها وبين المكنى عنها
متباعدة بتوسط اللوازم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل تلويح لتحقق المناسبة لان التلويح هو ان تشير الى غيرك
عن بعد وان يقال للقريب من الكناية لما كانت ذات مسافة
قريبة بين الكناية وبين المكنى عنه مع نوع من الخفاء كعريض القفا رمز
لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه اشارة
بالشفة والحاجب كما قال الشاعر ؛ رمزت علي مخافة من بعلها ؛
من غير ان تبدي هناك كلامها ؛ ولا يخفى عليك ان في كناية عريض القفا
عن الابله نوع خفاء وان يقال للقريب من الكناية دون الخفاء اشارة
وايماء كقول البحتري ؛ اوما رأيت المجد القى رحله ؛ في آل طلحة ثم لم يتحول ؛
فانه في افادة ان آل طلحة امجاد ظاهر وكقول الآخر ؛ متى تخلو تميم من كريم ؛ ومسلمة بن عمرو من تميم ؛

فانه في كرم مسلمه اظهر من الاول فالمفهوم من كلام المصنف وصاحب المفتاح
ايضا ان لا فرق بين الايماء والاشارة وقد فرق بينهما بان الايماء ادق
والطف من الاشارة واستدل الفاضل بقول الشاعر
اشارت باطراف البنان وودعت ٭ واومت بعينيها متى انت راجع
حيث نسب الاشارة الى البنان والايماء الى العين قال
الثاني التعريض الذي قد يكون كناية بان يراد به الموصوف واصلا مجازا
بان لا يراد اقول الفائدة الثالثة ان التعريض قد يكون على سبيل
الكناية وهو ان يكون الكلام مشابها للكناية ومشاركا له في بعض
صفاتها كما اذا قلت آذيتني فستعرف واردت المخاطب ومع المخاطب
انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال في ارادة الانسان الآخر ولولا
قرائن الاحوال لما امكن فهم كون الانسان الآخر مرادا وانما قلنا ان هذا المثال
مشابه للكناية ومشارك له في بعض صفاتها لانه ليس كناية حقيقة
اذ ليس فيه تصور لازم وملزوم وانتقال من اللازم الى الملزوم الا ان فيه
شمة من الكناية وهي كون الكلام مستعملا فيما هو موضوع له مرادا
به الموضوع له ايضا وهو الانسان الآخر فان هذا المعنى يحقق الكناية
وقد يكون على سبيل المجاز لا غير وقد يكون على وجه يكون مشابها للمجاز كما اذا قلت
المثال المذكور ولم ترد الا غير المخاطب بقرائن الاحوال فانه حينئذ يكون مشابها

المجاز

للمجاز لاستعمال الكلام فيما هو غير موضوع له لا انه مجاز حقيقة لتوقفه
على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا انتقال ههنا من الملزوم الى اللازم
فعلم بما ذكرنا ان التعريض في المثال المذكور نوع آخر من التعريض على حدة
ليس بكناية ولا مجاز لما ذكرنا لكنه مشابه لكل منهما وان التعريض
قد يكون على سبيل الكناية وقد لا يكون والكناية قد يكون على سبيل التعريض
وقد لا يكون فكل منهما اعم من الآخر من وجه قال الثالث لا وجه له
في المجاز اقول هذا اعتراض على ما يفهم من كلام صاحب المفتاح من تخصيص
الكناية بالحقيقة حيث قال في الفرق بين المجاز والكناية ان الكناية لا تنافي
الحقيقة بلفظها والمجاز ينافي ذلك فانه يفهم منه ان الانتقال في الكناية
لا بد وان يكون من المعنى الحقيقي الى ملزومه وتقرير الاعتراض ان تخصيص الكناية
بالانتقال من المعنى الحقيقي لا وجه له لان الكناية نقل عن معنى الى معنى وذلك
النقل لا يلزم ان يكون من المعنى الحقيقي بل قد يكون من المعنى المجازي الى غيره
كما في قولك ابدا انا قلت بحمارك بليد تعريضا منك بان مخاطبك بليد
فانه كناية وليس فيه انتقال من المعنى الحقيقي بل المجازي وفي قولك الحكيم تم
حريا به المشتهر بالبلادة فانه كقولك المضيافة في الكلام مع ارادة المشتهر
بالمضيافة الا ان في المثال الاستعمال الى الموصوف من المعنى الحقيقي اللازم
وفي الاول من المعنى المجازي قال الرابع الى المجاز بعينه اقول

ارباب البلاغة اطبقوا على ان المجاز ابلغ من الحقيقة فانك اذا قلت رعينا
غيثا مريدا به النبات ادعيت الشيء مع قيام البينة عليه لان وجود الملزوم
شاهد لوجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وانت اذا قلت
رعينا النبات ادعيت الشيء لا ببينة ولم يبين ادعاء الشيء ببينة وادعائه
لا بها وكذا اطبقوا على ان الاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه
لوجهين احدهما ان الاستعارة مجاز مخصوص كما عرفت ففيها الفائدة
التي سمعت في المجاز انفا من دعوى الشيء ببينة وثانيهما ان في التصريح
بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه لما عرفت من
ان حق المشبه به في التشبيه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه
واخص بها واقوى حالا وفي الاستعارة لا اعتراف بذلك بل تسوية
بينهما في جهة التشبيه حيث ادعيت ان المشبه من جنس المشبه به
الا ترى انك اذا قلت رايت اسدا فقد جعلته الشيء الذي ثبت له الشجاعة
العظيمة واذا صرحت بالتشبيه وقلت رايت رجلا كالاسد فقد اثبت
له الشجاعة اثبات الشيء الذي يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وكذا
اجمعوا على ان الكناية ابلغ من التصريح بالشيء والافصاح بذكره لما
عرفت في المجاز بعينه فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
وقد علمت ان الانتقال من اللازم الى الملزوم غير انما يتحقق عند مساواة

اللازم

اللازم فنصير الانتقال حينئذ من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فنصير حال الكناية كحال المجاز في كون الشيء مدعى ببينة
وفي الافصاح بذكره ليس كذلك فيكون الكناية عن الشيء ابلغ من الافصاح
بذكره قال ثم ندسل الى ترصافيه من لطايفهما اقول
ذيل العلمين اعني المعاني والبيان بتحقيق معنى البلاغة والفصاحة اما
البلاغة فهي بلوغ الكلام بحسب المقام ما هو حقه من حيث الكلام فوايد
التراكيب وهو ان يجعل كل تركيب في مقام على ما اقتضيه الحال وهو بعلم المعاني
وما هو حقه من ايراد الدلالة بان يورد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها وهو بعلم البيان واذ قد عرفت هذا فنقول ان البلاغة
طرفان اسفل واعلى متباينان تباينا لا يتراءى ناراهما اما الطرف الاسفل
فهو الذي يتنزل الكلام على ما يفيد اصل المعنى لو غير التركيب عن وجهه لو صار
اقل تناسبا منه لخرج عن كونه مفيد المقصود ويلتحق باصوات حيوانات
تصدر عن محالها واما الطرف الاعلى فهو ان يقع التركيب بحيث يمتنع ان
يوجد ما هو اشد تناسبا منه في افادة المعنى المقصود منه وبين هذين
الطرفين مراتب تكاد تدخل تحت الحصر والاعلى هو المعجز والاعجاز شانه
عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها
وكالملاحة فانها ايضا تدرك ولا يمكن وصفها ومدركه الذوق

وطرف الكتاب المعول على خدمة هذين العلمين نعم البلاغة وهي منقبة
ربما تكون الكنه عنها وانما هي بحد الاعجاز فلا يوصف بها الا بالبلاغة
المتكلم كما في قولك شاعر بليغ او كاتب بليغ والكلام ايضا كما في قولك قصيدة بليغة
او رسالة بليغة ولا يوصف بها الكلمة بخلاف الفصاحة فانها يوصف بها
المتكلم والكلام والكلمة تقول شاعر فصيح وقصيدة فصيحة وكلمة فصيحة
وستذكر تعريفهما اي الفصاحة قسمان معنوية ولفظية
اما المعنوية فهي الخلوص عن التعقيد وذلك بان لا يشكل الكلام على
السامع ولا يعسر فهمه بحيث لا يهتدي منه الى معناه ويتوصل اليه باي
طريق فهم انه يتصل بالفكر بحيث يدخل الاذن بلا اذن ويستقر المعنى
في القلب قبل دخول اللفظ الاذن كما في قول الفرزدق: وما مثله في الناس الا مملكا:
ابو امه حي ابوه يقاربه: يمدح ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال
هشام بن عبد الملك الخليفة وكان ابراهيم امير المدينة من قبل هشام اصل
الكلام ان يقال وما مثله في الناس حي يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه اي ذلك
الملك ابو هذا الممدوح فقدم فيه المستثنى على المستثنى منه وهو حي وفصل
بين الصفة وهي يقاربه وبين الموصوف وهو حي بما ليس منها وفصل بين
المبتداء وهو ابو امه وخبره وهو ابوه بما ليس منها فاتى بهذه الالفاظ
المتعسفة ليدل على ان الممدوح خال الخليفة ولما ارتكب هذه التعسفات

فاوعر

فاوعر مذهب من يريد الوصول الى معناه وقتم فكر من يروم
الاطلاع على فحواه حصل فيه من التعقيد ما ترى واما الفصاحة
اللفظية فهي ان لا يكون المفردات اعني اجزاء الكلام وحشية بل تكون
عربية اصلية وعلامة ذلك ان يكون الكلمة اعلى السنة الفصحاء من العرب
الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر فلا يكون فيها
فساد ولا ضعف ومع ذلك يكون سليمة عن التنافر بان لا يكون
مركبة من حروف بعيدة المخارج جدا او قريبة المخارج كذلك
فالاول كالطفخ والثاني كالمشي في القيد ولا يكون مبتذلة بين العامة
وهي على قسمين الاول ما غيرته العامة وجعلته دالا على معنى غير معناه
الاصلي وهو ضربان الاول ما يكره ذكره كقول المتنبي
اذا اقى الغواني حسنه ما اذقنني: وعف فجازاهن عني على الصرم:
فان الصرم في اصل اللغة القطع فغيرته العامة فابدلوا السين صادا
وجعلوه دالا على الموضع المخصوص من الحيوان الذي يخرج الثفل وهو طرف
المعا المستقيم ولذلك استكره استعماله ولكن على صيغة الاسم لا على
صيغة الفعل نحو صرمته بصرمه لان استعمال العامة لا مدخل له في ذلك
ولا يعاب المدعي على استعماله بخلاف الحضري لان الالفاظ تتغير في زمان
بتصرف العامة كما تغيرت بتصرفها في زمن الحضري وهذا ما عيب على

الى صخر الهذلي في قوله فقد كان صرصرٌ في الملمات لا فجعلت قبل الموت اصمّ
كما عيب على المتنبي والضرب الثاني ما لا يكون كذلك فان منه ما اصل
محض النطق فقط وهذا قيل في صفات الانسان الصباحة في الوجه
والوضاءة في البشرة والجمال في الانف والحلاوة في العينين والملاحة
في الفم والظرف في اللسان لكن غرابة العامة سوالي لم تغيرهم عن وضعه
قليل استكراه استعماله للتعبير بل لكونه لفظا سخيفا ضعيفا اسو
تداولته العامة او الخاصة كقول المتنبي وملومة سيفية ربعية
يصيح الحصى فيها صياح اللقالق فان لفظة اللقالق مبتذلة بين العامة
جدا وقوله ملومة اي جيش مجموعة وسيفية اي منسوبة الى سيف الدولة
ربعية اي من قبيلة ربيعة واذ قد وقفت على العلم بمعنى الفصاحة
والبلاغة واقسامهما فاسمع قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك
ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على الجودي وقيل
بعدا للقوم الظالمين لما فيه من لطائف العلم فنقول انما يا ايها الصاحب
المفتاح وحكيا الكثير بالانفه الناظر في الاية من اربع جهات
من جهة علم البيان ومن جهة علم المعاني وهما مرجعا البلاغة ما عرفت في تعريفها
من انها لا تحصل الا بالعلمين ومن جهة الفصاحة المعنوية ومن جهة الفصاحة
اللفظية اما النظر فيها من جهة علم البيان وهو النظر فيما فيها من المجاز

الدولة

الجودي اسم جبل

والاستعارة

والاستعارة والكناية وما يتصل بها فنقول انه تعالى لما اراد ان يبين
معنى هذا الكلام وهو اردنا ان نرد ما انفجر من الارض الى بطنها
فارتد وان نقطع طوفان السماء فانقطع وان نغيض الماء النازل
من السماء فغاض وان نقضي امر نوح وهو انجاز ما كنا وعدنا من اغراق
قومه فقضي وان نسوي السفينة على الجودي فاستوت وابقينا الظلمة
غرقى بنى الكلام على تشبيه الارض والسماء بالمأمور الذي لا يتأتى منه لكمال
هيبته الامر العصيان وعلى تشبيه تكوين المراد واحداثه بالامر
الجزم النافذ في تكون المقصود تصويرا لاقتدار العظيم وشبه ان
السموات والارض وهذه الاجرام العظام تابعة لارادته ايجادا
واعداما كانها عقلاء مميزون قد عرفوه حق معرفته وعلموا وجوب
انقيادهم له وتصوروا مزيد اقتداره فعظمت مهابته في نفوسهم
فكما يلوح لهم اشارته كان المشار اليه مقدما وكما يرد عليهم امره كان
المأمور به متمما ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام فقال قيل مجازا عن
الارادة التي يقع بسببها قول القائل وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد
وهو يا ارض ويا سماء ثم قال كما ترى يا ارض ويا سماء مخاطبا لهما على
الاستعمال على تشبيههما بالعقلاء هو كون السماء والارض كالمأمور الذي
لا يتأتى منه العصيان قال شارح المفتاح ان هذه الاستعارة مصرحة

العظيم

منبأ عليه بأن صاحب المفتاح أطلقها ولو كانت بالكناية لقيدها ومن نظر
إذ المذكور هو المشبه لا المشبه به فلا يكون استعارة تصريحية ثم استعار
لغور الماء في الأرض البلع الذي هو إعمال الجاذبة في المطعوم للشبه بينهما
وهو الذهاب إلى مقر خفي ثم استعار الماء للغذاء استعارة بالكناية
تشبيها له بالغذاء لتقوي الأرض بالماء في الإنبات تقوي الآكل بالطعام وجعل
قرينة الاستعارة لفظة ابلعي لكون البلع موضوعا للاستعمال في الغذاء
دون الماء ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره وخاطب
في الأمر وهو ابلعي ترشيحا لاستعارة النداء لأنه لما استعار نداء المأمور
الذي لا يتأتى منه العصيان للجماد رشح تلك الاستعارة بذكر صفات
المشبه به فخاطب الجماد بما يخاطب به المأمور المذكور وهو ابلعي لأنه
من صفات الحي لا من صفات الجماد ثم قال ماءك بإضافة الماء إلى الأرض
على سبيل المجاز تشبيها لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك واختار
ضمير الخطاب لأجل الترشيح لأن الخطاب من صفات المشبه به ثم اختار
لاحتباس المطر الإقلاع الذي هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما
في عدم ما كان ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره وخاطب
في الأمر ترشيحا لاستعارة النداء قائلا أقلعي بمثل ما تقدم في ابلعي وهو
أنه لما استعار نداء المأمور الذي لا يتأتى منه العصيان للجماد رشح تلك الاستعارة

بذكر صفة المشبه به وخاطب الجماد بما يخاطب به المأمور المذكور وهو أقلعي
لأنه من صفات العقلاء ثم قال وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي
وقيل بعدا ولم يصرح بمن غاض الماء ولا بمن قضى الأمر وسوى السفينة وقال
بعدا كما لم يصرح بقائل يا أرض ويا سماء سلوكا في كل ذلك لسبيل الكناية
لما علمنا أن الكناية أقوى من الإفصاح وسبيلها أن تلك الأمور العظام
لا يتأتى إلا من ذي قدرة لا يبلغ كنهه قهار لا يغالب فلا مجال لذهاب
الوهم إلى أن يكون غيره قائل يا أرض ويا سماء ولا غائض ما غاض
ولا قاضي مثل ذلك الأمر الهائل أو أن يكون تسوية السفينة وإستقرارها
بتسوية غيره وإقراره ثم ختم الكلام تعريضا وهو قوله بعدا للقوم الظالمين
دون أن يقول بعدا لقوم نوح المكذبين تنبيها لسالكي مسلك
قوم نوح في تكذيب الرسل ظلما يعني أن حال غيرهم إذا فعلوا مثل
فعلهم كحالهم ثم إظهارا لمكان السخط ولجهة استحقاقهم إياه وأن
حصول الطوفان وتلك الصورة الهائلة ما كانت إلا لظلمهم وأما
النظر فيها من جهة علم المعاني وهو النظر في فائدة كل كلمة منها وجهة
كل تقديم وتأخير فيما بين جملها فذلك أنه اختير يا دون سائر أخواتها
من أيا وهيا والهمزة وأي لكونها أكثر في الاستعمال ولأنها دالة على بعد
المنادى الذي يستدعيه مقام إظهار العظمة ولم يقل يا أرض بالكسر

لامداد التهاون وتقويته ولم يقل يا ايتها الارض لقصد الاختصار د
ولختير لفظ الارض دون سائر اخواتها كالغبراء لكونه اخف وادور
ولختير لفظ السماء دون سائر اسمائها كالرقيع والخضراء لمثل ما تقدم
في الارض وهو كونه اخف مع قصد المطابقة بين السماء والارض لان مع
الارض يذكر السماء لا الرقيع والخضراء ولختير ابلعي على ابتلعي لكونه
اخصر ولان حظ التجانس بينه وبين اقلعي اوفر وقيل ماءك بالافراد د
دون المياه لما في الجمع من صورة الاستكثار المتأبي عنها مقام اظهار
الجبروت والكبرياء وهو الوجه في افراد الارض والسماء وانما لم يقل ابلعي
بدون المفعول لئلا يستلزم ترك المفعول ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال
والتلال والبحار وساكنات الماء باسرهن نظرا الى مقام ورود الامر الذي
هو مقام العظمة والكبرياء ثم اذ بين المراد وهو ابلاع الارض ماءها الاول علم
علم ان المراد من اقلعي ايضا اقلاع السماء عن امطارها الا عن كل شي كبرقها
فلهذا اختصر الكلام مع اقلعي احترازا عن الحشو وهو لم احترازا عن الحشو
المستغني ان لم يقل قيل يا ارض ابلعي ماءك فبلعت ويا سماء اقلعي فاقلعت
ولختير غيض على غيض المشدد لكونه اخصر وقيل الماء دون ان يقال
ماء الطوفان وكذا الامر دون ان يقال امر نوح لقصد الاختصار والاستغناء
بحرف التعريف عن ذلك ولم يقل سويت على الجودي بمعنى اقرت وقيل

وغيض

وغيض وقضي ببناء الفعل للمفعول لاعتبار ابتناء الفعل للفاعل السفينة مع
في قوله وهي تجري بهم في موج كالجبال مع قصد الاختصار ثم قيل بعدا للقوم
لقصد [illegible] دون ان يقال ليبعد القوم طلبا للتأكيد مع الاختصار وهو
نزل منزلة ليبعدوا بعدا مع فائدة اخرى وهي استعمال اللام مع بعدا الدال
على معنى ان البعد حق لهم ثم اطلاق الظلم ليتناول كل نوع من الظلم
حتى يدخل فيه ظلمهم لانفسهم بزيادة التنبيه على سوء اختيارهم في تكذيبهم الرسل
هذا كله ما ذكر من الفوائد المتعلقة بالمعاني من حيث النظر الى الكلم
واما من حيث النظر الى ترتيب الجمل فذلك انه قدم النداء على الامر فقيل
يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي دون ان يقال ابلعي يا ارض واقلعي يا سماء جريا على
مقتضى اللازم فيمن كان مأمورا حقيقة من تقديم التنبيه ليتمكن الامر الوارد د
عقيبه في نفس المنادى قصدا بذلك لمعنى الترشيح ثم رشح استعارة ن
المأمور حقيقة لغير المأمور حقيقة لان التنبيه من صفات المأمور
لانه يتعقبه دون الجماد ثم قدم امر الارض لابتداء الطوفان منها
ونزولها لذلك في القصة منزلة الاصل ثم اتبعها قوله وغيض الماء لان ل
بقصد الماء والتضمن بحجزه الاتي ان اصل الكلام قيل يا ارض ابلعي ماءك
فبلعت ويا سماء اقلعي عن ارسال المطر فاقلعت عن ارساله وغيض الماء
فغاض ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله وقضي الامر اي انجز الموعود عو د

من هلاك الكفرة وانجا نوح ومن معه ثم اتبعه حديث السفينة وهو قوله
واستوت على الجودي ثم ختمنا القصة بالتعريض بالتسمية المذكورة هذا
كله النظر فيها من جانبي البلاغة اعني من جانب مرجعيها وهما المعاني والبيان
واما النظر فيها من جهة الفصاحة المعنوية فهي كما ترى نظم للمعاني
لطيف وتادية لها ملخصة مبينة لا تعقيد فيها يشوش الفكر في طلب
المراد ولا التواء يعرض الطريق الى المطلوب بل اذا جربت نفسك
عند استماعها وجدت الفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق الفاظها
فما من لفظة في تركيب الاية ونظمها تسبق الى اذنك الا ومعناها اسبق
الى قلبك واما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية فالفاظها على
ما ترى عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة سليمة عن التنافر بعيدة عن
البشاعة كل منها كالماء في السلاسة وكالعسل في الحلاوة وكالنسيم
في الرقة ولهذا قد تطابق التنزيل لا يتامل العالم اية من اياته الا ادرك
لطائف لا تكاد تدخل تحت الحصر وانما تتبعت الكلام صاحب المفتاح
واقتفيت اثره في كشف الاية لانه شكر الله سعيه بذل المجهود في تتبع لطائفها
وسبق غيره في توضيح دقائقها **قال** ولحري ان نذيلهما
الى علم البديع **اقول** لما كان تحسين الكلام بعد رعاية التطبيق
ووضوح الدلالة انما هو بمعرفة رعاية صنعة البديع فلا جرم ان نذيل

العلمان

العلمان بذكر شيء من البديع فلذلك قال ولحري ان نذيلهما الى آخره
اذا عرفت هذا فاعلم ان البديع قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي
اصناف منها المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا وهي الجمع
بين المتنافيين وذلك اما بلفظين من نوع واحد اسمين كقوله تعالى وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين كقوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك
من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء او كقوله
اما والذي ابكى واضحك والذي * اماتَ واحيى والذي امره الامر
او حرفين كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقوله
على انني راض بان احمل الهوى * واخلص منه لا علي ولا ليا
واما بلفظين من نوعين كقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له
ضالا فهديناه والطباق ينقسم الى ظاهر كما مر والى خفي كقوله تعالى
مما خطاياهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق اغرقوا وادخلوا نارا
وهو ينقسم ايضا الى طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع
بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي او امر ونهي كقوله تعالى ولكن
اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وقوله فلا تخشوا
الناس واخشوني **قال** المقابلة الى قوله للعسرى **اقول**
المقابلة هي ان يجمع بين امرين متنافيين فصاعدا ضدين او غيرهما وشرطها

لم يجعلهما شرطا بامرين متقابلين وزاد صاحب المفتاح حيث قال هي
ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما ثم اذا شرطت هنا
شرطا شرطت هناك ضده وقال صاحب الايضاح هي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او معان متوافقة ثم بما يقابلهما او ما يقابلها على الترتيب
والمراد بالتوافق خلاف التقابل مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالمتوافقين في الاول وهما الضحك
والقلة وقابلهما بما يقابلهما على الترتيب وهما البكاء والكثرة ومثال مقابلة
ثلثة بثلثة قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل ومثال مقابلة اربعة باربعة
قوله تعالى فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى يعني
من اعطى الطاعة بل حقوق ماله واتقى المعصية وصدق بالحسنى
اي بكلمة التوحيد فسنهيئه للخصلة التي تؤدي الى يسر وراحة كدخول
الجنة واما من بخل بما امر به واستغنى اي زهد فيما عند الله كانه
مستغن عنه فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
وكذب بكلمة الحسنى بانكار مدلولها فسنيسره للخصلة المؤدية الى العسر
والشدة كدخول النار وفي قول صاحب المفتاح ثم اذا شرطت هنا شرطا

شرطت هناك

ثم اذا شرطت هنا امرا اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او الاكثر شرطا اي قيدا اعتبر ضد ذلك القيد هناك اي فيما بين ضديهما او اضدادها

فانه جمع بين ستة امور متنافية بين الاعطاء والبخل وبين الاستغناء والاتقاء وبين التصديق والتكذيب وجعل الاتقاء والاعطاء والتصديق شرطا للتيسير لليسرى وجعل منافياتها شرطا للتيسير للعسرى

المشاكلة هي عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذلك على قسمين احدهما ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله النجم والشمس والقمر بحسبان وقول البحتري في صفة الابل وثانيهما ان يذكر معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول المعري وحرف اي ناقة ضامرة كنون اي كحرف النون في الضمور والانحناء تحت راء هو اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته والدال اسم فاعل من دلوت ان رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا يؤم اي يقصد ذلك الراكب الرسم اي اثر الدار غيره النقط اي غيره ما يقاطر على الرسوم من المطر والاولى ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما تكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحروف حروف الهجاء وبالراء والنون والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على الحرف

195

شرطت هناك ضده نظر في الاية فانه لما جعل التيسير مشتركا
بين الاعطاء والاتقاء والتصديق مشروطا بها جعل ضده وهو التعسير مشتركا
بين اضدادها تلك وهي المنع والاستغناء والتكذيب كذلك ومثال مقابلة
خمسة بخمسة قول ابي الطيب ازورهم وسواد الليل يشفع لي
وانثني وبياض الصبح يغري بي فانه قابل ازور بانثني وسواد ببياض
والليل بالصبح ويشفع بيغري ولي ببي من غير حشو مع سهولة النظم
وعلى القافية ولذلك عدّ افضل بيت في المقابلة **قال**
المشاكلة لفظا ومعنى **اقول** المشاكلة ان يذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير كقول الشاعر قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
فانه ذكر الجبة والقميص بلفظ الطبخ لانه اراد خيطوا لي لوقوعها
في صحبة قوله نجد لك طبخه لاقتراح سؤال الشيء من غير روية
وقوله نجد لك نحسن من الاجادة في جعل الشيء جيدا **قال**
مراعاة النظير والاسنة شغط **اقول** مراعاة النظير
وتسمى التناسب والائتلاف والتوفيق ايضا بجمع بين المتشابهات لقول المعري
نجل عن الرهط الاماني غادة طمائي عقيل من حالكها رهط
وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط

المشاكلة في اللغة الموافقة

قوله مراعاة النظير اي من اصناف البديع المعنوي مراعاة النظير وهي الجمع بين المعاني المتشابهة اي التي بينها
تقارن في الخيال لاسباب مؤدية اليه الاول ان لا تكون المعاني المتشابهة مرادة بل تكون الالفاظ الدالة عليها معان اخرى غير متشابهة
اي الارادة مع كون المتشابهة اقرب منها وهذا القسم داخل في الايهام من وجه كما في قول المعري وحرف كنونه [illegible] والثاني ان تكون المعاني
المتشابهة مرادة لكن على سبيل الادعاء كما في قول آخر لقراءت منا الخ فان القراءة والخط واليد والاعجام والنقط معان متشابهة
في خيال الكاتب ومقصودة في البيت على سبيل الادعاء واللام في لقراءت جواب لو اي لو حضرت المعركة لقراءت
والخط الكتابة والوغى الحرب واصله الجلبة والصوت والبيض جمع الابيض وهي صفة لموصوف محذوف اي
السيوف البيض واعجمت الكتابة اذا لم تعربه اي تكتب السيوف حروفا غير معربة
على سوق الجلد والاسنة تنقط اي تعرب لان التنقيط كان في اصل الخط علامة للاعراب والثالث ان تكون المعاني المتشابهة مرادة على سبيل التحقيق كما في قوله تحكمه بالنطق بالحيف بالمنى تحجاج عنه الله في كل قابل

لاستشهاد في البيت الثاني فانه جمع بين المتشابهات حيث الغرض للحروف التنقط الاول
والنقط وبعض حروف الكتابة على ارادة من المعنى المراد بالرهط
جلا تقطا بين التشبيه والكرية شبه لا ادري يلبسه لا ماز الحتف وبالرهط
الثاني الجماعة وحرف مجرور عطفا على الرهط الاول والمراد بالحرف
الناقة الضامر شبهها بالنون وهو الحرف لضمرها وضمورها قوله
[illegible] لم تجب رجل يضرب درهما من قولهم رايته لم يضرب بنيه
وقوله بدل الى مرافق بها من قولهم دلو مثل الناقة او لو ادلوا لم ترسلها
سيل بعويلك ورفقت بها وقوله يعم الرسم لم يقصد رسم ربع
والنقط هو نقط المطر يعني ترفع عليه البواكي غادة
موصوفة بانها مالكة مرقط من المماليك في عقيل وعن ناقة ضامر
نحن شخص يضرب دينها ولا يرفق بها قاصدا اطلالا اعتبرها
لا امطار ولها حاصل ان هذه الغالبة الناعمة لا عضا تحمل على تزار
بازار كلما روعي انكوف على الناقة الضمراء ولقول الغزل لو كنت شاهدنا
عداة لقائنا ٤ والخيل من تحت الفوارس تنحط ٤ لقرات منا ما تخط يد الوغى ٤
والبيض تشكل والاسنة تنقط ٤ ولا استشهاد في البيت الثاني فانه جمع
مع القراءة الخط مع الشكل النقط قوله تنحط لم يفعل الزفير وقوله
تشكل من شكلت الكتاب لم قيدته بالاعراب فالى الصحاح

لا اشكال

ويقال ايضا

قوله المزاوجة اي المزاوجة هي ان تزاوج اي تجمع بين معنيين في الشرط والجزاء على معنى انك اذا جعلت الشرط
مقرونا بامر جعلت الجزاء مقرونا بما يناسب مقتضى الامر الاول كما في قول البحتري اذا ما نهى الناهي الخ فان قوله فلج بي الهوى
عطف على الشرط وهو قوله نهى الناهي وقوله فلج به الهجر عطف على الجزاء وهو قوله اصاخ الى الواشي فلما جعل الشرط
مقرونا بلجاج الهوى اي ازدياده جعل الجزاء مقرونا بما يناسب مقتضى ازدياد الهوى وهو لجاج الهجر بالمحبوب اي
ازدياد بعده وحصل ازدواج بين ازدياد الهوى من جانب المحب وازدياد الهجر من جانب المحبوب في الشرط والجزاء
وازدواج بين الشرط وما عطف عليه وازدواج بين الجزاء وما عطف عليه قيل المعطوفان على الشرط والجزاء
القلب على المبالغة اذ الاصل فلجت في الهوى فلج المحب في الهجر

191

ويقال ايضا اشكلت الكتاب بالالف كانك ازلت به عنه الاشكال والالتباس
والنقط جعل الكتاب منقوطا ومنه المزاوجة اي بها الهجر
اي المزاوجة هي ان تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء
يعني تجعل احد المعنيين في جانب الشرط والاخر في جانب الجزاء كقوله البحتري
اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى ٤ اصاخ الى الواشي فلج به الهجر ٤
فانه جعل لجاج الهوى لم اشتداده في جانب الشرط وهو قوله اذا ما نهى
الناهي ولجاج الهجر في جانب الجزاء وهو قوله اصاخ الى الواشي
المعنى اذا ما نهاني الناهي عن الهوى وسبب نهيه اشتد هواي بناء
على ان الانسان حريص على ما منع اصاخت الى الواشي لم يعف كلام
النمام وسبب ذلك اشتد تجنبها وقبله ٤ كان الثريا علقت بجبينه ٤
وفي نحره الشعرى وفي خده القمر ٤ هو من مراعاة النظير لانه
جمع بين المتشابهات حيث ذكر مع الثريا الشعرى والقمر وعبر التعبير الاخر
والخد ومنه اللف والنشر اي اللف والنشر
هو ان تلف اي تجمع بين شيئين في الذكر ثم تنشر متعلقهما لم تتبعهما
كلا منهما على متعلق بواحد ومتعلق بالاخر من غير تعيين اعتمادا
على عقل السامع بانه يرد كلا منها الى ما هو له وهو على نوعين لانه النشر
اما ان يكون على ترتيب اللف او على العكس والاول يسمى المرتب كقوله تعالى

قوله اللف والنشر اي اللف والنشر الغير المبسط وقوله من الشيئين اشارة الى اقل مراتب اللف والنشر لان كلا منهما يستدعي
متعددا اي هما ان تضم متعددا اثنين او اكثر ثم تتبعه بالكل واحد من المتعلق من غير تعيين اعتمادا على عقل السامع وتعيينه
متعلق كل واحد بالقرائن

ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
لف بين الليل والنهار ثم ذكر ما يتعلق بالليل وهو السكون وما يتعلق بالنهار
وهو الابتغاء من فضله وكقول الشاعر: فعل المدام ولونها ومذاقها
في مقلتيه ووجنتيه وريقه. فانه لف بين المدام ولونها ومذاقها
ونشر متعلقاتها اعني في مقلتيه ووجنتيه وريقه على الترتيب والثاني
يسمى المشوش كقوله: كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال
لحظا وقدا وردفا. فان اللحظ متعلق بالغزال والقد بالغصن
والردف بالحقف وظاهر انه ليس على ترتيب اللف والحقف المعوج
من الرمل. ومنه الجمع اي الجمع ان تدخل شيئين
او جزئين فصاعدا في كلي واحد وتسمى ذلك الكلي الجامع كقول الشاعر
ان الشباب والفراغ والجدة. مفسدة للمرء اي مفسدة.
فانه ادخل الشباب والفراغ والجدة وهي الاستغناء في المفسدة وهي
حقيقة كلية وتلك جزئياتها وكقوله: ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر. وكقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا فالكلي الجامع في الاية زينة الحيوة الدنيا وجزئياته المال والبنون
ومنه التفريق عكسه اي التفريق هو عكس الجمع لانه
عبارة عن ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره

كقول

قوله الجمع اي الجمع ان تدخل شيئين فصاعدا في نوع اي امر عام يشملها كما في قول الشاعر
فانه جمع ثلثة اشياء اي الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء في امر واحد يشملها هو المفسدة ش
قوله التفريق عكسه اي هذه الصنعة تسمى في علم البديع بالتفريق ولا يكاد يوجد التعبير عنه بالفرق
وقد وقع في اكثر نسخ المتن ذلك وهو عكس حكم الجمع اي ايقاع التباين والتفرقة من وجه بين شيئين فصاعدا
من نوع واحد كما في ... نوال الغمام ونوال الامير مندرجان تحت نوع هو النوال
وهو كالعطاء اسم لما ينتفع به مع اعتبار نسبته الى الفاعل اي اذا صدر من الفعل وقد وقع التباين
القلة والكثرة اي تنبيض من الامير على المحتاجين بدرة العين وتنفض من السحاب قطرة ماء وكم منهما

والبدرة عشرة آلاف درهم

١٩٢

كقول الوطواط: ما نوال الغمام وقت ربيع. الى اخر البيتين فانه وقع
بين نوعي النوال اعني نوال الغمام ونوال الامير تفضيله نوال الامير على
نوال الغمام حيث تبين ان نوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه قوله: من قاس جدواك بالغمام فما انصف في الحكم بين شكلين
انت اذا جدت ضاحك ابدا. وهو اذا جاد دامع العين.
فانه فرق بين نوعي الجود بتفضيله جود المخاطب على جود الغمام حيث
ان المخاطب حالة الجود ضاحك والغمام في تلك الحال باك. ومنه
التقسيم اي التقسيم هو ان تذكر شيئا ذا جزئين
او اكثر ثم تسند الى كل من تلك الاجزاء ما هو له عندك على التعيين كقول
بعض العجم: ادبان في بلخ لا ياكلان. اذا صاحبا المرء غير الكبد.
فهذا طويل كظل القناة. وهذا قصير كظل الوتد. فانه ذكر شيئا
ذا جزئين وهو ادبان واسند الى احدهما قوله طويل كظل القناة
والى الاخر قوله قصير كظل الوتد. وكقول ابي تمام: فما هو الا الوحي او حد مرهف
تميل ظباه اخدعي كل مائل. فهذا دواء الداء من كل عالم.
وهذا دواء الداء من كل جاهل. وكقول الاخر: ولا يقيم على ضيم يراد به.
الا الاذلان عير الحي والوتد. هذا على الخسف مربوط برمته.
وذا يشج فلا يرثي له احد. وانما ذكرنا في تعريف التقسيم قولنا على التعيين

قوله التقسيم اي التقسيم ان تذكر متعددا ذا جزئين او اكثر ثم تنسب الى كل واحد من الاجزاء ما هو متعلق
عندك وقوله ما عندك اي يجب ان تكون ما سند الى كل متعلقا له في اعتبار المتكلم سواء كان متعلقا له في الواقع
فذكر المتعدد في قوله ادبان في بلخ اما والبيت الثاني تقسيم له لانه اضاف الى كل واحد من الادبين ما يخصه في اعتبار
المتكلم وهو كون احدهما طويلا مثل طول ظل القناة والاخر قصيرا مثل قصر ظل الوتد ش

قوله الجمع مع التفريق اي الجمع مع التفريق هو ان تدخل شيئين في معنى واحد وتشملهما ثم تفرق اي توقع بينهما تباينا من جهة الادخال كما في مثال الكتاب فانه شبه الخد والصدغ بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله الجمع مع التقسيم اي هو ان تجمع وتدخل شيئين او اكثر في نوع وحكم يشملها ثم تسند الى كل واحد ما هو له عندك كما في قول المتنبي الدهر معتذر الخ فانه ادخل جميع ارض اهل خرشنة في اختصاصها بكونها محل اقامة الممدوح صيفا وربيعا ويلزم منه على سبيل الكناية اختصاص جميع ما في ارضهم به ثم اسند الى كل واحد مما في ارضهم ما يخصه عند المتكلم فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا فخص منكوحاتهم بالسبي واولادهم بالقتل واموالهم بالنهب ومزروعاتهم بالاحراق

ليخرج عنه اللف والنشر فانه على ما عرفه المصنف افاد بصاحب المفتاح فشمل اللف والنشر فلم يدخل الاقسام قال ومنه الجمع مع التفريق اقول الجمع مع التفريق ان يدخل شيئين في معنى واحد ويفرق بين جهتي ادخالهما كقول الشاعر قد اسود كالمسك صدغا وقد طاب كالمسك خلقا فانه جمع الصدغ والخلق بان ادخلهما في معنى واحد هو التشبيه بالمسك ثم فرق بين جهتي المشابهة بان بين ان وجه الشبه في الصدغ والمسك هو السواد ووجهه في الخلق والمسك هو الطيب وكقوله فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها فانه شبه وجه الحبيب وقلب نفسه بالنار وفرق بين جهتي المشابهة بانه في احدهما الضوء وفي الآخر الحر ومنه قوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة قال ومنه الجمع مع التقسيم اقول الجمع مع التقسيم ان يجمع امورا كثيرة تحت حكم واحد ثم تقسم كقول المتنبي الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا فانه جمع في البيت الاول ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في البيت الثاني يقال صاف بالمكان واصطاف اذا اقام به في الصيف والموضع مصيف ومصطاف ويقال ارتبعنا بموضع كذا اي اقمنا به

الربيع

قوله التقسيم مع الجمع اي المراد به عكس ما تقدم ان تسند الى كل واحد من اجزاء متعددة ما هو له عندك ثم تدخلها في نوع يشملها كما في قوله قوم اذا حاربوا الخ فانه قسم اولا صفة الممدوحين الى ضرر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في نوع وهو السجية اي كلاهما من الصفات الغريزية لهم لا من الاعراض الحادثة قوله الجمع مع التفريق والتقسيم اي قوله وكالنار محيا حبيبي وحرقة بالي جمع وقوله ضوءا وحرا تفريق والبيت الاخير تقسيم وحاصله انه جمع فيه وجه الحبيب وبال المحب في التشبيه بالنار وفرق بان وجه الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحر ثم قسم بان اضاف الى المحيا الاختيال واضاف الى البال الاختلال الحال

الربيع والموضع مرتبع والتقسيم مع الجمع سوا ان تقسم ثم تجمع كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا فانه قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضرهم للاعداء ونفعهم للاولياء ثم جمع في الثاني فقال سجية تلك منهم فقوله حاولوا اي طلبوا والاشياع الاصحاب والاتباع والسجية الخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز ومن هذا الضرب قول آخر لو ان ما انتم فيه يدوم لكم ظننت ما انا فيه دائما ابدا لكن رأيت الليالي غير تاركة ما سر من حادث او ساء مطردا فقد سكنت الى اني وانكم سنستجد خلاف الحالتين غدا فقوله خلاف الحالتين جمع لما قسم لانه قسم اولا ما سر من حادث او ساء مطردا قال ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم اقول الجمع مع التفريق والتقسيم ان تجمع امورا كثيرة في حكم واحد ثم تفرق جهة ادخالها في ذلك الحكم ثم تقسم كقول الشاعر فكالنار ضوءا وكالنار حرا محيا حبيبي وحرقة بالي فذلك من ضوئه في الغيال وهذا لحرقته في الغلال فانه جمع محيا الحبيب وحرقة بال نفسه تحت حكم واحد وهو تشبيههما بالنار ثم فرق بين المشابهة بانه في احدهما الضوء وفي الآخر الحرارة ثم قسم بان قال فذلك اي حسن من ضوء محياه في الغيال الى آخره وهذا

فقوله ضوءا وحرا نصب على التمييز والمحيا الوجه والبال القلب والاختيال التبختر والاختلال الخلل

لم يفهم مفهوم لظهوره مما سبق

١٩٣

الايهام وهو ان يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد بان يكون استعماله فيه اشهر او قرائنه اظهر والآخر بعيد
بان يكون بخلافه فيذكر لابعدهما وانما سمي ايهاما لانه يوقع في فهم المخاطب انك تريد المعنى القريب مع عدم
ارادتك له كما في البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه الاركاب على الافراس الدهم اي السود مع قوله قريبا دهم
اي اسود مع ان المراد تقييدهم بالدهم اي القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم
اي البسناهم بسبب الطعان الذي هو الضرب بالرمح ملابس حمراء من الدماء   كذا في شرح المفتاح للسيد قدس سره

لم اى طرقته في الضلال ومن هذا القبيل قوله تعالى يوم يأت لا تكلم
نفس الا باذنه فمنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها
زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ فانه قد جمع
حيث قال لا تكلم نفس الا باذنه فان قوله نفس متعدد معنى لان النكرة
في سياق النفي تفيد العموم وفرق بقوله فمنهم شقي وسعيد وقسم له
فاما الذين شقوا واما الذين سعدوا **ومنه** اي ومن المعنوي
الايهام ويسمى التورية ايضا وهو ان يذكر لفظ له استعمالان قريب وبعيد
ويذكر البعيد منهما مع انه يوهم ارادة القريب كقول الشاعر **شعر**
حملناهم طرا على الدهم بعدما * خلعنا عليهم بالطعان ملابسا *
فان الحمل على الدهم له استعمالان قريب وهو الاركاب وبعيد وهو التقييد
بالحلقة الادهم يعني القيد فذكر الشاعر واراد به المعنى البعيد اعني
التقييد مع انه اوهم انه اراد الاستعمال القريب اعني الاركاب على الافراس
الدهم واعلم ان الايهام ضربان مجردة ومرشحة اما المجردة فهو التي
لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى
فان قوله استوى له استعمالان قريب وهو [illegible] وبعيد وهو [illegible]

لان استعمال اللفظ في المعنى البعيد [illegible]
المراد [illegible]
[illegible]
الانسان [illegible]
[illegible]
على الافراس الدهم

المراد به استولى واريد به في الاستعمال البعيد من غير ذكر ما يلائم المعنى
القريب واما المرشحة فهو التي قرن بها ما يلائم المعنى القريب اما قبله
كقوله تعالى والسماء بنيناها بأيد لم يقل بقوة فانه ذكر لفظ ايد واريد به
المعنى البعيد وهو القوة مع ذكر البناء قبله وهو مما يلائم المعنى القريب
اعني الجارحة المخصوصة واما بعده كالغزالة في قول الشاعر **شعر**
كان كانون اهدى من ملابسه * لشهر تموز انواعا من الحلل *
او الغزالة من طول المدى خرفت * فما تفرق بين الجدي والحمل *
فان الغزالة لها استعمالان قريب وهو ان تستعمل للانثى من اولاد الظبي
وبعيد وهو ان تستعمل للشمس فاراد بها الشاعر الاستعمال البعيد
مع انه ذكر بعدها ما يلائم المعنى القريب وهو قوله خرفت **ومنه**
التوجيه **اي** ومنه التوجيه ويسمى محتمل الضدين ايضا وهو ان
تذكر ذا وجهين كقول من قال في خياط اعور يسمى بعمرو **شعر**
خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء * قلت شعرا ليس يدرى * امديح ام هجاء *
واعلم ان المتشابهات من القرآن من قبيل هذا النوع اعني التوجيه
باعتبار وهو احتمال المتشابهات لوجهين مختلفين وان تخالفا في ان
احتمال حسب قربا هو غير مراد وبعيدا هو مراد بخلاف التوجيه فان المطلب
فيه ليس احدهما قريبا والاخر بعيدا **ومنه** الاعتراض **اي**

[illegible]

الاعتراض هو ان يتخلل الكلام كلام آخر والتخلل معناه التوسط والمراد بالكلام جنس الكلام مع المتعلقات
لا مع متعلقاته بعد كلاما واحدا فيتناول الواحد والمتعدد لان الاعتراض قد يكون في خلل كلام واحد كما في قوله
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فان قوله ولن تفعلوا اعتراض وقع بين الشرط وهو فان لم تفعلوا
وبين جزائه وهو فاتقوا النار وقد يكون بين كلامين متصلين معنى كما في قوله تعالى واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها
والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه فقوله والله مخرج ما كنتم تكتمون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه
وهو فادارأتم فقلنا فهذا الاعتراض قد يكون كلاما واحدا وقد يكون اكثر كما عرفت من المثالين وقد يقع [illegible]
الاعتراض كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فان قوله [illegible]
اعتراض بين القسم وجوابه [illegible]

لاعتراض ويسمى الحشو ان يتخلل الكلام كلام لغير تتميم المعنى المقصود والغرض
الاصلي بدونه ولا يخفى عليك ان هذا التعريف يقتضي ان لا يتخلل كلمه على وجه
المذكور لا يسمى اعتراضا مع انه اعتراض بالاتفاق وكذا يقتضي ان لا يكون الاعتراض
في اخر الكلام وليس كذلك اذا قد عرفت هذا فاعلم ان الاعتراض على ثلثه
اضرب متمم وهو ما لا يفيد شيئا كقول الشاعر واودى بكلمة صداع
الراس والقلقا فلفظ الراس حشو لا حاجة اليه فان الصداع موضع الراس
وكقوله صدودكم والدار دانيه اهل لراي ومعرفي شيئا
فقوله معرفي مع الراي حشو متمم ومكروها وهو ما يفيد تاكيدا
كقول امرئ القيس الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا
بيقر الرجل اذا اقام بالحضر وترك قومه بالبادية فقوله والحوادث جمة
حشو افاد تاكيدا لان البيقرة من الحوادث ايضا ومليح ويسمى حشو
اللوزينج وهو ما يفيد المعنى جمالا اما الافادة رفع الشك او لاغناء عن
تقدير السؤال كقول الشاعر ولا ضربة ببلدة وفي الياس راحة
والوصلة تقصدوا انا فكاريه لان قوله فلا ضربة ببلدة مشعر
بلوغه الغاية مطلوبه وذلك ما يشكل في امره ويحتمل سامعه لان يقول
وما الصنع بالضربة فقيل تمام الكلام قال وفي الياس راحة ازالة
لهذا الشك واغناء عن تقدير السؤال او غير ذلك نحو قول طرفه

تسقي ديارك

تسقي ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي فادرج
غير مفسدها وهو حشو مليح الضمير في مفسدها للابنية وصوب الربيع
مطره والديمة هي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق اقله ثلث
النهار او ثلث الليل وقوله تهمي اي تسيل من همى الماء والدمع يهمي هميا
وهميانا اذا سال وكقول النابغة لعمري وما عمري علي بهين
لقد نطقت بطلا علي الاقارع فانه ادرج وما عمري علي بهين وكحى
ملاحته قوله بطلا اي باطلا والاقارع الجماعة وكقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة اعدت للكافرين فادرج قوله ولن تفعلوا بين الشرط
والجزاء وكقوله فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم
انه لقران كريم فانه ادرج قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم بين القسم
وجوابه وكذا ادرج لو تعلمون بين الصفة والموصوف قال
التجاهل له اقول التجاهل ان تذكر كلاما يدل على تجاهلك
بالشي مع علمك به وقد مر البحث عنه في مباحث الربط نحو امنك جنة
الفردوس ام ارم ام خففت منها العليا والكرم قال
الاستتباع له اقول الاستتباع هو المدح بشي على وجه يستتبع
المدح بشي اخر كقول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته

لتهنئ الدنيا بأنك خالد ۞ فإنه مدحه ببلوغه النهاية في الشجاعة حيث
تبين أنه قتل أقوامًا كثيرة بحيث لو ورث أعمارهم لكان مخلدًا في الدنيا
على وجه استتبع مدحه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل
الدنيا مهنئة بخلوده قيل وفيه وجهان لغرابته من المدح أحدهما
أنه نهب الأعمار دون الأموال والثاني أنه لم يكن ظالمًا في قتلهم لأنه لم يقصد
بذلك إلا صلاح الدنيا ورفاهية أهلها فهم مسرورون ببقائه

قال وههنا أقسام أخر كالالتفات والإيجاز وغيرهما

أقول من البديع المعنوي أقسام أخر غير ما ذكر كالالتفات
والإيجاز وقد تقدم ذكرهما فلا نعيدهما وكالإرصاد وهو أن يجعل
قبل العجز في النثر أو النظم ما يدل على العجز مثاله من النثر قوله تعالى
وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فإن القارئ إذا وصل إلى قوله فيما هم
فيه عرف السامع أن بعده يختلفون لما تقدم من الدالة عليه وقوله تعالى
فما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله مثل الذين اتخذوا من دون
الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتًا وإن أوهن البيوت
لبيت العنكبوت فإن القارئ إذا وصل إلى قوله إن أوهن البيوت يعلم
أن بعده لبيت العنكبوت ومن النظم قول زهير سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ۞

ثمانين حولا

ثمانين حولا لا أبا لك يسأم ۞ وقول الآخر إذا لم تستطع أمرًا فدعه ۞
وجاوزه إلى ما تستطيع ۞ وكالاستطراد وهو الانتقال من معنى
إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني
كقول الشاعر وإنا لقوم ما نرى القتل سبة ۞ إذا ما رأته عامر وسلول ۞
وكقوله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسًا يواري سوآتكم وريشًا
ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلكم يذكرون وكالعكس
والتبديل وهو أن تقدم جزءًا ثم تؤخره ويقع على وجوه منها
أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه الطرف الآخر كقول بعضهم
عادات السادات سادات العادات وكقولهم كلام الملوك
ملوك الكلام ومنها أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين كقوله تعالى
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومنها أن يقع بين لفظين
في طرفي جملتين كقوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن وكالرجوع
وهو العود على الكلام السابق بالنقض لنكتة كقول زهير
۞ قف بالديار التي لم يعفها القدم ۞ بلى وغيرها الأرواح والديم ۞
كأنه لما وقف على الديار وتسلطت عليه الهموم حيرته فأخبر بما لم يتحقق
ثم لما رجع إليه عقله وخرج عن الحيرة تدارك كلامه فقال بلى وغيرها
الأرواح والديم وكالاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان

او اكثر لصدها بضمير معناه آخر او يراد باحد ضميريه احد معنييه
وبالآخر المعنى الآخر مثال الاول قول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم
رعيناه وان كانوا غضابا * فان السماء يستعمل بمعنى الغيث و بمعنى
النبت فاراد بلفظ السماء الغيث قال اذا نزل السماء الغيث وبضميره في
رعيناه النبت ومثال الثاني قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه
وان هم شبوه بين جوانح وضلوع * فان الغضا له معنيان المكان
والشجر فاراد باحد ضميريه وهو الضمير في الساكنيه المكان وبضميره الآخر وهو
الذي في شبوه الشجر وكالتجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر
مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه وكقولهم لي من فلان
صديق حميم يعني انه بلغ من الصداقة مبلغا صح ان يستخلص منه صديق
آخر وكقولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر وكالقول بالموجب وهو
ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له آخر كقول الشاعر
جوارهم لسقام الذل شافية * كما نوالهم يشفي من التعب *
فانه فرع من وصفهم بشفاء مجاورتهم لسقام الذل وصفهم بشفاء
نوالهم من تعب الفقر وكتاكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان احدهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخول
صفة المدح المستثناة في صفة الذم المنفية عن الشيء كقول الشاعر

ولا عيب فيهم

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب *
وثانيهما ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة استثناء تليها صفة
مدح اخرى كقول النبي صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب
بيد اني من قريش وكقول الشاعر هو البدر الا انه البحر زاخرا *
سوى انه الضرغام لكنه الوبل * وكالقول بالموجب وهو قسمان احدهما
ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له حكم فتثبت في كلامك
تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له او انتفائه
عنه كقوله تعالى يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها
الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فانهم كنوا بالاعز عن نفسهم
وبالاذل عن فريق المؤمنين واثبتوا للاعز حكما هو الاخراج فاثبت الله
في الرد عليهم صفة العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من غير تعرض لثبوت
حكم الاخراج للموصوفين بصفة العزة ولنفيه عنهم وثانيهما
حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه
كقول الشاعر * قلت ثقلت اذ اتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي *
قلت طولت قال لا بل تطولت * قلت ابرمت قال حبل ودادي *
فانه حمل قوله ثقلت على غير مراده بذكر متعلقه وهو قوله كاهلي بالايادي
وكذا حمل قوله ابرمت على غير مراده بذكر متعلقه وهو قوله حبل ودادي

التجنيس تشابه الكلمتين في اللفظ والمشهور منه عدة انواع الاول التجنيس وهو ان تتفق الكلمتان في انواع الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها وتختلفا في المعنى نحو رحبة رحبة الاول بمعنى الساحة والثاني بمعنى الواسعة النوع الثاني التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة اي الحركة نحو البُرد مع البَرد الاول بضم الفاء وسكون العين وهو ضد الحرارة والثاني بفتح الفاء وسكون العين وهو من الثياب الثالث التجنيس المذيل وهو ان يختلف المتجانسان بزيادة حرف في احدهما اما في اوله اما في اوسط نحو جدّي جهدي الجد بمعنى الحظ والتمتة في آخره نحو كاس كاسيب

وكالاطراد وهو ان يؤتى باسماء الممدوح او غيره واباءه على ترتيب الولادة من غير تكلف لقول الشاعر فقلنا بعيد الله خير لداته ذؤاب بن اسماء بن زيد بن قارب قال والتعجل الى فرحه وريحانه اقول لما فرغ من عد بعض اصناف البديع المعنوي شرع في البديع اللفظي وهو ايضا اصناف منها التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ وسماه قدامة طباقا وقال هو ان يؤتى بغير لفظ الى الصنف بلفظين بينهما تماثل في الحروف وتغاير في المعنى وهو منه في باب التجنيس عدة انواع التجنيس التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ وذلك بان يتفقا حروفا وحركة لقولك رحبة رحبة اي ساحة واسعة ومن امثلته قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وقولهم زاير السلطان كزاير الليث الزاير والتجنيس الناقص ويسمى المختلف وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحركة والسكون او في صفة التشديد والتخفيف دون صورة اللفظ اعني حروفه الملفوظة كقولك البرد مع البرد وقولك البدعة شرك الشرك وقولك الجاهل اما مفرط او مفرط وصاحب الايضاح سمى هذا القسم من التجنيس المحرف وعبر عن الناقص المختلف المتجانسان في اعداد الحروف نحو الساق والمساق في قوله تعالى والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ

الساق

الرابع التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسان بحرف او حرفين مع تقارب المخرج ويسمى المطرف ايضا وقيل الاول يختص باسم المضارع والثاني بالمطرف مثال الاختلاف بحرف في الاول قولهم ليل دامس اي مظلم وطريق طامس اي منمحي الآثار وفي الوسط نحو قوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه وفي الآخر نحو قوله عليه السلام الخيل معقود بنواصيها الخير ومثال الاختلاف بحرفين قولهم ما خصصتني ولكن خسستني الخامس التجنيس اللاحق وهو ان يختلف المتجانسان بحرف مع عدم التقارب في المخرج نحو سعيد بعيد

المساق والتجنيس المذيل ويقال له التجنيس الزايد والناقص وهو ان يختلفا بزيادة حرف سواء كان في الاول او الوسط او الآخر كقولك مالي كمالي وجدي جهدي لو مضى وبحتى سوسعي وصاحب الايضاح سمى هذا مطرفا ايضا وكاس كاسب كاس اسم فاعل كما يكسو الكاسب من الكسب والتجنيس المضارع ان يختلف المتجانسان بحرف او بحرفين ومع ذلك الحرف اولا او وسطا او آخرا تقارب المخرج امثلته سوى بين كتبي ليل دامس وطريق طامس الدامس المظلم والطامس الدارس وقوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه وقوله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود بنواصيها الخير والمطرف وهو ما يختلف المتجانسان بحرف مع تقارب مخرجهما نحو قولهم ما خصصتني ولكن خسستني اي نسبتني الى الخسة والمصنف لم يفرق بين المضارع والمطرف والتجنيس اللاحق وهو ان يختلفا في حرف او حرفين لا مع تقارب المخرج سواء كان في الاول او الوسط او الآخر كقولك سعيد بعيد وكقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد وقولك عابد عابث ومثال الاختلاف في الحرفين مجاهد مجاوز وشرط صاحب الايضاح في المتخالفين في انواع الحروف ان لا يكون الاختلاف باكثر من واحد والتجنيس المزدوج

السادس التجنيس المزدوج ويسمى المكرر والمردد ايضا وهو ان يلي احد المتجانسين الآخر نحو من طلب شيئا وجد وجد ومن قرع بابا ولج ولج وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ولو وجد من الجد وهو ضد الهزل وقوله وجد من الوجدان ومنهما تجنيس متشابه وكذا بين لج ولج وهو من اللجاج وبين ولج وهو من الولوج بمعنى الدخول وبين النغم والغم وكذا بين الدسم والسم تجنيس مذيل والحرف المشدد في الامثلة بمنزلة المخفف

السابع تجنيس التصحيف ويسمى التجنيس الخط وهو ان يؤتى بكلمتين متشابهتين خطا لا لفظا نحو عاتب عايب
الاول مشتق من العتب والثاني من العيب وعابث عائث الاول من العبث وهو اللعب والثاني من العيث
وهو الافساد الثامن التجنيس المتشابه وهو ان يكون احد المتجانسين مركبا ولم يكن مخالفا في الخط للآخر
كقول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة المجانس الاول مركب من ذا بمعنى الصاحب
وهبة والثاني اسم فاعل من الذهاب التاسع التجنيس المفروق وهو ان يكون احد المتجانسين مركبا ومخالفا
للآخر في الخط كقول ابي الفتح ايضا كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
ويسمى المكرر والمردد ايضا وهو ان يأتي بعد المتجانسين بالآخر من طلب

وجد وجد ومن قرع بابا ولج ولج والنبيذ بغير النغم غم وبغير
الدسم سم والمؤمنون هينون لينون وجئتك من سبأ بنبأ
وتجنيس التصحيف ويسمى تجنيس الخط ايضا وهو التجنيس اللاحق الذي
تتفق الحروف المختلفتان فيهما كتابة كقولك عائب عائث وقوله
تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا والتجنيس المتشابه هو التجنيس
التام الذي يكون احد متجانسيه مركبا والآخر مفردا ولم يكن بينهما
اختلاف في الخط كقول المتنبي اذا ملك لم يكن ذا هبة
فدعه فدولته ذاهبة الاول مركب والثاني مفرد وتوافقهما
في الخط والتجنيس المفروق هو التام الذي يكون احدهما مركبا والآخر
مفردا مع اختلافهما في الخط كقوله كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا واعلم ان ظاهر عبارة المصنف
تشعر بان تجنيس التصحيف والتجنيس المتشابه والمفروق كل منها
قسم على حدة قسيم للاقسام المذكورة والمفهوم من كلام صاحب المفتاح
هو ان تجنيس التصحيف نوع من اللاحق والآخران نوعان من التام
فاتضح بتعريفاتها المذكورة تعرف الصواب منهما واذا عرفت
اصناف التجنيس فاعلم انه قد يلحق بالتجنيس الكلمتان اللتان

قوله ويلحق به نحو ان الملحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع الكلمتين ما يشبه
الاشتقاق وليس به كقوله تعالى اني لعملكم من القالين فان قال والقالين يشبهان المشتقين
من اصل واحد وليس كذلك لان قال مشتق من القول والقالين من القلى وثانيهما ان يجمع الكلمتين
الاشتقاق من اصل واحد كقوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله تعالى فروح وريحان
يجمعهما

قوله وجد ... من الجد وهو ضد الهزل وقوله وجد ... الاول من الوجدان

ومن جهات الحسن رد العجز على الصدر وهو ان يكون احدى الكلمتين المكررتين او المتجانستين او الملحقتين
بالتجانس في آخر البيت والاخرى قبلها في احد المواضع الخمسة من البيت وهي صدر المصراع الاول
وحشوه وآخره وصدر المصراع الثاني وحشوه
مفتاح

199

يجمعهما مشابهة اشتقاق نحو قوله تعالى قال اني لعملكم من القالين
فان قال والقالين ليس بينهما تجانس على وجه من الوجوه المذكورة ولا
اشتراك في الاشتقاق ولكن يجمعهما شبهة اشتقاق فلذلك عد
من المتجانسين وكذا يعد منه الكلمتان اللتان يجمعهما اشتقاق بان ترجعا
الى اصل واحد كقوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم فان اقم والقيم
كلاهما يرجعان الى اصل واحد هو القيام وكذا قوله تعالى فروح
وريحان ومن هذا القبيل قوله تعالى يمحق الله الربا ويربي الصدقات
وقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذو الوجهين لا يكون وجيها عند الله وكقول
علي عليه السلام يا صفراء اصفري ويا بيضاء ابيضي وغري غيري
قال رد العجز على الصدر اما الاكثار فيه اقول
رد العجز على الصدر هو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين بهما في اول الفقرة والآخر في آخرها كقوله
تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقولهم الحيلة ترك الحيلة
وقولهم سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل وقوله تعالى
استغفروا ربكم انه كان غفارا وقوله تعالى قال اني لعملكم
من القالين وفي الشعر ان يكون لفظ آخر البيت مجانسا للفظ فيه
انما وقع ذلك اللفظ في صدر مصراع الاول او حشوه او آخره

قوله رد العجز على الصدر اعلم ان البيت من الشعر ينقسم الى نصفين كل منهما يسمى مصراعا واول اجزاء المصراع الاول
يسمى صدرا وآخرها عروضا واول اجزاء المصراع الثاني يسمى ابتداء وآخرها ضربا وعجزا وقافية عند بعضهم
وهو الاخفش والمتوسط من الاجزاء في المصراعين يسمى حشوا والمراد برد العجز على الصدر رد آخر البيت
الى ما تقدم عليه بان يكون احد المكررين او المتجانسين او الملحقين بالتجانس في آخر البيت والآخر واقع
في احد المواضع الخمسة الباقية من البيت فالعجز مستعمل على ما هو المصطلح دون الصدر وبالمجانسة اللغوية
فيعم التكرار والتجانس الاصطلاحي والملحق به ومثاله التكرار ... مشتهر في علو وحلم وزهد

وعهده مشتهر فمشتهر الاول سواء وقع في الصدر كما هو او اخر عن قوله في علمه بان يقال في علمه مشتهر وحلمه وزهده
وعهده او اخر عنه وعن حلمه بان يقال في علمه وحلمه مشتهر وزهده وعهده مشتهر او اخر عنهما وعن زهده بان يقال
في علمه وحلمه وزهده مشتهر في عهده مشتهر او اخر عنها وعن عهده بان يقال في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر
كان يجوز رد العجز على الصدر واستقام الوزن والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار كما في المثال
المذكور بل يرجع الى التجانس كما في قوله ذوائب سود كالعناقيد ارسلت فمن اجلها منا
النفوس ذوائب او الى الملحق به تناول

او صلة المطلع الثاني او حشو وقوله مجاز لغرابته للفظية
الكلمتين المتكررتين والمتجانستين والملحقتين بالمتجانستين ولان
المواضع خمسة والكلمتان اما مكررتان او متجانستان او ملحقتان
بهما فيكون الامثلة خمسة عشر كما اذا قلت مشتهر في علمه وحلمه وزهده
وعهده مشتهر ونظيره والكلمتان متفقتان صورة ومعنى
اشتقاقا قوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
ونظيره والكلمتان متفقتان صورة لا معنى قوله فشاد من سجيتها
المنايا ومن من عطيتها اليسار ونظيره والكلمتان متفقتان
معنى لا صورة قوله واستبدت مرة واحدة انما العاجز من
لا يستبد ونظيره والكلمتان ليستا بمتفقتين لا صورة ولا معنى
ولكن بينهما مشابهة الاشتقاق قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى
ملهى فسحقا له من لاح لاح لبر وظهر المشيب يومئ على جري العنان
الى مرضع اللهو فسحقا له من ظاهر لائم او قلت علمه مشتهر وحلمه وزهده
وعهده مشتهر ونظيره والكلمتان متفقتان صورة ومعنى قول
ابي تمام ولم يحفظ مضاع المجد شيء من الاشياء كالمال المضاع
ونظيره وهما متفقتان صورة لا معنى قول الثعالبي واذا البلابل
افصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل فالاول جمع البلبل والثا

والثاني جمع بلبلة

جمع بلبلة بمعنى الهم والثالث جمع بلبلة بمعنى ظرف الخمر ونظيره وهما
متفقتان معنى لا صورة قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان او قلت في علمه وحلمه مشتهر وزهده وعهده
مشتهر ونظيره والكلمتان متفقتان صورة ومعنى قول ابي تمام
ومن كان بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض القواضب مغرما
ونظيره وهما متفقتان صورة لا معنى قول الحريري شعر
فمشغوف بآيات المثاني ومفتون برنات المثاني
ونظيره وهما متفقتان معنى لا صورة قول البحتري شعر
ففعلك ان سئلت لنا مطيع وقولك ان سئلت لنا مطاع
ونظيره وبينهما شبه الاشتقاق قول الحريري شعر
ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني
فالاول من تركيب ع ن ي والثاني من ع ن و والمضطلع من
الضلاعة وهي القوة والمطلع من الاطلاع وهو العلو من قولهم
اطلعت الثنية اي علوتها او قلت في علمه وحلمه وزهده مشتهر
وعهده مشتهر ونظيره والكلمتان متفقتان صورة ومعنى قول الحماسي
والا يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها
ونظيره وهما متفقتان صورة لا معنى قول الشاعر شعر

قوله القلب يطلق في اصطلاح البديع اللفظي القلب وهو عبارة عن كون اللفظين بحيث اذا عكس ترتيب جميع حروف احدهما او بعضها صار بعينه اللفظ الآخر وله اربعة انواع الاول قلب الكل وهو كون اللفظين بحيث اذا عكس ترتيب جميع حروفه صار بعينه اللفظ الآخر كالفتح والحتف والثاني قلب البعض وهو كون اللفظين بحيث اذا عكس ترتيب بعض حروفه صار بعينه اللفظ الآخر كقوله اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا الثالث قلب المجنح وهو كون احد المقلوبين قلب الكل في اول البيت والآخر في آخره كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال وبهذا التعريف وان اقتضى اختصاصه بالنظم لكنه ليس مختصا به الرابع قلب المستوي وهو ان يكون عكس ترتيب كلمة حروف كلمتين او اكثر عين كل الاخرى كقوله تعالى كل في فلك وربك فكبر وكقول القاضي الارجاني
مودته تدوم لكل هول ؛ وهل كل مودته تدوم
منه

رماك زمان السوء من حيث انني ؛ ورام ولم يظفر بما هو رام اما

ونظيرهما تشتقان معنى لاصحيح قول ابي تمام
يحيي في الذي منه كان يحيى به الورى ؛ وليعم صرف الدهر نائله الغمر
فقد كشف البيض البواتر في الوغى ؛ بواتر نهن الآل من بعده تتر
ونحو ومنها شبه الاشتقاق قوله
لعمري لئن كان الثريا مكانه ؛ ثراه فاضحى الآن مثواه في الثرى
لان الاول من تركيب ث ر و ولانه بمعنى الثروة والثاني من ث ر ي
من قولهم ارض ثريا اي ذات ثرى وهو التراب الندي او ظن
في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ولم نظفر لهذا القسم
بنظير واذ قد عرفت هذا فاعلم ان الاحسن من هذا النوع ...
من يقد البحث على الصنعة والاكثار فيه بحسب المعنى كالمشتهر في الامثلة
المذكورة بل يكونان مختلفين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل
قال القلب اي اذا المرء اسا اقول القلب على اربعة
انواع الاول قلب الكل ونظيره في النثر قولك حسامه فتح لاوليائه
حتف لاعدائه وقولك كفه بحر وعنانه رحب ومن النظم قوله
حسامك فيه للاحباب فتح ؛ ورمحك فيه للاعداء حتف
والثاني قلب البعض كقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم استر عوراتنا

وآمن

قوله السجع وهو في النثر كالقافية في الشعر المراد بالقافية ههنا هو الحرف الاخير من آخر كلمة في البيت وهو الروي وقد يطلق على آخر حرف في البيت مع اول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن مثل تابا من اقلي اللوم عاذل والعتابا وهو مذهب الخليل وعلى آخر كلمة في البيت مثل العتابا بكمالها وهو مذهب الاخفش وعلى البيت وعلى القصيدة فقوله هو في النثر كالقافية في الشعر يريد ان كالقافية يجب اتحاد الحرف الذي ينتهي اليه الكلام من النثر كما يجب اتحاد الحرف الذي ينتهي اليه البيتان من الشعر ويسمى مثله اذا وقع في القرآن بالفاصلة
منه

جمع الروعة اي الخوف

وآمن روعاتنا وكالتابع والتاع والرفيق والفريق كقول
ابي فراس فيهلي غضب ثواد وعلي يتي وداد والثالث
المقلوب المجنح وهو ان يقع احد المقلوبين قلب الكل في اول البيت
والثاني في آخره كقوله ؛ لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والرابع
المقلوب المستوي وهو ان يقع قلب الكل في كلمتين او اكثر شعرا كان
او غيره مثاله من النثر قول الحريري لذ بكل مؤمل اذا لم ملك بذل
ومن النظم قوله ؛ اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا وهذا
نوع صعب المسالك قليل الاستعمال ومنه قوله تعالى كل في فلك
وربك فكبر وقول الحريري ساكب كاس وقوله كبر رجاء
اجر ربك وقول الشاعر مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم
قال السجع وهو في النثر كالقافية في الشعر اقول
السجع في النثر كالقافية في الشعر ومن ثمة كان تكافي الاسجاع موضوعة
على ان تكون ساكنة الاعجاز موقوفا عليها لان الغرض ان تجانس
بالقرائن ويزاوج بينها ولا يتم ذلك الا بالوقف الا ترى ان قولهم
ما من عزة الاوالي جنبها عنه ؛ وقولهم ما ابعد ما فات وما ادنى
ما هو آت فلو ذهبت تصل لم يكن بد من اجراء كل القرائن
على ما تقتضيه حكم الاعراب فيعطلت على الساجع وفوت غرضه

والترصيع في اللغة التركيب في احدى جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وفي الاصطلاح هو ان يكون
جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثرها فيها متساوية للاوزان موافقة للاعجاز او مقاربة الاوزان والاعجاز
لما يقابله في القرينة الاخرى مثال الاول ما وافق في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا
حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان حرف العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في الثاني
لا مقابل له في القرينة الاولى ومثال تساوي الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها قوله
وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم فان آتيناهما تقارب هديناهما في الوزن والمستقيم تقارب
المستبين في العجز س مفتاح سيد

واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
انيك بالغدايا والعشايا وهنائي الطعام ومرائي وانصرفن
مازورات غير ماجورات مكان الغدوات والموازي وموزورات
مع ان فيه ارتكاب المحذور وهو مخالفة اللغة فما ظنك بهم في ذلك
قال الترصيع الى الجحيم اقول الترصيع هو ان يكون الالفاظ
مستوية الاوزان متفقة الاعجاز او متقاربتها او متقاربة الاعجاز
كقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم قال ان لا نيرة في المثال الثاني وهو معا
من الترصيع لانه منه فان لفظة لفي قد وردت في الفقرتين
وهذا بخلاف شرط الترصيع الذي شرطنا وهو ان يكون كل لفظة من
الفاظ الفصل الاول مساوية للفظة من الفاظ الفصل الثاني في
الوزن والقافية وهذا لا يتفق في كلام الله تعالى لما فيه من زيادة
التكلف وكقولهم فلان يقرع بالهمم العالية لا بالرمم البالية وقول
ابي نواس واهب الاطالية كرماء وامواله للطالبين نهاب
وقد يجي مع التجنيس كقولهم اذا قلت الانصار كلت الابصار وما
وراء الخلق الدميم الا خلق الذميم وكقول الوطواط
فللحضرة الكثراء سيبك رافع ولحضرة العذراء سيفك خاطب

وكقول الحريري

وكقول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه وقد ما من اطاع غضبه اضاع ادبه واذا
عرفت هذا فاعلم ان الترصيع ماخوذ من ترصيع العقد
وهو ان يكون في احد جانبي العقد من اللآل مثل ما في الجانب الآخر
واعلم ايضا ان عبارة المصنف صريحة في ان رد العجز على الصدر
والقلب والسجع والترصيع كل منها من البديع اللفظي وعبارة صاحب
المفتاح ليست صريحة في ذلك فانه قال ومن جهات الحسن رد
العجز على الصدر كما في البديعي وليس فيه تصريح بانه من المحسنات
اللفظية او المعنوية قال ويوجد ههنا انواع الى آخره
اقول قد يوجد في البديع اللفظي انواع اخر غير ما ذكر ككون
الحروف كلها منقوطة نحو قول الحريري فتنتني فجننتني بتجن
غب تجني او يكون كلها غير منقوطة كقوله ايضا الحمد لله الملك المحمود
المالك الودود ويكون الحروف مختلطة منها على السواء
وذلك على قسمين احدهما ان يكون حروف كلمة باسرها منقوطة وحروف كلمة
باسرها غير منقوطة نحو قول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين واللؤم غض الدهر جفن حسودك يشين والرسالة
المصوغة على هذا الوجه تسمى خيفاء لخلطها من الشاة الخيفاء

ويمكن الاختلاط على وجوه اخر ككون كلمة منقوطة وكلمتين غير منقوطتين او حرف منقوطا وحرفين غير منقوطين
او بالعكس الى غير ذلك فعليك بالاستخراج س

وهي التي يكون إحدى عينيها سوداء والأخرى زرقاء وثانيهما
ان يكون بعض حروف الكلمة منقوطة وبعضها غير منقوطة على الترتيب
كقوله أيضاً لغلاف سيدنا تجب وبعقوقه يلبث والرتبا له
المرتبة هذا الترتيب تسمى بالرقطاء لغذا من الشاء الرقطاء
وهي التي بها نقط سود وبيض وكل ما يستخرج ههنا من اصناف المحسنات
البديع المعنوي واللفظي التي ذكرت اصنافا الغرض ايضاحها
كالتعديل وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد نحو قول المتنبي
الخيل والليل والبيداء تعرفني ؛ والحرب والضرب والقرطاس والقلم
وكتنسيق الصفات وهو ذكر صفات الشيء متوالية كقول الحماسي
بيض الوجوه كريمة احسابهم ؛ شم الانوف من الطراز الاول
وكالعكس والتبديل والاستخدام والرجوع والاستطراد والاطراد
والارصاد والقول بالموجب فقد شرحتها عند بيان اصناف البديع
المعنوي ويجوز ان يكون الضمير في منها عائدا الى الانواع في قوله
ويعد ههنا انواع اخر والمستخرج منها من التحرفات الحرفية
مثل ان يأتي بحروف الكلمة كلها موصولة كما مر من قوله محسن
الكف ومثل هذا الكلام يسمى بالموصل او يأتي بها كلها مفصولة
كقولك وَرَدَ وَدُود دَرَدَ دَزَعَ داوُد ومثل هذا الكلام

يبتي

قوله واصل الحسن اي اصل الحسن في جميع اصناف البديع اللفظي والمعنوي ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني
بان تجيء بكل مقام او لا بمعان مناسبة لمقتضى الحال وترتب ترتيبا حسنا ثم تجري لها الفاظ فيها محسنات لفظية الا ان يكون
ثم متكلف لايراد معانيها على وجه يكون مناسبة للمقام وذلك لان الغرض من نظم الكلام افادة المعاني فهي المقصودة
بالذات والالفاظ انما يؤتى بها لانها اوعية المعاني فحقها ان تتوخى اولا المعاني المناسبة لمقتضى المقام ويعمل الفكر
في ترتيبها فاذا تم ذلك اتبعتها الالفاظ وقفوت بها على آثارها
سح

يبتي بالمقطع قال واصل الحسن في الكل اه اي
اصل الحسن في جميع ما ذكر من المحسنات الراجعة الى اللفظ والمعنى
ان تكون الالفاظ توابع للمعاني لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك انما
يكون بان لا يكون الالفاظ متكلفة والا كان كظاهر مموه على باطن مشوه
وكغلاف من ذهب على نصل من خشب واما اذا حصل الاصل وهو المعاني
ورتبت لها الالفاظ فقد ملكت رقاب الكلم تستعبد كرائمها
وتستولد عقائلها وفي ذلك فليتنافس المتنافسون وان شئت فتأمل
ابيات الحريري وهي قوله ؛ بلوت ضرائب من قد نرى ؛
فما ان رأينا لفتح ضريبا ؛ تردد في خلقي سؤدد ؛ سماحا مرجى وبأسا مهيبا ؛
فكالليث ان جئته صارخا ؛ وكالغيث ان جئته مستثيبا ؛
تراها من التجنيس فانه لما جعل الالفاظ تابعة للمعاني وترك التكلف
بتزيين الالفاظ جاءت الابيات كما ترى في غاية الفصاحة ونهاية
السلاسة قوله بلوت المراد امتحنت والضرائب جمع الضريبة وهي الطبيعة
وان في قوله فما ان رأينا زائدة وفتح اسم ممدوحه والضريب المثل
في قوله سماحا مرجى وبأسا مهيبا يريد به ان جوده تام يرجوه
ما يخاف ضده ونصبهما على الغاية وقوله صارخا مستغيثا او طالبا
للثواب وهو الجزاء والمراد انه في غاية الشجاعة ونهاية السخاوة

هو المرء أبدت له الحادثات ؛ عزما وشيكا ورأيا صليبا

[illegible]

اذا طلبت منه العون والنصر فهو كالليث يعينك بقوته واذا طلبت
منه النوال فهو كالغيث المدرار يفيض عليك بالمال و[illegible]
آخر ما اردنا ايراده في شرح هذا المختصر
والحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على سيد المرسلين
محمد وآله وصحبه
[illegible]
وقد وقع الفراغ من كتابته في سنة خمس وسبعين وسبعمائه
حرره العبد المذنب المحتاج الى رحمة الله الغني
ابو محمد مصطفى محمد الحنفي
الملقب بقوام احسن الله
ويسر في الدارين
آمين [illegible]

[illegible]